جامعة محمد خيضر- بسكرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنافس الدولي على الطاقة في منطقة شرق المتوسط 2011-2023

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية
تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالبة:
تويقر يمينة

إشراف الدكتورة:
زروال سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د/باري عبد اللطيف	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
د/ زروال سهام	أستاذ محاضر. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
جدو فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحنا
كيم سمير	أستاذ	جامعة تبسة	ممتحنا
خالد تلعيش	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

شـــــــــــــكر وعرفـــــــان

الحمد لله على توفيقه وإحسانه وله الحمد على مننه وجزيل عطائه فالشكر لله أولا.

ثم جزيل الشكر والعرفان للدكتورة "**زروال سهام**" بإشرافها على انجاز هذا العمل وكل الملاحظات المقدمة للتصويب والتصحيح وأيضا توجيهاتها القيمة والسديدة.

كما أشكر كل من الدكتورين الفاضلين" **لعسل نور الدين**" و"**منير بسكري**" على المرافقة الأكاديمية المتميزة طوال سنوات التكوين فأنتما أهل للشكر والعرفان لذا واجب عليا ذلك، لكما مني كل الثناء والتقدير الذي يساوي حجم العطاء اللامحدود.

كما أتقدم بالشكر كذلك لكل الأسرة الجامعية، وكل من كان عونا ودعما في إكمال عملي.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلىمن سهرت الليالي وكانت دعما وسندا ، والتي كانت أكبر سبب لنجاحي ووصولي إلى هذه المرحلة " **أمي غاليتي** " ينبوع الحب الذي لا يمل ولا يكل .

ومن لم يبخل بشيء من أجل أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر " **أبي العزيز**".

لإخوتي كل باسمه (**هدى وأحسن وصبرينة ومحمد خاصة وناصر**) و أخص بالذكر "**وداد**" على المساعدة والجهد المبذول وكذا زوجها الكريم " **سليماني جلال**" .

إلى أحفاد العائلة البراعم (**مرام، وسيم، تسنيم**) الذين انتظروا هذه اللحظة بفارغ الصبر بحثي على العمل و الاجتهاد

إلى "**بوجلال مراد** " الصديق دائم المرافقة والمجتهد بشكل ملفت في تحصيل عدد لابأس به من المراجع لاستكمال هذه الأطروحة

إلى الزملاء على مختلف التوصيات والتشجيع المكثف والمستمر للمضي تقدما والوصول لاستيفاء هذا العمل وأخص بالذكر زملاء الدفعة في كل من التخصصين العلوم السياسية والحقوق وكل من ساندني من قريب أو من بعيد

وإلى "**نفسي**" طبعا نظير كل التعب والمثابرة وتحدي الصعوبات لإكمال هذا العمل.

مـــقدمة

مـــــقدمـة

يشهد العالم تحولات جيوسياسية واقتصادية متسارعة، تتصدرها قضية الطاقة كمحرك رئيسي للتفاعلات الدولية، وتعد منطقة شرق المتوسط بما تمتلكه من احتياطيات هائلة للغاز الطبيعي، ساحةً للتنافس الدولي المتصاعد خاصة بعد اكتشافات الغاز الكبرى التي بدأت تظهر منذ عام 2011، والتي أصبحت تمثل مصدرا حيويا للطاقة في العصور الحديثة واهتمام الدول للتحول نحو بديل للطاقة الخضراء والمستدامة، فمنطقة شرق المتوسط تمثل نقطة تحول جيوسياسية حيوية في القرن الحادي والعشرين، حيث تتلاقى فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على موارد الطاقة الهائلة، فمنذ اكتشاف حقول الغاز الطبيعي الضخمة في المياه الإقليمية لدول شرق المتوسط مثل إسرائيل وقبرص، ومصر، أصبحت المنطقة مركزًا للصراعات والتحالفات المعقدة، فاكتشافات هذه الموارد أدت إلى تغيير شامل في موازين القوى بالمنطقة، حيث صارت الطاقة أداة رئيسية للتأثير والنفوذ، ومع تصاعد الأحداث بدأت الدول الإقليمية والدول الكبرى تتنافس على النفوذ والسيطرة على حقول الغاز الجديدة، ومن بين الدول الكبرى نجد الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، التي تسعى إلى تأمين مصالحها في المنطقة من خلال دعم حلفائها وتشكيل تحالفات استراتيجية، أما الدول الإقليمية فتهدف إلى توسيع نطاق الدراسات الجغرافية وعمليات المسح الجيولوجي لاستكشاف وتحديد مصادر الطاقة بشكل أكثر كفاءة وشمولية لدعم اقتصادها .

لقد أدت هذه الاكتشافات إلى إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة، وأثارت صراعات وتوترات بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ والموارد وهو ما أدى إلى تزايد إشكالية التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط بسبب تداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فمن ناحية تسعى الدول الإقليمية إلى

استغلال موارد الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز قوتها الإقليمية، ومن ناحية أخرى تسعى القوى الكبرى إلى تأمين مصادر الطاقة وتنويعها، وتقليل اعتمادها على مصادر الطاقة التقليدية، ومع ذلك فإن هذا التنافس المتزايد الذي أدى إلى تصاعد التوترات بين الدول المتنافسة، وزيادة الإنفاق العسكري، وتفاقم الصراعات القائمة يثير مخاوف جدية بشأن استقرار المنطقة وأمنها.

1- أهمية الدراسة:

أ-الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها منطقة شرق المتوسط، ويمثل التنافس الدولي على الطاقة في المنطقة مسألة حيوية تحتاج إلى دراسة معمقة لفهم التأثيرات المحتملة على الوضع الإقليمي والدولي وخاصة ما تعلق منه بأمن واستقرار المنطقة بعدما أصبحت منطقة شرق البحر المتوسط ذات أهمية استراتيجية متزايدة، خاصة على صعيد الطاقة، حيث تحتوي على احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، وقد تزامنت الاكتشافات الجديدة مع تحولات سياسية عملية وأزمات متصاعدة، مما أدى إلى ظهور تنافس دولي وإقليمي على هذه الموارد، وبالتالي تعتبر هذه المنطقة نموذجا واقعيا وعملي لدراسة التنافس الدولي وتسليط الضوء على قضية حيوية تؤثر على مستقبل منطقة شرق المتوسط وعلى الأمن الإقليمي والدولي وهي الطاقة في ظل هذه التحولات.

ب- الأهمية العملية:

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في تقديم تحليل استشرافي للمسارات المستقبلية ومآلات هذا التنافس على المستويين الإقليمي والدولي، والتركيز على التداعيات السياسية

والاقتصادية والمخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة وتوصيات لتوطيد عملية التعاون الإقليمي والدولي في مجال الطاقة، وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

تظهر أهمية الدراسة في سعيها أيضا إلى فهم التحولات الكبرى والتطورات التي غيرت من مراكز القوة الطاقوية، وخاصة الغاز الذي تحول من مورد اقتصادي إلى مورد استراتيجي مقترن بمجموعة من التحديات للمنتجين والمستهلكين وأيضا قوة عظمى مؤثرة لمن امتلكها.

وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الطاقة الأحفورية وأثرها على العلاقات الدولية وكيف أصبحت محددا وعاملا مهما في تشكيل معالم البيئة الأمنية الدولية المدركة لمخاطر وتهديدات غير تقليدية، جراء التحول الجغرافي لمراكز الطاقة في العالم، فللطاقة وخاصة غاز شرق المتوسط دور مهم في علاقته بالسياسة والأمن في بيئة العلاقات الدولية وتنافس القوى الدولية عليه، ويمكن أن يؤثر أيضا على الأمن القومي خاصة للدول الصغيرة، وعلى الأسواق العالمية للطاقة كما يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في توازن القوى الاقتصادية، كما أنه شكل للأسباب الخلفية الكامنة وراء التوترات التي شهدتها منطقة شرق المتوسط، كما يمكن أن يؤثر على البيئة في منطقة التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط وتحديدا البيئة البحرية في المنطقة.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة بين مبررات موضوعية ودوافع أخرى ذاتية:

أ- الأسباب الذاتية:

- يثير الموضوع اهتمامي الفكري فالطاقة وخاصة الغاز يصنف ضمن الوقود الأحفوري ويمثل طاقة نظيفة.
- يتماشى الموضوع ومساري الأكاديمي وتخصصي في العلوم السياسية، وهو فرصة لتوظيف مهاراتي التحليلية لفهم اليات التأثير الطاقوي لشرق المتوسط وديناميكياته على المستويين الإقليمي والدولي.
- الرغبة في فهم سبب الاهتمام الدولي بمنطقة شرق المتوسط وماهي أغلب الأهداف المراد تحقيقها بالمنطقة والتي تتقاطع فيها أغلب مصالح القوى الكبرى.
- وأيضا تقديم مساهمة علمية للمكتبة الوطنية، وللدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تناولت موضوع التنافس على الطاقة في شرق المتوسط.

ب- الأسباب الموضوعية:

أما المبررات الموضوعية فتتمثل في اعتبار أن الطاقة تمثل المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول وأمنها ومن أهم محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول لاسيما القوى الكبرى والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة خاصة ما تعلق منه بحدود وأبعاد التفكير الاستراتيجي المتعلق بأمن الطاقة في منطقة الشرق المتوسط، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حاليا على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي التي تلعب دورًا هامًا في التنافس الدولي في شرق المتوسط، سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها ومن ثم سيزداد الصراع الدولي على مناطق تواجد الطاقة، ابتداء من منطقة شرق المتوسط، وصولا إلى القارة الإفريقية باعتبار أن شرق المتوسط يحتوي على العديد من موارد الطاقة، مثل الغاز الطبيعي والنفط، ويعتبر منطقة استراتيجية هامة، حيث تتقاطع مصالح العديد من الدول الكبرى، وهذا التنافس يمكن أن يؤثر على العلاقات الدولية ويؤدي إلى تغييرات في السياسات الدولية .

بالإضافة إلى شهده العالم ومازال يشهده من حروب وصراعات حول الطاقة والصراع الكبير على الدول التي تتوسط العالم باعتبار المنطقة مهمة جدا في سياسات أغلب الدول الكبرى لما توفره من امتيازات كانت ولا تزال مستمرة للآن.

والبحث في أسباب إثارة الحروب وخاصة ما تعلق منها بالحرب الأخيرة على غزة والتي ترجع أسبابها الكبرى إلى دوافع اقتصادية وجيوسياسية تشمل السيطرة على موارد الطاقة واستغلال وتأمين ما تمتلكه منطقة غزة بفلسطين.

ولمحاولة أيضا فهم كيف يمكن للطاقة باعتبارها امتياز اقتصادي أن تصبح تهديد للدول المالكة لها، خاصة بعد اكتشاف مقومات منطقة شرق المتوسط وقدراتها الطاقوية.

3- أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى اكتشاف حقيقة طبيعة التنافس الإقليمي والدولي على منطقة شرق المتوسط أين برزت عدة أسباب من بينها:

- اكتشافات الغاز الطبيعي والنفط في شرق المتوسط جعلت المنطقة مركزًا للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، حيث تحولت موارد الطاقة وسيلة لتعزيز تأثيرها السياسي وبناء التفوق الاقتصادي، فالصراع على الطاقة في شرق المتوسط لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل يتداخل مع المصالح السياسية، مثل ترسيم الحدود البحرية والتحالفات الإقليمية.
- كما تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وموسع لطبيعة التدافع على الطاقة في المنطقة، من أجل فهم الديناميكيات المعقدة للمتغيرات والعوامل المؤثرة التي أدت إلى التنافس فيها، وهو ما يمكن أن يوفر رؤى تحليلية هامة حول كيفية إدارة الأزمات المحتملة وتنمية التعاون المستدام بين الدول، وصياغة استراتيجيات تحالف فعالة للحفاظ على الاستقرار.

- هدفت هذه الدراسة كذلك إلى البحث في علاقة السياسات الاستراتيجية التي تتبعها أغلب الدول والمتعلقة بأمن الطاقة، أين مثلت منطقة شرق المتوسط وسيلة وقاية ومصدر إمدادات له في منطقة شرق المتوسط ولأغلب دول العالم.
- أن دولا مثل تركيا، واليونان، إسرائيل، ومصر ظلت تتنافس على ترسيم الحدود البحرية واستغلال الموارد، مما أدى إلى صدامات سياسية ودبلوماسية بينها.
- كان تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط يعكس محاولة لتقليل التوترات وتعزيز التعاون بين الدول المطلة على البحر، مثل مصر وإسرائيل واليونان، لكنه أثار توترات مع دول أخرى مثل تركيا، وزاد من حدة التنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على هذا المنتدى.
- الطاقة ليست فقط مصدرًا اقتصاديًا، بل أداة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للدول الكبرى في المنطقة، فالغاز الطبيعي يُعتبر مصدرًا أنظف للطاقة مقارنة بالنفط والفحم، وهو ما زاد من أهميته في ظل التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة، كما أن التنافس على موارد الطاقة أدى إلى تشكيل تحالفات جديدة بين الدول، مثل الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود والتعاون في مشاريع خطوط الغاز.
- كما يعود سبب استمرار التنافس على المنطقة لاحتوائها على احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، مثل حقل" ليفياثان " و"ظهر"، مما جعلها محط أنظار الدول الكبرى والشركات العالمية، كما أن شرق المتوسط يُعتبر نقطة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهو ما منح المنطقة أهمية استراتيجية لنقل الطاقة إلى الأسواق العالمية.
- بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية تسعى لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، مما يجعل غاز شرق المتوسط خيارًا مناسبا لتأمين احتياجاتها، وكلها أسباب زادت من حدة التنافس والصراع في المنطقة.
- والخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بين الدول مثل تركيا، قبرص، واليونان، بالإضافة إلى النزاعات بين إسرائيل والدول العربية، تُظهر كيف يمكن للطاقة أن تكون

مصدرًا للصراع بدلًا من التعاون، كما أن التنافس المستمر على الطاقة في شرق المتوسط سيؤدي إلى تصعيد حالة اللاأمن واللااستقرار بالمنطقة بسبب تزايد توجه سياسات الدول الكبرى نحو المنطقة وهو ما قد يؤدي إلى تشكيل تحالفات عسكرية في حال تصاعد تهديد مصالحها بالمنطقة.

4- حدود الدراسة الإطار الزمكاني:

أ-المجال المعرفي: العلاقات الدولية علاقات تنافسية تبدأ من منطلق المصلحة بالتوجه نحو دول شرق المتوسط، وذلك بناءا على القدرات والإمكانيات المتاحة، والتي تستطيع تحقيقها دول شرق المتوسط وتوفيرها للدول الكبرى، في ظل ما تمليه السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي الإلمام بالتنافسات الجيوسياسية للطاقة في منطقة شرق المتوسط، والاطلاع على التطورات التي عرفتها مضامين أمن الطاقة والعوامل التي أدت إلى وجوب إعادة النظر في أبعاد ومحددات هذا المفهوم الانطلاق من بداية الحرب العالمية الأولى إلى غاية الصراع الجيوسياسي الحالي على الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها التقليدي الاتحاد الأوروبي من جهة، وعدوها القديم الجديد، روسيا، وتركيا من جهة أخرى .

ب- المجال المكاني: تشمل دول شرق البحر المتوسط باعتبارها منطقة الاهتمام والتوجهات الدولية وهي كل من مصر سوريا فلسطين المحتلة والكيان الصهيوني وقبرص، ولبنان.

ت- المجال الزمني: تمتد فترة هذه الدراسة من2011 إلى 2023 وقد تم تحديد هذه الفترة لعدة اعتبارات من بينها.

- أن هذه الفترة تميزت باكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، مثل حقل " ليفياثان " بإسرائيل و " ظهر" في مصر، وحقل " أفروديت " بقبرص.

– تصاعد التوترات الإقليمية بعد هذه الاكتشافات خاصة ما بين تركيا وقبرص وإسرائيل ولبنان وهو ما زاد من التوتر بمنطقة شرق المتوسط.

– الأزمة المالية العالمية في 2008، أين كانت الدول تبحث عن مصادر جديدة للطاقة لتعزيز اقتصاداتها وكان غاز شرق المتوسط فرصة لتجاوزها.

5- إشكالية الدراسة

في ضوء ما تثبته المراحل التاريخية للتطورات التي عاشتها وتعيشها منطقة شرق المتوسط، وما تعرضت له من مخاطر استعمارية طوال المراحل السابقة، لا تزال وبعد الاكتشافات المستمرة لثروات المنطقة وخاصة الغاز كمورد استراتيجي وحيوي، محل تركيز واهتمام العديد من الدول عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القومي، وخاصة بعد زيادة حدة التنافس بين الدول المستهلكة، لاسيما القوى الكبرى كالرغبة الأمريكية في السيطرة على مصادر الطاقة بها، باعتبارها مصلحة قومية أمريكية بامتياز تسعى لحمايتها بكل الأساليب، كما سعى الاتحاد الأوروبي فيها للبحث عن بديل طاقي يغنيه عن الغاز الروسي والذي أصبح يشكل وسيلة ضغط على مختلف القرارات الأوروبية، فكان شرق المتوسط القبلة الجديدة لتوجهات السياسات الكبرى، باعتبارها المصدر الأساس لهذه الموارد والأكثر إنتاجا وتصديرا لها، وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط خلال الفترة (2011-2023)، وهي كالآتي :

- **إلى أي مدى أثرت التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للتنافس على الطاقة في شرق المتوسط على دول المنطقة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هي العوامل التي ساهمت في تصاعد التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط؟
- ما هي القوى الإقليمية والدولية المشاركة في التنافس على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة من التنافس على الطاقة في شرق المتوسط؟

6- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات، تم وضع الفروض التالية:

- تتزايد أهمية منطقة شرق المتوسط كمصدر للطاقة في ظل الاكتشافات الطاقوية الجديدة.
- أدى التنافس على الطاقة في شرق المتوسط إلى تصاعد التوترات والصراعات بين القوى الإقليمية والدولية، وأعاق مسارات التعاون المحتملة.
- تسعى القوى المتنافسة إلى استخدام أدوات مختلفة، بما في ذلك الدبلوماسية والاقتصاد والقوة العسكرية، لتحقيق أهدافها في المنطقة.

7-أدبيات الدراسة:

- على الرغم من محدودية و قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت قضية الطاقة في شرق المتوسط وخاصة باللغة العربية، إلا أنه قد تم إيجاد دراسة لأحمد زكريا الباسوسي بعنوان" **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة لسنة 2018 .

• والتي تعتبر من الأبحاث الأكاديمية المهمة التي تناولت موضوعًا حيويًا في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، وتقدم هذه الدراسة إطارًا نسبي لفهم تعقيدات الصراع على الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، ومساهمة قيمة في فهم العلاقة بين أمن الطاقة والصراع الدولي، وتحليل تأثيرات الغاز وتهديده للأمن الدولي وإثارة الصراع في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في الفترة ما بين(2000–2018) .

وتناولت الدراسة بالبحث والتحليل أهم تأثيرات اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، وما أدى له من تنافس وصراع بين القوى الإقليمية المعنية بالغاز الطبيعي في شرق المتوسط (مثل تركيا، اليونان، إسرائيل، مصر ولبنان) ودراسة تأثير تدخل القوى الخارجية (مثل الولايات المتحدة ، روسيا، الاتحاد الأوروبي) على ديناميكيات الصراع وأمن الطاقة في المنطقة.

كما تسلط الضوء على منطقة شرق البحر المتوسط الغنية بالغاز الطبيعي والصراعات الدولية المرتبطة بها، ومع ذلك عند استخدامها كأدبيات لدراسة التنافس الدولي على الطاقة في الفترة 2011–2023، من الضروري أخذ التطورات اللاحقة والنقائص المحتملة في الاعتبار واستكمالها بمصادر أحدث وأكثر شمولية، لكن مثل أي دراسة أكاديمية، فإنها تحتاج لمراجعة دورية وتحديثات مستمرة لتظل صالحة للاستخدام ضمن التطورات المعاصرة والسياسات الدولية الجديدة، باعتبار أن بعض البيانات التي استندت إليها الدراسة محدودة نظرًا للتغيرات السريعة في المنطقة ما بين 2011–2023، كما أنها لم تتناول بشكل كاف الآثار البيئية المحتملة للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط وتأثيرها على السياسات الحكومية.

• وأطروحة الدكتوراه لسمية حذفاني والتي تناولت موضوعًا مهمًا يتمثل في "**تأثير جيوسياسة النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط**"، وقد قُدمت في جامعة الجزائر 3 في سنة 2023 من قسم الدراسات الدولية، ومن الواضح أن التركيز الأساسي للدراسة يبرز في تأثير النزاع القبرصي على الترتيبات الأمنية بشكل عام، أين نظرت الدراسة إلى النزاع القبرصي كمتغير يؤثر على الأمن، وكيف أصبح التنافس على

الطاقة نفسه عاملاً مؤثراً في ديناميكيات النزاع القبرصي وفي تشكيل الترتيبات الأمنية (أو اللاأمنية) الإقليمية، وناقشت الدراسة التحالفات العسكرية والسياسية الناشئة كتلك بين إسرائيل واليونان وقبرص، كما قدمت تحليل للموقع الاستراتيجي لقبرص وأهميته في معادلات القوى الإقليمية والدولية، وعلى الرغم من أهمية دراسة تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية، لم تتناول الدراسة بشكل معمق التطورات اللاحقة المتعلقة باكتشافات الغاز، وترسيم الحدود البحرية، ومشاريع البنية التحتية للطاقة، ولم يكن هناك تركيز كافٍ ومفصل على البعد الاقتصادي والطاقوي للنزاع وتأثيره في التنافس على موارد الطاقة، كما أنها جاءت مختصة في دراسة حالة دولة واحدة دون بقية الدول الشرق متوسطية نظرا للأحداث المتداخلة والمترابطة بالمنطقة، كما أن الدراسة قد لا تعكس التغيرات في السياسات الإقليمية والدولية الهامة تجاه شرق المتوسط وقضية الطاقة خلال الفترة 2011–2023، لم تُعطَ الدراسة الوزن الكافي لموضع الموارد الهيدروكربونية التي اكتُشفت شرق المتوسط بعد عام 2011 وكيف أنها أصبحت محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي.

- والدراسة الإنجليزية بعنوان: **Eastern Mediterranean Natural Gas: Regional Cooperation or Conflict?** لمؤلفها luca baccarini و Sohbet Karbuz من سنة 2017، وتناقش الورقة البحثية موضوع الغاز الطبيعي في شرق المتوسط من عدة زوايا، وتقدم أفكارًا وملاحظات مهمة حول التحديات والفرص في المنطقة، أين تشير إلى حالات التعاون من خلال إنشاء FLNG و هو مشروع لخط الأنابيب العائمة للغاز الطبيعي المسال وهو احد خيارات التعاون بين قبرص والكيان الصهيوني لتطوير حقول الغاز ومشروع TANAP كمنصة للتعاون بين الدول على امتداد واسع من بحر قزوين إلى تركيا ثم أوروبا، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات لتصدير الغاز القبرصي إلى مصر باستخدام محطتي تسيل الغاز في ادكو ودمياط، وذلك بعدما شهدته المنطقة من اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي مثل حقول " تمار وليفياثان" في

إسرائيل، و" أفروديت" في قبرص و "ظهر" في مصر، فهذه الاكتشافات جذبت اهتمامًا دوليًا كبيرًا وأثارت آمالًا في تعزيز أمن الطاقة الإقليمي المدعوم من قبل دول كبرى تهدف كل منها إلى تحقيق أهداف محددة، أين تسعى دول جنوب وشرق ووسط أوروبا إلى تنويع مصادر الإمداد الطاقي، وأيضا تدعم الولايات المتحدة الأمريكية التعاون الإقليمي لأسباب أمنية للحد من النفوذ الروسي.

- تقرير **Eastern Mediterranean Region** الصادر عن U.S Energy Information Administration سنة 2013، يقدم هذا التقرير تفسير لقطاع النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، أين ركز بشكل خاص على الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في حوض الليفانت البحري وتأثيرها المحتمل على ديناميكيات إمدادات الطاقة في المنطقة، كما وضح التقرير أن الاحتياطيات الحالية من النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، بمعدلات الاستهلاك الحالية، التي من غير المرجح أن تستمر لأكثر من بضعة عقود، يسلط التقرير الضوء على عدة قضايا تواجه المنطقة ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على سرعة ونجاح هذه التغييرات، وتشمل تأثير الاضطرابات في سوريا ومصر والنزاعات الإقليمية بين عدة دول على إنتاج واستهلاك وتجارة الطاقة الإقليمية، وأيضا ركز على التحديات المرتبطة باستخراج وتسويق الموارد المكتشفة في البحر، ويوضح كيف يمكن للأزمات الاقتصادية مثل أزمة الديون في قبرص والحرب في سوريا أن تقوض الطلب وتعطل الإنتاج والتجارة وتهدد جدوى العديد من مشاريع البنية التحتية للطاقة.

ويتوقف التقرير عند أوت 2013، مما يعني أنه لا يغطي الجزء الأكبر من الفترة الزمنية التي يتناولها موضوع الدراسة وبالتالي فإنه يفتقد لتحليل التطورات اللاحقة الهامة في التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط، وركز التقرير بشكل أساسي على إمكانات الاكتشافات والتحديات الأولية، ولم يقدم التقرير تحليلاً كاملاً لتأثير القوى الكبرى على التنافس الإقليمي على الطاقة.

وستقدم هذه المذكرة تحليل استراتيجي لمنطقة شرق المتوسط وتحولها لساحة تنافس بين قوى إقليمية ودولية باعتبارها تتمركز في موقع جغرافي مهم مثل حقلة وصل بين كل من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

كما أن هذه الدراسة ستركز التفاعلات الإقليمية والدولية من خلال دور كل من اللاعبين الرئيسيين تركيا واليونان وقبرص ومصر، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية وروسيا.

وتقديم قراءة قانونية لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية ومدى توافق هذه الاتفاقيات مع قانون البحار الدولي وتأثيرها على حقوق الاستكشاف، بالإضافة الى تقديم رؤية مستقبلية لمالات المنطقة اما شراكات طاقوية ام صراعات مفتوحة.

8- الإطار المنهجي للدراسة:

اقتضت الدراسة الاستعانة ببعض المناهج العلمية للإحاطة بالتحديات الجيوسياسة للطاقة في شرق المتوسط كاستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد عليه من أجل وصف ظاهرة التنافس وتحليل العوامل التي أدت إلى تصاعده والمتمثلة في مختلف الاكتشافات الطاقوية وتحليل أبعادها المختلفة، من بينها الأزمات السياسية التي أثرت بدورها على السياسة الإقليمية، وأيضا لأجل فهم ديناميكيات التنافس على الطاقة في شرق المتوسط والعلاقات بين القوى الدولية والدول الإقليمية ومصالحها السياسية والاقتصادية بالمنطقة لغرض تقديم مخرجات تفيد الدراسات القادمة.

كما تم الاستعانة بالمقاربة الجيوسياسية في دراسة الموقع الجغرافي للموارد الموجودة بمنطقة شرق المتوسط وكيفية تأثيرها على السياسات الدولية والإقليمية، وإظهار كيف يمكن إن ترتبط الطاقة بالاستراتيجيات السياسية والأمنية والاقتصادية للدول الكبرى بالمنطقة، وبالاعتماد على هذا المنهج استطعنا أن نفهم ما مدى تأثير موقع دول شرق المتوسط على صراعات الطاقة وأيضا التوازنات الإقليمية.

9- الإطار النظري للدراسة:

تم في هذه الدراسة الاستعانة بالأدوات النظرية المناسبة، وقد تم الاعتماد على مجموعة من النظريات تمثلت في نظريات جيبوبولتيكية والنظرية الواقعية وأيضا الماركسية باعتبارها أدوات تحليلية مهمة لدراسة التنافس الدولي على الطاقة بشرق المتوسط أين قدمت كل نظرية منظورا مختلف لفهم طبيعة هذه الظاهرة المعقدة.

وقد أشارت النظرية الواقعية إلى أن الصراع هو تسابق على القوة والنفوذ حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها القومية كتأمين موارد الطاقة باعتبار أن أمن الطاقة جزء من الأمن القومي فهي ترى أن المصلحة الدافع والمحرك الأساسي للعلاقات الدولية.

أما النظرية الماركسية فقد فسرت التنافس باعتباره امتداد للصراع الطبقي حيث تسعى الدول القوية والشركات الكبرى إلى استغلال موارد الطاقة في المناطق الضعيفة اقتصاديا والأقل نفوذا وإدامة التفاوت وعدم المساواة حتى تضمن بقائها في تبعية.

كما تعتمد الدراسة بالدرجة الأولى على المقاربات الجيوبوليتيكية التي تهتم بالموقع الجغرافي ودوره في الصراعات الدولية خاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية كالغاز.

10- صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة مجموعة الصعوبات العلمية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ندرة المصادر والمراجع الدقيقة إذ من الصعب العثور على مصادر موثوقة ومحدثة تتناول الموضوع بشكل شامل، خاصة وأن هناك قيود على الوصول إلى الوثائق الرسمية أو الدراسات السابقة عبر محركات البحث أو حتى توفرها بشكل متاح على مستوى المؤسسات الأكاديمية وهو ما قد يكلف المزيد من الجهد وعناء البحث وحتى التنقل لمسافات بعيدة وربما قد يصطدم الباحث في كثير من الأحيان بالعراقيل الإدارية

المعقدة على مستوى الدولة محل الزيارة أو مراكز البحث والتي اغلبها تنشط في مجالات محددة دون غيرها.

– تباين المؤشرات والإحصاءات الخاصة باحتياطات النفط والغاز الطبيعي والغاز الصخري وغيرها من الموارد الطاقوية بين المؤسسات المختصة ووكالات الطاقة الدولية، وهو ما أدى إلى تغير في النتائج وعدم ضبطها بشكل دقيق، إضافة إلى تفاوت في نسب تقديرات الإنتاج الاستهلاك العالمي من الطاقة، ونسب كميات الصادرات والواردات من هذه الموارد.

– يتداخل التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط مع قضايا سياسية، اقتصادية، وأمنية، مما يجعل من الصعب تحليل جميع العوامل المؤثرة بشكل متكامل.

– الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة تتغير بسرعة، مما يجعل من الصعب تتبع التطورات وتحليلها بشكل دقيق وخاصة ما تعلق منه بسوق الغاز العالمي، والاضطرابات التي يعانيها بسبب الحروب أو النزاعات الحدودية والهجمات الإرهابية، ما أدى إلى الإخلال بالأسعار واختلال السوق العالمي للطاقة، وهو ما دفع إلى تهديد أمن إمدادات الطاقة للأطراف المستهلكة للطاقة وإرباك مواقعها في النظام الدولي.

– وجود تداخل بين المصالح الدولية والإقليمية ففهم العلاقات بين القوى الكبرى والدول الإقليمية يتطلب تحليلًا عميقًا ومعرفة دقيقة بالسياسات الخارجية لكل طرف.

– البحث في موضوع واسع ومعقد يتطلب وقتًا كبيرًا لجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج مؤكدة.

11- مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

إن الدراسة العلمية تقتضي تحديد مدلولات لبعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

1- التنافس الدولي:

شرح العديد من المفكرين مفهوم التنافس الدولي، بالتركيز على الجانب الاقتصادي، لكون هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية قديمة، وقد اشتقت منه العديد من المرادفات كالمنافسة الاقتصادية الحرة، والتنافسية الدولية وغيرها، فقد ظهر هذا المصطلح في حقل العلوم السياسية، وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية بعد انتقاله من حقل العلوم الاقتصادية[1]، وذلك بعد التزايد المطرد للتعامل الاقتصادي في تحولات بعد الحرب الباردة ومنه تزايد أهمية الظاهرة، وإن هذا التنافس الدولي والذي يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي تتضخم وتأخذ صورة وطابع الصراع إذا لم يتم معالجتها، فإن الدول الكبرى تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمبدأ مفهوم المصلحة الوطنية، وعليه لطالما كان ومازال الاقتصاد العامل المهم والمحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول مما خلق جو من التنافس، ليشمل مجالات كثيرة كالتنافس السياسي والاقتصادي والحضاري ولا سيما إذا كانت الدول المتنافسة متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين السياسي والاقتصادي لكل منها، فالأستاذ خالد المعيني يقارن بين الصراع والتنافس، وأشار لذلك في كتابه " الصراع و التنافس"، من أجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول ويتميز الصراع بشمولية الأدوات والاستمرارية من جيل إلى آخر وهو أكثر شمولية من التنافس، إلا أن الآليات التي يدار في أثنائها هذا الصراع متغيرة مع الزمان[2] والمكان، فالتنافس في جانب السياسة هي عملية معقدة تنطوي على رغبات الأطراف بالحصول على شيء في النطاق سواء كان هذا النطاق محلي أو إقليمي أو دولي، مما لا تعده الأطراف الأخرى صراعا مهما، وإنما يكيف في إطار المسموح والمتاح من مرونة كل الأطراف المتفاعلة، والتنافس يمثل سعي الأطراف

[1] مراد الشربيني، " التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق إفريقيا في لفترة من 2012 حتى 2023"، مجلة الدراسات الإفريقية 1(2024): 408-409.

[2] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، " التنافس الأمريكي –الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام 2000 (أوكرانيا وسوريا أنموذجا)" (أطروحة دكتوراه ، معهد العملين للدراسات العليا النجف الأشرف العراق2021)، 7.

المتنافسة لتحقيق أهدافها مع قبول التعايش مع بعض على عكس الصراع والتنافس هو أحد مراحل الصراع.[1]

ينقسم مفهوم التنافس إلى قسمين مفهوم لغوي وآخر اصطلاحي:

أ/ لغة: تعني كلمة تنافس تزاحم على شيء، وهي نزعة فطرية تدل على بذل جهد في سبيل التفوق أو سباق جماعات وأمم من أجل منطقة جغرافية أو موقع للموارد أو للقب معين أو سلطة، تنشأ المنافسة بين اثنين أو أكثر من الأطراف يباشرون السعي من أجل هدف معين، وكلمة دولي مأخوذة من ارتباط هذا التنافس بوحدات سياسية ونشأت بعد معاهدة وستفاليا سنة 1948.[2]

ويعرف مصطلح التنافس الدولي على أنه وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها دول وهي تعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك فتطلق على المال والغلبة وتطلق إجمالا على البلاد، أما وصف الدولي يستعمل للتأكيد على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولية، وتطلق هذه الصفة على فرع من فروع علم القانون الذي يحكم العلاقات في المجتمع الدولي، وإن هذا المصطلح (International) يعود أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي (جيرمي بنتام) الذي أستعمله في ثمانينيات القرن الثامن عشر سنة 1780 ، وإدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول في المرتبة الأولى، أو المنظمات والمؤسسات الدولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي.

أما مفهوم التنافس فيرجع إلى الأصل اللاتيني (Curn-Ludere) والتي تعني بالفرنسية (Jouer ensemble) وترجمتها في اللغة العربية (اللعب معا) في حين تعرف بالعربية المنافسة بأنها نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق[3].

---

[1] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سابق، 8.

[2] مراد الشربيني، مرجع سابق،407.

[3] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سابق، 8.

والمنافسة أيضا مشتقة من الفعل الثلاثي (نَفَسَ) والمصدر منه (نَفْس) ومنه نافس ونِفاسا مُنافسة، بمعنى تنافس القوم في الأمر أي بالغوا فيه وزايدوا، وكان كل منهم يريد أن يظهر قوته، وفي القرآن الكريم يشير التنافس إلى التسابق والتسارع وأصله من المنافسة التي تعد مجاهدة النفس للتشبه بالأفاضل و اللحاق بهم إذ يقول تعالى (وفي ذلك فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) ،[1] وتنافس من الشيء منافسة ونفاساً أو رغب فيه صار على وجـه المباراة في الكرم وتنافسوا فيه أي رغبوا وتسابقوا، والمنافسة هي الرغبة في الشيء والانفراد به، وفي اللغة جاءت المنافسة مشتقة من الفعل نَفَسَ التي تعني الأنفس والثمين، وفي ذلك قوله(هذا الثوب أنفس الثوبين) أي أطولهما وأمثلهما، والمنافسة تعني المباراة والمسابقة في الشيء من غير أن يلحق الضرر فيه باعتباره شيء نفيس، أما مفهوم التنافس فهو (أن يبرز كل واحد من المتبارزين قوة نفسه)[2].

يعد مفهوم التنافس من المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين الذين اختلفوا في وضع الدلالات الاصطلاحية له، إذ ما يزال يتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، وفي رؤية شاملة تكاد تتضمن كل أنشطة الاقتصاد والمجتمع وقد استمرت هذه الحالة من دون اتفاق شامل وجامع يحدد المفهوم ومكوناته ودرجات قياسه مما أثار القلق بشأن الإفراط في التركيز على التنافسية وهو ما يستدعي تطوير الأدبيات والسياسات لضمان أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف أوسع بدلا من أن تصبح هدفا في حد ذاتها.

إن التنافس يقوم عادة بين طرفين يعمل كل منهما لتحقيق هدف يسعى إليه الطرف الآخر، وهذا ما ذهب إليه (جونسون) إذ يقول: إن التنافس هو عملية السعي للحصول على ما يسعى الآخرون للحصول عليه في الوقت ذاته، وأيضاً يمثل سعي طرفين أو أكثر لحيازة نفس الهدف.

---

[1] القرآن الكريم، سورة المطففين، الجزء 30، الآية 26.

[2] أديان عامر عبد الكريم، " التنافس الدولي على المضائق الأوراسية بعد الحرب الباردة" (أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية بغداد، 2021)9.

ومن أجل أن يؤدي التنافس وظيفته لابد من بعض الأمور التي يفترض توافرها منها:

- أن يكون التنافس على الأقل بين قوتين متعادلتين، لأن عدم التكافؤ يؤدي إلى انتصار الأقوى والسيطرة على الطرف المهزوم وانعدام المنافسة.

- ويحدد التنافس بأنه" حالة التسابق التنافسي المتواصل من أجل البقا والنمو، وأن هذا التسابق يسعى له كل منافس يهدف إلـى إزاحة منافسه خارج مجالات النمو والحصول على الموارد والانفراد بخبرات تنافسية تمنحه المركز التنافسي الأفضل وتضمن له البقاء والاستمرار".

كما لابد أن يتخذ التنافس طابعاً سلمياً في حالة التسابق بين الأطراف المتنافسة بعيداً عن كل مظهر من مظاهر التوتر والعنف والنزاعات، وبالشكل الذي لا تنعكس فيه سلباً على طبيعة العلاقات بين الأطراف المتنافسة، وهذا ما قد يشير بدوره إلى عدم وجود تناقض حاد بين أطراف التنافس.[1]

ب/ المفهوم الاصطلاحي:

هو عملية من عمليات التفاعل المرتبطة بصنع القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه، ولهذا يتفاوت التنافس كماً وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد[2].

فالتنافس الدولي هو مفهوم سياسي يعبر عن اختلاف بين الدول تصل إلى مرحلة صراع، لها أبعاد سياسية واقتصادية لتحقيق مصالح ومكانة مهمة ومتميزة في الإطار الدولي والإقليمي[3].

---

[1] أديان عامر عبد الكريم، مرجع سابق، 9-10.

[2] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سابق، 9.

[3] مراد الشربيني، مرجع سابق، 407.

ويعرف أيضا على أنه موقف معين يكون فيه لكل الفاعلين علما مسبقا بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة على الأقل ليكون كل من الأطراف الفاعلة مضطرا لاتخاذ مواقف غير منسجمة مع المصالح المدركة للأطراف الأخرى.[1]

كما يعرف التنافس بأنه " حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها، وهذا التعريف يشير إلى أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع، ويبقى هذا التعريف مجرد تصور مثالي للتنافس كيف يجب أن يكون وليس مثل ما هو موجود واقعيا، فمعنى ومضمون التنافس في العلاقة بين دولتين يحدد ضمن مضمون العلاقة التي تقع في نطاق التكامل أو التعاون أو التنافس أو الصراع أو الحرب، وإن أبرز محددات العلاقات الدولية التي يمكن أن تحدث بين دولتين قد تميز بين مضامين علاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية بحكم التكاليف والمزايا التي يمكن أن تجنيها من تلك العلاقات.

وبذلك يمكن تعريف التنافس الدولي على أنه وضع وحالة تجمع بين طرفين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكاناتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها ببيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول إلى هذه الأهداف[2].

ورد مصطلح التنافس الدولي في العديد من النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية، باعتباره طابعاً عاماً يميز العلاقات بين الدول، وذلك بعد سيطرة الطابع الاقتصادي على العلاقات الدولية.

---

[1] سعد عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم، " التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي – شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط"، العراقية المجلة العلمية الأكاديمية 3(2019): 36.

[2] ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، مرجع سابق، 9-10.

فالتنافس في التحليل الواقعي تمحور حول فكرة المصلحة الوطنية ويعتبر من أولويات الدولة الأمن الوطني والإقليمي، ذلك جعل التنافس والصراع هو الطابع المميز لعلاقات الدول مع بعضها، فالدول تهتم بزيادة معسكراتها وبالتالي زيادة حجم قوتها المادية من أجل أن تنفرد بالقوة في مقابل الدول الأخرى.

وتعتقد النظرية الليبرالية أن مفهوم التنافس هو التعاون، وذلك من خلال حقائق مهمة وهي:

- أن المتغير الرئيسي في العلاقات الدولية ليس العامل العسكري وإنما العامل الاقتصادي أو التكنولوجي.

- ولا تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد أمنها ليس الهدف الأساسي للنظام الدولي، حيث تبرز المنظمات الدولية والشركات العالمية باعتبارهم فواعل أخرى لها دور بارز في تحويل مسار العلاقات الدولية من تنافس إلى تعاون دولي.[1]

2- الطاقة

تعد الطاقة مرتكزا استراتيجيا في المعادلات الدولية المعاصرة، فهي سلعة دولية لا يمكن مقارنتها بسلعة أخرى في القيمة الاقتصادية، وهي أيضا مصدر قوة اقتصادية للمجتمعات الصناعية، ومن ذلك يبرز حرص الدول على تأمين تلك الموارد من الطاقة وتحيدها عن التهديدات.[2]

لقد حجزت الطاقة مكانا لها في الأدبيات الاقتصادية أكثر من مرة ولقد وردت عدة تعريفات للطاقة في مختلف الأبحاث والدراسات وعليه يمكن تعريف الطاقة كما يلي:

- الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع في الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع، بالإضافة

[1] مراد الشربيني، مرجع سابق، 408.

[2] مرتضى نعيم كاظم و قاسم محمد عبيد، " التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد العام 2011"، المجلة العراقية للعلوم السياسية 59(2019): 7.

إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض.

– والطاقة هي الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر وسعادة ورفاه أمثل كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض ومنه يمكن قياس مدى تقدم الإنسان من قدرته على التحكم بالطاقة واستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج[1].

– ويمكن تعريف الطاقة بأنها قابلية إنجاز تأثير ملموس (شغل)، وهي على أنواع منها، طاقة الرياح، وطاقة جريان الماء ومساقطها، ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود التقليدي (الفحم، والنفط والغاز).[2]

وتعرف أيضا الطاقة على أنها القدرة على أداء العمل، كما أن مقدمات كتب الفيزياء تقدم تفسيرات لمفاهيم أساسية حول الطاقة، وفي المجال الاقتصادي وتستعمل هذه الكلمة للتعبير عن الثروات التي يملكها بلد ما من بترول وغاز ومصادر أخرى.[3]

يعد مصطلح الطاقة ترجمة حرفية لمصطلح ENERGY أو ENERGIE أو ENERGIA بمختلف اللغات الأوروبية الحديثة وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة ENERGOS أو ENERGEEIA المكونة من مقطعين "EN" وتعني " في أو داخل " و "ERGOS" التي تعني " نشاط " وبهذا فكلمة طاقة تعني " في داخله نشاطا أو أن

---

[1] كسيرة سمير وعادل مستوي، " الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية آنية ومستقبلية –"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 14 (2015): 148.

[2] شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، 21.

[3] موزاي عائشة و بوراس بودالية، " دور الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة – إشارة لواقع الطاقة المتجددة في الجزائر–"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 1 (2022): 74.

الشيء يحتوي على جهد أو شغل أي أنها أي شيء يولد جهد أو عمل كالحرارة والضوء.[1]

إن التعريف السائد للطاقة هو" القدرة على القيام بعمل ما" فأي كان العمل فكريا أو عضليا يتطلب لإنجازه كمية ملائمة من الطاقة كما تعرف الطاقة بأنها الشغل المنجز بواسطة استعمال الأجهزة والماكينات التي تعمل باستخدام أحد أنواع الوقود كالنفط أو الغاز أو الكهرباء أو الخشب وغيرها لتقديم الخدمات الضرورية للحياة، وتساعد على سير الأعمال المطلوبة في جميع مجالات المجتمع، فهي تعتبر أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع[2].

ويتضح أن المفهوم العام للطاقة يتضمن كل حركة أو نشاط أو حرارة يمكن الإفادة منها لتحقيق غاية معينة، بغض النظر عن نوعها[3]، وتوجد الطاقة في عدة صور مختلفة فمنها الطاقة الكيميائية والطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية والطاقة الميكانيكية والطاقة النووية وتقسم إلى نوعين الطاقة المختزنة أو كمون الطاقة وطاقة الحركة،[4] أي بمعنى القدرة على القيام بنشاط ما يتمثل بالحرارة أو الضوء أو الصوت، وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو حركة ميكانيكية[5].

وتطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي يبتكرها الإنسان، لسد احتياجاته المختلفة (المادية والمعنوية) على مدى تاريخه الطويل، اعتمد الإنسان في البداية على قوته العضلية لإنجاز أعماله اليومية، ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغل

---

[1] خولة بوناب، " دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية – منذ سنة 2000–" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة 1–، 2023)، 18–19.

[2] علي طالم، " الطاقات المتجددة .. السبيل لتجسيد أبعاد الاستدامة وتحقيق مستقبل طاقوي مستدام"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية 1 (2019): 174.

[3] هيثم عبد الله سلمان، اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا و مصر و العراق (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 3.

[4] محمد مصطفى محمد الخياط، الطاقة مصادرها –أنواعها–استخداماتها (القاهرة: د.د.ن، 2006)، 13.

[5] هيثم عبد الله سلمان، مرجع سابق، 3.

حركة الرياح في تحريك السفن وإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات البدائية، وعرف الفحم منذ أن اكتشف النار، فاستخدمه الإنسان كمصدر للطاقة في إدارة المحرك البخاري، ثم اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة ، وقد أصبحت مصادر الطاقة في عالم اليوم عديدة ومتنوعة، منها مصادر ناضبة (التقليدية) وأخرى متجددة أو دائمة.[1]

كما يمكن تقسيمها تبعًا لمصادرها قسمين رئيسين هما: الطاقة العضلية، وتتجسد في الكائن الحي إنسانا كان أم حيوانا، أما الطاقة الصناعية فتتمثل في نوع الوقود المستخدم لحركة الآلات والأجهزة الصناعية المتمثلة بالفحم أو النفط أو الغاز أو غيرها، حيث مر الفكر الإنساني بثلاث مراحل كبرى ومهمة في تصوره لمفهوم الطاقة ، ففي المرحلة الأولى كان المفهوم ممزوجا بالطاقة الروحية وبما يطلق عليه النفس والروح، في حين تمثلت المرحلة الثانية في رأي الإنسان بأن بعض المواد الجامدة يمكن أن تحدث حركة من دون تكوين الحياة، والمرحلة الثالثة بعد أينشتاين وتلامذته، حيث أن الطاقة ليست مادة خاصة وإنما صفة ملازمة لكل مادة جامدة أو حية تجعلها قادرة على أن تتحول وأن تولد حالات فيزيائية وكيميائية جديدة، وأن تؤثر في غيرها من المواد عن بعد، فتثير فيها عملية التطور ذاتها، وفي هذه المرحلة اختفت الحدود بين المادة الجامدة والحياة ، فكلاهما يمكن أن يولد طاقة تبعًا للمصدر الذي يستقى منه فمثلا يمكن أن يتحرك السائق في مركبته وتضمين الكائن الحي بالمادة الجامدة ولكل واحد منهما مصدر ذاتي لحركته. [2]

[1] علي طالم، مرجع سابق، 175.

[2] هيثم عبد الله سلمان، مرجع سابق، 3.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الطاقة على أنها تلك الوسيلة الأساسية التي تحتاج إليها كافة القطاعات الاقتصادية للقيام بنشاطاتها، حيث تعتبر الطاقة المحرك الأساسي لحياة الإنسان ومصدر كل تنمية.[1]

3- أمن الطاقة

يرجع الاهتمام بأمن الطاقة إلى الحرب العالمية الأولى، حيث اتخذ اللورد البريطاني ونستون تشرشل قرار تحويل مصدر السفن الحربية البريطانية من الفحم إلى النفط، وذلك لجعل الأسطول البريطاني أسرع من الأسطول الألماني، ومن حينها أصبح أمن الطاقة حسبه يكمن في التنوع والتنوع وحده.

ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 تم التأكيد على أمن الطاقة، أين استعمل العرب لأول مرة النفط سلاحا [2]، إذ أعلنت الدول العربية حضر النفط كآلية لصد السياسة الغربية الداعمة لإسرائيل وأثارت هذه الأزمة انعكاسات على الدول المستهلكة للنفط من بينها فرنسا التي شهدت ارتفاع متسارع لأسعار البنزين مع بداية سنة 1974[3]، وهو ما أدى إلى تأسيس وكالة الطاقة الدولية، وذلك بنصيحة من المستشار الأمريكي هنري كسنجر، فالوكالة تعمل على تنسيق سياسيات الطاقة بين الدول الأعضاء لضمان تدفق آمن وموثوق للنفط.

وكان أمن الطاقة يعرف تقليديا على أنه يهتم بتأمين العرض وذلك من خلال التركيز على وفرة الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة أي ضمان وجود الوقود الأحفوري النفط والغاز الطبيعي وبأسعار معقولة[4]، أي أنه يشير إلى الحالة التي تتمكن فيها الدولة

---

[1] كسيرة سمير وعادل مستوي، مرجع سابق، 148.

[2] بخدة خدة، " الطاقات البديلة لمعالجة المعضلة الثلاثية (الوصول إلى الطاقة و أمن الطاقة وتغير المناخ) في إفريقيا"، مجلة أبحاث قانونية و سياسية 2 (2021)، 601.

[3] زلماط إيمان، "الأمن الطاقوي الصيني بين التحديات والتدابير المضادة" ، مجلة دراسات اقتصادية 23(2023): 3

[4] زلماط إيمان، مرجع سابق، 600-601.

من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وأسعار يمكن دفعها، وأيضا تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة[1].

تلت الصدمة النفطية الأولى صدمة ثانية أحدثتها الثورة الإيرانية سنة 1979 وتلتها الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، وعليه أصبح العالم أمام أزمة جيوسياسية تداعياتها لن تقتصر على دول معينة، بل نتائجها ستكون على الصعيد العالمي، هذه الصدمات كانت بمثابة التحذيرات التي سمحت للدول المستهلكة بالأخص أن تدرك أهمية أمنها الطاقوي نتيجة للأزمات المتتالية التي أضعفت نظام الطاقة العالمي اكتسب مصطلح أمن الطاقة أهمية كبيرة على نطاق المناقشات الأكاديمية والسياسية بمختلف توجهاتها مما أفرز جدل كبير حول مفهوم أمن الطاقة ويقول في هذا الصدد "دانيال يرغن" Daniel yergin أن الكل يؤيد أمن الطاقة، لكن هناك اختلاف كبير في تفسيره.[2]

ويشكل أمن الإمدادات تحدي كبير تواجهه البلدان جراء المخاطر التي تنجر عن فشل نظام البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة فالتقلبات والتغيرات التي تتسم بها أسواق النفط والغاز من اللااستقرار في الأسعار تستدعي تنويع العرض وزيادة استخدام مصادر الطاقة المحلية المتواجدة في كل مكان والمتمثلة في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة لتحقيق أمن الطاقة.[3]

وبناءا على أهداف أمن الطاقة تفسرها بأنها الثقة في إمداد الطاقة بالنوعية والكمية المحددين في سياق المتطلبات الاقتصادية القائمة، وضمان حماية المواطن والدولة والمجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية والعجز الذي يتعرض له الإمداد بالطاقة المستدامة للاقتصاد وانقطاع التيار الكهربائي والتي هي من صنع الإنسان والطبيعة،

---

[1] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا لعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات (د.ب.ن: دار امجد للنشر، 2019)، 52.

[2] زلماط إيمان، مرجع سابق، 4.

[3] بخدة خدة، مرجع سابق، 600-601.

وتوفير موارد طاقة عالية الجودة، وقدرة نظام الطاقة على تحمل التهديدات السياسية والاقتصادية .

أما فيما يخص الجيوسياسيين فقد حددوا أمن الطاقة من خلال تقييم المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة التي تشمل، مدى توفرها، والنقل الآمن، والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها، إن توافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها من العناصر الرئيسية لأمن الطاقة التي عادة ما يتم تضمينها في مصطلح تأميم الموارد resource nationalism، كما تدخل عوامل تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، وتنويع مصادرها بالإضافة إلى تأمين نقلها والبنية التحتية المقابلة، والتغيرات الجيوسياسية وتغيرات السوق المحتملة والتهديدات التي تسببها أو لها تأثير على سلسلة إمداد الطاقة تحت مفاهيم الأمن القومي وحقوق الإنسان والأمن الفردي وعدالة الطاقة والتنمية المستدامة. [1]

ورغم أن تتبع التطور التاريخي الذي طرأ على مفهوم أمن الطاقة يبدو واضحا ومتفقا عليه لدى الباحثين، إلا أن محاولة إعطاء تعريف محدد لمفهوم الطاقة تواجه عددا من الإشكاليات من جهة وصعوبة إيجاد تعريفا متفق عليه من جهة ثانية وذلك نظرا لتعدد المقاربات والمناظرات التي تناولت قضية أمن الطاقة فمثله مثل باقي المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية عموما يُظهر تعريف هذا المفهوم إشكاليات كبرى تتلخص في ثلاث:

– يتعلق أولها بأنه ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمفهوم في ظل تبنى كل دولة (منتجة، مستهلكة) تعريفا خاصا بها، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة في محاولات ضمان أمن الطاقة وطنيا وعالميا.

– ويتعلق ثانيها باعتبار قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية في الأساس، إلا أن هناك أبعادا عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد

[1] سوزي رشاد، " أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 3 (2022): 128-129.

السياسية والبيئية والأمنية، ويضفي هذا قدرا من التعقيد على قضية أمن الطاقة، خاصة مع تداخل وتشابك هذه الأبعاد مع بعضها البعض، حيث تتمثل هذه المشكلة في التأثير الكبير للتوظيف السياسي للطاقة في العلاقات الدولية على مستقبل أمن الطاقة العالمي.

– ويتعلق ثالثها باعتبار أنه بالرغم من أن مصادر الطاقة من نفط وغاز وسلع اقتصادية تخضع لقانون العرض والطلب بسوق الطاقة العالمية، إلا أنها لم تعد المؤثر الوحيد في أسعارها، فهناك جملة من المؤثرات الأخرى، مثل الحروب والنزاعات الإقليمية[1].

المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة: لا يوجد تعريف محدد تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية عن مفهومها لأمن الطاقة إنما من واقع استراتيجيات الأمن القومي والسياسات المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل إلى المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة الذي يستند على شقين رئيسين أحدهما داخلي والآخر خارجي فيما يخص الشق الأول فهو يرتكز على أربعة محاور رئيسة هي:

- بناء مخزون استراتيجي من النفط يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات.
- الاستثمار في الطاقة النظيفة.
- استخدام الطاقة بشكل فعال.
- التنقيب عن النفط محليا.[2]

وينطلق أمن الطاقة الروسي من تأمين الإمدادات أولا، وتأمين الوصول الآمن للطاقة إلى الأسواق، والحفاظ على استقرار الأسعار وقد شكلت الأزمة الأوكرانية عبئاً كبيراً على

[1] محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية: مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، 45-46

[2] محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، 55.

أمن الطاقة الروسي إذ يمر عبر الأراضي الأوكرانية ما يقارب 80% من الطاقة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

4- الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيك):

كان رودلف كيلين الألماني أول من أوجد اصطلاح جيوبولتيكا، واعتبرها في البداية نظيراً للجغرافيا السياسية، وعرفها بأنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية[2]، بمعنى البيئة (الطبيعية للدولة).

والحقيقة الأساسية التي لا خلاف عليها هي أن هاوسهوفر – بصورة مباشرة أو غير مباشرة– قد نسق ودمج ونظم كل مجال الجغرافيا المقارنة لاستخدامات الزعيم هتلر، وأصبحت الجيوبوليتيكا الذراع الديناميكية المحركة لآليات قوة الدول، حيث حشد هاوسهوفر عدداً ضخماً من الأفراد لمسح الأرض بحثًا عن الحقائق والمعلومات الجغرافية ذات المغزى[3].

وتعرف الجيوبوليتك كما ورد في مجلة العلوم السياسية ZEITSCHRIFT FOUR GEOPOLITIC بأنها العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض حيث يربط السياسة بالأرض فهي تعتمد بذلك على الأسس الجغرافية، وخاصة الجغرافية السياسية، فالجيوبوليتك تمهد للعمل السياسي وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية، الجيوبولتيك يجب أن يكون الضمير الجغرافي للدولة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، 58.

[2] نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، 14.

[3] كلاوس دودز و ديفيد اتكنسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي)، تر. عاطف معتمد و عزت زيان(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، 18.

[4] محمد عبد الغنى سعودى، الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا و العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، 13.

وتختص الجيوبولتيكا بدراسة الدولة من الوجهة السياسية، ولكنها لا تنظر لها كمفهوم ساكن، بل متحرك، وتدرس جيوبولتيكا العلاقات الداخلية والخارجية بين الأرض والسكان من وجهة نظر قومية وذاتية وتركز على خمس مطالب للدولة وهي: الاكتفاء الذاتي، والمجال الحيوي، والفكرة الإقليمية، والصراع بين كل من القوى البحرية والبرية والحدود السياسية .

ويركز مفهوم الجيوبولتيكا على ظاهرة أثر الجغرافية والاقتصاد والسكان والتكنولوجيا على صنع السياسة القومية فهي إذن أداة لتحديد ووضع سياسة واقعية لدولة ما، فهي تشكل الإطار الأول ونقطة الانطلاق لصنع السياسات الداخلية والخارجية، فمثلاً يركز المراقبون على أن المناطق التي تقع بين خطي طول(30-60) وتشمل أمريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد السوفياتي والصين، أصبحت ذات أهمية بالغة دولياً لامتلاكها المصادر البشرية والمادية مما مكنها من احتكار القوة العالية[1].

الجيوبولتيكا هي علم السلطة ومن أجل السلطة وفقط، بمقدار اقتراب الإنسان من القمة الاجتماعية تبدأ الجيوبولتيكا، فتكشف له معناها وجدواها بينما هي لا تستخدم قبل ذلك إلا كعنصر مجرد، فالجيوبولتيكا هي علم الفئات السياسية العليا(الفاعلة منه والبديلة) ويكشف تاريخها بطوله عن أن من شغلوا بأمورها كانوا وبدون استثناء أولئك الذين شاركوا في حكم الدول والأمم أو ممن يعدون أنفسهم لذلك الدور [2].

وقد عرفها بيار ماري كلاوس PIERE MARIE على أنه دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه.

---

[1] نعيم الظاهر، مرجع سابق، 15-16.

[2] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكيا ما قبل روسيا الجيوبولتيكي، تر. عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، 59.

أما ايف لاكوست YVES LACOSTE فقد اعتبره دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض صراع، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وفعالية التخطيط خارج الإقليم.

وقد عرفها بارتس شابمن BERT CHAPMAN من منطلق أنه العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة من تفاعل الجغرافيا من جهة والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت.[1]

وتعد الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا الحديثة، وأحد أفرع الجغرافيا البشرية والتي يدور حولها الكثير من الجدل والنقد، ويحيط بها سوء الفهم، كما أن مؤسسها هو أحد كبار الجغرافيين فريدريك راتزل، قد دار حوله كثير من الجدل، حيث نشر خلاصة أفكاره عام 1897 في كتابه المسمى " الجغرافيا السياسية"، والتي تهتم بدراسة الوحدات السياسية، أي الأقاليم و الوحدات المنظمة تنظيما سياسيا، من حيث عوامل نشأتها وتكوينها ومعلوماتها المكانية والطبيعية والبشرية ومواردها واقتصاداتها، ومشكلاتها، وعلاقاتها الخارجية وأثر العوامل الجغرافية في ذلك كله، [2] وهو ما أشار له نابليون بونابرت في مقولته الشهيرة " أن كل دولة تقوم بسياسة جغرافيتها السياسية " لا معنى لها إلا حين يؤخذ في الاعتبار واقع أن "جغرافيتها السياسية " هي من جهة في التصور المتكون لدى الدولة في وقت معين، ومن جهة أخرى في تصور الوسائل البشرية والاقتصادية التي توجد تحت تصرفها حينذاك، وفي حال عدم توفر ذلك، يمكن لهذه

[1] رفيق جلال إبراهيم أبو سيد، " المتغيرات الجيوبولتيكية الإقليمية المؤثرة على الأمن القومي المصري (الشرق الأوسط) "، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد 23(2024): 45.

[2] هشام محمد بشير، " دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 17(2023): 86.

الصيغة أن تدعوا للاعتقاد بحتمية تأثير قضية البيئة على السياسة، وهو التناقض الذي وقع فيه العديد من المنظرين الأوائل في الجغرافية السياسية.[1]

وتتضمن دراسة الجغرافية السياسية ثلاثة أبعاد في الوحدة السياسية:

البعد الأول: يمثل الأرض وهو عنصر ثابت يتمثل في الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان.

البعد الثاني: يتمثل بالإنسان وهو أكثر سرعة في التغيير ويشمل النظريات والمذاهب السياسية التي تحكم علاقات الدولة الخارجية والداخلية.

البعد الثالث : يتمثل بالبعد الزمني، وذلك لأن دراسة العلاقة بين البعدين السابقين لابد أن تكون في فترة زمنية معينة، والجغرافية السياسية كمفهوم هي دراسة التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية، وبمعنى آخر هي دراسة الدولة من حيث أن لها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خاصاً بها.

وقد تغير تعريف الجغرافية السياسية على مر السنين نظراً لتغير النقطة التي تركز عليها في دراسته، وقد ارتبط تعريفها بتعريف علم الجغرافية عموماً وما طرأ عليه من تغير كما أن ارتباطها بالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية جعل في الإمكان تعريفها من وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم الإنسانية ويمكن الاستدلال على ثلاثة مفاهيم هي:

الأول: مفهوم الجغرافية كعلم الأرض (مدرسة اللاند سكيب) وبالتالي تهتم الجغرافيا السياسية تبعاً لذلك بوصف الظاهرات السياسية على الكرة الأرضية.

الثاني: مفهوم الجغرافية كعلم توزيع الظاهرات على سطح الأرض (المدرسة المكانية) وترتيباً على ذلك تركز الجغرافية السياسية على توزيع الظاهرات السياسية على سطح الأرض[1].

---

[1] ألكسندر دوفاي، الجغرافيا السياسية جيوبوليتيك، تر. حسين حيدر(بيروت: عويدات للنشر والطباعة،2007)، 22-23، 12-13.

وقد مرت الجغرافيا السياسية خلال تاريخها بثلاث مراحل وهي :

المرحلة الأولى، بدأت من أواخر القرن التاسع عشر وحتى العشرينيات من القرن العشرين، وقد ظهرت الجغرافيا السياسية في هذه المرحلة كعلم يدرس العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، حيث بدأت هذه المرحلة على يد العالم الألماني فريدريك راتزل "Ratzel" ، وقد ظلت أفكار هذه المرحلة مسيطرة على أفكار الجغرافيين، حتى ظهور الجغرافي الألماني هتنر "Hettner" الذي وضع مفهوم دراسة الاختلافات المكانية[2].

وقد أشار راتزل في كتاب الأرض والمجتمع والدولة 1900 العلاقة العضوية القوية بين الأرض والدولة بقوله" لابد أن يعيش الشعب على الأرض التي أوجده عليها مصيره ولابد أن يموت عليها وأن يخضع لقانونها " وعلى هذه الأرض تتغذى أنانيته السياسية التي تجعل الأرض الهدف الرئيسي للحياة العامة، وتكمن بالواقع في الاحتفاظ الدائم بالأرض الوطنية وفي القيام بكل شيء من أجل البقاء عليها والتمتع بها[3].

أما في كتابه" القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة" أشار إلى سبع قوانين حسب اعتباره أنها جزء لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي وهي :

1- تنمو رقعة الدولة بنمو الحضارة الخاصة بها، فبانتشار السكان الذين يحملون معهم طابعا خاصة للحضارة في الأرض الجديدة والتي بدورها تزيد مساحة الدولة.

2- نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان والذي يبدأ قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع .

3- يستمر نمو الدولة حتى يصل لمرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.

4- تعتبر حدود الدولة هي من تؤمن حمايتها وسلامتها وتوضح مراحل نموها.

---

[1] نعيم الظاهر، مرجع سابق، 11-12.

[2] هشام محمد بشير، مرجع سابق، 87.

[3] ألكسندر دوفاي، مرجع سابق، 22-23، 12-13.

5- تمتص الدولة في مرحلة نموها الأقاليم ذات القيمة السياسية، والتي قد تكون سهول أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

6- الدافع الأول للتوسع يأتي في الدولة البدائية من الخارج أي أنها تحمل أفكارها للجماعات البدائية (الدولة الكبرى)، وبزيادة عدد السكان يدفعها للحاجة إلى التوسع.

7- التوسع العام يضم وينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد.[1]

المرحلة الثانية، بدأت في بداية فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وقد اتسمت بتوجهها نحو التعميم وبناء النظريات وظهر خلال هذه الفترة عدة اتجاهات ومن أهمها اتجاهان: الاتجاه الأول، ويتمثل في المدرسة الفرنسية (المدرسة المكانية)، بقيادة فيدال دي لابلاش والتي ركزت على الربط بين الإنسان والأرض، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في المدرسة الألمانية (المدرسة الحتمية).

المرحلة الثالثة، بدأت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وكانت ذات اتجاهين مختلفين وهما:

- الاتجاه الأول، ويسمى بالثورة الإحصائية.
- الاتجاه الثاني، وهو ما يطلق عليه جغرافيا التطرف وهي البيئة والمواقع الحاضنة للإرهاب والتطرف وهي التي تهتم بالصلات الاجتماعية، كما اهتمت الجغرافيا السياسية من حيث الصلة بدراسة الجغرافيا الفيدرالية والجغرافيا الانتخابية[2].

ويمكن عرض بعض التعريفات التي وضعها العلماء للجغرافيا السياسية أهمها: تعريف ألكسندر Alexander بأن الجغرافية السياسية هي دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها [3].

---

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، 46.

[2] هشام محمد بشير، مرجع سابق،87.

[3] نعيم الظاهر، مرجع سابق، 11-12.

وتعني مفهوم الجيوبولتيكيا السياسة الجغرافية فالكلمة مكونة من مقطعين هما: GEOأرض و POLITIC سياسة.[1]

بينما عرفها الأستاذ الجغرافي دوجلاس جاكسونDouglas Jackson بأنها ذلك العلم الذي يركز على دراسة الظاهرات السياسية في أبعادها الجغرافية[2].

وبعضهم تجاوز المفاهيم المتداولة للجغرافيا السياسية مثل تعريف كارل ساور والذي عرف فيها الجغرافيا السياسية بأنها الطفل غير الشرعي لمجموعة العلومThe Sciences Wayward Child Of the agraphical ومن خلال الاطلاع على الإرث التاريخي لمفهوم الجغرافيا السياسية وتباين شبه الجغرافيا السياسية بالهواء الحار الذي يخف وزنه عند ارتفاع درجة حرارته ويتصاعد إلى أعلى ثم يبرد ليهبط مرة أخرى من أعلى إلى أسفل، وهكذا حركة مفهوم الجغرافيا السياسية، فهي في تبدل وتغير مستمر حسب الأحداث السياسية والصراعات الدولية غير المستقرة.

فقد قدم الجغرافيون السياسيون للجغرافيا دراسات وبحوثاً قيمة ساهمت في تنمية الفكر الجغرافي وفي تقديم أوليات لحل المشكلات السياسية المعاصرة، ومن الطبيعي أن يكون القرن الواحد والعشرين فترة ذهبية للجغرافيا السياسية وبصفة خاصة بعد تبدل مراكز القوى العالمية، وتنوع المشكلات السياسية العالمية، إذ نجد أن فهم الإطار الجغرافي لهذه المشكلات ضروري للتحليلات السياسية للمشكلات القائمة وما للظروف الجغرافية من أثر في توجيه الأحداث السياسية وتشعبها في قارات العالم القديم والجديد.

وتعد الجغرافيا السياسية من أشيع وأوسع فروع الجغرافيا البشرية (Human Geography) في الوقت الحاضر لما لها من أهمية خاصة في دراسة الوحدات السياسية (Political Units) من حيث منشاتها ومقوماتها الجغرافية ومشكلاتها وعلاقاتها

---

[1] محمد أحمد عقلة المومني، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في القرن الواحد والعشرين (الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2005)، 23.

[2] هشام محمد بشير، مرجع سابق، 87.

وسلوكها السياسي، ومن أبرز الوحدات السياسية التي تتناولها الجغرافيا السياسية بالدراسة والتحليل وإبرازها أثر العوامل الجغرافية في السلوك السياسي للدولة بمفهومها السياسي الحالي[1].

إذن فالجغرافية السياسية، هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كمظاهر على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها، على تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم تتعرض لتغيرات سريعة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تشبه الحالة الأولى أما ألمانيا تشبه الحالة الثانية[2] .

وتختلف الجغرافية السياسية عن الجيوبولتيكيا بما يلي:

1- تحلل الجغرافية السياسية الدولة في ضوء البيئة الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتستكشف أثر ذلك على الأحداث السياسية والسلوك السياسي للدولة ، في حين تقوم الجيوبولتيكيا بنفس الدراسة، ولكن من وجهة النظر الخاصة للدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية متأثراً بالنزعة الوطنية ولا يعبر عن وجهة نظر الجغرافي، والجغرافية السياسية دراسة موضوعية النزعة أما الجيوبوليتيكية فهي دراسة ذاتية النزعة .

2- ترسم الجغرافية السياسية طريقا سليما لتقييم المسائل القومية والعلاقات الدولية بشكل موضوعي قائم على العدل، وبالتالي فهي تساعد في تحديد المسلك السياسي الصحيح الذي ينمي السلام، أما الجيوبوليتكيا في الطابع العنيف حسب هوس هوفر فهي تؤدي إلى الحرب مهما كان طابع الأمة التي تطبقها ومهما كانت جهود إخفاء ذلك فهي

[1] محمد أحمد عقلة المومني، مرجع سابق، 12.

[2] محمد عبد الغنى سعودي، مرجع سابق، 4.

وسيلة لسياسة القوة والاعتداء لاعتقادها بأن الدولة كائن حي ينمو على حساب الآخرين[1].

3- الجيوبولتيكيا تتسم بالتطور والحركة بينما تميل الجغرافيا السياسية إلى الثبات.

4- تدرس الجغرافية السياسية كيان الدولة الجغرافي بعناصره المختلفة وترسم صورة الحاضر بناءا على الماضي، أما الجيوبوليتكيا فتحاول رسم خطة لما يجب أن يكون وتضع تصور لحالة الدولة في المستقبل[2]، استنادا إلى المعلومات التي تستقيها من الجغرافية السياسية.

5- تستخدم الخريطة في الجغرافية السياسية لإيضاح الحقائق العلمية فقط في حين أن الجيوبولتيكيا رسمت خرائط مليئة بالأخطاء العلمية، محرضة على الحرب لخدمة أغراض ألمانيا العسكرية فحولت بذلك علم الخرائط إلى وسيلة للدعاية.[3]

6- المنطقة الاقتصادية الخالصة:

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة من المناطق الاقتصادية حديثة النشأة نسبيا، وذلك مقارنة بغيرها من المناطق البحرية الأخرى، فقد تم النص عليها وتنظيمها من الناحية القانونية وذلك باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، حيث جاءت هذه الفكرة تحقيقاً لاحتياجات الدول الساحلية المتزايدة لاستثمار ما يوجد من ثروات غذائية بالبحار والمحيطات وكثير من الخيرات البحرية، فضلاً عن ما لحقه التطور التقني في مجال الصيد البحري، حيث أن فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة تتبلور في السيطرة على الثروات والموارد البحرية إلى أعلى حد ممكن للدول الساحلية والاستفادة منها وتعويض نقص الغذاء أمام زيادة أعداد البشر.

---

[1] نعيم الظاهر، مرجع سابق، 15-16.

[2] ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البوليتيكية (د.د.ن: المنهل، 2016)، 347.

[3] نعيم الظاهر، مرجع سابق، 15-16.

تعد المنطقة الاقتصادية الخالصة أخر ما وصل إليه الفكر في القانون الدولي للبحار حيث تعتبر تجديداً لما أقرته اتفاقيات جنيف لسنة 1958، " بشأن قانون البحار، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والجرف القاري، والمنطقة المتاخمة، حيث توجت باتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1982 بإضافة المنطقة الاقتصادية الخالصة.[1]

فكانت من بداياتها ما حدث في سبتمبر سنة 1945، حيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترومان "منطقة مصائد أسماك محمية خارج حدود المياه الإقليمية لبلاده، تبعته تصريحات مشابهة من بعض حكومات دول من قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية لاحقا.

وتطرقت في سنة 1958، اتفاقية جنيف لمفهوم مبكر للمنطقة الاقتصادية الخالصة، وأعطتها مسمى المنطقة المجاورة للبحر الإقليمي فكان نص المادة 24 كالتالي (يجوز للدولة الساحلية أن تباشر على منطقة من البحر العالي، مجاورة لبحرها الإقليمي، الرقابة الضرورية لأجل منع خرق قوانينها الجمركية والمالية والصحية أو المتعلقة بالهجرة، داخل إقليمها الأرضي أو في بحرها الإقليمي، ولا يجوز أن تمتد المنطقة المجاورة وراء إثنى عشر ميلا بحريًا ابتداء من خط القياس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي).[2]

إن المنطقة الاقتصادية الخالصة تعتبر مفهوما جديداً أدخل في القانون الدولي للبحار، وكان مرجعه ذلك التضارب بين الدول حول اتساع البحر الإقليمي، فبعضها يطالب ببحر إقليمي يصل مداه إلى 200 ميل بحري، والبعض الآخر يطالب بتضييقه بحيث لا يتعدى 12 ميلاً بحرياً، فوجد هذا النظام الجديد للتوفيق بين الطلبين المتعارضين، والذي يقتصر في حقيقة الأمر على حق الدولة المشاطئة أن تمد سيادتها

---

[1] شريف عبد الحميد حسن رمضان، "المنطقة الاقتصادية الخالصة ومدى ولاية الدولة الساحلية على حماية البيئة البحرية من التلوث والحفاظ عليها " المملكة العربية السعودية أنموذجا "، مجلة البحوث الفقهية والقانونية 35(2024): 2148-2149.

[2] خالد محمد بالنور و هند الكامل قرابيل، " المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية بين إمكانيات التحديد وضرورته"، مجلة العلوم الإنسانية 29(2024): 70-71.

الوطنية فيما يتعلق باستغلالها واكتشافها للثروات البحرية إلى مسافة لا تتعدى 200 ميل بحري مع احتفاظ الدول الأخرى بحقها في المرور، وغيرها من الحقوق الأخرى باستثناء الاستغلال الاقتصادي لهذه المنطقة.

إن الموضوع الرئيسي لهذا المفهوم يتحدد في سيادة الدولة الساحلية على كافة الموارد الاقتصادية البحرية منها والمعدنية، دون المساس بالحقوق المعترف بها للمجموعة الدولية والتي من ضمنها حرية الملاحة البحرية وحرية الطيران فوق هذه المنطقة، وحرية وضع الكوابل البحرية، وغيرها من الحقوق الأخرى التي لا علاقة لها بالأمور الاقتصادية.

إن أول من تحدث عن هذا المفهوم، وطالب بتطبيقه هي البلدان الأفريقية أثناء انعقاد جلسات لجنة الاستعمال السلمي للبحار والمحيطات فيما وراء حدود الولاية الوطنية، وذلك بالتعاون مع الدول الآسيوية، والتي حاولت مجتمعة تقنينه بحيث أصبح جزءا من القانون الدولي للبحار، وتجدر الإشارة إلى أن بلدان منطقة الكاريبي، شكلت نظاماً قانونياً لهذه المنطقة أطلقت عليها اسم البحر الحكر، وهي في طبيعتها لا تختلف إطلاقا عن مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة[1].

إن السيادة المطلقة التي تتعلق بالبحر الإقليمي، لا تنطبق على المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تتمثل في عدم ممارسة الدولة الساحلية لكامل سيادتها على هذه المنطقة، ولكنها مقابل ذلك تتمتع بحقوق معينة ومحددة سلفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، بحيث نستطيع القول في عبارات قانونية مختصرة أن سلطات الدول الساحلية لا تمتد على هذه المنطقة باعتبارها فضاء بحري بل على الموارد

[1] الكوني صالح العائب، " مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة وأهمية تحديدها والإعلان عليها في القانون الدولي للبحار، مجلة العلوم القانونية والشرعية 03 (2013):161.

المعدنية والبيولوجية الكامنة فيها، بحيث يمكن للدول الساحلية عن طريق مؤسساتها الاقتصادية استغلال هذه المنطقة لأغراض اقتصادية خالصة [1].

تناولت اللجنة الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا في اجتماعهما السنوي المنعقد في كولومبو سنة 1972 أول تعريف للمنطقة الاقتصادية الخالصة من قبل المندوب الكيني حيث عرفتها بأنها المنطقة التي تختص فيها الدولة الساحلية بمنح تصاريح للصيد مقابل حصولها على مساعدات فنية.

كما أورد الاجتماع الثاني لنفس اللجنة المنعقد في آواخر جانفي من نفس السنة بمدينة (لاجوس) تعريفاً آخر بأنها " منطقة الاختصاص المانع- للدولة الساحلية على كافة الثروات البيولوجية والمعدنية.[2]

وقد عرفها جانب من الفقه المعاصر أنها " منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له ولا تمتد لأكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي وللدولة الساحلية حقوق سيادية وولاية[3] بينما ذهب جانب آخر من الفقه أنه " مساحة من أعالي البحار ملاصقة للمياه الإقليمية للدولة الساحلية وتمتد خارجه،[4] وتخضع لنظام قانوني يتضمن حقوق واختصاصات الدولة الساحلية وحقوق وحريات الدول الأخرى[5]."

وقد عرفها جانب من الفقه الغربي أنها " خط الأساس لدولة ساحلية تكون للدولة الساحلية الأولوية في الوصول إلى الموارد الحية والحقوق الحصرية في الوصول للموارد

---

[1] الكوني صالح العائب، مرجع سابق، 162.

[2] عمرو عزت الحو، " تسوية منازعات المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الوسائل التقليدية و المستحدثة "، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا 37(2022): 513-514.

[3] سليمان زرباني، "حقوق وواجبات الدول الحبيسة والمتضررة جغرافيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982"، مجلة الحوار الفكري 15(2018):503.

[4] معروف عائشة، " تحديد المنطقة الاقتصادية الجزائرية الخالصة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18-96، الظروف والتداعيات"، مجلة الاجتهاد القضائي 30(2022):524.

[5] عمرو عزت الحو، مرجع سابق، 514.

غير الحية واعتمد فقه هذا الجانب على التقارب بين هذا المفهوم والأساس النظري الذي يعتمد عليه مفهوم الجرف القاري.[1]

ووفقا للمفهوم السابق امتدت حقوق الدول الساحلية لجميع طبقات المحيطات من سطحها إلى باطنها لاعتماد الأساس على استغلال الثروات والمصادر لكافة الموارد في البحار وتظهر تلك الأهمية من خلال مقارنة حقوق الدول الساحلية في منطقة الجرف القاري بتلك التي توافرت لها عند تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.

ورغم ما تواتر لدى فقه القانون الدولي من أن مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة لم يكن له أساس نظري إلا أن التغيرات في القانون العرفي الذي حدث نتيجة الممارسات كان له أثراً واسع النطاق في تحديد مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في ظل نشأة ما يسمى بالجرف القاري والمطالبات المختلفة بمناطق لصيد الأسماك والمعترف بها من جانب محكمة العدل الدولية والذي كان فعلياً قد بسط سلطة الدول على مناطق أعالي البحار الأمر الذي كان من شأنه النظر في توسيع نطاق الاختصاص القائم على أساس النظرية الاقتصادية.

ولعل ما يؤكد ذلك حكم محكمة العدل الدولية سنة 1974 في قضية اختصاص مصايد الأسماك عندما أعلنت أن التمديدات من جانب واحد للولاية القضائية لمسافة 50 ميلا لا أساس لها في القانون الدولي[2].

وقد أتى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار تعريفاً جديداً للمنطقة الاقتصادية الخالصة يتوافق ومصالح الدول الساحلية وغير الساحلية على حد سواء على أنها " تلك المنطقة التي تقع ما وراء البحر الإقليمي ملاصقة له – يحكمها نظام قانوني مميز

[1] المرجع نفسه، 514-515.

[2] عمرو عزت الحو، مرجع سابق، 515-516.

وتخضع بموجبه حقوق الدول الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية. [1]

ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة بحرية يمكن أن تمتد حتى 200 ميل بحري بموجب هذا يمكن للدولة الساحلية ممارسة سيادتها على الجرف القاري حتى 200 ميل بحري لأغراض البحث والاستغلال باستثناء الحالة التي يمتد فيها الجرف القاري إلى ما بعد200 ميل بحري كما يمكنها ممارسة مجموعة من الحقوق كصيد الأسماك استغلال الموارد المائية الطبيعية للمنطقة الخالصة وإنتاج الطاقة عن طريق المد والجزر، لكن نظرا لارتباط الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتجاورة أو المتقابلة فقد أدى ذلك إلى حدوث مشكلة ترسيمها .[2]

فإعلان المناطق الاقتصادية الخالصة حسب هذه الاتفاقية يكون لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري من خط الأساس في المادة 57 وكذلك الحق المشروط في جزء من الجرف القاري لا يتجاوز 200 ميل حسب المادة 76 وفي الحالات التي تواجه فيها الدول الساحلية بعضها البعض وتكون خطوط المياه الخاصة بها منخفضة في نطاق 400 ميل بحري من بعضها البعض[3].

وقد مثل تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة كما ورد في اتفاقية قانون البحار أنجح التدوينات وأحسنها والتي قسمت من خلالها المساحات البحرية إلى مساحات خاضعة للسلطة الوطنية مثل المياه الداخلية والبحر الإقليمي، المنطقة المجاورة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، الجرف القاري.[4]

---

[1] المرجع نفسه، 519.

[2]Georgios Chrysochou And Petros Siousiouras," Maritime Delimitations In The Context Of Recent Jurisprudence And The Greek-Turkish Issues", The A 38 Journal Of International Law 2 (2013) :113.

[3] زينب عبد العال سيد رمضان، " الأبعاد الجيوبوليتكية لغاز شرق المتوسط"، مجلة كلية الآداب، عدد خاص(2021): 436.

[4] عمرو عزت الحو، مرجع سابق، 516.

كما يمكن القول أن المنطقة الاقتصادية الخالصة ليست بحرا إقليميا للدولة كما أنها ليست جزءا من أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، بل هي تجميع بين خصائص البحر الإقليمي، حيث السيادة الكاملة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقط في هذه المنطقة، وخصائص أعالي البحار من حيث الحريات المطلقة في الملاحة البحرية والجوية لكل الدول، حيث يعترف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة .[1]

وللإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة و التأكد من صحة الفروض من عدمه، جاء تنظيم الدراسة و بناء هيكل البحث كالتالي أين تضمنت دراسة الفصل الأول جيوسياسية منطقة شرق المتوسط، حيث تم التطرق فيه للأهمية الاستراتيجية وقدرات الطاقة المتاحة في دول المنطقة، إضافة إلى الاستعانة ببعض النظريات المفسرة لظاهرة التنافس وأيضا سببه بناءا على الموقع الذي تحتله دول شرق المتوسط والقدرات الهيدروكربونية الهائلة المكتشفة والمتوقع اكتشافها، كما تضمن الفصل الثاني من الدراسة أبعاد التنافس الإقليمي بين الدول الإقليمية لشرق المتوسط والخلافات التي كانت أغلبها حدودية لعدم القدرة على تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بينها، إضافة إلى مناقشة طبيعة وسبب التنافس الدولي واحتدام الصراع بالمنطقة فيما يشبه الحروب بالوكالة، مع بعض محاولات التعاون التي كانت أغلبها مرفوضة لتواجد الكيان الصهيوني فيها، أما في الفصل الثالث فقد تم فيه الإشارة إلى أهمية ومكانة النفط والغاز تحديدا في السوق العالمي وخاصة في مدرك السياسات الأمنية الطاقوية للدول الكبرى التي تستند في أمنها الطاقي على السيطرة قدر الإمكان على منابع الطاقة أينما وجدت وكان التنافس قائما بين الدول الكبرى وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي الذي سعت جميعها إلى البحث وتأكيد تواجدها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال

[1] طلعت عبد الحميد أحمد عبد العاطي، " المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في شرق المتوسط " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية 39(2021): 184.

التحالفات الاقتصادية وحتى العسكرية لضمان دعم حلفائهم وحماية مصالحهم الموجودة في شرق المتوسط.

الفـــصل الأول

المكـــــــانة الجيـــــــواستراتيجية والإمكـــــانات الطاقويـــــة لـــــدول شـــرق المـــــتوسط

الفصل الأول: المكانة الجيواستراتيجية والإمكانات الطاقوية لدول شرق المتوسط

تتمتع دول الضفة الشرقية للمتوسط بمكانة جيواستراتيجية هامة، تجعلها من بين أهم المناطق في العالم، وتنفرد هذه الدول بموقعها الجغرافي المتميز الذي يقع في قلب العالم، حيث يربط بين قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتُشكل بوابة عبور رئيسية للتجارة العالمية لوجودها على ساحل البحر المتوسط، الذي يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم، وهذه الدول ترتبط مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية الهامة، وتتميز كذلك بامتلاكها لاحتياطات هائلة من الموارد الطبيعية ، خاصة النفط والغاز ، مما يجعلها من أهم موردي الطاقة في العالم.

ولكن أهمية منطقة شرق المتوسط لا تقتصر على موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية فقط، بل تُعد أيضًا مركزًا اقتصاديا هامًا، حيث تضم العديد من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وتحظى المنطقة بتنوع ثقافي وحضاري، نظرا للحضارات العريقة التي مرت عليها ولعبت دورًا هامًا في التاريخ الإنساني.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

دراسة جيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط ومعرفة الامتداد الجغرافي لها في المبحث الأول وذلك من خلال التعريف بدول منطقة شرق المتوسط، أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أهم الطاقات المكتشفة بالمنطقة وسعيها لتنمية قطاعها الطاقوي والاستثمار فيه لتطوير اقتصادها، وهو ما أدى إلى جعلها مركز اهتمام وتوجه العديد من القوى الكبرى وحتى الإقليمية وتوجيه سياساتها إلى منطقة شرق المتوسط، بالإضافة إلى إسقاط نظري في المبحث الثالث لتفسير ظاهرة التنافس الدولي على منطقة شرق

المتوسط وخلفياته والدوافع من ورائه، كما تم إضافة أيضا بعض النظريات المفسرة للأهمية الجغرافية لهاته المنطقة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

يتناول هذا المبحث تعريفا تاريخيا وجغرافيا لمنطقة شرق المتوسط من حيث المجال الجيوسياسي وعدد الدول التي تحتويها المنطقة، أين تبرز منطقة شرق المتوسط على أنها موقع جغرافي يمثل الجزيرة العالمية ومسرحًا جيوسياسيًا حاسمًا في القرن الحادي والعشرين، وتكتسب أهمية استراتيجية كبيرة لأسبابٍ متعددة وللعديد من المميزات التي جعلتها مجال استراتيجي مميز ومحور اهتمام العديد من الدول التي لا تزال تسعى جاهدة لاستطلاع المنطقة خاصة مع عمليات الاستكشاف والبحث عن المصادر الطاقوية التي لا تزال مستمرة والتي من خلالها تستطيع دولها أن تحتل مكانة مميزة واستراتيجية في الساحة الدولية وضمن التفاعلات الاقتصادية خاصةً، ويُعدّ فهم ديناميكيات هذه المنطقة ضروريًا لفهم مجريات السياسة الدولية في العالم المعاصر.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمجال الجغرافي لمنطقة شرق البحر المتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط جزءا من بقايا محيط التيسيس الذي تكونت في نهاية عصر الترياسي وبداية العصر الجوراسي قبل ما يقارب من 180–210 ملاين سنة، ومرت بمراحل جيولوجية معقدة نتيجة تقارب واصطدام الصفيحة العربية الإفريقية بالصفيحة الأفرو آسيوية مما أدى إلى إغلاق محيط التيسيس، وتكوّن سلاسل جبال الألب في الشمال وسلاسل جبال الأطلسي في الجنوب، وسلاسل جبال زاكروس وطورس في الشرق والشمال الشرقي، وبقيت أجزاء من بقايا محيط التيسيس والتي تعرف حاليا (بالبحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر قزوين).

وقد مرت المنطقة المحيطة بحوض البحر بدورات مناخية شديدة التأثير خلال عصر الرباعي فامتلأت تقريبا بالترسبات النهرية والقارية وتكوُّن مضيق جبل طارق في بدايات

عصر البليوسين[1]، فهو يقع بين دائرتي عرض27 و37 وبين خطي الطول 10 غربا و37 شرقا ويتوسط القارات الثلاثة، بمساحة تبلغ 2.510.000 كم مربع.[2]

كما أنه يضم ثمانية أحواض ترسيبية، والتي كونت مصادر الغاز الطبيعي، حيث تتوافر فيها عوامل تجمع ما بين صخور رسوبية مسامية ومواد عضوية تعرضت لعوامل تكتونية نشأت منها مصادر الغاز الطبيعي.[3]

ويعود تاريخ تأسيس أغلب الدول المطلة على حوض شرق المتوسط إلى القرن الماضي، حيث تقع منطقة شرق المتوسط في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسيطة المتحكمة في منطقة قلب العالم، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة محورية في المجال الجيوسياسي[4]، كما أنها تشمل جزءا كبيرا من الشرق الأوسط وواحدة من أكثر المناطق توترا وتضررا من الحروب في تاريخ البشرية، فمعظم الإمبراطوريات التي لعبت دورا بارزا في تاريخ العالم الغربي ولدت ونمت وازدهرت فيها[5]، فهي مهد للحضارات والإمبراطوريات في العالم ومستوطن لصراعات القوى على مر التاريخ،[6] كما أن شعوب تلك المنطقة ترتبط بسبب موقعها الجغرافي

[1] جهاد عودة، استراتيجيات الصراع الدولي مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، 597-598.

[2] هاشم كاظم صبيخي" الأهمية الجيواستراتيجة للبحر المتوسط- دراسة في الجغرافية السياسية -"، مجلة أبحاث ميسان 12(2010): 195-196.

[3] طلعت عبد الحميد أحمد عبد العاطي، مرجع سابق، 196-197.

[4] جهاد عودة، مرجع سابق، 599.

[5] الوليد أبو حنيفة " التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط"، مجلة مدارات سياسية، العدد 02، (2020): 25.

[6] Panayiotis Hadjipavlis," The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace", Eastern Mediterranean Geopolitical Review 1 (2015):45.

بالعادات والتقاليد نفسها ولها تاريخ طويل جدا، إضافة لمناخها المعتدل وأراضيها الصالحة للزراعة على طوال السنة.[1]

بدأ التغير يطرأ على البنية السياسية المجزأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع انتشار الدولة العثمانية التي حققت الوحدة السياسية في منطقة جغرافية واسعة بدءا من القرن الخامس عشر، فالفتوحات التي بدأت بفتح إسطنبول استمرت حتى وصلت إلى مراكز سياسية وتجارية مهمة في بلاد الشام، وحقق العثمانيون الذين خرجوا في معارك الفتح إلى إيطاليا وسواحل البحر الأدرياتيكي في عهد السلطان محمد الفاتح– السيادة في البحر الأبيض المتوسط – من خلال فتح مصر عام 1516 ثم فتح رودروس عام 1522، وأحكم العثمانيون الذين هزموا الأسطول البحري الصليبي في بروزة عام 1538 وسيطرتهم على مراكز مهمة في شمال إفريقيا، كليبيا والجزائر وتونس وحافظوا وقتا طويلا على موقعهم بوصفهم قوة عظمى في شرق البحر الأبيض المتوسط.[2]

فالإمبراطورية العثمانية كانت في مقدمة الدول التي سعت للسيطرة على حوض البحر المتوسط على مدار ثلاثة عقود، وبالفعل نجحت في فرض سيطرتها الكاملة على منطقة شرق المتوسط[3]، من الربع الأول للقرن السادس عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر، وبتراجع الإمبراطورية العثمانية ثم زوالها كأحد تبعات الحرب العالمية الأولى،[4] دخل شرق المتوسط في دائرة النفوذ الاستعماري للدول الأوروبية وانقسمت المنطقة إلى دول قومية مختلفة بعدما وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى مرحلة الزوال وتهيأت القوى

---

[1] بشرى عبد الكاظم عبيد، "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مجلة الدراسات المستدامة 03(2021): 393.

[2] إسماعيل اديز، صراع القوى في شرق البحر المتوسط تاريخيا (أنقرة: كتب سيتا، 2022)، 69.

[3] عائشة قادة بن عبد الله،" التوجهات التركية الجديدة في شرق المتوسط بين الطموحات الداخلية والتوازنات الإقليمية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية،1(2024):74

[4] رنيم علي جمال الدين الغنام، "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة الشرق المتوسط (2009 – 2019)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 14(2022): 573.

العظمى آنذاك لاقتسام ممتلكاتها، فقد كانت الحرب العالمية الأولى في الجانب الأكبر منها صراعا بين ألمانيا وبريطانيا العظمى للسيطرة على شرق المتوسط[1].

في حين أن أهمية البحر الأبيض المتوسط لم ينظر إليها حقا بشكل مستقل عن الضرورات الاستراتيجية في الشرق الأوسط للإمبراطورية البريطانية القديمة، كما يجادل كل من الباحثين روبرت هولاند وديانا ماركيدس، أن تحول اندفاع بريطانيا من حصة في السيادة القارية جزئيا، إلى السعي لتحويل البحر الأبيض المتوسط بحيرة إنجليزية، إذ تعتبر قوة الجاذبية الناتجة عن أهمية الطريق المؤدي إلى الهند بالنسبة لبريطانيا العظمى الأجزاء الشرقية من تلك البحيرة، أي أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط يتمتع بصدى خاص، وهذا يعني أنه على الرغم من استخدام اسم شرق البحر الأبيض المتوسط، إلا أن المفهوم كان مختلفا تماما عن المفهوم الحالي وتم استخدامه بشكل متكرر في الماضي، وقد استخدمته الإمبراطورية البريطانية على الأقل في القرنيين التاسع عشر والعشرين، وقد كانت للمنطقة مكانة خاصة في الحسابات الاستعمارية الاستراتيجية للبريطانيين، فمثلا في سنة 1910 انشئوا مكتب الاستخبارات الخاص لشرق البحر المتوسط (EMSIB) لجمع المعلومات الاستخبارية ولأغراض مكافحة التجسس مع عمليات في تركيا، وسوريا، وقبرص، واستخدموه أيضا لتبادل المعلومات والعمليات المشتركة، واعتقدت الولايات المتحدة أن التعامل مع الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط وكذلك مع النوافذ الإقليمية السوفيتية والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط (خاصة عبر سوريا وليبيا)، يعتمد في جزء كبير منه على القدرات الأمريكية في الشرق، ومن منظور القوى الإمبريالية (خاصة بريطانيا العظمى) أو القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كان ينظر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط على أنه فضاء

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 573.

استراتيجي، ليس بسبب أهميته الجيوسياسية أو الجيواقتصادية في حد ذاته ولكن بسبب دورها في السماح بمتابعة مصالح استراتيجية أكبر في الشرق الأوسط وخارجه [1].

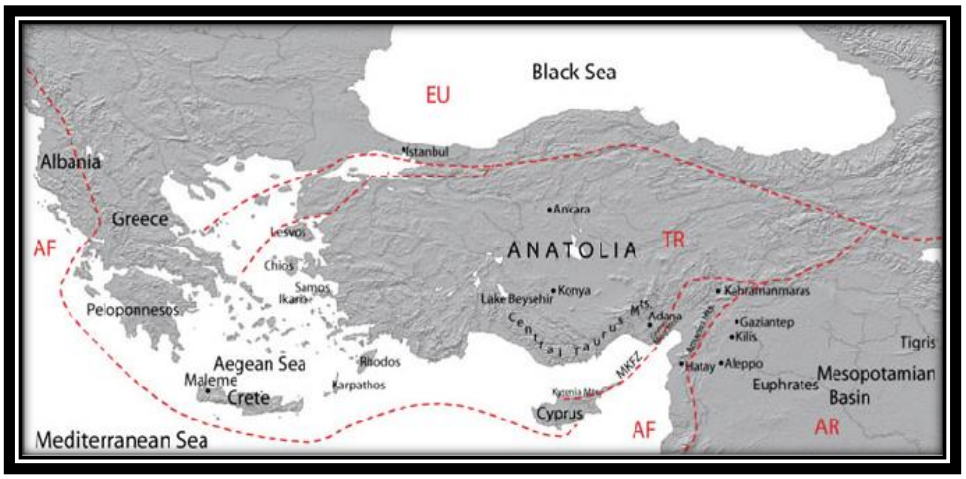

الشكل (1): الحدود الجغرافية والسياسية لمنطقة شرق المتوسط وأهم الاتجاهات الرئيسية

وقد أصبحت بوليتيكيا تتداخل نقاطه الثلاث في مفترقات الطرق الاستراتيجية الحيوية لقارات العالم القديم، لذلك تعتبر حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، ففي أوروبا تدخل اليونان وتركيا وفي آسيا تركيا، والزاوية الثانية من المثلث في القارة الإفريقية يوجد مضيق جبل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر التي يمر من خلالها الخط التجاري الأوروبي من الخليج إلى جنوب شرق آسيا، ويقع رأس المثلث في منطقة المضائق التركية البوسفور والدردنيل، أما الضلع الأيسر فيمتد من خليج عدن ليطل على البحر الأحمر ووادي النيل[2].

وتبلغ أبعاد البحر الأبيض المتوسط من مضيق جبل طارق إلى بيروت بطول 3047 كلم بينما عرضه يختلف من منطقة إلى أخرى فيصل إلى740 كلم بين مدينة

[1] لخضر نويوة، "المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 02 (2021): 928-929.

[2] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2021):650.

الجزائر ومرسيليا، ولا يزيد عن 132 كلم بين تونس وجزيرة صقلية وينحصر إلى أقل من 15 كلم في مضيق جبل طارق فيمتد إلى طول 42777 كلم وهذه الأبعاد تعطينا مساحة تصل إلى حوالي 2.5 مليون كلم مربع، إذا استبعدنا مساحة البحر الأسود وهو ما يشكل فقط نسبة 1% من المساحة الإجمالية للبحار في العالم.[1]

وبالتالي البحر الأبيض المتوسط ينقسم إلى قسمين شرق وغرب مع الخط الفاصل بين رأس بون في تونس ورأس صقلية ليليبو، وهناك 20 دولة لديها سواحل على هذا البحر حيث أن إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وسلوفينيا ومالطة والبوسنة والهرسك وألبانيا وتونس والمغرب والجزائر هي البلدان الساحلية على غربي البحر المتوسط بينما تركيا، وقبرص التركية، ليبيا، واليونان، وسوريا، ولبنان والكيان الصهيوني، وفلسطين-غزة وقبرص اليونانية هي الدول الواقعة على شرقي سواحل المتوسط [2].

وهو يضم جزء كبير من إقليم الشرق الأوسط، كما يقدر عدد سكانها بأكثر من 550 مليون نسمة وعلى الرغم من التشابه الجغرافي والتوافق الثقافي والخلفية التاريخية المشتركة إلا أن هناك تفاوت كبير في مجالات الاقتصاد والتنمية بين هذه البلدان[3].

ويميز البحر الأبيض المتوسط ثلاث أحواض رئيسية وهي:

الحوض الغربي: ويضم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مع دول الغرب العربي، وتتمحور التفاعلات فيه حول التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بعيدا عن مشكلات المشرق العربي.

---

[1] بركات رياض ومسيكة محمد الصغير،"الإشكالات القانونية والعملية أثناء تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في مياه المتوسط: المنطقة الاقتصادية الخالصة الجزائرية أنموذجا"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 01 (2021): 181-182.

[2] خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط، مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا (إسطنبول: منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، 2020)، 6.

[3] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، 26 .

الحوض الأوسط: ويشمل إيطاليا وفرنسا واليونان ودولة ليبيا في شمال إفريقيا، وتشمل أهم التفاعلات فيه تجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجه أطرافه تحديدا إيطاليا واليونان، وموضوعات الهجرة غير النظامية، كما أن رغبة أوروبا من خلال تفاعلاتها تعكس سعيها لتحقيق الاستقلالية السياسية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

والحوض الشرقي: ويضم الدول الواقعة شرق خط طول20° والمطلة على البحر المتوسط، وأهم ما يميزه التفاعلات المتعلقة بالطاقة واكتشافات الغاز الحديثة نسبيا، وهو ما جعل المنطقة تعتبر نسق إقليمي فرعي متميز، ويضم الحوض الشرقي بالبحر المتوسط بدوره أحواض فرعية أخرى، يتم استهدافها أحيانا بالتحليل دون سواها مثل حوض الشام، والذي يشمل قبرص والكيان الصهيوني، والأردن، ولبنان، وسورية ،والأراضي الفلسطينية، وتشير بعض التقارير عن هذا الحوض الفرعي والصادرة في الفترة ما بين 2010– 2014 نظرا لأن بداية اكتشافات الطاقة المكثفة تمت في تلك المنطقة[1]، كما توجد هناك أيضا بالإضافة إلى حوض الشام، أحواض فرعية أخرى مثل حوض الدلتا الممتد من دلتا النيل بمصر، وكذلك حوض بحر إيجه الذي يقع بين كل من الساحل الغربي لتركيا والساحل الشرقي لليونان، ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل[2]، والحوض الليفانتي بين سواحل جزر كريت وورودس اليونانية والسواحل التركية شمالا وساحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا[3]، وبالتالي فإن تقسيم البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق وأحواض فرعية وتحديد هذه المنطقة بدقة يختلف تبعا لاختلاف الغرض من الدراسة القائمة، فالحوض الشرقي يشمل تركيا واليونان، ومصر، وشمال شرق ليبيا، وسورية، ولبنان، والكيان الصهيوني وفلسطين،

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 571 .

[2] المرجع نفسه، 572 .

[3] أحمد كاتب،" خلفيات الشراكة الأوروبية * المتوسطية "(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001)، 14 .

وقبرص، ومن أبرز الأطراف التي اعتمدت هذا التوصيف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادر في أوت 2013[1].

المطلب الثاني: امتداد المجال الجغرافي لشرق المتوسط

تعتبر منطقة حوض البحر المتوسط من أعقد وأخطر المناطق الجغرافية على خريطة العالم السياسية، ولعل أهم ما يميز الخريطة السياسية لحوض هذا البحر هو عدم الاستقرار، وذلك على الرغم من ثباتها لفترة طويلة من الزمن، وهذا الثبات في الحقيقة لا يعني الاستقرار الحقيقي الكامن بقدر ما يعني الاستقرار السطحي الظاهر.

وينقسم البحر المتوسط سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية أو الاستراتيجية ،إلى حوضين رئيسين أحدهما غربي والآخر شرقي ويفصل بينهما منطقة اختناق، فهي بمثابة منطقة محورية للبحر المتوسط، تمتد بين كالابريا (جنوب غرب إيطاليا) وجزيرة صقلية وساحل تونس، وهذه الحدود كانت في عهود قديمة مضت أرضا يابسة تفصل بين البحرين أو الحوضين، لذا فهي ليست عميقة بالدرجة التي تسمح باتساع الشقة المائية الصالحة لعبور حامات الطائرات الكبيرة والغواصات حيث لا يزيد العمق فيها عن 36 قدما [2].

وتقع الوحدة الجغرافية المعروفة باسم شرق البحر المتوسط بين خطي طول 20 درجة حتى 36 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 30 درجة حتى 40 درجة شمالا ،وتلك المنطقة لها نقطتان خانقتان (Choke Points)، هما مضيق البوسفور الذي يحد من النفوذ الروسي وقناة السويس التي تتحكم في طريق التجارة الأوروبية إلى الخليج وجنوب وشرق آسيا، ويعتبر شرق البحر المتوسط مهما من حيث عبور الطاقة، حيث ينقل ما يقارب 5% من إمدادات النفط العالمية، وما يصل إلى15 % من الغاز الطبيعي المسال (LNG LIQUIFIED NATURAL GAZ) العالمي عبر قناة السويس، بينما تستقبل

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 571 – 572 .

[2] زينب عبد العال سيد، مرجع سابق، 420-421.

تركيا ما يقرب 6 % من تجارة النفط العالمية عبر مضيق البوسفور وخطي أنابيب دوليين.

ويضم إقليم شرق المتوسط عددا من الدول المطلة على سواحله، كما تستدعي أهميته وتفاعلاته أدوارا لقوى دولية وإقليمية أخرى تؤثر فيه وتتأثر به، وهناك معيارين يتم الاعتماد عليها لتحديد الدول التي ضمها حوض شرق المتوسط أو ترتبط به هما:

1- المعيار الجغرافي: وهو المعني بتحديد الدول التي يضمها الحوض على أساس موقعها الجغرافي، كدول لها سواحل تطل مباشرة على الحوض[1]، فشرق المتوسط هو تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالا، تركيا واليونان، ومصر جنوبا ،وشمال شرق ليبيا جنوبا، وفي منطقة الشام شرقا كل من سوريا ولبنان، والكيان الصهيوني، وقطاع غزة، وغربا المسطح المائي بين كل من اليونان شمالا وشمال شرق ليبيا جنوبا، وبما يضمه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط، كما يضم الإقليم بعض الجزر الاستراتيجية، منها جزيرة قبرص، وتقع في شمال شرق الحوض ،وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وجزيرة كريت والعديد من جزر بحر إيجه، في شمال الحوض والذي يفصل بين كل من تركيا واليونان، ولعل أهمها جزيرة رودس، التي ارتبطت بالهدنة الشهيرة الخادعة بين العرب والكيان الصهيوني إبان حرب فلسطين الأولى عام 1948، والتي مهدت لقيام دولة الكيان الصهيوني[2].

2- المعيار الاستراتيجي: وهو المعني بتحديد مجموعة من الدول التي ترتبط بالمنطقة لأجل مصالحها وأهدافها الجيوبوليتيكة، وتأثرها وتأثيرها في تفاعلاتها بحكم المصالح المتداخلة مع دول الحوض[3].

---

[1] زينب عبد العال سيد، مرجع سابق، 421 .

[2] محمد قشقوش،" صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط "، مجلة السياسة الدولية 213 (2018): 82.

[3] زينب عبد العال سيد، مرجع سابق، 422 .

كما تم أيضا تحديد " البحر الأبيض المتوسط الشرقي " بشكل مختلف من قِبَل الجغرافيين وصانعي السياسات والخبراء في مجال تحليل السياسات الإقليمية، والذي يشمل تركيا واليونان وقبرص والكيان الصهيوني وفلسطين والأردن، ولبنان، ومصر، وسورية حاليا، تتسم هذه المنطقة بالصراع أكثر منه التماسك، وذلك بسبب الحرب السورية المستمرة التي أدت إلى جذب العديد من الدول إلى الاشتباكات العسكرية، في حين يوجد العديد من العلاقات الدبلوماسية الثنائية واتفاقيات التجارة داخل المنطقة ،وهناك أيضًا صراعات نشطة وغير نشطة، وعلاقات غير موجودة(مثل العلاقة بين الكيان الصهيوني ولبنان)، بالإضافة إلى علاقات ضعيفة وهشة بما في ذلك الوضع الدبلوماسي لتركيا مع الكيان الصهيوني واليونان[1].

المبحث الثاني: الخصائص الإقليمية لمنطقة شرق البحر المتوسط

وفي هذا المبحث سنتحدث عن القيمة الإقليمية والمكانة المهمة لشرق المتوسط بحيث تتميز المنطقة بمجموعة خصائص إقليمية فريدة، وهي القدرة الإنتاجية الطاقوية والواجهة البحرية لدول المنطقة المطلة على الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط نظرا للثروات الطبيعية الغنية التي تمتلكها، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن والمياه، وكذلك المكانة الاقتصادية التي تحظى بها، والتي أصبحت بفعلها مركز اهتمام جميع الدول على المستويين الإقليمي وحتى الدولي.

المطلب الأول: الاحتياطات الطاقوية لمنطقة شرق البحر المتوسط:

[1]Rebecca Bornstein," Eastern Mediterranean Regional Dynamics: Conflicts and Opportunities for Conflict Resolution Support", euromesco policy brief 82(2018):1.

[1]محمد قشقوش، مرجع سابق، 82.

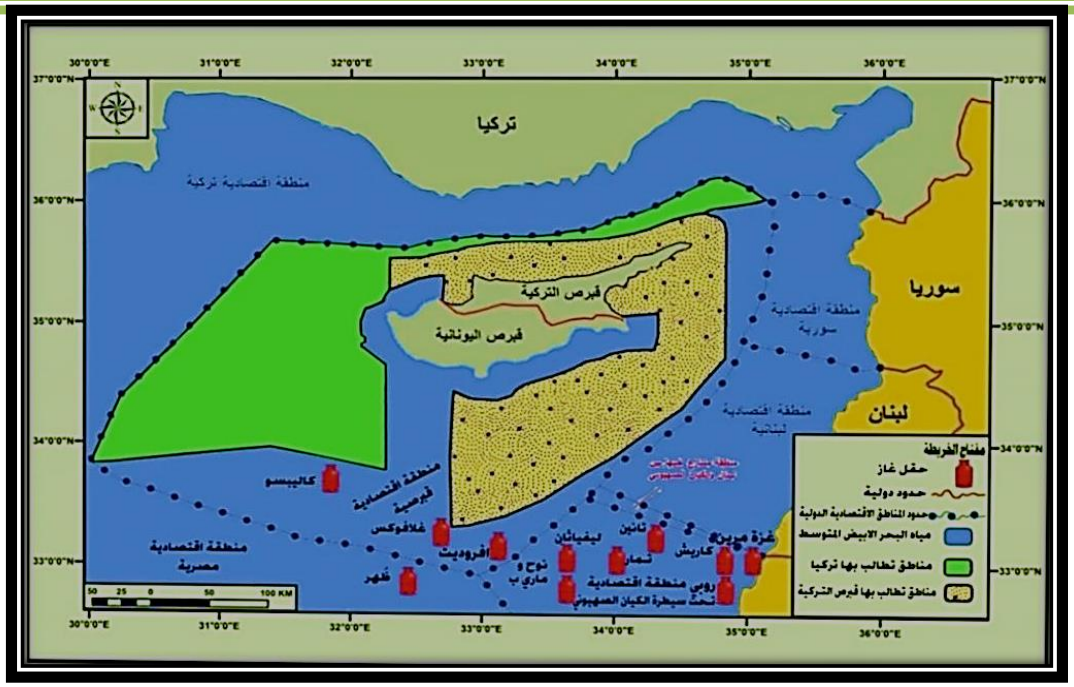

الشكل (2): التوزيع الجغرافي لحقول الغاز في منطقة شرق المتوسط[1]

لقد غير اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في العديد من المواقع بشرق البحر الأبيض المتوسط، وفي أعالي البحار وفي المناطق الاقتصادية الخالصة المعادلة من قيمة المنطقة فقد تحولت من منطقة غنية بالصراعات إلى أخرى مليئة بالموارد الطبيعية الطاقوية، فأصبحت المنطقة ذات أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بحوكمة الطاقة المشتركة بين الأقاليم والعالم[2]، ويُعدّ الغاز الطبيعي مصدرًا هامًا للطاقة في عالم اليوم، حيث يُصنف ثالث أكثر مصادر الطاقة الحرارية استخداما، وارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، بحسب شركة بريتيش بتروليوم إلى نسبة 18 % مقارنة بما كان في سنة 2009 [3]، وتشير بعض المؤشرات إلى احتمال تنامي حجم الطلب على المستوى العالمي لمصدر الطاقة شبه النظيفة (الغاز الطبيعي) بنسبة قد

---

[1]وسام علي كيطان ،"الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي "، مجلة الآداب 148 (2024): 246.

[2]Stephane stetter, Global energy governance and gas discoveries in the eastern Mediterranean .eastern Mediterranean hydrocarbons geopolitical perspectives. Markets .and regional cooperation,(oslo :peace research institute,2014),100.

[3]سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، "انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 12(2021):122 .

تصل إلى 50% بحلول عام 2030، وذلك من خلال اعتماد معظم الدول على الغاز كبديل عن مصدر الطاقة التقليدي (النفط)، استجابة للدعوات التي تنادي بخفض نسبة الانبعاثات الكربونية العالية، وقرب منطقة شرق المتوسط من الأسواق الرئيسية للدول الإقليمية والكبرى يبين الأهمية الكبيرة للمنطقة على المستويين الاقتصادي والسياسي[1]، ويمكن لغاز شرق المتوسط أن يوسع دوره على المستويين الاقتصادي من خلال نمو الأنشطة الصناعية مع ما يقابلها من زيادة في استهلاك للطاقة، والديمغرافي بزيادة الاستهلاك الوطني للطاقة أين سيشهد نموا كبيرا بنسبة 2% سنويا كمتوسط للطلب على الغاز على مدى العقود الثالثة المقبلة ليقترب من 110 مليون طن نفطي بحلول سنة 2050.[2]

إن الاكتشافات البحرية للغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط لديه القدرة على تغير ديناميكيات إمدادات الطاقة بشكل كبير وخاص في منطقة شرق البحر المتوسط والعالم بشكل عام، إذ من الممكن أن يتم التركيز على دعم وتحفيز صادرات الغاز الطبيعي في المستقبل القريب. [3]

ويتكون حوض غاز شرق البحر الأبيض المتوسط من ثلاث مناطق فرعية :

1- حوض بحر إيجه مقابل سواحل تركيا واليونان وقبرص .

2-حوض المشرق قرب سواحل سوريا ولبنان وفلسطين .

3- حوض دلتا قبالة سواحل مصر .[4]

---

[1] آلاء طالب خلف، "تأثير الفواعل الإقليمية على الدور التركي في حوض البحر المتوسط"، المجلة العراقية للعلوم السياسية 10(2024): 84.

[2] pier paolo Raimondi, Eastern Mediterranean energy resources between energy security and energy transition: a regional perspective, (italy: institute affair internationali,2022),17.

[3] شادي سمير عويضة، " استراتيجية السيطرة الأمريكية على غاز شرق البحر المتوسط (الإدارة التكنولوجية والأمنية نموذجا)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية57(2023): 323.

[4] عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، 73.

تقع حقول الغاز هذه ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط قبالة سواحل قبرص وإسرائيل ولبنان وغزة ومصر وينظر إلى تلك المنطقة من منظور جغرافي وليس إقليمي[1]، ويعد حوض شرقي المتوسط من البقع المهمة في حروب الغاز وتتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر، وقبرص، وفلسطين، وسوريا، ولبنان، وتركيا، واليونان، وفي حين أن لبنان وسوريا يراوحان مكانهما في الاستفادة من الثروة، وقد قامت قبرص والكيان الصهيوني بتنفيذ خطوات وتصدرتا التنقيب عن الغاز في شرقي المتوسط تليهما مصر[2].

لقد تم اكتشاف النفط والغاز في بعض المواقع من المياه الإقليمية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، كاكتشاف الغاز الطبيعي شمال الإسكندرية وفي منطقة دلتا النيل، ويشكل الغاز الطبيعي المنتج حوالي 40 % من مجمل الغاز الطبيعي في مصر، وقد تم اكتشاف الغاز في حقل نوفمبر عام 1999 في منطقة الجرف القاري بين ليبيا وتونس، وتطورت عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في بداية القرن الحالي في ليبيا، الجزائر، مصر، فلسطين، الكيان الصهيوني، لبنان وقبرص[3].

وفي الوقت الحالي، هناك من يقدر بأن منطقة شرق البحر المتوسط تحتوي على احتياطات كبيرة جدا تصل إلى نحو 223 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وكذلك هناك حوالي 1.7 مليار برميل من الزيت الخام، ومع التأكيدات المستمرة حول وجود حقول نفطية وغازية عديدة لم تكتشف بعد بالبحر المتوسط، وبتنامي الاحتياطات المؤكدة

---

[1] محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015)، 70-71 .

[2] ملوكي سفيان، " الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية s (2021): 298.

[3] جهاد عودة، مرجع سابق، 599.

بالمياه العميقة نجد أن تركيا تسعى للحصول على حصة من تلك الاحتياطات لسد احتياجاتها من الطاقة[1].

بدأت اكتشافات الغاز الجديدة منذ 2009، فقد وصلت إلى قرابة 21000 مليار متر مكعب، وهو ما جعل من التنافس على حقول الغاز أمرا استراتيجيا[2].

كما تشير التقارير إلى أن منطقة شرق البحر المتوسط تحتوي على مصادر طاقة هائلة من الغاز الطبيعي، وتُقدر دراسة لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في 2010[3]، على أن حوض شرق المتوسط يضم ثروات طبيعية هائلة، فقد اكتشفت كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشفة يحتويها الساحل الشرقي الذي يشكل القسم الأكبر من حوض شرق المتوسط، وتقدر قرابة 133 ترليون متر مكعب من الغاز[4]، وكان أبرزها إسرائيل بمخزون غازي يقدر بنحو 872 مليار متر مكعب وغزة بنحو 30 مليار مكعب، وقبرص بين 48-254 مليار متر مكعب، ولبنان بحوالي707 مليار متر مكعب، ومصر باحتياطي يقدر بنحو 850 مليار متر مكعب[5]، ولقد أكدت اكتشافات الغاز الأخيرة إمكاناتها كمصدر للنفط والغاز الطبيعي في البحر الأبيض الشرقي، كما أدت هذه الاكتشافات إلى مجموعة من القرارات الجيواقتصادية الهامة بشأن تطوير تدفقات وتبادلات الغاز المتداول،[6]وقد بلغ حجم احتياطي الغاز في حوض شرق البحر المتوسط بنحو 3.45 ترليون قدم مكعب، كما احتوت هذه المنطقة على كمية ضخمة من الاحتياطات النفطية تبلغ نحو 122 ترليون قدم مكعب من الغاز، كما يقدرها المعهد

---

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، "الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث 2(2021): 230-231.

[2] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 122.

[3] ملوكي سفيان، مرجع سابق، 298.

[4] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 122.

[5] شريهان مصطفى أحمد وطارق محمد ذنون، "البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وتأثيرها في استراتيجية تركيا اتجاه منطقة شرق المتوسط"، مجلة دراسات إقليمية 50 (2021): 148.

[6] Andrea Prontera and Mariusz Ruszel, " Energy Security in the Eastern Mediterranean ", Middle East Policy Council 3(2017): 145.

الأمريكي ب 9.7 ترليون قدم مكعب، و1.7 أو 3.4 مليار برميل نفط قابل للاستخراج، وتقع هذه البحيرة داخل الحدود البحرية الإقليمية لست دول وهي، تركيا ،وسوريا، وقبرص ،ولبنان، ومصر، وكذلك الكيان الصهيوني، وأصبحت المنطقة مرشحة لمزيد من المخاطر، مع بدء ضخ الغاز الصهيوني والمشاريع الاستكشافية للغاز بالقرب من سواحل قبرص، ومصر، ولبنان وسوريا، وتركيا، وقد بينت الدراسات الاستقصائية نتائج ملموسة، إذ ظهر في عام 2009 أن حقل "تمار" يحتوي على 2.83 ترليون قدم مكعب من الغاز، وفي 2010 تبين أن حقل "ليفياثان" يحتوي على 6.23 ترليون قدم مكعب، وفي 2011 اتضح أن حقل " أفروديت " يحتوي على 1.29 ترليون قدم مكعب، وفي أوت 2015 اكتشفت الشركة الإيطالية " إيني" قبالة ساحل مصر أكبر حقل لإنتاج الغاز شرق المتوسط وهو حقل " ظهر" الذي يحتوي على 8.5 ترليون قدم مكعب من الغاز[1].

بدأت الاكتشافات الغازية الهائلة في شرق المتوسط منذ العام 2011 متزامنة مع انتفاضات العالم العربي وما تلاها من بروز للقوى الإقليمية والدولية في شرق المتوسط على وجه الخصوص، وتتجلى الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لهذه المنطقة في احتوائها على41% من احتياطي الغاز في العالم.

وتتوجه الكثير من الدول إلى استثمار الغاز أكثر من النفط، باعتبار أن مادة الطاقة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين هي الغاز، حيث تعتبر طاقة نظيفة تم اعتمادها كبديل طاقي لتراجع احتياطي النفط عالميا، لذلك فالسيطرة على مناطق الغاز في العالم هي أساس الصراع الدولي.[2]

ويتميز غاز شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة لعدة عوامل:

---

[1] ملوكي سفيان، مرجع سابق، 298-299.

[2] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 122.

- الأهمية الجيو- بولتيكية للمنطقة كونها تقع في مساحة أوسع بالشرق الأوسط والتي تحتل المرتبة 7 عالميا، وتضم ما يقارب 47% من احتياطي النفط والمرتبة 8 عالميا بنسبة احتياطي يصل إلى 41 % من الغاز، وما زاد من أهميتها هو انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، إضافة إلى اتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضايق السويس والبوسفور وجبل طارق[1].
- يحمل غاز المنطقة تطلعات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية و جيو-أمنية لدول الجوار[2]، والتي افترض كثيرون أنه سيأتي بها أيضا لدول المنطقة،[3] والتي يمكنها أن تغير المعطيات السياسية والاقتصادية لهذه الدول.
- المنافسة الشديدة والصراع على استغلال الثروات الهيدروكربونية وطرق تصديرها بالإضافة إلى التزاحم على حصص الأسواق الخارجية، أدى إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعبين دوليين رئيسيين في سوق الطاقة العالمية (الغاز)[4].

ورغم أن الإمكانيات التقديرية الكلية لهذه الاكتشافات تبقى متواضعة نسبيا على الصعيد العالمي، مثل حقل غاز شمال باريس الجنوبي المشترك بين قطر وإيران الذي يحتوي على نحو 50 ترليون قدم مكعب من الغاز، والذي بإمكانه تحويل المشهد الإقليمي للطاقة عبر توفير أمن إمداد الطاقة والحد من الاعتماد على واردات الطاقة بالنسبة إلى دول المنطقة، إضافة إلى تأثير ذلك في العلاقات البينية بين بلدان المنطقة.[5]

---

[1] فخار خالد،" جيو-اقتصادية التغلغل الصيني في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 02 (2022):235-236.

[2] إخلاص قاسم نافل، "التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط "، دراسات سياسية واستراتيجية 46(2021): 111.

[3] شادي سمير عويضة، " استراتيجية السيطرة الأمريكية على غاز شرق البحر المتوسط (الإدارة التكنولوجية والأمنية نموذجا)"، مرجع سابق، 339.

[4] إخلاص قاسم نافل، مرجع سابق، 111.

[5] ملوكي سفيان، مرجع سابق، 299.

فاعتبارا من ديسمبر سنة 2018، بلغت احتياطات الغاز الطبيعي المكتشفة في المنطقة 4880 مليار متر مكعب، حيث تجاوز ذلك حجم الغاز الطبيعي المكتشف في النرويج حتى الآن، فبإضافة الحجم الإجمالي للغاز المكتشف في المنطقة والموارد غير المكتشفة المقدرة معا، فإن احتياطات الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تتساوى مع احتياطات منطقة بحر الشمال ككل، أي النرويج والمملكة المتحدة وهولندا والدنمارك مجتمعين، وعلى الرغم من أن احتياطاتها الهائلة من الغاز الطبيعي، قد جذبت انتباه شركات الطاقة الدولية الكبرى إلا أن المنطقة من بين المناطق التي لم يتم استكشافها واستغلالها في العالم[1]، وبالرغم من أن توالي الاكتشافات رفع من تقديرات وتطلعات دول شرق البحر المتوسط، وأصبحت محط اهتمام شركات النفط والغاز، فتزايد التنافس الإقليمي والدولي على الموارد، يجعل منها بؤرة صراع محتملة، كما أن هذه الاكتشافات الغازية في هذه المنطقة جاء مزامنا لمشاكل متعددة، لعل أهمها:

1- لم تكن معظم دول شرق المتوسط جاهزة من ناحية البيئة القانونية لاستثمار الثروات قبالة سواحلها، لكن قبل حوالي عقد من الزمان ومع بدء الاكتشافات دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت لتحقيق ذلك.

2- صعوبة الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول الخالصة مع دول الجوار ،التي زادت أهميتها مع الاكتشافات الضخمة.

3- عدم قدرة الدول على ضمان حق الاستفادة من اكتشاف الغاز خاصة الدولة صاحبة الحق سواء داخليا أو للتصدير، وذلك لتداخل عدة عوامل في هذه المعادلة أهمها

[1] لخضر نويوة، "المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط "، مرجع سابق، 930.

وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود طرق نقل مشتركة إلى الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الاستهلاك المحلية[1].

وتشمل دول شرق المتوسط مجموعة مصادر طاقوية تميز دول هذه المنطقة بين بعضها البعض وتتمثل هذه الدول في:

مصر: وتعد من المناطق الواعدة في منطقة البحر المتوسط، حيث تمكنت من تحقيق العديد من الاكتشافات الغازية وعلى الأخص في المياه العميقة، والتي تم فيها اكتشاف حقول " رشيد، وسافرون، وسيميا، وكينج"، وذلك بالإضافة لاكتشافات عديدة أخرى في منطقة الصحراء الغربية أهمها " القصر، والأبيض، ومطروح"، وقد ساهمت هذه الاكتشافات إلى حد كبير في زيادة احتياطي الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجه اليومي ،مما جعل مصر تدخل قائمة الدول المصدرة للغاز المسال.

يرجع اكتشاف أول حقل غاز طبيعي في مصر لعام 1967 في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل وذلك من خلال شركة بلاعيم للبترول – وهي شركة مشتركة بين الهيئة العامة للبترول والشركة الدولية للزيت –، وقد تم اكتشاف أول حقل غاز بحري في أبو قير بالبحر المتوسط عام 1969، وتلا ذلك تحقيق عدة اكتشافات أخرى.[2]

وحقل أبو قير يقع على بعد حوالي 15 كم وعلى عمق 3039 مترا، أما حقل شمال أبو قير 1 فيقع شمال غرب حقل أبو قير على مسافة 20 كم وبعمق 3974 مترا، أما حقل أبو قير2 فيقع على بعد 15 كلم من حقل أبو قير، وتوجد به طبقة الغاز المنتجة على عمق 379.84 مترا.[3]

---

[1] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير مركز الجزرة للدراسات، 2018، 4-3

[2] أحمد زكريا الباسوسي، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط "(أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2018)، 51.

[3] خالد عبد المنعم عبد السلام، "الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط دراسة في جغرافية الطاقة "، مجلة بحوث الشرق الأوسط 40 (2016): 423.

لقد كانت مصر تاريخيا دولة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي لكن في السنوات الأخيرة نضب إنتاجها وتحولت إلى دولة مستوردة إلى غاية الوقت الذي أصدرت الإدارة الأمريكية للمسح الجيولوجي به تقريرا مكملا لسابقه الصادر سنة 2011 حول دلتا النيل في المنطقة المصرية من حوض شرق المتوسط، والذي كشف بأن احتياطي الغاز الطبيعي بها تساوي 6320 مليار متر مكعب غير مثبتة، وتفوق بكثير الاحتياطي الحالي لمصر.

وتتمتع مصر بأكبر حقل في حوض شرقي المتوسط وهو حقل " ظهر" بطاقة 850 مليار متر مكعب قابلة للاسترجاع ويقع على مسافة 190 كم عن ميناء بورسعيد، إن ضخامة هذا الاستكشاف جعل السلطات المصرية تسرع في استغلاله عبر استقدام الشركات الأجنبية لمزيد من الاكتشافات على غرار شركة (ENI) الإيطالية التي بدأت عمليات التنقيب في سيناء[1].

لقد مرت أكثر من 50 سنة على اكتشاف أول حقل غاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، قبالة ساحل مصر، في البحر الأبيض المتوسط وبعدها العديد من الاكتشافات الأخرى، وبذلك أصبحت منذ ذلك الحين مصر دولة مصدرة للغاز في سنة 2003، لكن بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، لم يتم إجراء أي جولات مناقصات للتنقيب عن الهيدروكربونات بين سنتي 2011 و 2013 – فأصبحت مصر مستوردا صافيا للغاز، وفي أفريل سنة 2015 وبعد سنة 2013 أطلقت مصر عدة جولات عطاءات ووقعت أكثر من 100 اتفاقية امتياز للتنقيب عن الغاز وإنتاجه، أين أدت جولات العطاء الناجحة والتعديلات على سياسة التسعير إلى العديد من الاكتشافات، ومن أهمها حقل

[1] سحنون نور الإيمان،" أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة 02 (2018):106.

"ظهر" في أوت 2015، والذي تقدر احتياطاته القابلة للاستيراد ب 651.4 إلى736.3 مليار سم مكعب[1].

وفي عام 2017 بدأ تصاعد الإنتاج حتى وصل إلى مليار قدم مكعب، وفي سنة 2019 كان إنتاج الغاز الطبيعي بمعدل (27) مليار قدم مكعب، وكل انتاجات الغاز الطبيعي المصري هو للاستهلاك المحلي، وبإمكانها مستقبلاً زيادة نسبة الإنتاج وتهيئته للتصدير خاصة وأن احتياطيات النفط والغاز المصري قابلة للاستخراج تقنياً، وتتميز مصر عن غيرها من بلدان منطقة شرق المتوسط بقدرتها على توفير احتياجاتها الداخلية من الغاز الطبيعي وكذلك توفير كميات ضخمة من الغاز للتصدير لدول الجوار، سواء من خلال الغاز المسال عبر الموانئ المختلفة، لكن هذه القدرة توقفت بحلول عام 2013 بسبب الوضع الأمني المتردي منذ انطلاق ثورات الربيع العربي وما نتج عنه من تفجيرات مستمرة لخطوط نقل الغاز، حيث بلغت الكميات المنتجة من الغاز والمصدرة عام 2012 الى 267 بليون قدم مكعب، بينما في عام 2013 بلغت الكمية 172 بليون قدم مكعب[2].

تحققت عدة اكتشافات مضافة لاحتياطيات مصر من الزيت والغاز، نتيجة للعمل المتواصل في مجال البحث عن النفط واستغلاله خلال المدة الماضية، فخلال المدة من عام 2013 وحتى جويلية 2020 تم تحقيق 449 كشفاً منها 315 زيت و 134 غاز، وقد أضافت هذه الاكتشافات احتياطيات قدرها 522.3 مليون برميل زيت ومكثفات، بالإضافة إلى حوالي 41.7 تريليون قدم مكعب من الغاز، و تحتل جمهورية مصر إضافة إلى ذلك الترتيب الرابع في قارة أفريقيا من حيث إنتاج النفط، التقديرات الأولية

1الخضر نويوة، "المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط "، مرجع سابق، 931.

[2]عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، "الأهمية الاقتصادية (الطاقوية) لشرق البحر المتوسط في الإدراك الأمريكي الروسي"، مجلة المعهد 16 (2024): 466.

تشير إلى أن إنتاج مصر النفطي بلغ 591 ألف برميل يومياً عام 2021، وذلك وفق بيانات مجلة " أويل آند غاز"، التي ترصد إنتاج النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية في مصر، أين وصلت احتياطيات مصر المؤكدة من النفط لمستوى 3.1 مليار برميل في نهاية عام 2020، واحتلت المركز الخامس في القارة الأفريقية من حيث حجم الاحتياطيات، بحسب بيانات بي بي البريطانية عن احتياطيات الوقود الأحفوري في مصر[1].

الجدول (1): إحصائيات للاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لكل من مصر والكيان الصهيوني سنوات مختارة (ترليون متر مكعب)[2]:

	نهاية 1996	نهاية 2006	نهاية 2015	نهاية 2016		
				مجموع الاحتياط	حصة من مجموع الاحتياط العالمي	نسبة الاحتياط من الإنتاج
إسرائيل	*	*	0.2	0.2	0.1	16.8
مصر	0.8	2	1.8	1.8	1	44.1
المجموع العالم	123.5	158.2	185.4	186.6	100	52.5

[1] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 458.

[2] شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مرجع سابق، 55.

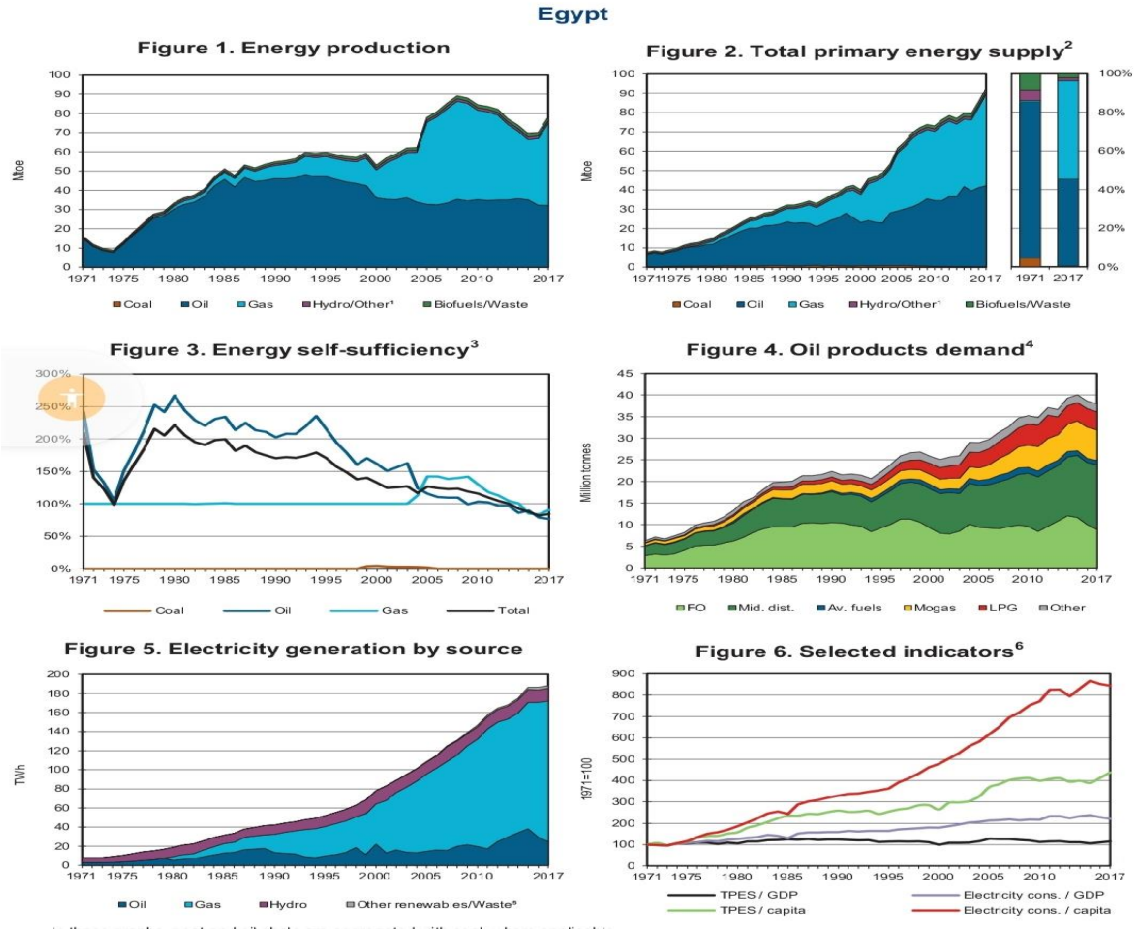

الشكل (3): تحليل قطاع الطاقة في مصر بين 1971و 2017 وتأثيراته الاستراتيجية[1]

والذي يظهر فيه رصد لاتجاهات الطاقة في مصر بين زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي وزيادة اعتماد مصر عليه مقارنة بالنفط والطاقة المتجددة.

الشكل (4): واردات مصر من الغاز الإسرائيلي 2021-2024[2]

[1]International Energy Agency ,World Energy Balances (France: International Energy Agency, 2019),244

[2] حقل غاز إسرائيل قد ينعش مصر .. احتياطياته 68 مليار متر مكعب اطلع عليه بتاريخ 2024/07/30 https://attaqa.net/2024/07/21/

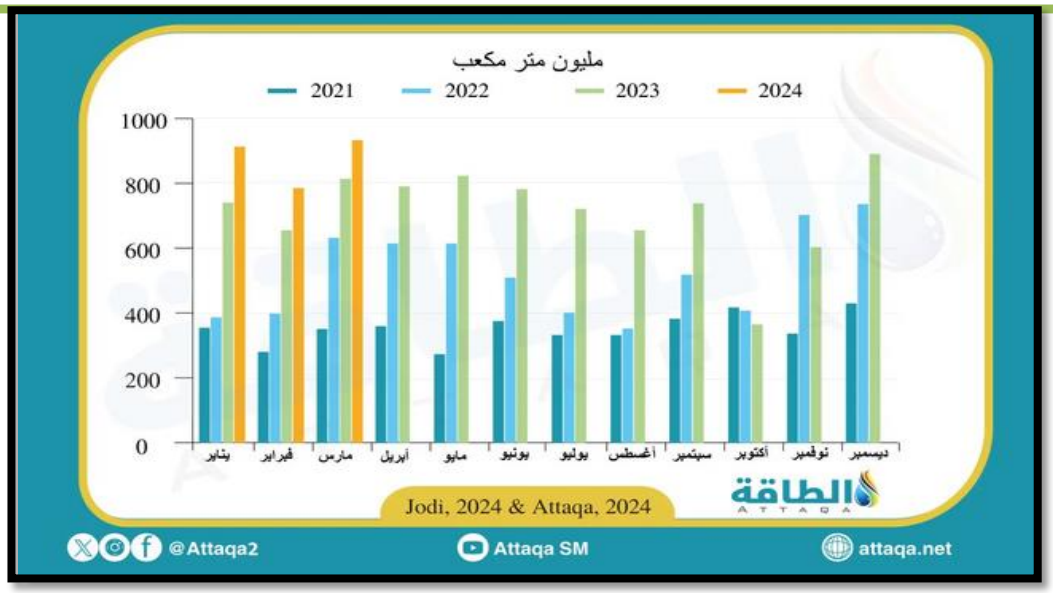

• الأراضي المحتلة الفلسطينية: سنة 1947 كانت بداية للتنقيب عن البترول والغاز في فلسطين، بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينية المتفرعة من شركة نفط العراق، وتوقفت بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ما بين سنتي 1848 و1949 ،ثم استأنفت شركة " نافطا" الإسرائيلية naphta Israël prtroleum corporation التنقيب سنة 1955، لتواصل التنقيب في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إلا أنها لم تتوصل إلى أي اكتشافات كبيرة أو ذات قيمة اقتصادية .[1]

تمتلك غزة وفرة مؤكدة للغاز في المياه الساحلية وقريبا من اليابسة، تحديدا في المحافظة الوسطى من القطاع وفي المنطقة الشمالية منه سنة 1998، ولقد اكتشفت "برتش بيتروليوم" الغاز شمال غزة منذ عشرة سنوات وهو من النوع الجيد، وبكميات تجارية لكن الصهاينة منعوا السلطة من استغلاله والاستفادة منه حتى تستطيع حيازة هذا الغاز من خلال حقل صهيوني قريب منه.[2]

[1] محمد إبراهيم مقداد و محمد عبد الهادي نصار، غاز غزة بين الواقع و المأمول (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، 6-7

[2] عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الاستعمارية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016)، 112.

لقد هاجمت " إسرائيل " قطاع غزة في إطار عملية حربية معروفة باسم الرصاص المصبوب في 2009/2008، وكانت حقول الغاز الفلسطينية محاصرة بحكم الأمر الواقع من إسرائيل في انتهاك قواعد القانون الدولي وبعد هذا العدوان أعلنت تل أبيب عن اكتشاف حقل ليفياثان للغاز الطبيعي أين كان هاذ الحقل هو الأبرز في المنطقة.[1]

وتملك إسرائيل على الأرجح الآفاق الواعدة لتطوير مواردها الغازية بفضل الاحتياطات الكبيرة والتي تصل حوالي 200 مليار متر مكعب في نهاية عام 2015 وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فالنسبة لها فإن هذا المخزون الضخم من الغاز جاء بعد اكتشافات عديدة للحقول التي بدأت في 2009 والمتعلقة بحقل " تمارا" والذي بدأ الإنتاج فيه عام 2013 وحل محل حقل ماري –بي المستنفذ تقريبا،[2] الذي يعد ثاني أكبر حقل غاز في منطقة شرق المتوسط والذي يبلغ المخزون الاحتياطي به ما يقارب 9.8 تريليون قدم مكعب من الغاز، ويبعد 90 كم عن شواطئ شمال الأراضي المحتلة، كما شهدت أيضا العديد من الاكتشافات الأخرى مثل حقل" داليت " الذي يبعد 60 كم غربا عن مدينة حيفا والذي يبلغ احتياطه ما بين 0.35 و 0.5 ترليون قدم مكعب من الغاز، إلا أن العام 2012 كان به أهم اكتشافين بالنسبة للأراضي المحتلة لحقلي تانين أو خزان التمساح وحقل ليفياثان وقد بلغ احتياطي الحقلين18.2 ترليون قدم مكعب من الغاز [3] .

بالرغم من أن التقارير الأمريكية للمسح الجيولوجي في المنطقة تم الإعلان عنها في 2010 إلا أن السرعة التي بدأت بها عمليات التنقيب من قبل الجانب الصهيوني تدل

---

[1]شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مرجع سابق، 57.

[2]Nicolo sartori lorenzo colanton and other's, energy resources and regional cooperation in the east Mediterranean, (Italy: istituto affair internazional,2016), 9.

[3]مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي (صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018)، 2.

على أنها كان على دراية مسبقة بوجود احتياطات معتبر في المنطقة البحرية، وقد ترددت الشركات العالمية في البداية عن الانخراط في نشاطات التنقيب بالأراضي المحتلة خشية تأثير ذلك على علاقاتها مع الدول العربية الغنية بالنفط[1]، وقد عوض إنتاج حقل" تمارا" استيراد الغاز من مصر بدءا من سنة 2013، كما كان من المفترض أن يحقق الاكتفاء الذاتي ويجعل منها دولة مصدرة للغاز نحو أوروبا، وفي حقل" تابين" للغاز في 5 فيفري 2012 بحسب ما صرحت به شركة الحفر " انسجو 5006 " أين عثر على الغاز بعمق 5500 متر وهو بمثابة خزان للغاز الطبيعي على بعد 120 كم من شاطئ الكيان الصهيوني أما عن حقل "كاريش الذي اكتشف في 2013 والذي كان حقلا مليئا بالنفط و الغاز الطبيعي البحري ويقع على بعد 1000 كم قبالة سواحل الكيان الصهيوني في البحر المتوسط[2].

الجدول(2): تاريخ بعض الاكتشافات والاحتياطات المؤكدة وبدء الإنتاج في كل الحقول الإسرائيلية [3]:

سنة الاكتشاف	اسم الحقل	الاحتياطات	سنة بدء الإنتاج
1999	بنوا	2.3	2012
2000	ماري بي	30	2004
2009	داليت	14-7	2013

[1] سحنون نور الإيمان، مرجع سابق، 106-107.

[2] جمال طه، أسرار حرب الغاز لقاء مصالح وصدام التنافسات (مصر: دار النهضة للنشر،2019)، 108.

[3] شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مرجع سابق، 54.

2009	تامار	246	2013
2010	ليفياثان	540	2016
2011	دولفين	2.3	غير معروف
2012	شيمشون	16	غير معروف
2012	تانين	34	غير معروف
2013	كاريش	44	غير معروف
2016	دانيال	264	غير معروف

وقد أعلن الكيان الصهيوني نيته في بدء أعمال التنقيب عن النفط والغاز في الجولان السورية المحتلة بحيث تم إبرام عقد مع شركة أمريكية والاستثمار في المشروع من قبل وزير الكيان الصهيوني" أيفي ايتام " وتمويل شخصيات أخرى كروبرت مردوخ وديك تشيني،[1] أصبح الغاز في حسابات الكيان الصهيوني رافعة سياسية وأمنية، وسلاح فعال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي ولاسيما مصر، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والأردن.[2]

وقد بدأ الكيان الصهيوني تصدير الغاز لأول مرة إلى مصر عام 2020، ووفقاً للمراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لشركة " بريتيش بتروليوم "، وصل مخزون البلاد المثبت من احتياطات الغاز في نهاية عام 2020 إلى 600 مليار متر مكعب، أي ما يوازي نسبة 0.3 في المائة فقط من الإجمالي العالمي .

وقد ارتفع إنتاج شركة "" شيفرون"" الأمريكية من الحقول الصهيونية نحو 15% لتبلغ حصتها نحو 597 مليون قدم مكعب يومياً، في الربع الثالث من عام 2022، وفق نشرة "" ميس"" أشارت إلى أن إنتاج الكيان الصهيوني من الغاز الطبيعي زاد عن ملياري قدم مكعب يوميا، كما ازداد الطلب على غاز الكيان الصهيوني خلال الأشهر الأخيرة،

[1] سحنون نور الإيمان، مرجع سابق، 106-107.

[2] نصير خلفة،" الصراع الدولي على النفط والغاز بمنطقة شرق المتوسط بين الهندسة الأمنية والدبلوماسية الوقائية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 02 (2021): 562.

ليرتفع إلى 723 مليون قدم مكعب يومياً، مما أتاح المجال لزيادة صادراتها من الغاز المسال، فقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم خلال عام 2023 ما بين مصر والكيان الصهيوني والسوق الأوروبية لزيادة صادرات الغاز المسال من المحطتين المصريتين لتسييل الغاز(الوحيدتين من نوعهما في شرق المتوسط حتى الآن)، هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة تفاهم ثانية بين" شيفرون "ومصر، لتصدير الغاز من حقول "شيفرون" الإقليمية لتلبية الطلب المحلي المصري، بالإضافة إلى التصدير عبر محطتي تسييل الغاز المصريتين[1] .

- لبنان: ليس للبنان أي إنتاج محلي من الغاز أو النفط، ولم تُستكشف فيه المحروقات برا أو بحرا، فهو يستورد كميات صغيرة من الغاز المصري عبر سوريا من خلال الأنبوب العربي للغاز، ويؤمن جل احتياجاته من النفط من مصر أيضا وبعد اكتشاف الكيان الصهيوني للغاز في السواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانية تهتم بهذا الموضوع، وفي هذا الصدد وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في أوت 2010، وكلفت الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيتين بإجراء أول مسح زلزالي على طول سواحلها في مياهها الإقليمية[2]، وذلك بالمنطقة الاقتصادية الخالصة أين أظهرت الأبحاث الزلزالية المكثفة التي أجريت على أكثر من80 % من البلاد لها آفاق واعدة[3].

أجريت العديد من المسوح الجيولوجية منذ 1999 التي كشف عن أن مخزون الطاقة في المياه الإقليمية قد بلغ الذروة سنة 2009 ولكنه لم ينته بعد، حيث تم الإعلان عن اكتشافات جديدة سنة 2014، وقدرت إدارة قطاع البترول هذا المخزون الجديد في

---

[1] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 468.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 20.

[3] Sohbet karbus and Luca baccarini, East Mediterranean gaz: regional cooperation or source of tensions?, (Barcelona: notes internationals center for international affairs, 2017), 2.

ثلاث رقع هي أقصى الشمال الشرقي 14.9 ترليون قدم مكعب من الغاز، والوسط 13 ترليون قدم مكعب أما الجنوب 15.2 ترليون قدم مكعب إلى جانب كميات من النفط[1].

وفي عام 2012 أجرت شركة سبيكترام النرويجية مسحا لثلاثة آلاف كيلو متراً مربعاً من المياه الإقليمية اللبنانية في البحر المتوسط وقدرت احتياطيات هذه المساحة من الغاز ب 25 مليار قدم مكعب من الغاز، ولا يمكن اعتبار لبنان من البلدان التي تعتمد على الغاز الطبيعي، فهي لا تزال حتى الآن في خطواتها الأولى، فلم تُجر إلا عدداً قليلاً ومحدوداً من المسوح سواء أكانت ثلاثية أو ثنائية الأبعاد، غير أن التقديرات الأولية لما يمكن أن تحتويه المناطق البحرية اللبنانية عام 2012، تشير إلى ما يقارب (708) بليون متر مكعب بما يوازي (25) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[2].

في أوائل عام 2013 أجريت جولة من التراخيص البحرية الأولى للبلاد إلا أنها تأجلت 5 مرات بسبب عدم تمكن الحكومة من الموافقة على مرسومين يتعلقان بتحديد الكتل البحرية والاتفاقية النموذجية لتنفيذ جولة التراخيص بسبب الفوضى السياسية والفراغ المؤسسي وفي جانفي من عام 2017 وبعد اتفاق القوى السياسية اللبنانية والتوقيع على المرسومين، أعلنت الحكومة اللبنانية فتح خمس مناطق بحرية (ثلاث منها في المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل)[3]، أمام المستثمرين لتقديم عروضهم وتم منح التراخيص للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي لثلاث شركات متحالفة (توتال، إيني، نوفاتك)، وقد بدأت أعمال للتنقيب عام 2019 وستتراوح حصة الدولة من الربح(65-70%) ، وقدرت حصة لبنان من احتياطي الغاز من قبل شركات التنقيب توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتيك الروسية عام 2018 يقدر بـ (96) ترليون قدم مكعب من الغاز، وهذا هو السبيل الذي اختارته روسيا الاتحادية لمواجهة أي منافسة محتملة من منتجي الغاز في

---

[1] سحنون نور الإيمان، مرجع سابق، 105-106.

[2] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 462.

[3] Sohbet karbus and Luca baccarini, op cit, 2.

شرق المتوسط وهو إتباع سياستين بالتوازي، وذلك بمشاركتها في المشروعات من خلال شركاتها، بالاستثمار وشراء الغاز وتسويقه لتضمن وجودها في عملية الإنتاج، وتحقيق أرباح اقتصادية، وقد أعلنت شركة(توتال إينرجيز) الفرنسية عام 2022، بعد توقيع اتفاقية الحدود البحرية اللبنانية والكيان الصهيوني، أنها ستبدأ الحفر في عام 2023 لحقل (قانا اللبناني)، وهناك احتمال أن تشارك شركة، (قطر إنيرجي) الحكومية، و(توتال)، في عمليات الحفر والتطوير في الجزء من حقل (قانا) الذي يعبر المياه اللبنانية نحو مياه الكيان الصهيونية[1].

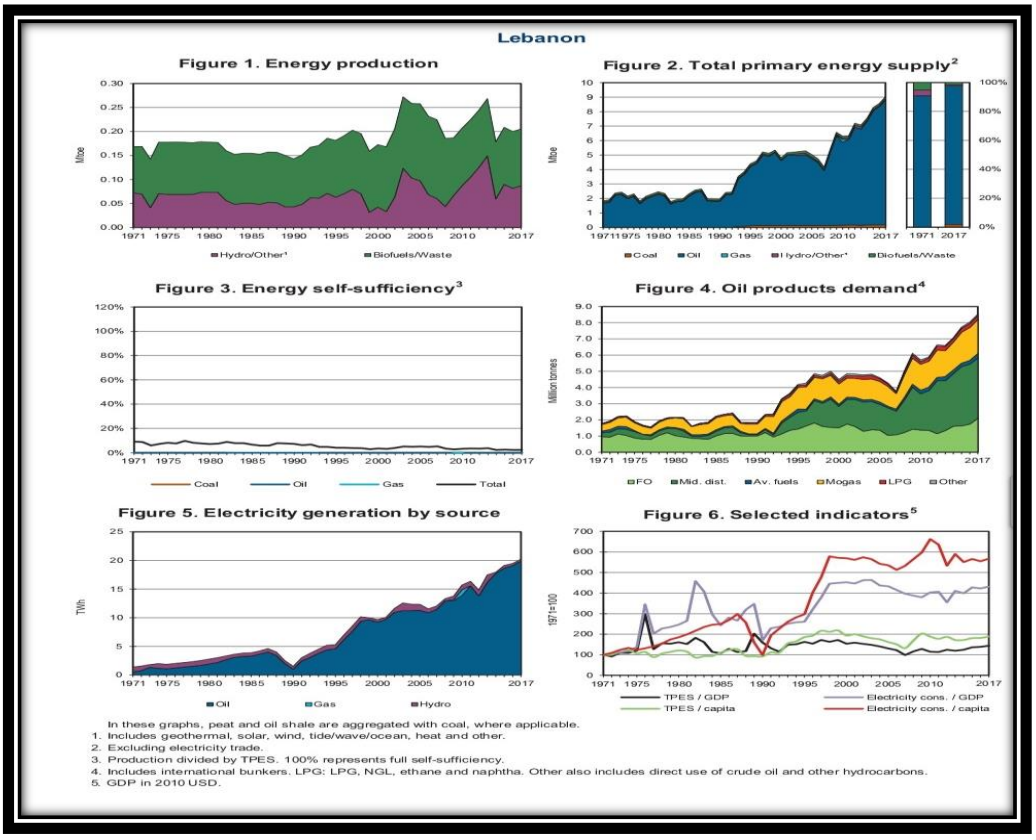

الشكل (5): تحليل لتطور قطاع الطاقة في لبنان بين 1971 إلى 2017 وتأثيراته على الأمن الطاقي[2]

[1]عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 462.

[2]International Energy Agency ,op cit, 286.

تظهر الصورة تحولات في إنتاج واستهلاك الطاقة خلال عدة سنوات بحيث اعتمد لبنان بشكل أساسي على النفط كمصدر رئيسي للطاقة بنسب مرتفعة ويليه الغاز والطاقة الحيوية

- قبرص: وسعت شركة الغاز القبرصية أنشطة الاستكشافات في عام 2011 إلى المنطقة البحرية حيث تم العثور على 180 مليار متر مكعب من الغاز بقرار أحادي الجانب من قبل شركة الغاز القبرصية، أين تم على أساسها تقسيم مناطق الاستكشاف والحفر بالقرب من جزيرة قبرص إلى13 بلوك حيث تم تنفيذ عمليات التنقيب من قبل شركات الطاقة الدولية مثل إيني وتوتال واكسون موبيل وشل ونوبل إنرجي [1].

في ديسمبر 2011 اكتشفت نوبل إنرجي حقل أفروديت بالمنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الجنوبية الشرقية للجزيرة، وعلى بعد 65 كم غرب حقل " ليفاياثان " ، ويبلغ احتياطي الحقل نحو 9 ترليون قدم مكعب (84-254 مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي[2]، فمنذ 2012 بدأت قبرص نشاطات التنقيب في المنطقة البحرية بحيث استقطبت الشركة الإيطالية ENI للعمل في البلوكات 2و3 و9، والشركة الأمريكية " NOBEL ENERGY" في البلوك 12، والشركة الفرنسية " TOTAL " في البلوك 11، وتبقى أهم الاكتشافات حقل " أفروديت " الذي يقدر احتياطه بنحو 127.3 مليار متر مكعب وتسعى قبرص إلى إنشاء محطة كبرى لتسييل الغاز الطبيعي بحيث تلعب دورا في تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي المسال في حال فشلت أو تعطلت مشاريع الأنابيب نحوها،[3]ثم تلى هذا ذلك اكتشاف آخر في عام 2018، حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية (اكسونتموبيل) اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل يقع قبالة ساحل قبرص،

[1]Murat Yorulmaz. Sina And Other's, "Rivalry In The New Geopolitics Of The Mediterranean: Turkey's Geostrategic Vision And Its Effects On Foreign (Energy) And Security Policies", Journal Of Social Sciences Of Musalparslan University Anemon 10(2022): 421.

[2]Hakim Darbouche And Other's, East Mediterranean Gas: What Kind Of A Game –Changer, (Oxford: Institute For Energy Studies,2012) : 4.

[3]سحنون نور الإيمان، مرجع سابق، 106.

وأكدت الشركة أن الحقل قد يحتوي موارد من الغاز الطبيعي تتراوح بين 170-230 مليار متر مكعب[1]، وفي 2019 أعلنت عن اكتشاف حقل آخر باسم "غلافكوس" باحتياطي يقدر بنحو 5 إلى8 ترليونات قدم مكعب .[2]

- سوريا: بالرغم من أن حوض الغاز المكتشف في شرق المتوسط أطلق عليه حوض الشام إلا أن الشام لم يبرز دورها إلى حد الساعة بحيث لدى سوريا احتياطي متواضع من الغاز الطبيعي على اليابسة يقدر ب 0.3 تريليون متر مكعب سنة 2011، في ذات الوقت كانت وزارة النفط السورية قد أعلنت عن اكتشاف بئر غاز في منطقة قارة وسط سوريا وقرب حمص بإنتاجية 400 ألف متر مكعب ووفقا للمسح الجيولوجي الذي قامت به الولايات المتحدة في منطقة شرقي المتوسط فإن المياه الإقليمية تتوفر على احتياطات هامة قبالة شواطئ طرطوس.

وفي محافظة الحسكة يوجد حقل " رميلان " الذي يضم أكثر من 1322 بئرا إضافة لأكثر من 25 بئرا للغاز، وتقع تلك الحقول بمناطق " الشدادي " والجبسية " والهول " في ريف الحسكة الجنوبي بالإضافة للحقول الواقعة بالقرب من منطقة مركدة وتشرين كبيبية في ريف الحسكة الغربي.[3]

يبين ربيع زاغي أن المسوحات الجيولوجية تثبت أنّ حوض بلاد الشام" ليفانت " الذي يمتد على مساحة8300 كلم مربع شرقي المتوسط، وحوض دلتا النيل يحتوي أن احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط السائل وجاءت الاكتشافات خلال العقدين الأخيرين ابتداءً من مصر وغزة، ومرورًا بفلسطين المحتلة، ووصولا لقبرص، إذ يشتمل الحوض على احتياطيات قابلة للاستخراج تُقدر بنحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز

---

[1] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 123.

[2] إيهاب محارمة، غياب الفلسطينيين عن الغاز في شرق المتوسط، العربي الجديد، العدد 2188،2020 اطلع عليه بتاريخ https://www.alaraby.co.uk/2025/01/01

[3] سحنون نور الإيمان، مرجع سابق، 107-108.

الطبيعي، ما يعني أنها يمكن أن تغطي استهلاك المنطقة من الطاقة، خلال العقود الخمسة المقبلة، ومن المفترض أن تشجع تلك الكشوفات حالة الاعتماد المتبادل الذي يقود إلى حالة التكامل بين دول حوض المتوسط، إذا استثنينا" الكيان الصهيوني " التي لا تربطه بلبنان وسورية علاقات دبلوماسية، لكن الواقع مغاير، فقد وقَّعت دول المنطقة اتفاقيات لترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة فيما بينها، بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ووقعت اتفاقية بين مصر وقبرص في عام2003، لكن تركيا اعترضت عليها سياسيًا لدى الأمم المتحدة، وفي عام2007 تم الاتفاق بين لبنان وقبرص، لكن من دون موافقة الحكومة ومجلس النواب، وباعتراض تركي أيضا، وجرى توقيع اتفاق بين قبرص والكيان الصهيوني عام2010، لكن لبنان اعترض على هذا الاتفاق عام 2011 لدى الأمم المتحدة[1].

ووقعت سوريا بدورها في مارس 2005 اتفاقية مع شركة "tafnet" الروسية لاستكشاف احتياطيات الغاز الطبيعي، فاحتياطيات النفط والغاز الافتراضية في سوريا تمثل أهمية أيضا بالنسبة لمصلحة موسكو، وفي سنة 2013 وقعت شركة "سيوزنفت soyusnefetgaz" غاز التي تسيطر عليها الحكومة الروسية عقدا مدته خمس سنوات مع سوريا بشأن التنقيب والحفر الأولى في منطقة قبالة الساحل السوري.[2]

وقد بقيت سورية المنتج الأبرز طوال عدة أعوام، وقد بلغت احتياطاتها النفطية والغازية المؤكدة 205 مليار برميل و 10.01 تريليونات قدم مكعب على التوالي، وفق تقديرات عام 2013، وتقع حقول النفط والغاز الرئيسية شرق سورية، قرب الحدود العراقية وعلى امتداد نهر الفرات، وعلى الرغم من الحرب الأهلية التي تعصف بالبلاد

---

[1] أحمد حسين، رهانات الاكتشافات الطاقية في شرق البحر المتوسط مراجعة كتاب بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية، استشراف للدراسات المستقبلية، عدد خاص (2018)، 296.

[2] حسين لعريض، " تأثير النزاع السوري على ميزان القوى في الشرق الأوسط"، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة03،2020)، 186-187

،فقد هبط إنتاج النفط الخام إلى نحو 380 ألف برميل يوميا، بعد أن بلغت ذروة الإنتاج نحو 677 ألف برميل يوميا في عام 2002، أما بالنسبة إلى الغاز فقد انخفض من 8 ملايين متر مكعب قبل الأزمة إلى3.5 ملايين متر مكعب بعدها، وبحسب سامر خلف، يكتسب الغاز أهمية كبرى في الاقتصاد المحلي السوري، إذ يتم استخدام 90 %من الغاز المنتج في إنتاج الكهرباء، على عكس النفط الذي يتم تنقيحه محليا وتصديره ولقد اضطرت الحكومة السورية إلى الاستيراد من دول صديقة لها كروسيا، وإيران وفنزويلا[1].

إن موقع سوريا يؤثر تأثيرا كبيرا على أمن الطاقة وطرق العبور والإمداد، فسوريا عرقلت المشروع القطري لنقل الطاقة من الكيان الصهيوني وقطر إلى تركيا وأوروبا عبر أراضيها، وجاء الرفض السوري لتأكيد أنه لا استقرار سياسي أو اقتصادي في المنطقة من دونها، وتوقفت الصادرات السورية إلى السوق الأوروبية بعد العقوبات الاقتصادية على النظام السوري منذ الثورة السورية عام 2011.[2]

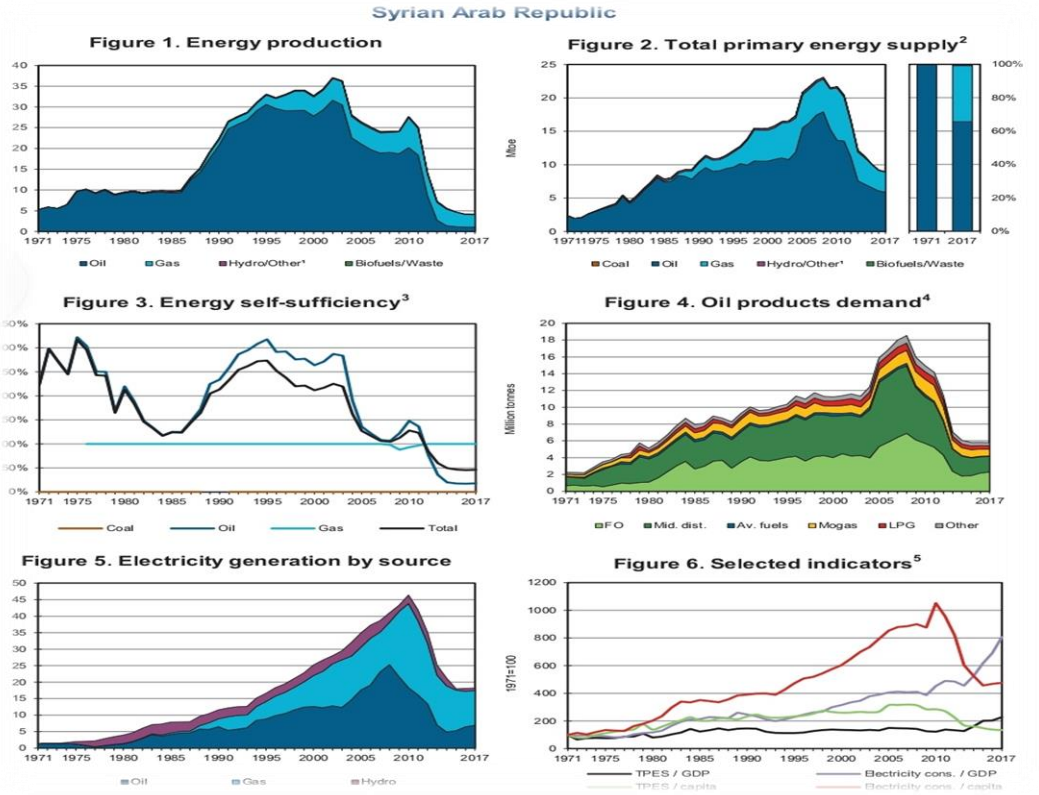

[1] أحمد حسين، مرجع سابق، 297.

[2] نصير خلفة، مرجع سابق، 561.

الشكل (6): تطور قطاع الطاقة في سوريا بين 1971و 2017 وتأثير النزاع على موارد الطاقة[1]

ويظهر الشكل بيانات قطاع الطاقة في سوريا والتي تعكس تحولات في الإنتاج أين شهد تراجع كبير في كل من قطاعي النفط والغاز بسبب الصراع في البلاد، وانهيار في الاكتفاء الذاتي لسوريا واعتمادها على الواردات الطاقية بشكل متزايد.

ومن أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط [2]:

الرقم	اسم حقل الغاز	سنة الاكتشاف	مكان الاكتشاف	الكميات المقدرة استخراجها(مليار متر مكعب)
1	غزة مارين	1999	فلسطين(قطاع غزة)	30
2	ثامار	2009	الكيان الصهيوني	280
3	ليفياثان	2010	الكيان الصهيوني	620
4	تابيين	2012	الكيان الصهيوني	34
5	كاريش	2013	الكيان الصهيوني	51
6	روي	2014	الكيان الصهيوني	90
7	أفروديت	2011	قبرص	140
8	ظهر	2015	مصر	850

[1]International Energy Agency, op cit,350.

[2]طه جمال، مرجع سابق، 111.

9	كاليبسو	2018	قبرص	226.5
10	غلوكوس	2019	قبرص	227

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لشرق المتوسط على المستوى الدولي

يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه يصل بين المحطات العالمية الثلاثة: الأطلسي، الهندي والهادي ،ويمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو" بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية"[1].

إن المصادر التي كانت تقتصر على النفط السائل، أصبحت أكثر تنوعا بسبب اكتشاف احتياطات جديدة من الغاز الطبيعي والنفط الصخري، مما أعاد رسم وتشكيل خريطة الاحتياطات العالمية من خلال إعادة احتساب المعاملات التي أرست التوازنات المعتادة منذ منتصف القرن العشرين، كما شكلت الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة إعادة لتوزيع بعض الأدوار من خلال شكل الصراعات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وبالتوازي مع العودة الروسية للساحة الدولية والتوجه الأمريكي نحو منطقة المحيط الهادي، وهي مؤشرات إعادة رسم خريطة تحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية [2].

ويعود الاهتمام بثروات شرق المتوسط إلى السنوات الأولى من هذا القرن، عندما بدأ الكيان الصهيوني مساعي ترسيم حدوده الاقتصادية البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في منطقتها البحرية الاقتصادية المفترضة، فأثارت جهود الكيان الصهيوني اهتمام دول شرق المتوسط الأخرى، بما في ذلك تركيا، قبرص واليونان ومصر، وسوريا، ولبنان، وفي 2003 تم توقيع اتفاقية ثنائية من أجل ترسيم الحدود الاقتصادية بين مصر

[1] إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، مجلة دفاتر المتوسط 6 (2016): 278.

[2] شريفة كلاع، " المعالم الجغرافية والاستراتيجية للطاقة والتحولات المحدثة في الأمن الطاقوي العالمي: حوض شرق المتوسط أنموذجا "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 12 (2019): 200-201.

وقبرص، أما في 2005 وقعت اتفاقية مشابهة بين مصر والكيان الصهيوني وقد تلا هاتين الاتفاقيتين، توقيع اتفاقية ترسيم بين قبرص ولبنان في 2007، وبين قبرص والكيان الصهيوني في 2010 في 2009، اكتشف الكيان الصهيوني حقلا ضخما للغاز في منطقتها الاقتصادية وأصبح الصراع من ثم على ثروات شرق المتوسط أكثر حدة وإلحاحا[1].

فشرق البحر الأبيض المتوسط هو منطقة هامة للغاية في إنتاج الغاز، حيث توجد به حقول غاز رئيسية مثل: تار، ليفياثان، أفروديت، زهر، كاليبسو، وجلاوسوس، وقد كان شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة رئيسية لتطوير مجالات الغاز التي تحمل إمكانية تأمين إمدادات جديدة لأوروبا، ومع ذلك يجب على المنطقة التغلب على المشاكل الجيوستراتيجية المعقدة التي أعاقت تطوير الغاز، والتنقل في سوق الطاقة العالمية المتزايدة التنافسية[2]، ففي سياق السياسة الخارجية، يمثل الأمن الطاقوي موضوعا رئيسيا في دراسة العلاقات الدولية[3].

ولأن استكشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط أدت إلى نمو أهميتها بشكل كبير أين تمثل ذلك في تحركات الدول الكبرى اتجاه المنطقة ويرجع ذلك لعدد من العوامل التي يتمثل أبرزها فيما يلي:

– تعد المنطقة مركز تجاري من حيث دورها المتمثل في كونها معبر دولي تجاري بين الشرق والغرب[4]، فهي تضم مجموعة من الممرات المائية الدولية الاستراتيجية ومنها ممرا البوسفور والدردنيل، وممران تركيان يربطان بين البحرين الأسود وبحر مرمرة، ثم يكمل الثاني إلى بحر إيجه وهما من حولا البحر الأسود من بحر مغلق إلى بحر شبه

[1] مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، 2020، 3.

[2] Charles Ellinas, Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean, (Atlantic: Global Energy Center Issue Brief, 2022), 2.

[3] Athiqah Nur Alami Ganewati Wuryandari And Emilia Yustiningrum Nanto Sriyanto, (Singapore: Foreign Policy And Energy Security Issues Springer Nature, 2019), 3.

[4] ملوكي سفيان، مرجع سابق، 297.

مفتوح مما أعطى مميزات استراتيجية عسكرية واقتصادية للإتحاد السوفياتي السابق ثم ورثته، خاصة روسيا وأوكرانيا، كما تربط قناة السويس المصرية بحريا بين الشرق والغرب لخدمة التجارة الدولية، وخاصة النفط بين منابعه شرقا وأسواقه غربا[1]، وتمتلك المنطقة أهمية جيو–بولتيكية كبيرة كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط وهي أحد أكثر المناطق استراتيجية في العالم[2]، فهي التي تربط بين المحيط الهندي، ودول جنوب آسيا (الهند والصين وكوريا الجنوبية) عبر قناة السويس، وأيضا نقطة اتصال بين أواسط آسيا ومنطقة البحر الأسود وبحر قزوين،[3] وبقية دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، وكذلك تتصدر المنطقة موقعا مهما في نقل النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأدنى عبر تركيا وسوريا وتصل شبه جزيرة العرب وشرق إفريقيا والهند عبر قناة السويس، فتلك المنطقة تشكل قلب الشرق الأوسط، لأنها تحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة[4]، فهي تشمل نسبة 30% من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما تؤمن أيضا تجارة البترول عبر البحر بنسبة 25% تقريبا، ويشكل شرق البحر المتوسط حقلا للنقل التجاري، موفرا القوة والطاقة، فضلا عن أن الاهتمام كله متجه إلى هذه المنطقة بحثا عن موارد جديدة وعن نقل الطاقة، ما قد يؤدي بهذا الوضع إلى تفاقم الصراع بين القوى العالمية والإقليمية[5]، ومن ثم فإن السيطرة على دول شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية يحقق هدف أساسي يتمثل في السيطرة على هذا الحوض، فموقعها الإستراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط، وهي

---

[1] محمد قشقوش، مرجع سابق، 82.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد،"جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 391.

[3] أفراح ناثر جاسم العزاوي،" تركيا والتنافس في شرق المتوسط"، مجلة دراسات إقليمية 52 (2022): 145.

[4] بشرى عبد الكاظم عبيد، "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 391.

[5] جاغتاي أوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط "، مجلة رؤية تركية 2(2018): 30.

أحد المناطق في العالم التي تؤمن التنقل وتشمل تلك المنطقة الأراضي الواقعة في الجزء الشرقي من ساحل المتوسط والتي لها علاقة بدول شرق المتوسط، وتعرف تلك المنطقة ببلاد الشام أو – الهلال الخصيب [1]– وهي اسم أطلق في الماضي على كل المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط والتي ساعدت الظروف الطبيعية فيها على أن تجعل منها وحدة جغرافية واحدة والتي تم تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى إلى أربع وحدات سياسية هي سوريا ولبنان، وفلسطين وشرق الأردن.[2]

– وتمثل أيضا منطقة عازلة ضد التهديدات النامية على محيطها، حيث يتميز القوس الممتد من أفغانستان إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعدم الاستقرار.

– والمنطقة تمثل كذلك مجالا حيويا لمراقبة الأحداث العسكرية وغيرها في الشرق الأوسط إذا دعت الحاجة، ويمكن استخدامها كمنطقة انطلاق للعمليات (كما في ليبيا ،وسوريا على سبيل المثال).

– للمنطقة مكانة جيوسياسية كبيرة، فهي لا تقع جنوب شرق أوروبا فحسب وإنما اكتسبت أهمية جديدة في القرنين الماضيين مع فتح قناة السويس بوابة الشرق الأوسط على أوروبا، فبدأت المنطقة تحتل موقعا مركزيا ضمن سلسلة من المستجدات، من التجارة إلى النقل ومن التحركات العسكرية إلى مسار كبل الألياف الضوئية ذو الأهمية القصوى لعالم الاستخبارات ومن الهجرة إلى الإرهاب[3]، ولا ننسى أن شرق البحر المتوسط يشكل أهمية بالنسبة للسياسة الأوروبية أيضا، فالحوض بمثابة عازل – لاسيما لأوروبا – من التهديدات الإرهابية، إذ يعمل شرق البحر المتوسط الأبيض عمل السد الطبيعي الذي يقف أمام التوسع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، ومن ثم

---

[1] بشرى عبد الكاظم عبيد،"جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 392.

[2] يسرى الجوهري، جغرافية البحر المتوسط (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984)، 211.

[3] ملوكي سفيان، مرجع سابق، 297.

يؤثر في نتائج عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، إما بارتفاع في عدد تدفق اللاجئين وإما انخفاضا فيه[1]، فهي منطقة تتميز بتداخل منطقي بين الأهمية الاقتصادية والأهمية الأمنية، إذ تنعكس الأخيرة على أمن الممرات البحرية الدولية المهمة التي باتت تحظى بأهمية في إستراتيجيات الدول الأخرى لقناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما ظهر بوضوح في تفكير الدول الكبرى من خلال آليات مكافحة القرصنة في السواحل الصومالية نظرا لما يمثله من مخاطر كبيرة على طرق التجارة العالمية وتأمينها من تهديدات القرصنة، ومن هنا جاءت ضرورة الحرص على العمل الأمني للحيلولة من تمكين تنظم القاعدة لاسيما المتحالفة في اليمن من خلال تضافرت الجهود الأمنية لحماية الممرات التجارية العالمية في المنطقة لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية[2].

المبحث الثالث: السياق النظري للتنافس الدولي في شرق المتوسط

وفي هذا المبحث سنقوم بإسقاط بعض المبادئ النظرية والتي تتوافق مع طبيعة التنافس الشديدة على منطقة شرق المتوسط، بالإضافة إلى تحديد سبب بروز هذه المنطقة وتميزها، بناءا على عدة مميزات كموقعها الجغرافي والإمكانات الاقتصادية التي تشملها، والتي بدورها فتحت مجالا كبيرا للتفاعلات على كل المستويات خاصة في ظل ما شهده القرن الواحد و العشرين من تحولات عميقة في العلاقات الدولية ،اتسعت بموجبها دائرة التفاعلات الدولية وتنوعت القضايا المطروحة في ظل هذا التطور، وأصبحت دراسة العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وتشعبًا، حيث تنوعت المناهج والنظريات التي تسعى لفهم ديناميكيات النظام الدولي، والتيمن أبرزها نجد النظريات الواقعية والماركسية اللتان حاولتا تفسير طبيعة التفاعلات الدولية وأسباب الصراع والتعاون بين

[1] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 30.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد،"جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 394.

الدول، فمنطقة شرق المتوسط تحتل مكانة جيواستراتيجية بالغة الأهمية، مما جعلها ساحة لصراع النفوذ بين القوى الدولية .

المطلب الأول: النظريات المفسرة للجغرافية السياسية لمنطقة شرق المتوسط

وفقا للمنظور الجيوبوليتيكي حظيت دول شرق المتوسط على إمكانيات وموارد نفطية وغازية هائلة، لذا ولتفسير ما يحدث بين الدول المتصارعة لا سيما حول هذه الموارد التي تتمتع بها هذه منطقة، فقد أصبح من الضروري العودة إلى المقاربات الجيوبولتكية التي كانت تطبقها إبان الحرب الباردة[1].

أ- نظرية قلب العالم: يعد ماكندر أشهر جيوبولتيكي بريطاني الذي اعتبرت نظريته أعظم النظريات الجيوبولتيكية العالمية، فهو أول من ربط بين التاريخ البشري والمتغير الجغرافي في دراسة نشرت له عام 1904 في المجلة الجغرافية، فهو يرى أن مواقع البحار والقارات ثابتة لا تتغير مقارنة بعدد السكان الذي يعرف الزيادة والنقصان والموارد التي تتميز بالوفرة أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى[2].

يقول ماكندر أن التركيز على مسألة استخدام الجغرافيا كعلم للطبيعة في فهم السياسة وخدمتها كموضوع له دلالات حاسمة، وقد أشار في مقدمة حديثه حول (المحور الجغرافي للتاريخ) عام 1904، إلى أن الإنسان يبدأ ويبادر ولكن الطبيعة إلى حد كبير تتحكم، وحسبه فالتحكم المادي العام تفرضه الطبيعة على الإنسان وليس في أسباب التاريخ الكوني، والذي لا يرتبط بدراسة عينية محددة بل هو تعميم نظري يعطي العامل

[1] بشرى عبد الكاظم عبيد،"جيو-استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 394.

[2] سعيدة بن رقرق، "التنافس الجيوبولتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا منذ سنة 2011"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2022)، 64-65 .

الجغرافي الطبيعي دورا حاسما وحتميا في تقرير مصير الأحداث السياسية ناهيك عن تبريريها.

وقد اعتمد منهج ماكندر في صياغته على الأمور الأساسية التالية:

1- فقد اعتبر العالم نظاما واحدا مغلقا وذلك من زاوية رؤية ارتباطاته المتبادلة السياسية والاقتصادية والعسكرية، مؤكدا أنه في التحليل النهائي كان يمكن لكل دولة في العالم أن تنخرط في الحرب الأخيرة (الحرب العالمية الأولى) لو طالت تلك الحرب أكثر.

2- حصر اهتمامه في التحكم المادي أو الجغرافي الذي تفرضه الطبيعة على الإنسان وأعطاه دورا حاسما في تقرير مجرى الأحداث على المدى البعيد.

3- اعتبر أن ما نعيشه في الحقبة الحالية نواجه للمرة الأولى واقعا يسمح بمحاولة وضع وإلى درجة من الكمال، علاقة متبادلة بين التعميمات الجغرافية على مستوى كبير وبين التعميمات التاريخية على المستوى نفسه[1].

يرى ماكندر أن مسيرة التاريخ تتأثر بالعمليات التي تنشأ من المركز Heartlad نحو الأطراف أين يمارس فيها من يسمون ب " قراصنة البر" ضغط مستمر، وهو ما تجسد بشكل واضح في الغزوات المنغولية، وسبقهم إلى ذلك الصقالية الهون واللان وآخرون غيرهم، والحضارات التي تنساب من " المحور الجغرافي للتاريخ " من أعمق أعماق ال "Heartland "، تحمل في العادة وفق رأي ماكيندر طابعا " تسلطيا "، " لا ديمقراطي "، و" لا تجاري "، وفي العالم القديم تجسد هذا الطابع في المجتمع الشبيه بسبارطة الدورية أو روما القديمة .

ومن الخارج من مناطق " الهلال الجزيري " يتحقق ضغط ما يسمى ب " قراصنة البحر" أو سكان الجزر " على الجزيرة العالمية"، كالحملات الاستعمارية المنطلقة من

[1] عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، 34-35 .

خارج المركز الأوراسي والتي تحاول أن توازن فيما بين الدفعات البرية المنطلقة من التخوم الداخلية للقارة، ومن مميزات حضارة " الهلال الخارجي " الطابع التجاري " والصيغ الديمقراطية " للسياسة، وفي العهود القديمة كانت الدولة الأثينية وقرطاج تتسمان بمثل هذا الطابع.

وتقع منطقة " الهلال الداخلي " بين هذين القطبين الحضاريين الجغرافيين، حيث تعرضت لتأثيرات ثقافية متناقضة بشكل مستمر، فأصبحت بفضل موقعها لمركز تطور حضاري.

والتاريخ من الناحية الجغرافية وفقا لنظرية ماكندر يدور حول المركز القاري، وتظهر آثار هذا التاريخ بشكل واضح في مجال " الهلال الداخلي بينما يخيم ضمن ال "heartland" " القدم المتحجر" ويسود الهلال الخارجي نوع من الفوضى الحضارية[1].

ويقسم ماكندر العالم جيوبولتيكيا إلى:

- قلب الأرض: وهو الذي يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسيوية.
- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاثة قارات أوروبا، آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.
- الهلال الخارجي: يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف الهلال الداخلي، الذي يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين، وبناءا على هذا التصور، فإن موقع حوض المتوسط جد هام، إذ يتوسط الجزيرة العالمية[2].

ويعتقد ماكندر أن توزيع الأراضي والبحار هو العامل الرئيسي وينطلق من هذه الفكرة ليميز بشكل أساسي بين "القوى البحرية " و" القوى القارية " ونستخلص من هذا أن الدولة

---

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، 88.

[2] شفيعة حداد ونور الصباح عكنوش، "الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية"، مجلة العلوم القانونية والسياسة 01 (2021): 360.

التي تمتلك القوة في البر والبحر معا ستكون هي "السيدة " ولا يمكن تحقيق هذا الشرط إلا إذا توفرت للدولة " كتلة قارية " متجانسة منفتحة على المحيطات وقوية بما فيه الكفاية[1].

رأى ماكندر وفق معادلته الشهيرة أن:

1- أن من يسيطر على شرق أوروبا سيتحكم في قلب الأرض.

2- ومن يسيطر على قلب الأرض هو يتحكم في جزيرة العالم.

3- ومن يتحكم في جزيرة العالم يتحكم بالعالم كله[2].

وأهم ما أثر على توازن القوى أيضا حتى تعاظمت فاعليتها تعاظما كبيرا ذلك الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية، ويؤكد ماكندر على وجود ثلاث مراكز متباينة للقوى الرئيسية في العالم، لكي نفهم مدى التناقض بين تحركاتها وطموحها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على التوازن بين هذه القوى، وهذه المراكز هي:

1- مركز تشمله مساحة الأرض الهائلة التي تتضمن قلب العالم فيما بين نهر الفولجا وحدود الصين، ويتضمن القوة البرية.

2- مجال يحتوي على مساحات برية شاسعة على أطراف تشرف على المسطحات المائية وخاصة القطاع الشمالي من المحيط الأطلنطي، التي تطل عليه أوروبا وأمريكا الأنجلوسكسونية، ويتضمن القوة البحرية.

3- مركز يتضمن مساحات الأرض في الموضع الوسط بين المركزين السابقين ،ويتضمن القوة في مساحات الأرض التي طالما شهدت الصدامات، بين القوة البرية والقوة البحرية [3]

---

[1]بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافية الاستراتيجية، تر. أحمد عبد الكريم (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988)، 24-25.

[2]بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، تر. عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد (الكويت: عالم المعرفة ،2003)، 11.

[3]صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية (الإسكندرية: منشاة المعارف،1999)، 141-142.

وتدل أفكار ماكندر على أنه كان يؤمن إيمانا عميقا بقيمة وأهمية قلب الأرض ،وبالإمكانيات الاقتصادية والاستراتيجية التي تكمن فيه والتي يمكن أن يقدمها عند اللزوم، كما أن ماكندر كان يعتقد أيضا أن موقع ألمانيا بالنسبة لقلب الأرض يكسبها مزايا عديدة، لأن قلب الأرض بالنسبة لها عبارة عن أرض مفتوحة، ليست بينها وبين ألمانيا أيه عقبات أو فواصل طبيعية وتشمل أراضي سهول أوروبا الشمالية[1] .

يقول ماكندر " من الآن فصاعدا بعد أن ولى عصر كولومبس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم يتسم بنظرة شمولية تغطى الكرة الأرضية كلها ذلك لأن كل تغيرات القوى الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة انفجارها، وإنما سوف يتجاوزها إلى أقصى الأرض ". [2]

وهذا يعني أن ماكندر وإن أعطى القوة البرية أولوية فإنه لم يغفل عن دور القوة البحرية بل وأكد على ذلك، وأشار إلى أن منطقة أوراسيا وإن كانت منطقة برية فإنها قد تصبح قوة بحرية على الرغم من أن القوة البحرية لا تستطيع غزو المركز البري لهذه المنطقة.

ولعل هذه النظرية استندت إلى اعتقاد ماكندر أن السياسات الدولية في القرن العشرين هي صراع ألماني روسي للسيطرة على هذه المنطقة والمناطق المحاذية لها[3].

وقد بدأ ماكندر نظريته من فرضية رئيسية قائمة على أن الجزء الداخلي من أوراسيا التي تدمج في نطاقه آسيا الوسطى، هو مركز العالم سياسيا، وقد حذر من أن التحكم في ذلك المحور الذي يتضمن أكبر كتلة أرضية في العالم وبسط النفوذ عليه، يمكن أن يعطي الأسس والمقومات التي تبنى عليها السيطرة العالمية، وقد أقر أن القوة البرية التي

---

[1]محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1997)، 293.

[2]بيتر تيلور وكولن فلنت، مرجع سابق، 11.

[3]جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي (الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)، 48.

تتحكم في هذا القطب العالمي، سواء أكانت روسيا، أم ألمانيا أو الصين، سوف تنافس بنجاح القوى البحرية العالمية، وهذا ما يفسر أن تلك النظرية قامت في سياق التفرع للنزاعات(بر/ بحر) بين القوى البرية والبحرية المعروفة تاريخيا.

وبسبب الاضطراب الأيديولوجية والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، وفي كتاب بعنوان " أفكار ديمقراطية وواقعية " الصادر في عام 1919 راجع، " ماكندر " بعض أفكاره بخصوص نظريته الأولى حيث استعمل لأول مرة مصطلح " قلب الأرض " بدلا من الممر الجغرافي للتاريخ، إذ ظهر الاتحاد السوفييتي كقوة قارية ترغب في التقدم والتوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على مجمل قارة أوراسيا.

وكنتيجة لهذا الوضع الجيوسياسي الجديد أضاف في تعديله لمناطق جديدة للقلب الأوراسي يشمل شرق أوروبا ويمتد حتى نهر الألب معتبرا الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة الدول المستقلة عنه حديثا منطقة المحور من أوراسيا [1].

ولعل أهم ما يمكن أن يفسر به تغيرات آراء ماكندر في كل من سنة 1943 عنها في 1904 وما جاء به في 1919، حيث أشار إلى أن الأهمية الجيوبولتيكية للهرت لاند لا تعتمد فقط على الموقع الجغرافي والتكتل الأرضي وسهولة الحركة للقوى القارية بل تجاوزه ليشمل العوامل البشرية والعمران والمواد والخطوط الخلفية للحركة.[2]

وصف والتز (1974) نظرية المركز لماكندر عام 1904 بأنها الركيزة الأولى للفكر العسكري للغرب، فريجان –رئيس الولايات المتحدة الأسبق– استعان بفكر ماكيندر كأسس لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الجيوبولوتيكا فقد وضعت الولايات المتحدة مصالح الأمن القومي فوق كل اعتبار، وأن مصالحها في العالم معرضة للخطر إذا ما أمكن لدولة ما أو لمجموعة من الدول أن تهيمن على الأرض الأوروآسيوية " قلب

[1] سفيان بوسنان، "جغرافية آسيا الوسط وأهميتها في الفكر الجيوبولتيك"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 06 (2016): 103-104.

[2] محمد رياض، مرجع سابق، 65.

العالم"، وقد اشتركت الولايات المتحدة بحربين عالميتين لمنع سيطرة أي جهة في العالم على قلب العالم، كما بنيت السياسة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة طيلة القرن الماضي على منع الاتحاد السوفياتي سابقا من استثمار ميزته الجيوبوليتيكية للهيمنة على قلب العالم أو على أوروبا الغربية أو الشرق الأوسط، وهذه السياسة مازالت مستمرة حتى يومنا هذا [1].

ب- نظرية القوة البحرية: يمكن القول بأنه لم يكتب أحد عن الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري من وجهة النظر الجغرافية قبل الحرب العالمية مثل الفريد ثاير ماهان 1840-1914، الذي شارك في إرشاد وتوجيه السياسة البحرية الأمريكية ،فقد أثرت كتاباته بنهج الفكر البحري في كل من فرنسا وروسيا واليابان وغيرها من الدول البحرية.

فأفكاره فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية لا يمكن رصدها من كتاب أو مقالة واحدة ،وإنما يمكن الحصول عليها وتجميعها من كتاباته المتعددة، وأكبر إسهاماته العلمية الثلاثية الشهيرة، أثر القوة البحرية على التاريخ (1660-1783) The Influence Of Sea Power On History، وأثر القوة البحرية على الثورة والإمبراطورية الفرنسية (1793-1832) وكتابه الثالث حياة نلسون (1797) The Life Of Nelson، وكلها كانت حول محور واحد وهو إبراز أن الشرط الأساسي للقوة العالمية وهو التحكم في البحر، فلقد كان مقتنعا أن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية، وقد وضع ماهان أربعة مفاهيم أساسية حول دور القوة البحرية في العالم وهي :

1- أن البحار والمحيطات تمثل نظاما للربط والاتصال بين أرجاء العالم.

2- تمثل الإمبراطورية الروسية صورة للدول الحبيسة القارية.

[1] محمد أحمد عقلة المومني، مرجع سابق، 75-76.

3- يحيط بالإمبراطورية الروسية عدد من الدول البحرية الأوروبية والآسيوية.

4- هناك ثلاث دول جزرية قوية تقع خارج الكتلة الأوراسية وهي بريطانيا، واليابان ،والولايات المتحدة .

ويرى ماهان أن البحر هو الطريق العظيم بين الدول فهو متسع ومشترك بحيث يسمح للإنسان بالتنقل في جميع الاتجاهات، وأن له ممرات معروفة توضح أنه لأسباب تحكيمية يختار الإنسان طريقا ما دون الآخر، وفي عالم تسوده التجارة العالمية، فإن الموقع البحري المناسب أعطى ميزة سياسية اقتصادية بعيدة المدى، ومن ثم فإن الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبيا .[1]

ومن بين العوامل التي تحدد القوة البحرية حسبه كان أهمها الموقع الجغرافي للدولة ،يؤكد ماهان على أهمية السيطرة على البحر، والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية، فامتلاك واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة يزيد من القوة البحرية للدولة ويوفر لها مميزات متعلقة بالتحكم في الطرق التجارية الهامة والإشراف على المضايق التي من خلالها يمكن احتواء العدو أو تهديده [2]، فالعامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة و ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ماهي في طول سواحلها وطبيعة موانئها.

يقول الفرد ماهان أن هناك ظروف جعلت البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته ولا يزال الصراع مستمرا وسعي العديد من الأمم للسيطرة عليه، فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا، إفريقيا، وآسيا، لاحتوائها على أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.[3]

---

[1] فايز محمد العيسوى، الجغرافيا السياسية المعاصرة (دار المعرفة الجامعية: (د.س.ن)،(د.د.ن))، 301.

[2] المرجع نفسه، 303-304.

[3] شفيعة حداد ونور الصباح عكنوش، مرجع سابق، 360-361.

وقد توصل ماهان أن الدول البحرية بإمكانها أن تتحكم في مصير العالم وأن القوى البحرية لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية[1]، وأضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس فقط في أراضيها فحسب، بل وفي قواعد خارج حدودها حتى تتمكن من دفع الخطر عن أراضيها قبل أن يصل.

وتتمثل العوامل التي تحدد القوة البحرية حسب ماهان في:

- الموقع الجغرافي: والذي يتميز بوجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open Seas أو التحكم في الطرق التجارية الرئيسية عبر القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق كما أن الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة كبيرة بالنسبة له.
- الشكل الطبيعي للدولة: وهي شكل الخطوط الساحلية التي تمثل حدود الدولة أي الأراضي المطلة على البحر فكلما كان هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الاتصال بباقي العالم عبر البحر.
- الامتداد المساحي للدولة: وهي طول الشريط الساحلي للدولة وقدرته الدفاعية ضد العدو.
- حجم السكان: فالدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول وتوفيره.
- توجه السكان البحري: والذي يشير إلى مدى استعداد الأفراد للإبحار والتجارة فإذا لم يكن للأفراد غاية في الحصول على الغذاء من البحر وإقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية.

[1] حسين علي عران الجبوري وأحمد علي العبيدي، " الأهمية الاستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجغرافية السياسية(الجيوبولتيكا) الروسية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية 01 (2018):671.

توجه الحكومة البحري: يرى فيه بأن الحكومات ذات بعد نظر وإدارة قوية هي من تعطي اهتمامها للبحار المسؤولة عنها بنفس قدر اهتمامها بامتدادها على اليابسة لأن البحر يمثل مصدر رخاء واستقرار دفاع وأمن للدولة.

الشكل (7): موقع شرق المتوسط بحسب النظريات الجيبولتيكية [1]

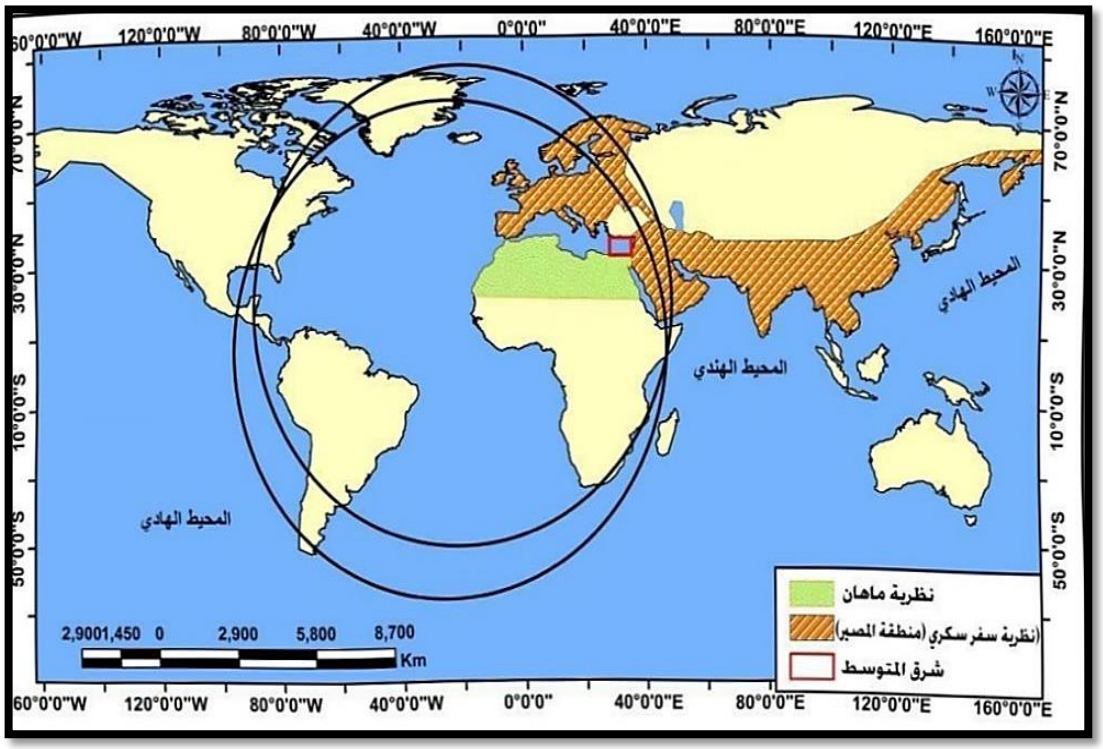

وعليه يؤكد ماهان على أن أوروآسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، كما يمكن اعتبار منطقة شرق البحر المتوسط هي من تشكل قلب العالم باعتبارها رقعة جغرافية تتوسط القارات وتشكل حلقة الوصل بينهما، وتمتلك مقومات الدولة القوية التي تمكنها من السيطرة على العالم، كما أنها تتميز بالقوة البحرية نظرا لامتلاكها سواحل تطل على البحر وبالتالي فشكلها وجغرافيتها تمكنها من اكتساب محددات القوة.

المطلب الثاني: التبعية من منظور الفكر الماركسي

[1] وسام علي كيطان، " الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي" ، مجلة الآداب 148 (2024): 242.

تنطلق النظرية من الواقع الإنساني الذي تتحكم به مجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها إلا إذا أخذ في الاعتبار المحددات التي تحدد مجالات هذه القوانين، والتي من بينها الدولة وأمنها، وقوتها، وما يساهم في وجودها تداخل العامل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسكاني، وتؤخذ هذه القوة كمعيار يتحدد على ضوء قياس قدرة الدولة على المحافظة أو الدفاع عن مصالحها الحيوية[1].

صار مجال العلاقات الدولية أكثر انفتاحا أمام التأويلات الماركسية والماركسية الجديدة للسياسة العالمية الدولية، ولا يستطيع المرء أن يبالغ من أهمية نظرية التبعية ،بحيث يمكن القول أن مدى تكيف نظرية التبعية مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ينبع من ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية، لأنهما وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم طردوسو وفاليتو وما تزال هناك دولا قوية ودولا ضعيفة، فنظرية التبعية ليست مثل الماركسية التقليدية، فهي ما تزال موجودة ولكن في شكل متطور، ويمكن أن نستشف أن إطارها المفهوماتي – النظري – لا يزال ساري المفعول سواء على مستوى الأسباب الحقيقة للتخلف، وبالتالي تبعية دول الجنوب، أو على مستوى آليات تكريس التبعية، أو على مستوى تيارتها الفكرية .

فعلى مستوى الأسباب، يمكن القول أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتوج أو منتوجين من المنتوجات الزراعية، ومادة أو مادتين من المواد الأولية الخام ولاسيما في مجال المحروقات، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى مواد صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط، ولكن بأثمان باهظة، فهناك تبادل لا متكافئ بين دولة المحيط التي تملك المنتوجات الزراعية وبعض المواد الأولية الخام

[1] دلال غسان الخيري، النظريات السياسية (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، 153.

ودولة المركز التي تملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال، فالهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

أما على مستوى الآليات فضلا عن آلية التبادل اللامتكافئ ورؤوس الأموال يمكن القول أنه بدون آلية المؤسسات النقدية العالمية المتمثلة في: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن دول المحيط لا تستطيع أن ترفع تمويلها من بنوكها المحلية والجهوية، أو من مصادر رأس المال الخاص، وما تفترضه هذه المؤسسات من شروط تعجيزية على دولة المحيط، تجعلها غير قادرة تماما على تحقيق أدنى مستويات نموها نظرا لهشاشة بنيتها الداخلية، وهو الوضع الذي ينجم عنه مشاكل وآفات اجتماعية، وقد لقيت هذه المؤسسات دعما متزايدا لها في ظل العولمة على غرار الشركات المتعددة، بل أصبحت تمثل قوى العولمة نفسها.

أما المعونة فقد أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك منظمته الاشتراكية، تقدم لدول أوروبا الشرقية بدلا من دول العالم الثالث، بحكم تحول الصراع شرق – غرب إلى صراع شمال–جنوب، وانضمام دول أوروبا الشرقية في كل من الاتحاد الأوروبي اقتصاديا، وحلف شمال الأطلسي عسكريا، إذ لا توجد هناك مساعدات بدون روابط.

أما على مستوى التيارات الفكرية لنظرية التبعية، فيمكن القول أن عودة الحديث عن الإمبريالية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتشبهها بالعولمة في المفهوم الأمريكي، يمثل نموا متزايدا لتياراتها الفكرية، ولا سيما منها تياري الإمبريالية ونموذج المركز– المحيط، بل فوق كل ذلك نجد أن العولمة منبثقة من نظرية الاستعمار الجديد، وتستمد جذورها من نظرية التبعية التي تنظر للإمبريالية كظاهرة دولية مرتبطة بالرأسمالية من النواحي البنيوية، الاجتماعية والاقتصادية[1].

[1] جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وبين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر 05 (2010): 130–131.

برزت مسألة التفاوت في مستويات التنمية والتطور بين الدول وأثارت جدلا واسعا ،وخاصة في أمريكا اللاتينية وبعض دول العالم الثالث، تُرجع أسباب هذا التباين إلى التبعية التي تحكم العلاقة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير، ويرجع معظم المفكرين البدايات لهذه النظرية إلى عمل اللجنة الاقتصادية حول أمريكا اللاتينية خلال الستينيات من القرن العشرين، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UCTAD) ،حيث كل من هذين الاتجاهين كان يحاول أن يجيب على تساؤلات مهمة وإيجاد تفسير لبعض الظواهر في العلاقات الدولية وخاصة ما يتعلق بمسألة عدم تطور الدول في العالم الثالث كما كان متوقعا.

فالتبعية هي حالة تاريخية ناتجة عن السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد برزت العديد من الأزمات نتيجة تراكم رأس المال بعد الثورة الصناعية، وكان حل هذه الأزمات هو التوسع على حساب الدول الفقيرة في العالم الثالث، وقد أدت هذه الأزمات إلى التنافس الاستعماري بين الدول المصنعة لتقاسم أراضي الدول الفقيرة.

ويرى الماركسيون حالة التبعية على أنها " تلك الحالة التي من خلالها تستغل الدول النامية لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وتحرمها من تحقيق تنمية حقيقية مستقلة، وتدفع إلى التخصص في إنتاج السلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهذا ما يؤدي إلى تطور وتوسع الدول الأخرى، ومما سبق نجد أن الماركسيين يرجعون أسباب التبعية إلى عوامل خارجية تتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي، وبطبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب، وهي حسبهم علاقات غير متوازنة وعلاقات استغلال الغني للفقير، من خلال قواعد اللعبة التي وضعها الغني يلزم فيها الفقراء أن يكونوا مصدرا للمواد الأولية لصناعات الأغنياء وسوق لبضاعتهم المتراكمة [1].

[1] خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، 2014) ، 147-148 .

فالمنظور الماركسي الجديد كان من مخرجات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم الثالث استقلالها، كما يربط برايار التبعية بظاهرتين هما: الإمبرياليةImpérialisme والتخلف Underdevelopment وفوق كل ذلك تحميل الإمبريالية المسؤولية الرئيسية عن التخلف وبالتالي عن التبعية، وهنا تتقاطع الأطروحات الفكرية الماركسية التقليدية والأطروحات الماركسية الجديدة [1].

ولنظرية التبعية مجموعة من الافتراضات الأساسية:

1-ضرورة الفهم العميق للتحولات العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياستها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي، والعلاقات بين الدول التابعة ودول الميتروبول ،والذي تريد من خلاله أن تجعل النظام الدولي نقطة انطلاق في تحليلها وتفسيرها لسلوك الفاعلين كأفراد أو كجماعات أو كدول أو كمنظمات دولية وإقليمية، مثلهم في ذلك مثل الواقعيين الجدد على وجه الخصوص ويكون ذلك بالتركيز على العلاقات بين الدول التابعة ودول الميتروبول.

2- للتحليل التاريخي أهمية في استيعاب النظام الرأسمالي العالمي خصوصا والنظام الدولي عموما، فالعامل التاريخي للمنظور النيوماركسي يبرز في النظام الرأسمالي العالمي بمختلف مراحل تطوره، والذي هو- في واقع الأمر- يعمل لصالح بعض أفراد الدول، المجتمعات، والمؤسسات المالية الدولية على حساب الدول التابعة، وهنا يتقاطع التحليل الماركسي الجديد مع التحليل الماركسي الكلاسيكي .

3-انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات هيمنة، وهي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة، وتضمن مختلف الوسائل والآليات التي يلجأ إلى تطبيقها النظام الرأسمالي العالمي على الدول التابعة، وهي وسائل تستعملها الدول الرأسمالية لتنمية تطورها

[1] خالد موسى المصري، مرجع سابق، 213.

وبالمقابل زيادة تخلف الدول التابعة بحسب تعبير المفكر كاندري فرنك، وهو ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين طرفي هذه العلاقة.

4- المتغير الاقتصادي ودوره في تحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف التابعة، وهو المتغير الرئيسي الذي تفسر من خلاله نظرية التبعية العلاقات بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط)، من خلال تركيزها على التخلف الاقتصادي ،والتبعية الاقتصادية والإمبريالية الاقتصادية وهنا يتقاطع التحليل الماركسي التقليدي والماركسي الجديد ضمن التصور الاقتصادي للعلاقات الدولية[1].

فالغرض الأبعد من شبكة العلاقات التي تنشأ بين قلب النظام الرأسمالي العالمي والمجتمعات التابعة (تعرف أيضا باسم الأطراف أو التخوم) هو المحافظة على هذا النظام الاجتماعي وبسط نفوذه على أوسع نطاق ممكن من العالم، مع الاحتفاظ بدور متدني للدول التابعة في التقسيم الدولي للعمل، و إن كان هذا الدور قد تغير من مرحلة إلى أخرى تماشيا مع مقتضيات النمو في دول المركز من جهة، واستجابة للضغوط والمقاومة التي تتولاها حركات التحرر الوطني في البلدان التابعة من جهة أخرى ،والملاحظ أن دول المركز تمارس هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكوماتها وذلك بإتباع سياسات اقتصادية عسكرية وغيرها، أو من خلال العديد من المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي وغيره، والشركات المتعددة الجنسيات، حيث تؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها لشروط إعادة تكوين ذاتها، ومن ثم تنميتها المنشودة (الخروج من حالة التبعية) .[2]

---

[1] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، 216-217.

[2] علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحدث إلى العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، 133-134.

وقد أشارت نظرية التبعية إلى الظروف التي تعيشها دول العالم الثالث انطلاقا من فكرة النظام الرأسمالي العالمي، أين قسمت العالم إلى دول صناعية وهي دول المركز ،ودول المحيط وهي دول العالم الثالث، فالعلاقات الدولية بحسب هذه النظرية تتمثل في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة.[1]

تزايدت نظريات التخلف استجابة للحقيقة القائلة أن المستعمرات الأوروبية، رغم أنها حققت استقلالها السياسي، فإنها لم تحقق التنمية أو أنها ظلت على الأقل تابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تقدما، فمعظم البلدان في إفريقيا السوداء، وآسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية لا تزال تابعة لغيرها، اقتصاديا وتكنولوجيا، فهي مستمرة في تصدير السلع والمواد الأولية في مقابل البضائع المصنعة، وقد تم اختراق عدد كبير من تلك البلدان على أيدي الشركات متعددة الجنسيات التابعة للبلدان المتقدمة، وبدلا من التقدم إلى مراحل أعلى من التنمية الاقتصادية، فإن بعض هذه البلدان قد ازداد اعتمادها في الحقيقة والواقع على الاقتصاديات المتقدمة للحصول على الغذاء، ورأس المال والتكنولوجيا الحديثة، وتضع نظرية التخلف مسؤولية هذا الوضع على اقتصاد العالم، الخارجي وليس على البلدان الأقل نموا نفسها[2].

المطلب الثالث: التنافس على أساس المصلحة من المنظور الواقعي

رغم اختلاف تعريفات الواقعية في التفاصيل، إلا أنها تشير وحسب الواقعيين الذين يؤكدون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسية وغياب الحكومة العالمية (الفوضى)، وهو ما يتطلب" أولوية القوة والأمن في كل الحياة السياسية ".

وتضم هذه المدرسة الشخصيات المتميزة في القرن العشرين راينهولد نيبور وهانز مورغانتو وجورج كينان وكينيث والتز وجون ميرشايمر في الولايات المتحدة، وادوارد

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،27.

[2] روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 338-339.

هاليت كار في بريطانيا، ويعتبر عادة نيقولا ميكافيلي وتوماس هوبز من الواقعيين في تاريخ الفكر السياسي الغربي. [1]

تميز المفكرين ضمن هذا التيار بالتركيز القوي على دور السياسات القوية وبتشاؤمهم المهني بشأن التقدم الدولي، ويفترضون أن التاريخ يتكرر بلا نهاية وبالتالي يمكن القول أنهم يمثلون تصورًا دائريًا للتاريخ، وتركز النظريات الواقعية بشكل قوي على الدولة وتركز بشكل أساسي على الصراعات وتتجاهل أهمية المؤسسات الدولية والجهات غير الحكومية، يبدو أن ذروة الواقعية كانت خلال الحرب الباردة ولها موقف قوي خاصة في الولايات المتحدة.[2]

فالواقعية مدرسة مؤسسة للفكر السياسي الدولي، وتقدم نفسها كجسم من النظريات والحجج المترابطة التي انبثقت من ثلاث فرضيات أساسية لفهم طريقة سير العالم المتسم بالتعقيد والغموض.

1- الجماعية: يتعامل البشر مع بعضهم البعض بالدرجة الأولى على أنهم أعضاء ينتمون إلى جماعات، ونظرا للرغبة في تحسين مستوى الحياة، يحتاج الناس إلى التلاحم الذي يضمه التضامن الجماعي، وإلى غاية الآن هذا التلاحم الداخلي الجماعي هو الذي يولد إمكانية التصارع مع الجماعات الأخرى.

2- الأنانية: يتحدد السلوك السياسي في النهاية على ضوء المصلحة الذاتية ،بالرغم من أن بعض الظروف يمكنها أن تسهل السلوك الإيثاري، لكن الأنانية راسخة في الطبيعة الإنسانية وعندما تتواجه المصلحة الذاتية مع مصلحة الجماعة فإن الأنانية ستتغلب على حب الإيثار.

---

[1] سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تر. محمد صفار (القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2014)، 52.

[2] Knud Erik Jørgensen, International Relations Theory A New Introduction, 2nd edition,(London: red global press bloomsbury publishing, 2017), 2.

3- مركزية القوة: القوة هي الصورة الأساسية للسياسات علاوة على أن الشؤون الإنسانية تتميز دائما بتفاوت كبير في القوة بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح: أولا التأثير الاجتماعي أو المراقبة، (تمتلك بعض الجماعات والأفراد قدرة تأثير كبيرة على السياسات)، وثانيا الموارد، (تتفاوت بعض الجماعات والأفراد في اكتسابهم للموارد التي يحصلون بها على ما يرغبون فيه) .[1]

ومن أهم المفاهيم المعتمدة في أنطولوجيا الواقعية نجد المصلحة القومية، والتي حسبهم محددة في مفهوم القوة، باعتبار أنها جوهر العملية السياسية، والمحور الذي تدور عليه تنطلق منه كل مفاهيم العلاقات الدولية ويرجع "مورغانتو " أهمية المصلحة في التحليل السياسي إلى أنها تمثل الإطار الذي يوجه صناع القرار أثناء صياغة السياسة الخارجية والمقياس الذي نستطيع من خلاله تقييم نجاحها أو فشلها، كما أن مفهوم المصلحة المرادف للقوة هو الذي يعزز استقلالية علم السياسة، فالمصلحة عند رجل الاقتصاد هي الرفاهية الاقتصادية أو دولة الرفاه، وعند رجل القانون تتمثل في مدى تطابق السياسات المنتهجة مع القواعد القانونية، بينما المصلحة عند الواقعي السياسي تتميز بطابع عسكري وتتعلق بكيفية الحصول على القوة و تعزيزها.[2]

والمصلحة هي جوهر العلاقات الدولية نتيجة لغياب سلطة عليا تفرض احترام القانون الدولي مما يؤدي إلى القول بأن الفوضى تعم النظام الدولي.

فكما يقول فريدريك شومان، أحد دعاة المنهاج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية ،أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف بوجود سلطة أعلى منها، وهي تعمل على تأمين مصالحها القومية بوسيلتي القتال والتفاوض ،ويأتي

---

[1] محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية لعامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، دراسات استراتيجية 15 (2011): 60.

[2] وقازي عقبة، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية 02 (2017): 59-60.

هدف الحفاظ على الذات كهدف نهائي وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا يقبل المساومة عليه .

ويذهب أنصار المدرسة الواقعية إلى أن المبادئ المعنوية والأخلاقية، بل وحتى القواعد القانونية الدولية، جميعا يصعب تحقيقها أو تطبيقها على السلوك السياسي الخارجي للدولة فهي تسعى إلى تحقيق مصالحها.

والمصلحة أيضا حسبهم هي جوهر ولب جميع العمليات السياسية بمفهومها الثابت وليست متغيرة (الصراع من أجل البقاء) وهي محور العلاقات التعاونية والصراعية بين الأفراد والجماعات ومن ثم الدول.

سيطرت المصالح المادية والمعنوية على تفكير وسلوك الأفراد واستمرارها مرهون بوحدتها وعدم وجود تناقض وتضارب ما بين تلك المصالح.

يشكل الهدف الأسمى للدول في ظل طبيعة هذا النظام هو الحفاظ على بقائها وحماية أمنها القومي، فتكون العلاقات بين هذه الدول مبنية على ما تملكه من قوة.

فالقوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية، ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية ومنها على سبيل المثال: السكان، الموارد الطبيعية، الموقع الاستراتيجي، مستوى التطور التكنولوجي، الجهاز الإنتاجي، نظام الحكم ومؤسساته، الزعامة السياسية والإيديولوجية، الدبلوماسية، الدعاية، الرأي العام، مستوى التسلح وغيرها.[1]

ويشرح الارتباط الديناميكي بين القوة والمصالح بالقول: أن القانون الواقعي للنمو المتفاوت يقضي ضمنيا بأنه مع زيادة القوة لمجموعة ما أو لأحدى الدول، فإن هذه المجموعة أو الدولة سوف تغريها محاولة زيادة سيطرتها على البيئة ومن أجل تعزيز

[1] خليفي رابح، "الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي 01(2017): 26-28.

أمنها الخاص فإنها ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية، وستحاول تغيير النظام الدولي وفقا لرؤية جماعات المصالح الخاصة فيها[1].

بقي الفكر الكلاسيكي الواقعي محددا لمعالم المصلحة في اكتساب القوة العسكرية إلا أن الأمر مختلف في ظل النظام الدولي الجديد والعولمة التي نرى أنها غيرت في اتجاهات العديد من المفاهيم، ووسعت في مجالات اكتساب مختلف المعطيات إلا أن أساس الفكرة هو استخدام المصلحة في مختلف المجالات للوصول إلى مركز القوة المطلوب بقي محافظا على معناه العام ولا زال متمسكا بالخلفية المرادة منذ البداية.

وفي إطار المصلحة الوطنية قام توماس روبنسون بتصنيف أنواع المصالح الوطنية عند مورغانتو كما يلي:

1- المصالح الأولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها ،وأن جميع الأمم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.

2- المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

3- المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن، إلا أنها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء.

4- المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية مثل أراء المسؤولين، والرأي العام والمصالح القطاعية، والسياسية ،والحزبية لأمة معينة.

5- المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن أن تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة

[1] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السيلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007): 379-380.

والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية.

6- المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في زمان ومكان معين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.

7- المصالح المتطابقة: وهي تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك، فمثلا كان هناك مصلحة مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أن القارة الأوروبية لن تكون تحت سيطرة قوة منفردة.

8- المصالح المتكاملة: هي تلك المصالح التي بالرغم من أنها ليست متطابقة إلا أنها قادرة على تشكيل أساس للاتفاق حول قضايا معينة، لقد كان لبريطانيا مصلحة في استقلال البرتغال عن إسبانيا كوسيلة للسيطرة على منطقة المحيط الأطلسي، في حين كان للبرتغال مصلحة ببقاء بريطانيا دولة مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع ضد إسبانيا.

9- المصالح المتصارعة: وهي تلك المصالح التي يمكن أن تتحول خلال الدبلوماسية، ووقوع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملة ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إمكانية تحول المصالح المتطابقة أو المتكاملة إلى مصالح متصارعة[1].

وعليه نجد أن المصلحة الوطنية نوعان، المصالح الأساسية والتي تتمثل في البقاء المادي، والثانوية والتي تتعلق بحسب ما تحدده الاعتبارات والأوضاع الداخلية للدولة النوع، فالمصالح الأساسية مرتبطة بعلاقة تفاعل بالمصالح الثانوية، وتحقيق المصالح الأساسية يؤدي لتحقيق المصالح الثانوية، وتحقيق المصالح الثانوية يدعم بدوره سبل

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، 95-96.

وإمكانيات الوصول إلى المصالح الأساسية، ولهذا يهتم بها جميع الأمريكيين أو معظمهم ويعتبرون المصلحة القومية خير عام.[1]

وتعمل المصلحة القومية على تكيف التصرف السياسي مع التغيرات وتقريره، كما يمكن للقوة والمصلحة أن يتفاعلا في تغير علاقتهما المتبادلة، ولكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن تحديدها في ثلاثة مصالح رئيسية:

– المصلحة الأساسية للدولة هي مصلحة البقاء، وتعني ضمان وجود الدولة ومنع زوالها.

– ومصلحة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها وتتمثل في تعظيم القوة العسكرية.

– تعظيم القوة السياسية وهي مصلحة، تهتم بالبعدين الاقتصادي والتجاري في العلاقات ما بين الدول، باعتباره الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية فالمصلحة تنعكس في إطار القوة ولا يمكن الحفاظ عليها دون استخدام أو تحسين القوة العسكرية وغير العسكرية، وقد أشار مورغانتو إلى أن المصلحة القومية المرتبطة بالقوة هي مفهوم غير مستقر، ففي ظل انقسام العالم إلى دول ذات سيادة فإن ضمان البقاء على قيد الحياة هو الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لكل دولة، باعتبار أن كل دولة ملزمة بحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، فالمصلحة القومية تتطابق فقط مع البقاء القومي وتشكلان معا هوية واحدة .

تعتبر المصلحة القومية للدولة هي الهدف النهائي والأساسي لسياستها الخارجية ،والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، فالمصلحة الوطنية للدولة هي من تحدد سلوك الدولة في سياستها الخارجية وكيفية حماية مصالحها في إطار علاقاتها الدولية[2].

---

[1] ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراء في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، أهل البيت عليهم السلام العراق 20 (2016): 403.

[2] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق، 402-403.

إن المصلحة القومية متغير رئيسي بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغير غير أنه من الصعب إعطاء معنى عملي لهذا المفهوم فكل قائد سياسي يعطيه معنى مغايرا، ويبدو أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم في اختلاف مفهوم معنى المصلحة القومية وكثيرا ما يكون هذا القائد أسير سياسات أسلافه، ويفسر المفهوم طبقا لثقافته وقيمه والمعلومات التي في حوزته، وفي هذه النقطة يقول ستانلي هوفمان أن مفهوم المصلحة القومية له دلالة في فترة الاستقرار، حيث تكون الأطراف تتصارع على أهداف محددة وبوسائل محددة، غير أنه عندما يصبح وجود الدولة ذاتها في خطر فإن كل الأهداف الأخرى تصبح تابعة لهذا الهدف، بحيث يعاد النظر في سلم الأهداف، وهكذا فإنه في ظل غياب دراسات تجريبية من الصعب التقرير بمعنى محدد في زمن محدد لمفهوم المصلحة القومية.[1]

إن التشديد على المصالح يعبر عن فكرتين: الأولى أن للدولة مصالح، ثانيا أن مصالح الدول تسيطر على سلوك الدول، وقد تشكل الفكرة القائلة إن للدول مصالح مدعاة للجدل، كيف للمؤسسة أن تكون لها مصالح وليس للفرد بالمعنى الصحيح، فالموقف الواقعي يقول: أن الدول مثل الأشخاص يمكن أن تكون لها مصالح، وبالتالي فإن " المصلحة الوطنية " ليست مجرد عبارة مختزلة لمصالح أي جماعة تسيطر على الهيكل الإداري للدولة، فالدول تتصرف انطلاقا من هذه المصالح وليس استجابة لمبادئ مجردة (مثل الأمن الجماعي)، فالدول لا تضحي بنفسها أبدا فهي أنانية من حيث الأساس[2].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن توليد نظام إقليمي عن طريق عمليات في دول الإقليم نفسها وانتشارها إلى دول أخرى، خاصة في حالة الدول الضعيفة نسبيا التي لها تقارب عرقي مع السكان القاطنين في حدودها لذلك قد تساهم القوى العظمى في نزاع إقليمي أو

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، 95.

[2] أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية 46 (2013): 42.

سلمي، لكنها ليس بالضرورة باللاعبين المحددين الرئيسيين في المنطقة، في عصر الإرهاب العابر للحدود، أصبحت فكرة النظام الإقليمي التي تعتمد على توزيع القوة للقوى العظمى أقل أهمية، واكتسبت الجهات غير الحكومية قدرة على المشاركة في العمليات غير المتماثلة والضغط أهمية أوسع علاوة على ذلك، تأتي معظم التهديدات الأمنية لنظام الإقليم من الدول التي فشلت وهي أيضاً هدف للجهات غير الحكومية ومع ذلك، قد يكون سلوك القوى العظمى السابقة في المنطقة له علاقة بكيفية تطورها.[1]

إن القرن الحادي والعشرين هو وقت التغيرات الجيوسياسية المهمة، بما في ذلك إعادة تشكيل النظام العالمي بعد الحرب الباردة وبالتالي التغيير في هيكل النظام الدولي، حيث يرتفع اللاعبون الجدد بسرعة وهم يتحدون أسبقية الولايات المتحدة، كما كتب راندال شويلر كلما زاد عدد هذه القوة الناشئة التي تكتسب نفوذا في جميع أنحاء العالم، أدى ذلك إلى معاناة الولايات المتحدة من خسارة مقابله في النفوذ العالمي، وربما تكون التطورات في الشرق الأوسط في الحرب السورية وعودة ظهور روسيا، هي الدلالة الأكثر على هذا التغيير ومع حدوث هذه التحولات تمكنت القوى الوسطى والدول الأصغر من استغلال فراغات السلطة المتنامية في مناطق مختلفة من العالم وصياغة أجندات خاصة بهم بشكل مستقل عن مصالح شركائهم من القوى العظمى أو الحلفاء .

ويعتبر شرق البحر الأبيض المتوسط اليوم مثالا على الديناميكيات الأوسع للأقلمة المنهجية الدولية، حيث أصبح عدد من الدول أقوى، وتجد مساحة أكبر للمناورة في غياب سيطرة قوية من القوى العظمى، غالبا على حساب مصالح حلفائها التقليديين مثل تركيا والكيان الصهيوني ومصر واليونان .[2]

---

[1] T. V. Paul, International Relations Theory and Regional Transformation, (New York: Cambridge University Press, 2012), 12.

[2] لخضر نويوة، "المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط "، مرجع سابق، 929.

وقد تحدث سنايدر سنة 1997 عن" متغيرات العملية " وأشار في هذه الفكرة إلى سياسة التحالفات، حيث أن الدولة يمكن أن تكون في علاقة صداقة أو عداء، كما يمكن أن تنظر إلى نفسها باعتبارها حليف أو خصم، ولكل ذلك تداعيات نظامية، فمثلا تميل الدول على الأرجح لتحقيق التوازن في مواجهة خصومها وليس حلفاؤها، وبالعكس قد تخفي اعتبارات المكاسب النسبية إلى الحد من التعامل مع الحلفاء، وقد تكون لكل من الحلفاء والخصوم مصالح مشتركة أو متنافسة تساعد أيضا في تقديم تنبؤات أكثر دقة، حيث تسهل المصالح المشتركة من التعاون، رغم أن الفوضى والمكاسب النسبية ستعيقان التعاون الناجح، وفي مقابل ذلك قد تعوق أو تحول المصالح المتنافسة دون قيام توازن في مواجهة عدو مشترك[1].

فإن مصالح أي وحدة سياسية أو أمة ما تعرف بمستوى قوتها وهل هي دولة قوة قادرة أم دولة قوية غير قادرة فهناك فرق بين القدرة والقوة [2].

فالعلاقات بين الدول حسب الواقعيون هي علاقات تصادم واختلاف وليست علاقات تعاون واتصال، لأن التعاون سيزيد من فرص الصراع، وبذلك فالدولة كفاعل وحيد عليها إنهاء الاتصال أو تقليصه مع غيرها من الوحدات[3].

وعليه يمكن القول بأن طبيعة التنافس فيما بين دول منطقة شرق البحر المتوسط له دواعي قومية من خلال البحث عن مقومات الدولة والاستفادة منها أما التنافس الدولي فوق إقليمي فلدواعي مصلحية، والتي قد تندرج ضمنها العديد من المفاهيم كالبحث عن السلطة أو القوة والهيمنة والسيطرة وهو ما يؤدي بالدول إلى التصادم والصراع لعدم توافق المصالح وتعارضها الدائم.

---

[1] سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، 75.

[2] محمد قروش،" النظريات التفسيرية للظاهرة الدولية المنظور الواقعي أنموذجا"، أكاديميا 07(2018):11.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، 23.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن لمنطقة شرق المتوسط مميزات ثقافية ودينية عديدة ،كما أنها ضمت عديد الحضارات والدول ذات التاريخ العريق، بالإضافة إلى أنها تحتل موقع استراتيجي مهم تتمتع فيه باحتياطات طاقوية هائلة من النفط والغاز الطبيعي مما جعلها تعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة في العالم، ومنطقة ذات أهمية قصوى على الصعيدين الإقليمي و الدولي، بالإضافة إلى أن موقعها الجغرافي متميز جدا باعتباره يربط بين قارات آسيا إفريقيا وأوروبا مما جعلها ممرا تجاريا عالمي، وهي تمثل حسب المنظرين الجيوسياسيين قلب العالم وقوة بحرية نظرا للموقع الجغرافي المتميز الذي تحتله.

تشير أغلب النظريات الكبرى إلى أن طبيعة التنافس ناتج عن السعي لتحقيق مصالح وأهداف تبقي على استمرارية الهيمنة للدول الكبرى على حساب الدول النامية أو المتخلفة وهذا ما يحدث في سياسيات القوى الكبرى عند توجهها وتكريس اهتمامها بدول شرق المتوسط، أين تسعى أيضا لإبقاء دول المنطقة في تبعية دائمة لها حتى لا تبرز كقوة مهددة في حال ما استطاعت فك التبعية وتحقيق استقلالية شاملة على جميع الأصعدة وإحداث تطور متقدم.

وجب على دول المنطقة العمل معا لتعزيز التعاون والتنمية وتحقيق الاستقرار والأمن والاستفادة من الإمكانيات الهائلة لصالح شعوبها، فهي تواجه العديد من التحديات مثل النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والفقر، ولتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة يجب على كل دول العمل ضمن منطلق التعاون الدولي تعزيز الحوار والمصالحة وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية فمستقبل شرق المتوسط يعتمد على قدرة الدول في التغلب على هذه التحديات.

الفـصل الـــــثاني

القـوى الإقلـيمية الفـاعلة وطبـيعة تصـــادم المـصالح فـي شــرق الـبحر المـــتوسط

الفصل الثاني: القوى الإقليمية الفاعلة وطبيعة تصادم المصالح في شرق البحر المتوسط

تعتبر منطقة شرق البحر المتوسط ساحة صراع متزايد بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية بشكل معقد، وتتعدد القوى الفاعلة في شرق البحر المتوسط، ولكل منها أهدافها ومصالحها الخاصة، مما أدى إلى تنافس شديد على النفوذ والموارد بالمنطقة، وتتجلى طبيعة هذا التصادم بالمنطقة في النزاعات الحدودية ،والتدخلات الخارجية، والصراعات الإيديولوجية، وتشكل التغيرات الجيوسياسية العالمية ،والثورات العربية، والأزمات الإقليمية العوامل الرئيسية في هذه الديناميكية المعقدة، وزيادة معاناة الشعوب في المنطقة، وفهم هذه الديناميكية أمر بالغ الأهمية لتطوير سياسات إقليمية و دولية فعالة تساهم في تحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة، بالإضافة إلى دراسة أدوار القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، وتقييم الآثار المترتبة عن هذه الصراعات على المستوى الإقليمي، وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، يتعلق المبحث الأول بالمصالح المتشابكة في مياه شرق المتوسط ومختلف الخلافات الحدودية بين الدول الإقليمية، أين سندرس فيه مختلف الصدامات الواقعة بين دول منطقة شرق المتوسط وأثر هذا التداخل على المستوى الإقليمي والذي في غالب الأحيان كان سبب في تكوين خلافات مستمرة في المنطقة.

وسيتضمن المبحث الثاني مسارات التعاون الإقليمي لتحسين استقرار منطقة شرق المتوسط، أين أشرنا فيها إلى بعض الاتفاقيات التعاونية ما بين دول المنطقة، أما في المبحث الثالث ففيه سنتطرق إلى الأطر القانونية لاستغلال الغاز وترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، باعتبارها أول مسعى لتحقيق الاستقرار ومنه إنجاح التعاون الحقيقي لدول المنطقة.

الفصل الثاني: القوى الإقليمية الفاعلة وطبيعة تصادم المصالح في شرق البحر المتوسط

المبحث الأول: المصالح الإقليمية المتشابكة في مياه شرق المتوسط

مثلت مياه شرق المتوسط ساحة صدام مستمر بين الدول الإقليمية، لتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين دول المنطقة، فإلى جانب الثروات الطبيعية الهائلة من النفط والغاز، فإن السيطرة على هذه المياه تعني التحكم في طرق التجارة العالمية وتأمين المصالح الأمنية، فهذا التداخل في المصالح أدى إلى ظهور تنافس شديد بين الدول المطلة على شرق البحر المتوسط، مما زاد من حدة التوترات التي أثرت على الاستقرار الإقليمي ،فبالإضافة إلى التنافس على الموارد الطبيعية، تتنافس دول المنطقة أيضاً على النفوذ الإقليمي والسيطرة على الممرات المائية الحيوية، وهو ما أدى في غالب الأحيان إلى صدام وتعارض في المصالح، وسعى البعض لحلها من أجل تسهيل عملية الاندماج وتحقيق التعاون فيما بينها، بينما بقيت معلقة عند البعض الآخر من الدول والتي رأت أن حالة الاستقرار أمر مستبعد بوجود الكيان الصهيوني في المنطقة وأن محاولة التعامل معه والتطبيع غير مقبول واعتراف ضمني بوجوده، كما أن إسرائيل ستعمل على تفرقة جميع الدول بما يخدم مصالحها ويضمن استمراريتها.

المطلب الأول إشكالية ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط

بقيت الحدود البحرية لمنطقة شرق المتوسط في حالة تقلبات غير متوقعة بسبب التوتر السياسي الطويل الموجود في المنطقة وهو ما صعب من عمليات الاستثمار في استكشافات الغاز الطبيعي[1]، كما تعاني المنطقة من مشكلة صعوبة ترسيم الحدود البحرية والاقتصادية لدول المنطقة كونها عبارة عن حوض مائي ضيق تتقاطع فيه حدود الدول البحرية ما يجعلها بحاجة إلى اتفاقيات ترسيم الحدود،[2] فعدم تعيين الحدود البحرية

---

[1] كريم محمد رجب الصباغ، " التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط البحر"، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية 3(2021): 482.

[2] أحمد محمود عبد المجيد، "العلاقات التركية–المصرية بعد عام 2011 (الواقع والمستقبل)، المجلة العراقية للعلوم السياسية 11 (2024): 159 .

كان من بين عوامل النزاع في المنطقة، نظراً لأن أغلب الاكتشافات التي وجدت كانت بالمناطق المتداخلة بين الدول ومحل للنزاع، ومن بين هذه الدول نجد كل من قبرص وإسرائيل، وبين قبرص ومصر، وبين إسرائيل ولبنان من جهة ثالثة[1]، خاصة في ظل عدم توقف الأنشطة الاستكشافية الأحادية الجانب التي تقوم بها دول المنطقة، كما أن أغلب الدول الإقليمية تسعى إلى تقوية قدراتها العسكرية البحرية مما يزيد من احتمالية المواجهة في البحر.[2]

1- الخلاف الحدودي البحري بين إسرائيل ولبنان:

فبالنسبة للحدود اللبنانية الجنوبية نجد أن لها تداخل مع حدود الكيان الصهيوني الشمالية ولم يتم الاتفاق على تحديد الحدود البحرية رسمياً بين البلدين، والأهم من ذلك أن تصاعد الصراع يركز على تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكلاهما، لأنها تحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومن وجهة نظر لبنان فإن موارد الطاقة المكتشفة في المنطقة المتنازع عليها هي جزء من مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وبناءاً على ذلك صرحت لبنان بأنه في حالة وقوع أي عدوان على مواردها النفطية والغازية فإنها ستتخذ الإجراءات اللازمة، وهذا ما أكده رئيس الوزراء اللبناني ميشال سليمان بقوله إننا نؤكد وبقوة على حقوقنا السيادية والاقتصادية الكاملة على مياهنا الإقليمية ومنطقتنا الاقتصادية الخالصة وحريتنا في استغلال مواردنا الطبيعية سواء كانت على اليابسة أو في أعماق البحار بعيدا عن أي تهديدات، كما وُجهت سلسلة من المراسلات إلى الأمين العام للأمم المتحدة تم فيها توضيح حدود هذه المياه ومدى شرعيتها ،والإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الجنوبية، والجنوبية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة في لبنان، معترضة على وجه الخصوص على الانتهاكات

[1] كريم محمد رجب الصباغ، مرجع سابق، 480.

[2] خالد فؤاد، الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط؟ (إسطنبول: الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 2020)، 12 .

والاعتداءات الإسرائيلية التي تؤثر على هذه الحقوق، كما حذرت لبنان من أي مبادرة لاستغلال موارد المناطق البحرية المتنازع عليها، مع اتخاذ التدابير لتجنب أي صراع[1].

بدأ التوتر بين كل من لبنان والكيان الصهيوني، بسبب غياب علاقة دبلوماسية بين الطرفين وما زاد الخلاف القانوني هو الحق في اكتشافات الغاز الطبيعي بالبحر الأبيض المتوسط، حيث هدد الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو باستخدام القوة العسكرية لحماية اكتشافاتهم الغازية وفقًا للقوانين الدولية والبحرية، وبدأت إسرائيل خاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي بالمنطقة في متابعة آبارها حتى وصلت إلى المياه الإقليمية اللبنانية، وأثبتت وجود كميات كبيرة من الغاز في المياه اللبنانية[2].

والخبير الاقتصادي اللبناني كامل وزنة، رأى أن هدف إسرائيل من التصعيد هو سعيها لمنع لبنان من الحصول على استثمارات بأراضيها وبلوكاتها السيادية، ولدفع الشركات التي تنوي الاستثمار في النفط اللبناني إلى الانسحاب، وذلك بعدما خاضت لبنان إجراءات أولية لتصنيف شركات النفط والغاز في عام2013، وتمكنت 46 شركة من أصل 52 من اجتيازها.

وحسب وزير الطاقة اللبناني سيزار أبي خليل أن النزاع مع الكيان الصهيوني لن يمنع لبنان الاستفادة من احتياطياتها المحتملة تحت البحر في المنطقة 9 محل النزاع ، فحقل " تمار" للغاز الذي يقع على بعد 90 ميلاً غرب حيفا، و35 كم ضمن المنطقة الاقتصادية اللبنانية، ويقع ضمن منطقة النزاع اللبناني الإسرائيلي، والذي بدأ العمل به في مارس 2013 بنقل الغاز إلى عسقلان، ورغم مطالبة لبنان بأحقيتها بالحقل وإعلان احترام لبنان للقرار 1701، الذي يشدّد خصوصاً في الفقرتين الرابعة والثامنة منه،

[1] زهراء عباس هادي وديار صالح مجيد،" موارد الطاقة وأثرها على الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية 40(2018): 383.

[2] سلمى بلخير ومحمود شوقي،" غاز شرقي البحر المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية"، مجلة العلوم القانونية السياسية 02 (2021): 492.

على الاحترام التام للخط الأزرق، وأن أي خرق لهذا الخط هو خرق للقرار 1701 بالإضافة إلى أنه قد يتسبب بحوادث أمنية[1] .

لقد وضعت الأمم المتحدة في العام 2000 اتفاقية الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل والتي تتعلق بخط الانسحاب بهدف التحقق من البلوك 4 و 9 اللبنانيين، وأن الخط الفاصل بين لبنان وإسرائيل يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، وتحتَ هذا الخط يوجد احتياطي هائل من الغاز والنفط، وهو ما قد يؤدي إلى المواجهة العسكرية حوله في حال ما إذا لم يحصل لبنان على حصته من الغاز، وقد قدمت لبنان احتجاجًا إلى الأمم المتحدة بعد فقدانها لمساحة كبيرة من الغاز نتيجة تعدي إسرائيل وقبرص على المنطقة الاقتصادية الخالصة بها، وذلك لأن إسرائيل اعتمدت على التنقيب العمودي وليس الأفقي مما أدى إلى دخولها في عمق الأراضي اللبنانية، إضافة لما تعانيه لبنان من مشاكل داخلية وصراعات طائفية جعلتها تخسر أكثر، مما أدى إلى تراخي لبنان في الحصول ثروتها الغازية وهو الأمر الذي إلى استفادت منه إسرائيل، لكن وبحسب موقع "غلوبس " الإسرائيلي، فقد توجهت إسرائيل بطلب للولايات المتحدة والأمم المتحدة بهدف الضغط على الحكومة اللبنانية لتغيير المناقصة التي تعدها للتنقيب عن الغاز في خمسة بلوكات مائية وأوضح "غلوبس " أن ثلاثة من تلك البلوكات تقع على الحدود البحرية لإسرائيل وتخضع لمنطقة مائية متنازع عليها بين الدولتين في منطقة تصل مساحتها إلى 800كم مربع، وتشير مقدرات ما تحتويه مياه لبنان الإقليمية ما يصل إلى 850 مليون برميل بترول، وما لا يقل عن 2,700 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وهي الكمية التي توازي الإمكانية الإسرائيلية بما في ذلك الحقول التي اكتشفت سنة 2013.[2]

[1] أمينة رباحي،" البلوك 9و4 والرهانات الأمنية الطاقوية للشرق الأوسط مقارنة مع القوقاز"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 12(2019): 153 -154.

[2] أمينة رباحي، مرجع سابق، 152-154.

الشكل (8) الرقع التي تدعي إسرائيل وجود حقوق لها فيها مساحة 17.142متر[1]



الشكل (9): المنطقة 23 المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني [2]

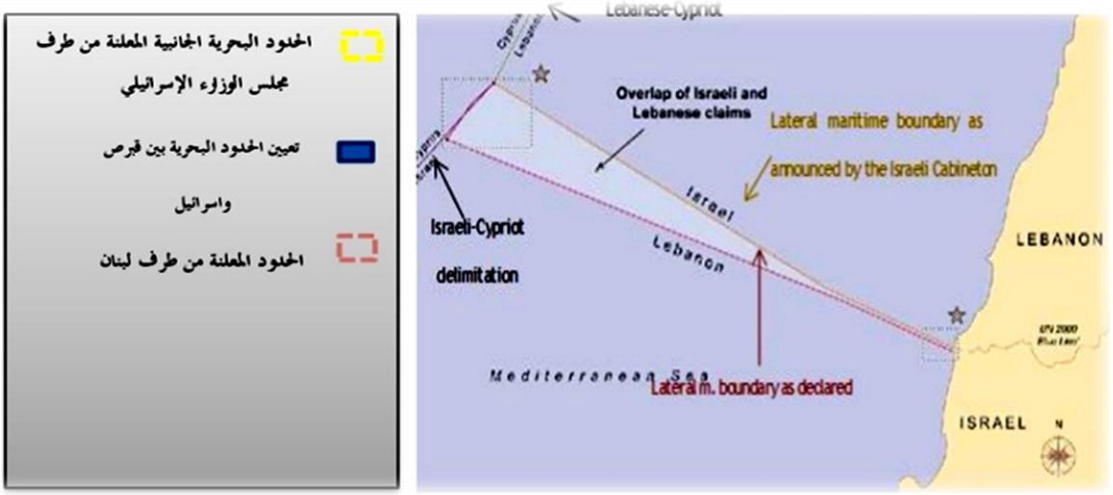

وصرح مستشار الأمن بوزارة الخارجية الأميركية لشؤون الطاقة آموس هوكشتاين، الذي عمل وسيطا بين لبنان وإسرائيل بأن القضايا المتعلقة بالخط 29 لم تكن مطروحة على جدول الأعمال، وأن المفاوضات لم تعقد إلا في القضايا المتعلقة بالخط 23 ، ولم يصدر أي بيان من الحكومة اللبنانية ينفي تصريحات هوكشتاين وكان الهدف الرئيسي

[1] علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، منتدى السياسات العربية، 2019، 5 اطلع عليه يوم2024/12/12 http://www.academia.edu

[2] Pasquale de micco, The prospect of eastern Mediterranean gas production: an alternative energy supplier for the eu? (Brussels: directorate –general for external policies policy department .2014), 13.

للحكومة اللبنانية في المفاوضات هو تعظيم مصالح لبنان في المنطقة قدر الإمكان من خلال الحصول على بعض المكاسب الإضافية، مع الترتيبات المحتملة التي سيتم إجراؤها بموجب الوساطة الأميركية بشأن الخط 23 والتي سبق أن قدمتها إلى الأمم المتحدة.

ومن هنا فإن المطالبة بترك حقل غاز قانا، الذي لا يزال جزء منه خلف الخط 23 بالكامل للبنان أصبح قضية ذات أولوية، أما حقل كاريش الذي تم تقييمه في إطار الخط 29فلم يكن في صميم المفاوضات أن الحكومة اللبنانية لم تتخذ الخط 29 كمرجع في المفاوضات.

وبعد اتفاق إسرائيل مع الإدارة القبرصية اليونانية تداخلت مناطق المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وإسرائيل ومن ثم أصبحت مساحة 860 كيلومترا موضع جدل، ومع صدور المرسوم رقم 6433 في أكتوبر 2011 حدد لبنان مساحة 22700 كيلومتر مربع بجوار مياهه الإقليمية ضمن حدود منطقته الاقتصادية الخالصة، وعلى الرغم مما جاء به المرسوم رقم6433 ، فقد أعادت بيروت تكليف UKHO بإجراء تقييم لحدودها الجنوبية والتي بدورها أعدت تقريرا يشير إلى أنه يمكن أن تتوسع الحدود الجنوبية للبنان بمساحة 1430 كيلومترًا مربعا، وقد أعلن العقيد البحري مازن بصبوص الذي بدأ دراسة للحدود الجنوبية للبنان عن الخط 29 كحدود بحرية جديدة، وأما الحدود الجنوبية لمنطقة عزة لبنان فقد اعتمدت على هذا الخط الجديد الذي حددته قيادة الجيش اللبناني.[1]

وقد اقترح الدبلوماسي " فريدريك هوف" المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية في مقترح قدمه لترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني، من خلال التفاوض بين الجانبين والتنسيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، فأقترح أن يتم تقسيم المنطقة المتنازع عليها بشكل مؤقت فيعود ثلثاها إلى لبنان والثلث الباقي للكيان الصهيوني، على

[1] Hamza Haşıl, Lebanon - Israel Maritime Border Agreement: From The Line Of Tension To The Regional Stability (Ankara : Center For Middle Eastern Studies , 2022), 5.

أن يكون الخط الذي يحد هذين الثلثين الخط الأقصى لمسرح التنقيب لمصلحة لبنان مؤقتا ،ودون إلغاء الخريطة التي وضعها لبنان ورفعها إلى الأمم المتحدة وتتضمن المنطقة التابعة للسيادة اللبنانية كافة، وقد جاء هذا الاقتراح كحل مؤقت يضمن حق لبنان، في انتظار الظروف المناسبة للتفاوض المباشر بينه وبين الكيان الصهيوني على ترسيم الحدود البحرية، لأنه يسمح بمباشرة التنقيب من دون تحفظ من جانب الشركات وهو ما يضمن عدم حدوث أي صدام عسكري أو أمني في منطقة النزاع ، وكانت حجة هوف أن واشنطن مهتمة باستقرار الجبهات في هذه المرحلة، وهذا الحل لا يعيق تحقيق مصلحة الطرفين ببدء التنقيب لاستثمار ثروتيهما النفطية والغازية، لكن هذا المقترح لم يأخذ به أي من الطرفين المتنازعين، فالكيان الصهيوني متمسك بالنقاط التي تم تحديدها بالاتفاق مع قبرص على حساب الجانب اللبناني، ولبنان أوقف المفاوضات [1].

وشكلت الفترة الممتدة بين عامي 2019 و 2020 نقطة تحول في ملف النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل، فقد عملت إسرائيل على تعزيز موقعها في منطقة شرق المتوسط مع تحولها من مستورد للغاز إلى مصدر له، وفي سياق سعي إسرائيل لتثبيت مكانتها كقوة إقليمية للطاقة تم توقيع اتفاقية لتصدير الغاز إلى مصر في ديسمبر 2019، واتفاقية أخرى مع قبرص واليونان في جانفي 2020 بشأن أنبوب" إيست ميد "، وفي المقابل تراجع الوضع اللبناني في هذه الفترة، فإلى جانب اندلاع الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 2019 ضد السلطة الحاكمة، عرف الاقتصاد اللبناني انهيارا غير مسبوق، مع ارتفاع حجم الدين إلى 92 مليار دولار وعجز لبنان عن سداده، ليتبعه انفجار هائل في أوت 2020 أدى إلى تدمير ميناء بيروت وجزء كبير من الواجهة البحرية مخلفا العديد

[1] زهراء عباس هادي، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، 151-152.

من الخسائر البشرية، وهو ما زاد من رغبة لبنان الضرورية والملحة بشكل أكبر في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل والخوض في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز.[1]

وحاولت كل من قبرص وأمريكا القيام بمبادرات وساطة لحل النزاع بين كل من لبنان وإسرائيل إلا أنهما لم تحققا شيئا، لكن الوساطة بحد ذاتها تعتبر عاملا إيجابيا يساعد من تخفيف حدة الأزمة.[2]

الشكل (10) الصراع على النقطة 29[3]

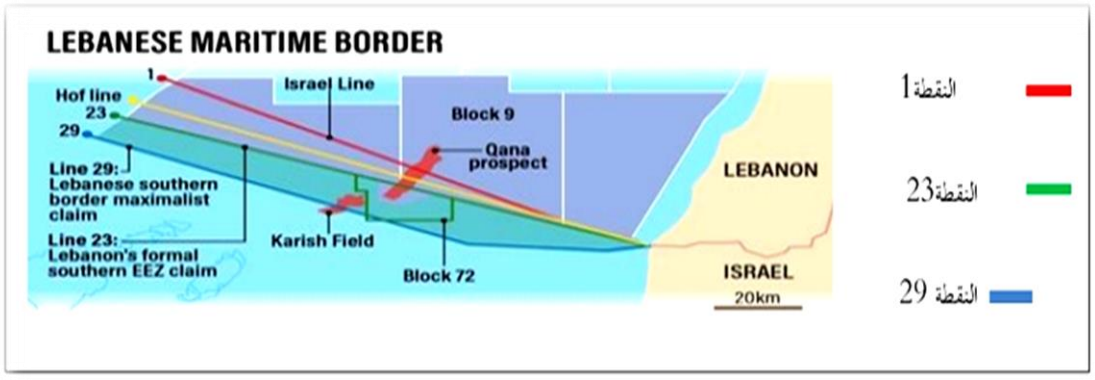

2- النزاع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني:

إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يمثل واحدا من أقدم في الصراعات في المنطقة،[4]ويعود الجانب المتعلق بالطاقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى عام 1995، عقب ترسيم المياه الإقليمية الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو Oslo[5] Accords، والتي تشير في جزئها المتعلق بالطاقة إلى أن التعاون سيشمل برنامجا

[1] فضيلة عيسات، "خطوط الطاقة ودورها في تشكيل التحالفات الإقليمية شرق المتوسط "، مجلة السياسة العالمية 3(2023): 31-32.

[2] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، 10.

[3] Abhay Kumar Singh And S Samuel C Rajiv, Israel–Lebanon Maritime Boundary Studies And Analyses (India: Manohar Parrikar Institute For Defense Studies And Analyses, 2022), 7.

[4] أحمد عطا عبد العظيم، " منظمة غاز شرق المتوسط EMGF كمنظمة دولية إقليمية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 3(2022): 34 .

[5] رنيم علي جمال الدين الغنام، "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009 – 2019)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 14 (2022): 579 .

لتطوير حقل الطاقة والذي يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصا في قطاع غزة، كما أنه يشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى ويمكن لهذا البرنامج أيضا أن يتضمن بناء تجمع صناعي بيتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز، فكان هذا الاتفاق في سياق التطبيع مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى أنه يحمل نتائج غير متوازنة أو متكافئة،[1] فقد سلب البرتوكول التنفيذ والتطبيق غير العادل لاتفاق ظالم يحرم الفلسطينيين من حقوقهم في الاستفادة من مواردهم الطبيعية[2].

كما جاء وفق هذه الاتفاقية أن الحدود البحرية للسلطة الفلسطينية هي تلك التي تمتد قبالة ساحل غزة في البحر المتوسط وتحتوي هذه المياه على حقل غزة مارين، لكن ترسيم الحدود غير متوقع حاليا بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني.[3]

منحت السلطة الفلسطينية شركة " بريتش غاز" رخصة حفر للتنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية للسلطة الفلسطينية[4] وذلك عام 1999، وتوفر هذه الرخصة الممتدة لمدة 25 عاما لشركة " بريتش غاز " الحق في استكشاف المنطقة وتطوير حقول الغاز وبناء الأبنية التحتية اللازمة، [5] فبعد توقيع اتفاق للتنمية والتنقيب في الحقل لمدة أربعة سنوات مع عدد من الشركات، وفي مقدمتها "بريتش غاز" وشركة " اتحاد المقاولين"، لكن سرعان ما عرقلت إسرائيل الاتفاق نتيجة تصميمها على التحكم في مسارات تدفق الغاز من الحقل إلى العالم الخارجي، عبر الإصرار على ضرورة أن تصل إمدادات الحقل إلى عسقلان أولا لتلبية احتياجاتها من الغاز، ثم بعد ذلك إلى غزة[6]، ولم يتم التوصل لاتفاق

---

[1] عليان محمود عليان، مرجع سابق، 175-167.

[2] محمد إبراهيم مقداد ومحمد عبد الهادي نصار، مرجع سابق، 3.

[3] خالد فؤاد، الإنجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط؟، مرجع سابق، 14.

[4] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 579.

[5] مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية (الدوحة: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 86.

[6] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، ص 34

خاصة مع إصرار إسرائيل على شراء الغاز بأقل من الأسعار العالمية وهو ما تم رفضه من الشركات ،لذلك لم تستطع فلسطين وشركة التنقيب" بريتش غاز" القيام بعملية استخراج الغاز بسبب الموقف الصهيوني المتعنت في شروطه تجاه عمليات الاستخراج حتى الآن مما أدى ذلك إلى وقف استغلال ثروات الحقل[1].

وشكل إيقاف تطوير الحقل وقطع الإمدادات عن الضفة وغزة أول نزاع بترولي في شرق المتوسط[2]، فبالرغم من أن الكيان الصهيوني لم يعترض على عمليات التنقيب إلا أنها عارضت استغلال فلسطين لثرواتها، وأصرت على أن تتفاوض مع الشركة بالنيابة عن فلسطين، بحجة أن السلطة الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة ولا يحق لها الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لكن وفقًا لاتفاقيات أوسلو فلفلسطين أيضًا الحق في التنقيب عن مواردها واستغلالها وذلك في مساحة تبلغ 20 ميلا بحريا لم تترك إسرائيل منها سوى حوالي 2.5 ميل بحري فقط للسلطة الفلسطينية[3].

بدأت شركة" بريتش غاز" تعاملها مع الجانب الإسرائيلي عن السلطة الفلسطينية، وذلك بحكم أنها لا تمتلك قانوناً ناظماً للتعامل مع الموارد الطبيعية والنفطية، في حين أن إسرائيل تمتلك قانوناً خاصة بهذا الشأن منذ خمسينات القرن الماضي، وهذا الأمر بالطبع يستلزم من السلطة الفلسطينية مراجعة قوانينها وتكييفها مع التطورات العالمية وفي مختلف المجالات[4].

والمصادر الطاقوية في الأراضي الفلسطينية تتنوع ما بين: حقل " نوح"، الواقع قبالة سواحل قطاع غزة، والذي تم إنتاج الغاز منه في شهر جوان 2012، وحقل "ماري"

---

[1] علي كيطان،" التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مجلة كلية التربية 44 (2021): 293.

[2] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 242.

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 579.

[4] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 242.

الواقع قبالة سواحل قطاع غزة، وتحديدا جنوب شرق حقل " نوح"، وتبلغ إنتاجيته الإجمالية حوالي 1.1 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[1]، لكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بالسيطرة على النفط الموجود في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأت عمليات التنقيب منذ العام 1970، بشكل غير شرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أعطت ودون أحقية قانونية شركتين إسرائيليتين امتياز التنقيب عن النفط والغاز في منطقة رأس العين مقابل أواسط الضفة الغربية، بمحاذاة طولكرم، ومرج بن عامر، والأغوار الشمالية[2].

وفي عام 2000 أعلنت الشركة عن اكتشاف، حقل "غزة مارين"، وفيه احتياطي غاز محدود حسب تقديرات الشركة التي قدرته في تلك الفترة بحوالي 1.4 تريليون قدم مكعب[3]، ولا يزال هذا الحقل الفلسطيني البحري دون تطوير رغم مرور عقدين من الزمن[4].

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تطوير حقل غزة البحري في عام 2013، بعد اكتشاف حقلي تمار وليفايثان وكجزء من مشروع أمريكي اقترحه جون كيري وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، يتضمن تقديم أربع مليارات دولار لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتقليل اعتماده على المساعدات الخارجية، مما يساهم في أمن الطاقة الإسرائيلي، ويساعد في إحياء عملية السلام بين الجانبين، وبناءًا على ذلك تمت مناقشة مشروع تطوير حقل غزة البحري كأحد الموضوعات الأساسية في جدول أعمال مفاوضات السلام بين عامي 2013 و 2014، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، وانهارت المحادثات في أفريل 2014[5].

---

[1] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 34-35.

[2] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 34.

[3] صحيفة العرب الأولى الشرق الأوسط، "الأبعاد الجيوساسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط "، اطلع عليها في 2024/07/20، https://aawaset.com/home/article/2078146/

[4] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 242.

[5] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 580.

وقد ربط العديد من الباحثين المهتمين بالشأن الإسرائيلي بوجه عام، وتحديدا التحركات الإسرائيلية بشأن الطاقة بخاصة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، بين الغاز من جانب، وبين شن إسرائيل حروبا على قطاع غزة إما بهدف السيطرة على الغاز أو بغية عرقلة استفادة الفلسطينيين من الغاز المكتشف في تلك المناطق التي تخضع لسيطرتها من الناحية القانونية، وهو ما يمكن تفسيره في إطار عمليتي " الرصاص المصبوب"، و" الجرف الصامد" لجيش الاحتلال على قطاع غزة عامي 2008 و2014.[1]

وحرب إسرائيل الراهنة على قطاع غزة بما تحتويه من حسابات جيوسياسية وجيواقتصادية وعقائدية بل ووجودية أحيانا، لم تستثنى هي الأخرى من تعقيدات هذا الملف، وذلك في ضوء ما تشير إليه الكثير من التقارير على امتداد احتياطات الغاز إلى سواحل قطاع غزة، ما يجعل حضور هذا الملف ضمن دوافع ومحددات حرب الإبادة الجارية أمرا لا يمكن استبعاده سواء من ناحية المسببات أو من ناحية الرهانات والنتائج المنتظرة للحرب ،كما لا يغيب ملف الغاز عن التداعيات الإقليمية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ففي ظل تأزم الوضع الأمني في البحر والخلل الذي أصاب سلاسل التوريد العالمي في ظل تحول خطوط الإمداد البحري نحو رأس الرجاء الصالح عوض باب المندب وقناة السويس ،ما ضاعف من تكاليف الشحن والتأمين .[2]

ويرى بعض المراقبين أن أحد أسباب الحرب العنيفة على غزة هو محاولة إسرائيل السيطرة على الثروة الموجودة أمام القطاع، وحتى مسألة رفض قيام دولة فلسطين من

[1] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 33.

[2] عبد الرزاق غراف، " قمة الجزائر" لمنتدى مصري الغاز: هل تفتح آفاق عصر جديد لسوق الغاز؟ "، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع: 3- 4 اطلع عليه بتاريخ 22مارس2025 .www.grc.net .

قبل إسرائيل لأنها لا تريد التفريط في ثروة جاهزة للاستخراج، كما أن وجود ثروة هائلة كهذه تحت تصرف حمس في غزة ترى فيه إسرائيل تهديد لأمنها[1].

3- النزاع الحدودي ما بين قبرص وتركيا:

وهو خلاف متشعب وتتداخل فيه أربع جهات أساسية وهي، تركيا، قبرص التركية ،قبرص اليونانية واليونان[2]، ويمتد الصراع بين تركيا وقبرص لعقود طويلة، ومن أبرز نقاط الصراع بين الدولتين كان احتلال تركيا للجزء الشمالي من جزيرة قبرص والذي يمثل ثلثها عام 1974، وتقسيم الجزيرة إلى جزئين، الجزء الشمالي والذي يمثل ثلث مساحة الجزيرة القبرصية تقريبا يمثل دولة قبرص الشمالية (التركية)، وهي دولة لا تحظى باعتراف دولي إلا من تركيا، والجزء الآخر من الجزيرة يمثل دولة قبرص وعاصمتها نيقوسيا، وهي دولة ذات سيادة تحظى بالاعتراف الدولي وعضو بالاتحاد الأوروبي[3] .

تعد جزيرة قبرص من أكبر الجزر المهمة في البحر المتوسط،[4] فهي ثالث أكبر جزيرة في شرق البحر المتوسط بعد جزيرتي (صقليا وسردينيا)، أعلنت استقلالها في عام1960، أما في عام 1974 فقد تم تقسيم الجزيرة إلى قسمين: الجزء الناطق بالتركية (القبارصة الأتراك) في الشمال، والجزء اليوناني (القبارصة اليونان) في الجنوب، بعد الغزو العسكري التركي لقبرص نتيجة انقلاب فاشل برعاية أثينا لم تنسحب القوات المسلحة التركية منها حتى الوقت الحاضر، وفي عام 1983 أعلنت تركيا أن المنطقة الشمالية من قبرص تقع تحت سيطرتها، وتشكل ما نسبته (37%) من الجزيرة، ولا يزال الاستيلاء التركي محل نزاع دولي ومصدر توتر بين شمال وجنوب قبرص، وقد قامت

---

[1] نبيل رشوان، "غاز" شرق المتوسط " هل يتغلب الاقتصاد على السياسة "، اطلع عليه بتاريخ 2024/07/20، https://www.atoonra.com/2024/02/07/.

[2] علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، مرجع سابق، 6.

[3] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 35-36.

[4] ابتسام كاظم جاسم، "التنافس التركي – اليوناني الجيوستراتيجي على منابع الطاقة"، مجلة المعهد 13(2023): 559.

الأمم المتحدة بعدة محاولات لحل هذا الصراع منذ عام 1983، إلا أنها جميعاً كانت دون جدوى، وفي عام 1984 اقترحت إقامة اتحاد ثنائي بين الطرفين لكن المفاوضات أخفقت في ذلك، وتم استئنافها بعد أربع سنوات ولكنها أخفقت مجدداً في تحقيق إنشاء الاتحاد بعد أن تقدمت قبرص بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتم الاعتراف بها كدولة عضو في الاتحاد عام 2004 وقد تولت قبرص رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي في الفترة من شهر جويلية وحتى ديسمبر لعام 2012 [1].

في2011 جرت عمليات الحفر بأحد هذه القطاعات وتم التأكد من وجود كميات من الغاز الطبيعي في هذه القطاعات البحرية لكن تركيا وقبرص التركية عارضت عمليات الحفر وأصرت على أنه ليس من حق قبرص اليونانية استغلال تلك الثروات، لكن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكدت أن لقبرص الحقوق السيادية في الاستفادة من كافة الموارد التي تندرج ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة لكن تركيا عارضت ذلك وهددت بأنها سوف تتخذ خطوات عسكرية لمنع نيقوسيا من استغلال موارد الطاقة الجديدة، وهذه التهديدات لا يمكن أن تعطي الكثير من المصداقية إذ أن أي محاولة لاستعمال القوة ضد قبرص ستؤدي تلقائياً إلى استجابة دبلوماسية قوية من الاتحاد الأوروبي خاصة وأنها ترغب بالانضمام للاتحاد وأن استعمالها للقوة العسكرية ضد قبرص للحصول على موارد الطاقة سوف يُشكل عائقاً أمام ذلك، ومع ذلك أدى اكتشاف هذه الموارد إلى تأجيج الصراع على المناطق البحرية التي تتركز فيها[2]، كما أن أي قرار من تركيا لمحاولة وقف عمليات التنقيب على السواحل القبرصية اليونانية والتهديد باستخدام القوة العسكرية قد يعرضها للمواجهة العسكرية مع إسرائيل التي تحظى بدعم أمريكي.[3]

---

[1] زهراء عباس هادي وديار صالح مجيد، مرجع سابق، 381.

[2] المرجع نفسه، 381-382.

[3] زهراء عباس هادي وديار صالح مجيد، مرجع سابق، 383.

فتلك القضية إلى جانب أنها تمثل نقطة خلاف كبير في العلاقات التركية القبرصية ،فإنها أيضا تعمق الصراع وتشعله في منطقة شرق المتوسط لما تثيره من نزاعات حول ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين والصراع حول حقوق التنقيب عن ثروات تلك المنطقة ،وتجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من أن الصراع بين تركيا وقبرص قديم وامتد لعقود طويلة ،إلا أن الصراع على موارد وثروات شرق البحر المتوسط هو صراع حديث نسبيا بين الدولتين[1] .

ففي عام2018 أعلنت شركة إيني الإيطالية اكتشاف حقل" كاليبسو" في المنطقة المتنازع عليها بين قبرص وتركيا وعليه قامت قبرص بالتحرك للتنقيب عن تلك الموارد التي تعتبر في منطقتها الاقتصادية الخالصة ومحاولة استغلالها والاستفادة منها مستندة إلى موقف قانوني يرتكز بالأساس على الاعتراف الدولي بالجمهورية القبرصية وعاصمتها نيقوسيا والذي يمنحها حق ممارسة حقوق السيادة بما فيها التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي[2].

ضلت مشكلة قبرص عقبة كبيرة أمام استثمار الغاز الطبيعي القبرصي، وبدأت تركيا التي ترفض الاعتراف بجمهورية قبرص في تنظيم عمليات استكشاف خاصة بها داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية مدعية في بعض الأحيان أنها تعمل نيابة عن جمهورية شمال قبرص التركية (غير المعترف بها) وفي أحيان أخرى تدعي ممارسة حقوقها السيادية، على أساس وجهة النظر التركية المتناقضة بأن الجزر لا تولد مناطق اقتصادية خالصة.[3]

[1] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 35.

[2] المرجع نفسه، 36.

[3] Michael Tanchum, Eastern Mediterranean In Unchartered Perspectives On Emerging Geographical Realities (Türkiye: Konrad-Adenauer-Stiftunge, 2021),43 .

فتركيا تعترض أن تكون جمهورية قبرص (القبارصة اليونانيون تحديدا) هي الجهة الوحيدة المحركة لأنشطة التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط، من خلال الإصرار على المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والأتراك، كما تجادل الإدارة التركية في شمال قبرص أن لها أيضا الحق في القيام بأنشطة استكشاف الطاقة وإصدار التراخيص.[1]

فقد أعلنت أنقرة في 3 ماي 2019 إقدامها للقيام بأعمال تنقيب عن الغاز حتى شهر سبتمبر 2019 في مناطق تدخل ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، أين قوبل هذا التحرك برفض من جانب عدد من الدول، من بينها مصر التي اعتبرت الأمر تهديد لأمن واستقرار المنطقة، كما دعت وزيرة الخارجية " فيديريكا موغيريني" للإتحاد الأوروبي أنقرة للتوقف عن أي عمل غير قانوني وضرورة احترام الحقوق السيادية لقبرص، كما أشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية "مورغان اورتاغوس " التحركات التركية بالاستفزازية والتي تهدد بإثارة التوترات بالمنطقة.[2]

ويحتمل تصدير أغلب إنتاج الغاز الطبيعي القبرصي إلى الأسواق الخارجية، كما يدعو القبارصة الأتراك إلى تصدير هذا الفائض إلى تركيا عبر خط أنابيب، بينما القبارصة اليونانيين فقد توجهوا بتصدير الغاز الطبيعي عن طريق مصر واليونان، وهو ما زاد من حدة الخلاف على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة

[1] فوزية قاسي، "خطوات الخروج من الأزمة اليونانية التركية في ظل استكشاف حقول الغاز الجديدة في شرق المتوسط"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية 01(2023): 913.

[2] محمود قاسم، التحركات التركية في شرق المتوسط.. السياق والدوافع، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2019، اطلع عليه يوم http://ecss.com.eg/53632025/01/01

لقبرص، أين تم تهميش تركيا وخسارة عوائد تجارة الترانزيت المرتبطة بالغاز الطبيعي القبرصي من ناحية ،وتم حرمانها من مورد في الجوار من ناحية أخرى[1].

الشكل (11) النزاع على المناطق الاقتصادية بين قبرص وتركيا[2]

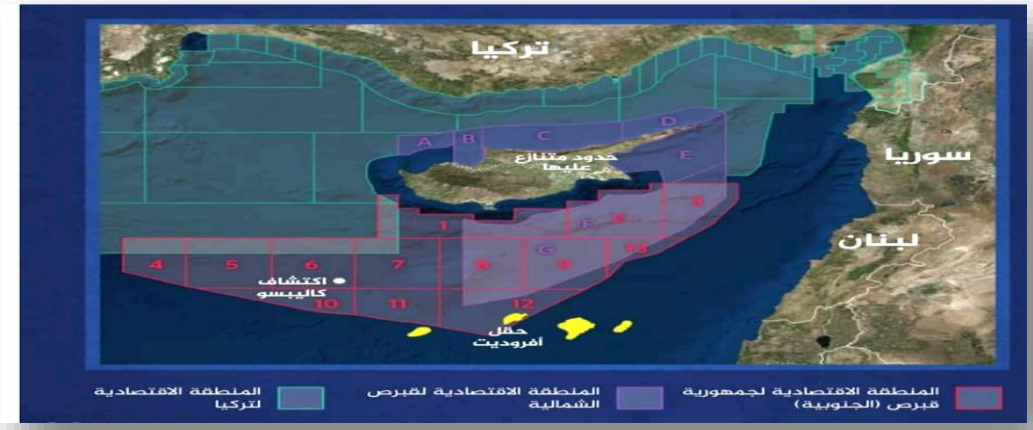

الشكل(12) احتياط الغاز ومناطق التداخل بين قبرص وتركيا[3]



[1] ماهر حمدي محمد عيش، " النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الأدب جامعة بورسعيد 23 (2023): 136.

[2] يمان دابقي، "الصراع على الغاز في شرق المتوسط "،2019، https:// adhwaa.net/ اطلع عليه بتاريخ 2024/11/09 .

[3] علي حسين باكير، تقرير النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر اشتعاله، مرجع سابق، 5.

الشكل (13) تداخل الحقول التي حددتها قبرص اليونانية للتنقيب مع حدود قبرص التركية وحدود الجرف القاري لتركيا[1]

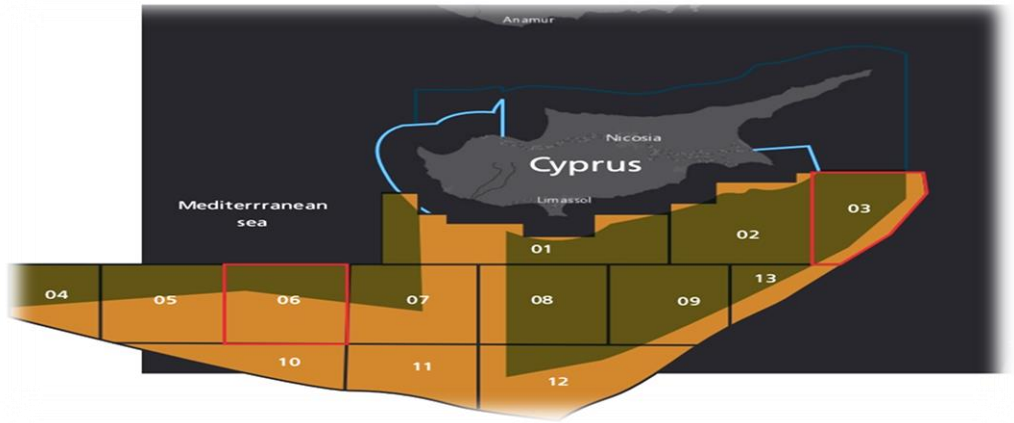

الشكل (14): مناطق اكتشاف الغاز قرب قبرص [2]



الجدول (3): أهم الشركات الطاقوية المتنافسة على غاز شرق المتوسط[3]

البلد	حقول الغاز	الشركات المكتشفة	الاحتياطات المؤكدة	الإنتاج في 2020	الإنتاج في 2030
مصر	حقل ظهر	ايني 50%	30 تريلون قدم	3.2	3.2

[1] علي حسين باكير، تقرير النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله، مرجع سابق، 5.

[2] يمان دابقي، مرجع سابق.

[3] سمية حذفاني،" تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 227.

		روسنفت 30% Pb10%	مكعب	bcf/d	bcf/d
مصر	غرب دلتا	pb%82.75	5 تريلون قدم مكعب	1.4 bcf/d	1.4 bcf/d
مصر	نور	ايني75% Pb25%	2 تريلون قدم مكعب		
إسرائيل	تمار	نوبل 36%	8 ترليون قدم مكعب		
إسرائيل	ليفياتان	نوبل 39.66%	22 تريلون قدم مكعب	1.2 bcf/d	2.1 bcf/d
قبرص	أفروديت (بلوك12)	نوبل 35 ديليك 35	8.5 تريلون قدم مكعب	00	1.4 bcf/d
قبرص	جلوكوس(بلوك10)	اكسون موبيل 60% قطر للبترول 40%	4.5 تريلون قدم مكعب	0	Na
قبرص	كاليبسو (بلوك6)	ايني 50%	3.5 تريلون قدم مكعب	0	Na
تركيا و قبرص التركية	البلوك 2و7	شركة بتريليوم		0	

المطلب الثاني: الغاز والانقسامات الجيوسياسية بين لدول شرق المتوسط

تعتبر قضايا الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط ذات تأثير جيو إستراتيجي واسع النطاق على الدول المحيطة، كما أن رغبة الدول في تأمين مزايا لها بمجال الطاقة عمِل على زيادة المنافسة فيما بينها لضمان أهدافها وفوائدها الاستراتيجية والاقتصادية [1]، حيث تتنافس دول شرق المتوسط بشكل خاص على الموارد الطبيعية المكتشفة حديثا، مثل الغاز والنفط وهذا ما صعد من التوترات الإقليمية، وتحولت المنطقة إلى ساحة صراع على النفوذ والسيطرة، بحيث تسعى كل دولة إلى تأكيد حقوقها في استغلال هذه الموارد،[2] إضافة إلى ما كانت تعانيه هذه الدول في الأصل من حالة توتر سياسي وديمغرافي تعود لأسباب تاريخية كالصراع العربي الإسرائيلي والانشقاقات الإثنية والعرقية.[3]

فاحتواء منطقة شرق المتوسط على كميات كبيرة من النفط والغاز تعتبر من المزايا التي تتمتع بها [4]، إلا أنها تعاني صراعات مستمرة في استغلال ثرواتها الهيدروكربونية ،والتنافس المتزايد على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية بالإضافة إلى تحول دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز،[5] إن هذه الاكتشافات زادت من حدة التنافس الإقليمي والدولي على موارد الغاز الطبيعي الموجودة في المنطقة، ولقد تبع ذلك العديد من المشكلات، حيث لم تكن المنطقة مهيأة قانونيا

---

[1] Evaghorasl Evaghorou," Energy Development In The Eastern Mediterranean Region And Geostrategic Implications On The Cyprus Issue. International ", Journal Of Economics And Management Studies 1 (2020): 109.

[2] Charles Ellinas, Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean. Issue Brief (Atlantic: Council Global Energy Center, 2022), 1.

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنه ويسرى سالم فاضل الخلايله،" تصعيد التنافس على الغاز تصعيد التنافس على الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2011-2021"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (2023 6): 62.

[4] وسام علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 283-284.

[5] بدور محمد أسامة أحمد،" الأهمية الجيواستراتيجية البيئية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية 23(2020): 338.

لاستثمار الثروات قبالة مناطقها الساحلية، كما أن عملية التنقيب واستخراج النفط والغاز في حوض شرق المتوسط لا يضمن للدولة الاستفادة منه إلا بوجود سوق استهلاكية وبنية تحتية مناسبة بالإضافة إلى طرق مناسبة لنقل الغاز إلى الأسواق الخارجية، والذي بدوره يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والتجارية التي تتمثل في :[1]

- بيئة عالمية غير مناسبة: لوجود فائض العرض من الغاز على المستوى العالمي في الوقت الحالي، مع تدشين مشاريع كثيرة لإنتاج الغاز في غالبية دول العالم، والذي بدوره أدى إلى زيادة المنافسة بين منتجي الغاز وضغط على أسعار الغاز في الأسواق ،إضافة لذلك توجه الكثير من مستهلكي الوقود الأحفوري وبما فيها الغاز الطبيعي نحو التوسع في استخدام الطاقة المتجددة منخفضة الكربون لتقليل التأثير على البيئة.
- التوسع في الأسواق العالمية: يواجه غاز شرق المتوسط تحديات اقتصادية صعبة في عملية تسويقه إلى الأسواق الأوروبية في ظل المنافسة الكبيرة مع المنتجين الآخرين للغاز مثل روسيا والنرويج وغيرهما، والتي تتميز بجاذبية الطلب عليها بسبب أسعارها المنخفضة مقارنة بغاز شرق المتوسط، فضلا عن ذلك قد تواجه منافسة قوية من الأسواق الآسيوية مثل الصين والهند مع توفر العروض من منتجي الغاز مثل روسيا وأستراليا.
- تكلفة إنتاج الغاز في شرق المتوسط: تشير بعض التقديرات إلى ارتفاع أسعار توريد غاز شرق المتوسط عن المتوسط العالمي للغاز مستقبلا، وهذا يرجع لعدد من العوامل وهي، ارتفاع تكلفة استخراج الغاز في شرق المتوسط بسبب وجوده في مياه عميقة[2]، وافتقار غاز شرق المتوسط لبيئة ملائمة للتصدير نظرا لارتفاع تكلفة إنشاء خطوطه، فعلى سبيل المثال، لا تمتلك قبرص وإسرائيل وسائل لتسريع تنمية الحقول

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 231.

[2] وسام علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط، مرجع سابق، 283-284.

لتصبح سوقا محلية كبيرة للغاز، لذلك تبقى رهينة أسواق التصدير، فضلا عن الحاجة إلى مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة لتسويق موارد الطاقة[1]، إضافة إلى التحديات المتعلقة بتكاليف تسويق الغاز المرتفعة ومد خطوط الغاز مثل خط أنابيب (إيست ميد) لحوالي 2000 كم للوصول إلى الأسواق الأوروبية والذي قد تصل تكاليفه إلى 8 مليون دولار، كما أن إنشاء محطات للغاز المسال قد لا يكون مجديا تجاريا واقتصاديا لبعض الدول مثل قبرص بسبب محدودية موارد الغاز في ظل التحديات الاقتصادية والفنية التي قد تواجهها عملية تنمية موارد الغاز في شرق المتوسط،[2] فعلى الرغم من اقتراح إنشاء خط شرق المتوسط من إسرائيل وقبرص نحو اليونان أو تركيا، أو مصر أو الأردن لتزويد تلك البلدان بالغاز، إلا أن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية تجعل من الصعوبة تحقيقه، حيث أكد بعض المراقبين صعوبة تجسيد المقترح تحت البحر، لأنه يتطلب طرق عبور طويلة وصعبة، فضلا عن التكاليف الهائلة التي ترافق المشروع، والتي تتراوح بين 5 إلى 20 بليون دولار، إضافة إلى إشكالية التمويل فالمشروع يواجه تحديات وصعوبات تقنية وطوبوغرافية، إذ يحتوي النشاط الزلزالي في المياه اليونانية، مخاطر كبيرة على بناء خط تحت عمق يتراوح من 800 إلى 2000 متر، حيث يشهد بحر إيجة في شرق البحر المتوسط أعلى معدلات التشوه على طول نظام التصادم بين أفريقيا وأوراسيا بأكملها، كما تعتبر كمية الغاز القابلة والممكنة والمتاحة للتصدير من إسرائيل وقبرص غير كافية لجعل المشروع جاهزا للتطبيق .[3]

- المنافسة البحرية وتراجع التعاون الإقليمي : تواجه دول شرق المتوسط العديد من العقبات الجيوسياسية والصراعات القائمة بين دول المنطقة[4]، فلم تكن هنالك خلافات

---

[1] سمية حذفاني،" تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، (أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2023)، 240-241.

[2] وسام علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 283-284.

[3] سمية حذفاني، " تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، مرجع سابق،241.

[4] وسام علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 283-284.

بشأن الحدود البحرية بين دول إقليم حوض البحر المتوسط قبل حلول الألفية كما نراها اليوم، وذلك لانعدام الأهمية الاقتصادية لهذه المسطحات المائية التي تتشارك فيها دول إقليم شرق البحر المتوسط، ولكن مع تزايد الاكتشافات الغازية البحرية ظهرت العديد من الخلافات التي دعت جميع دول المنطقة إلى التسابق من أجل حجز حصة وتوقيع الاتفاقيات مع الشركات المتخصصة بالتنقيب عن الغاز واستثماره، وهذا ما أثار حفيظة بلدان المنطقة وصعد الخلافات فيما بينهما بسبب تباين المصالح.[1]

- التحديات القانونية والسياسية والتي تتمثل في النقاش والنزاع حول المطالب المتضاربة بشأن ملكية الموارد، وترسيم الحدود البحرية، أي بين كل من لبنان وإسرائيل ،وبين قبرص وتركيا، إلى جانب الصراع الطويل بين كل من إسرائيل وفلسطين والتي تشكل أكبر التحديات والقضايا الأشد تعقيدا وإلحاحا.[2]
- التعقيدات الجيوأمنية للمنطقة: يعتبر أمن الطاقة عنصرا محوريا في السياسة العالمية والاقتصاد السياسي، لذلك تستخدم البلدان مواردها كوسيلة رئيسية لإبراز النفوذ الاقتصادي والسياسي، بينما تبحث بلدان أخرى عن ساحات خلفية حصرية، كالشروع في عمليات الحشد العسكري من أجل تأمين السيطرة على طرق النقل، وحماية البنية التحتية الحيوية وأصول الطاقة الرئيسية، لذلك تعتبر مسألة أمن الطاقة في شرق البحر المتوسط معقدة للغاية، نظرا للخصومات الجيوسياسية والعداوات التاريخية العميقة، حيث فرضت اكتشافات الغاز تنامي الطموحات الجيوسياسية والأطماع التوسعية لدى العديد من القوى[3] ،فقطاع الغاز في شرق المتوسط يشهد تهديدات متنوعة، كالتهديدات الأمنية

---

[1] حسن رشك غياض، "استكشاف غاز شرق المتوسط وإمكانيات تحولاته إلى وسيلة للتعاون أم مدخل للصراع على المصالح والنفوذ"، المجلة الدولية للتطور في العلوم الاجتماعية والإنسانية 17(2024): 36-37.

[2] عاطف حنفي،" الغاز يشعل نار الخلافات بين دول شرق المتوسط"، اطلع عليه بتاريخ 2024/11/09، https://www.alkhleej.ae/.

[3] سمية حذفاني، " تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 238-239.

للمنشآت البحرية، والهجمات السيبرانية على منشآت النفط وقد حدد التقرير الصادر عن فريق الاستجابة للطوارئ التابع لوزارة الأمن الأمريكية مجموعة من نقاط الضعف في أمن المعلومات من ضمن ما تصنفه الحكومة الأمريكية على أنه قطاعات بنية تحتية بالغة الأهمية، وتتمثل في ثلاثة مجالات هي، الحماية الحدودية، والتي تعتمد على التحكم في وصول المعلومات عن بعد، بالإضافة إلى تدفق المعلومات ويتطلب ذلك تحصين أمن التنقيب لمستوى فعال للمعالجة الأمنية، بما يضمن للشركات تعزيز نظام دفاعها، والكشف الاستباقي عن الاختراقات وغيرها من أشكال الهجوم،[1] فمن المخاوف التي تعترض إنشاء محطات تسييل الغاز الطبيعي على سواحل إسرائيل هو تعرضها الدائم لهجمات المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن نقل الغاز الطبيعي إلى قبرص والاعتماد عليها كمسار رئيسي لتصدير الغاز المتدفق من إسرائيل عبر خطوط الأنابيب لتصديره من خلال محطات الغاز بالأراضي القبرصية قد يتعرض لعوائق سياسية بحيث يعتبر مصدر قلق دائم لإسرائيل بسبب الأزمة التركية القبرصية وتعقيداتها، كما أن العلاقة التركية الإسرائيلية لا تبدو مشجعة لتحسين العلاقات والاستثمار في العمل التعاوني .[2]

- التحديات التقنية: والتي تتركز على البنية التحتية والتمويل، فعلى الرغم من أن جميع خيارات التصدير المتاحة والقابلة للتطبيق من الناحية التقنية إلا أن التكاليف المرفقة ،وتعقيد عمليات التفاوض بخصوص الصفقات اللازمة وارتفاع تكاليفها والإجراءات السياسية المعقدة تشكل عقبات أمام تطوير موارد الغاز المكتشفة.[3]

إضافة إلى ذلك تساهم العوامل الجغرافية في تعقيد علاقات الطاقة الدولية باعتبار أن الموارد الحيوية تتركز في مناطق جغرافية معينة داخل الحدود الوطنية، أي على

---

[1] سمية حذفاني، " تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 240.

[2] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد قراءة في أبعاد صفقات الغاز بين مصر وإسرائيل، (إسطنبول : دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات، 2019)، 11-12.

[3] Sohbet Karbus And Luca Baccarini, op cit, 3.

أراضي الدول ذات السيادة لذلك فوصول الدول إلى موارد الطاقة لعبة صفرية مما يفرض التحالفات الاستراتيجية وكذلك استخدام القوة العسكرية .[1]

وعليه فقد وصلت تنمية الغاز في البحر المتوسط إلى طريق مسدود لم تتحقق فيه بعد حلول التصدير الأكثر شمولا والتي تتطلب تعاونا إقليميا واسع النطاق نظرا لانخفاض أسعار الطاقة، كما يصعب أيضا جذب التمويل لبناء البنية التحتية للتصدير المكلفة وأيضا وجود الخلافات المستمرة حول الحدود البحرية التي لا تعوق الاستكشافات الطاقوية فقط، بل تزيد أيضا من احتمالية نشوب صراع على مستوى المنطقة.[2]

- كما تشكل أغلب أنظمتها مصدر توتر في المنطقة بسبب جملة من العوامل المتنوعة والمتشابكة فيما بينهم وتكمن أبرزها في: شكل الأنظمة السياسية، الإرث التاريخي والثقافي والديني، وغياب أو ضعف دور المؤسسات الدستورية والشعبية، مشاكل الحدود البرية العالقة، وأيضا الصراع على الموارد المائية وعلى مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)[3].

ولقد فرضت التغيرات البنيوية على الخارطة السياسية والجغرافية للدول من خلال موجات العنف والعنف المضاد إثر ثورات الربيع العربي[4]، فقد تزايد عدم الاستقرار بالمنطقة في أعقاب الربيع العربي، مع زيادة الآثار الجيوسياسية لصادراتها[5]، والتي أثرت بذلك على دور الدولة المركزية بتفكيكها والذي أصبح يمس بالعديد من الدول في شرق البحر المتوسط، وتنحصر محفزاته في البيئة الداخلية والخارجية في إطار التدخلات

---

[1] سمية حذفاني، " تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 238.

[2] تولغا ديميرول، تر، أحمد عيشة،" الغاز الطبيعي والجيوسياسات في شرق المتوسط"، (2020): 7، تم الاطلاع عليه بتاريخ 09/11/2024 http://bit.ly/3ctnR7Z .

[3] جهاد عودة، مرجع سابق، 599.

[4] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 647.

[5] المرجع نفسه، 238-239.

العسكرية والتي أسهمت في إيجاد بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية للتحرك والتمدد، خصوصا وأن الخريطة الجيوسياسية في الإقليم نتجت عن تقسيم استعماري لم تراع فيه الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل دولة في فترة ما بعد استقلالها، مما دفعها نحو نزعة الانفصال والتطرف، وهو ما يهدد بالامتداد إلى دول الجوار الهشة داخليا،[1] كما أن النزاعات الأخيرة التي تلت الانتفاضات الشعبية العربية أفرزت أيضا جملة من التحديات أبرزها تدفق اللاجئين بشكل متزايد ومستمر وغير مسبوق نحو أوروبا، وهو ما خلق نوعا آخر من المنافسات والصراعات الهوياتية والاقتصادية المرتبطة بوجود عدد ضخم من المسلمين داخل القارة الأوروبية المسيحية[2].

فلا ترتبط أهمية المنطقة الجيو اقتصادية بكونها غنية بالغاز الطبيعي فحسب، وإنما في كونها نقطة عبور بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، فقبل اندلاع الأحداث في سوريا عام2011، كان من المخطط تنفيذ عدد من المشروعات لنقل الغاز الطبيعي من سوريا إلى أوروبا، وخط آخر لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا، يمر عبر الأراضي العراقية والسورية والتركية، لكن تلك المشروعات توقفت بسبب الحرب في سوريا، كما سعت أطراف دولية أخرى إلى أن يكون لها دور محوري في عملية نقل الغاز إلى الأسواق العالمية، أين تم الاتفاق بين عدد من دول شرق المتوسط على ذلك، إلا أن المنطقة تفتقد للبنية التحتية المطلوبة لنقل الغاز، كما أن الخلاف بشأن خطوط نقل الغاز شكل أحد محاور الخلاف بين دول منطقة شرق المتوسط، مما يزيد من احتمالية حدوث مواجهات عسكرية، وهو الأمر الذي أوشك على الحدوث عدة مرات، كان آخرها في

[1] المرجع نفسه، 647.

[2] أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي خريطة الصراع بشرق المتوسط، (د.ب.ن): مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات،2021)، 9.

أوت2020، بين السفينة "كمال رئيس " التركية المرافقة لسفينة التنقيب " أوروتش رئيس " و" الفرقاطة اليونانية " ليمنوس"، مما دفع ألمانيا للتوسط بين الطرفين[1] .

بالإضافة إلى الوضع الحالي في غزة والتوترات التي تلت ذلك، فقد أثارت تحديات كبيرة للتعاون الإقليمي في شرق المتوسط، خاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فالأحداث الأخيرة أظهرت كيف يمكن للسياسة والصراع أن يؤثران بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية وينعكسان بشكل سلبي على التعاون الإقليمي.

فاندلاع الصراع في غزة أدى إلى تأثير مباشر على تصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى مصر وأصبح سببًا رئيسيًا لإيقاف إنتاج الغاز من حقل تمار، هذا القرار فسره البعض على أنه استغلال سياسي من إسرائيل للضغط على مصر في سياقات معينة، مثل مساعي تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، لكن بالرغم من أن صادرات الغاز استؤنفت بعد فترة، إلا أن الحادثة كشفت عن هشاشة التعاون الإقليمي في مجالي الطاقة والتجارة ويُظهر الاستخدام المحتمل للطاقة كأداة ضغط سياسي مدى حساسية الاتفاقيات وشراكات الطاقة في المنطقة، خاصة في ظل الأزمات السياسية، فهذه الأحداث توضح التحديات الكبيرة التي تواجه التعاون في شرق البحر المتوسط، فالتعاون القائم على المصالح المشتركة يصبح هشًا في مواجهة الخلافات السياسية والصراعات، كما أن هناك حاجة إلى جهود متجددة لإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون لضمان استقرار المنطقة وتحقيق الاستفادة المتبادلة من مواردها الطبيعية لتجاوز هذه العقبات، ويجب على الدول إيجاد طرق لتعزيز التعاون والعمل نحو حلول دبلوماسية أكثر استدامة، وتقوية العلاقات من خلال الحوار والمفاوضات، والابتعاد عن استخدام الطاقة كأداة ضغط.

وسيناريو استمرار النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في شرق المتوسط، يحمل تبعات خطيرة على مستقبل الطاقة في المنطقة وهذا الوضع المعقد

[1] عنود عبد الرحمن الحباشنه ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 64.

والمشحون بالتوترات الجيوسياسية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على العمليات المرتبطة بالطاقة، وهذا دليل على مدى هشاشة منظومة الطاقة العالمية أمام التحديات الجيوسياسية[1].

المبحث الثاني: التحالفات كمسار للتعاون الإقليمي لتحسين استقرار منطقة شرق المتوسط

تعتبر خطوط نقل الطاقة جزءا محوريا من الجغرافيا السياسية في منطقة شرق المتوسط ،ففي هذه المنطقة تتنوع مشاريع خطوط أنابيب الغاز إلى ثلاث مسارات رئيسية تتمثل في ،خطوط الأنابيب المصرية، خطوط الأنابيب الإسرائيلية، وخطوط الأنابيب التركية، وهي لا تمثل فقط مشاريع لنقل الطاقة بل لها أبعاد سياسية واقتصادية بنيت عليها مختلف المشاريع الطاقوية، كما أنها تبرز مدى صعوبة وتعقيد الطبيعة الجيوسياسية في هذه المنطقة.

كما تمثل الموارد الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط مصدر قوة لكل من دول المنطقة وشركات الطاقة الدولية، نظرا لإمكانية خلق منفعة اقتصادية متبادلة حيث عرفت المنطقة مجموعة من خطوط نقل الطاقة منها ما هو مشغل فعليا ومنها ما هو قيد التشغيل ،لكن لم يعد مستوى الإنتاج الفعلي للموارد المكتشفة في المنطقة كاف في القرن الواحد والعشرين ولم يصل إلى المستوى المطلوب، ومع ذلك هناك العديد من الخطط الاستثمارية قيد التنفيذ من أجل زيادة حجم الإنتاج وتحسين القدرة على نقل هذه الموارد إلى أسواق الطاقة العالمية، مما يعزز استقرار المنطقة من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية وتنويع مصادر الطاقة [2].

---

[1] أحمد قنديل،" هل تؤثر الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط؟" (مصر: مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2024)، 5-6.

[2] فضيلة عيسات، مرجع سابق، 31.

المطلب الأول: الشراكات واتفاقيات التعاون الإقليمية بين دول منطقة شرق المتوسط

1- الشراكة المصرية والقبرصية – اليونانية

تدخل الاستراتيجية التعاونية التي تجمع اليونان، قبرص ومصر في إطار المثلث الاستراتيجي الذي يحمل طابع الصداقة بين الأطراف الثلاثة، فرضتها طبيعة المواجهات السياسية في شرق المتوسط بعد اكتشاف الغاز والنفط في المنطقة، فطبيعة العلاقة ترجع إلى وجود تقارب تاريخي يعود إلى 300 سنة قبل الميلاد وهي من أقدم العلاقات وهذا ما زاد من تعزيز التقارب والتعاون خاصة ما بين مصر واليونان.[1]

بدأت العلاقات بين مصر وقبرص واليونان تأخذ منحنى جديد نسبيا، حيث سعى الرئيس عبد الفتاح السيسى لفتح مسار التفاوض بشأن غاز المنطقة مع كل من اليونان وقبرص، وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد قمم ثلاثية ومنها :

القمة الأولى: عقدت في نوفمبر 2014 بالقاهرة وجمعت كل من الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس وزراء اليونان " أنتونيس ساماراس " ورئيس قبرص " نيكوأناستا سيادس " وتضمنت عدة نقاط تخص قضية التعاون على الغاز بمنطقة شرق المتوسط، ومن أهمها:

- احترام القانون الدولي والأهداف والمبادئ لميثاق الأمم المتحدة، فيما يخص اكتشاف مصادر مهمة للطاقة التقليدية في شرق المتوسط.
- التأكيد على ضرورة احترام الحقوق السيادية وولاية قبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة.

أما القمة الثانية فعقدت في29 أفريل 2015 بنيقوسيا، وتم التوصل من خلالها إلى التأكيد على:

[1] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، "أثر اكتشاف حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 02 (2022): 129.

- الطابع العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- استكمال مفاوضات تعيين المناطق البحرية التي لم يتم تعيينها[1] كمرجع أممي لحل النزاعات الحاصلة بين البلدان المتشاطئة.
- استدامة المفاوضات بين الأطراف المجتمعة لتعيين المناطق البحرية التي لم يتم تعيينها فيما بين هذه البلدان[2].

والقمة الثالثة في أكتوبر 2016 تم عقدها بالقاهرة، وأبرز ما جاء به بيان القمة:

- زيادة التعاون الثلاثي بتعزيز الإمكانيات في مجال الطاقة والتأكيد على أن اكتشاف احتياطات الهيدروكربون سوف يمثل حافزا للاستقرار والرخاء الإقليمي.
- أكدوا على رغبتهم في مواصلة المفاوضات الجارية بشأن ترسيم حدودهم البحرية المشتركة.

وتم تنظيم عقد القمة بين قادة الدول الثلاث وكان آخرها القمة الثلاثية السابعة في 8 أكتوبر 2019 بالقاهرة، وتم الحرص على تنسيق الجهود بين القادة لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة.[3]

وبسبب التوافق المصري والقبرصي واليوناني ارتفع التعاون الاقتصادي فيما بينها نتيجة التوقيع على عدد من الاتفاقيات، كان في مقدمة توقيع مصر وقبرص 18 سبتمبر 2018على أول اتفاق لإقامة خط أنابيب بحري مباشر لنقل الغاز الطبيعي من حقل "أفروديت "، القبرصي لتسهيل الإسالة في محطتي " إدكو ودمياط " بمصر، ثم إعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية .

كما كان هناك اتفاق منع الازدواج الضريبي بين مصر وقبرص، والذي ساهم في خلق شراكات جيواستراتيجية جديدة في المنطقة، تقوم على تبادل المصالح بين البلدان

---

[1] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 135.

[2] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 34.

[3] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 135.

الثلاث ،بما يدعم العلاقات بينهم على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى التعاون في القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع[1].

وتهدف مصر من خلال برنامج الشراكة إلى تعظيم فرص التعاون الاقتصادي في مجال الغاز الطبيعي، وهي الدولة الوحيدة من دول شرق المتوسط التي تمتلك هذه الميزة والتي تقود مصر نحو تحويلها لمركز إقليمي للطاقة، وذلك لامتلاكها لمحطتي إسالة الغاز الطبيعي، كما أن المخزون المصري من الغاز المحتمل اكتشافه في شرق المتوسط قد تتجاوز الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة.

كما تهدف أيضا إلى تعزيز علاقات دولية ذات صيغ تعاونية مع الدول المشاطئة لشرق المتوسط والدول المستوردة للطاقة لتعزيز دور مصر الإقليمي كمركز لتوزيع الطاقة وذلك من خلال الآتي :

- تكثيف الجهود المصرية لتحقيق المزيد من اتفاقيات التعاون الأمني والشراكة الاقتصادية في إطار استراتيجي مع كل من قبرص واليونان.
- السعي لكسب دعم" إيطاليا " للمواقف المصرية من خلال استثمار أعمال البحث والتنقيب لشركة" إينى" الإيطالية في المنطقة الاقتصادية المصرية والقبرصية في شرق المتوسط.
- تنشيط وتفعيل آليات التعاون في اتفاقية تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والموقعة بين مصر وقبرص سنة 2002.[2]

2- اتفاق قبرص –اليونان وإسرائيل

تميز هذا التحالف الاستراتيجي بطابع أمني وعسكري، تطور بعدها ليشمل ملف الطاقة بين اليونان وإسرائيل وقبرص، عقب الانقلاب في مصر، وقام رئيس وزراء الكيان

---

[1] المرجع نفسه، 136.

[2] سيد أبو ضيف أحمد وأحمد جلال محمود، "الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط"، مجلة بحوث الشرق الأوسط 56(2020) :265-268.

الصهيوني نتن ياهو بتحفيز اليونان وقبرص لبناء علاقاتها مع مصر والسعودية والإمارات وأصبح التنسيق بين هذه الدول أكثر عمقا من أي مرحلة سابقة بسبب زيادة التنافس الإقليمي مع تركيا، ومع تصاعد مسألة شرق المتوسط والملف الليبي، وأصبحت فرنسا حليفا أساسيا لهذه الجبهة[1].

ظهر هذا التحالف في إطار اعتماد نقل الطاقة كمحدد للتعاون بين الدول الثلاثة، والذي سعت من خلاله إسرائيل إلى تقوية أصول التعاون في مجال الطاقة ومن ثم تأمين مصادرها الطاقوية، وما زاد من أهمية هذه الشراكة هو مشاركة الأردن ومصر فيها خاصة في ظل امتلاك مصر لمنشآت الغاز الطبيعي المسال، وتعتبر المصلحة المشتركة المحدد الرئيسي لهذا التحالف الثلاثي، كما أن التهديد أيضا مشترك والمتمثل في تركيا.[2]

فبعد أن اكتشفت إسرائيل وقبرص احتياطات كبيرة من الغاز في عرض البحر قبالة سواحلهما وتنويان التعاون لوضع البنى التحتية التي تسمح بإمداد الأسواق الآسيوية والأوروبية، واكتشفت شركة ديريك الإسرائيلية وشريكتها تيكسان نوبل 450 مليار متر مكعب من الغاز في حقل " ليفياتان " القريب من المنطقة القبرصية، كما تملك أيضا حصصا في كل ما يمكن لشركة نوبل اكتشافه في المياه الإقليمية القبرصية، وأعلنت نوبل عن اكتشافها لاحتياطي يقدر ب 224 مليار متر مكعب قبالة سواحل قبرص وهذه الاحتياطات والآفاق الاقتصادية المرتقبة فتحت المجال لتجدد العلاقات الإسرائيلية القبرصية.

لقد احتجت تركيا على عمليات الاستكشاف التي تجري قبالة السواحل الجنوبية للجزيرة بحجة أنه لا يمكن للسلطات القبرصية – اليونانية التي تسيطر على جنوب

---

[1] مآلات الشرق الأوسط،" توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية"، نشرة غير دورية، أسباب للشؤون الجيوسياسية 6(2020): 5.

[2] عيسات فضيلة، مرجع سابق، 38.

الجزيرة أن تستفيد وحدها من كل هذه الموارد الطبيعية، وتدعم إسرائيل الحكومة القبرصية اليونانية التي ترى في قبرص جسرا إلى أوروبا، وقد وقعت كل من قبرص وإسرائيل في ديسمبر 2010 اتفاقا يحدد حدودهما البحرية ويسمح للبلدين الجارين المضي قدما في عمليات البحث عن موارد الطاقة في مياه البحر المتوسط، وتأتي زيارة نتن ياهو بعد شهر على زيارة وزير الدفاع القبرصي دميتريس البادس لتل أبيب حيث وقع اتفاقا لتبادل المعلومات الإستخباراتية، وبعد ذلك زارت وزيرة التجارة براكسولا انطونيادو إسرائيل على رأس وفد من رجال الأعمال، وكان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز قد زار قبرص في نوفمبر، في أول زيارة لرئيس إسرائيلي بعد عازر ويزمان في 1998.[1]

ومن أجل النهوض بالصناعة الغازية الإسرائيلية، فقد تعزز التقارب الإسرائيلي – اليوناني – القبرصي منذ عام 2012، الذي شهد زيارة مهمة أجراها نتن ياهو، كأول رئيس وزراء إسرائيلي يزور العاصمة القبرصية نيقوسيا، وأدى التقارب القبرصي– اليوناني مع إسرائيل إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية – اليونانية، واستمرت العلاقات في التحسن بين الأطراف لتتوج بعقد قمم ثلاثية عديدة بينهما منذ العام 2016 مع ذلك قد تفرض اعتبارات اقتصادية وأمنية على إسرائيل وقبرص واليونان، فمن الناحية الاقتصادية، ستسمح هذه الشراكة بتخفيض تكلفة بناء البنية التحتية الضرورية لإنتاج الغاز وتصديره إلى الأسواق الأوروبية التي تبحث عن مصادر جديدة للغاز وأن أفضل خيار هو بناء شبكة من الأنابيب تحت البحر تربط هذه الدول مع بعضها لغرض تصدير الغاز إلى أوروبا، وذلك لاستحالة مرور هذه الأنابيب بالأراضي اللبنانية والسورية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، فضلا عن الخلافات التركية –الإسرائيلية .

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 236– 237.

يتمثل الخيار الثاني في بناء محطات مشتركة لتسييل الغاز على أراضي إحدى الدول الثلاث، ولكن هنالك جملة من الأسباب تدفع إسرائيل للتفكير بعيدا عن هذه الخيارات، ومنها مزاحمة الغاز الصخري الأمريكي، وارتفاع تكاليف بناء خط الغاز، وافتقار قبرص واليونان إلى المحطات التكاملية للشبكة الإسرائيلية مما دعا إسرائيل إلى التفكير بتشييد محطات تسييل الغاز على أراضيها، فضلاً عن أسباب تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وقد كلفت شركة نوبل للطاقة لدراسة خيارات بناء المحطات وتسييل الغاز وتصديره إلى الأسواق الأوروبية.[1]

ولقد وقعت قبرص واليونان وإسرائيل في 2 جانفي 2020 اتفاق تعاون في أثينا لنقل الغاز الإسرائيلي القبرصي إلى اليونان ومن ثم إلى أوروبا بحلول عام2025 [2]، سيربط هذا الخط حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله بنظام تصدير واحد.[3]

أ- مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي East Med gas pipeline إيست ميد:

جاء طرح المشروع لأول مرة في عام 2012، وقد وضعه الاتحاد الأوروبي في قائمة المشروعات ذات الاهتمام المشترك Projects Of Common Interest Pci ، وعاد مجددا للواجهة مع قيام الحكومة اليونانية بالإعلان عن مناقصة دولية لدراسة جدوى خط أنابيب شرق المتوسط في مارس 2013، وتم أول اجتماع رسمي عقد لمناقشة المشروع بين وزيرا الطاقة في قبرص واليونان مع مسؤول قطاع الطاقة بالاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2014 عن سبل واتجاهات لتنفيذ المشروع .

وفي 3 أفريل2017 انعقدت قمة بين ممثلي كل من إسرائيل وقبرص واليونان والاتحاد الأوروبي وإيطاليا، لتخرج بإصدار إعلان مشترك تم فيه تأييدهم للبدء في إنشاء خط

---

[1] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 31-32.

[2]Gamal Mohamed Attia Mustafa, "Developing Gas Trading Hub In Eastern Mediterranean Region: Requirements, Challenges And, Changes", Bulletin Of The Faculty Of Arts 5 (2022), 34.

[3] ماهر حمدي محمد عيش، النزاع على الموارد للهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية"، مرجع سابق، 136-137.

أنابيب غاز شرق المتوسط [1]، والذي من المخطط أن تصل سعته إلى 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا، والتي يمكن زيادتها لتصل إلى 20 مليار متر مكعب مع توفر إمدادات إضافية من الطاقة، ويبلغ طوله 1900 كلم، ويبدأ الخط الأول من الحقول البحرية ويربط بين حقول الغاز الإسرائيلية بحوض الشام، مرورا بقبرص وجزيرة كريت ومنها ب 600 كلم إلى غرب اليونان عبر البيلوبونيز، أما الجزء الثاني من الخط فيبدأ من اليونان على طول الساحل الأيوني إلى إيطاليا ويبلغ طوله 210 كلم ويطلق عليه اسم خط أنابيب بوسيدون poseidon[2]، بما في ذلك 1300 كيلومترا بحريا و 600 كيلومترا برا،[3] وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي يوفال شتاينيتز أن هذا الأنبوب سيكون الأطول والأعمق في العالم[4].

كان المشروع يعتبر حلا محتملا لتصدير الغاز في منطقة شرق المتوسط إلا أنه يعاني العديد من الصعوبات التقنية والاقتصادية كارتفاع تكلفة إنشاء الأنبوب مقارنة بسعر الغاز وأيضا قطر الأنبوب وعمق المياه، كما أن إنجاز مثل هكذا مشروع يتطلب تأكيدات فيما يخص وجود احتياطيات كبيرة من الغاز في المنطقة.[5]

الشكل (15) مسار أنبوب إيست ميد المقترح [6]

---

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 618-619.

[2] ماهر حمدي محمد عيش، النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية"، مرجع سابق، 137.

[3] فضيلة عيسات، مرجع سابق، 31.

[4] سلمى بلخير و محمود شرقي، مرجع سابق، 497.

[5] Dimitrios Dalaklis And Georgios Chrysochou. Offshore Energy Exploration Activities And The Exclusive Economic Zone Regime: A Case Study Of The Eastern Mediterranean Basin, (France: Gomilex, 2018), 62.

[6] ترك برس، 11 يناير 2022، اطلع عليه بتاريخ: 2024/11/15:
https://www.turkpress.co/node/88213



وقعت كل من قبرص اليونانية، واليونان، وإسرائيل، في جانفي 2020 اتفاق لمد خط أنابيب غاز شرق المتوسط "إيست ميد East Med" وقدرت تكلفته بأكثر من سبعة مليار دولار، ويهدف من خلاله إلى جعل الدول الثلاثة حلقة وصل مهمة في سلسلة إمدادات الطاقة لأوروبا، وسيتيح هذا الخط نقل ما بين 9 و 11مليار متر مكعب من الغاز سنويا من الاحتياطات البحرية لحوض شرق المتوسط [1]، ومحاولة بسط نفوذه في منطقة شرق المتوسط تهدف إلى مواجهة الزحف التركي في المنطقة، إلا أن هذا المشروع واجه عقبات اقتصادية وسياسية[2]، إضافة إلى أن الجدوى الاقتصادية لمد هكذا شبكة أنابيب معقدة جدا ومعدومة، بطول يصل إلى حوالي (2000 كم)، وعمق (3.3 كم) تحت مياه البحر المتوسط، وبكلفة قد تتجاوز (10 مليارات دولار)[3]، كما أن التضاريس تحت البحر الأبيض المتوسط بين جنوب قبرص وكريت غير مستوية، وهو ما قد يتطلب إصلاحات صعبة في حال حدوث نشاطات زلزالية في المستقبل، كما أن المشروع لم يحصل على دعم سوى من أربع حكومات إلى جانب المفوضية الأوروبية[4]،

[1] صباح مهدي عبد الله، بدرية صالح عبد الله، مرجع سابق، 79.

[2] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 497.

[3] سيف حيدر سالم و محمد عزيز عبد الحسن، "السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط"، مجلة دراسات دولية97 (2024) : 428-429 .

[4] Nursin Atesoglu Guney. New Balance Of Power In The Eastern Mediterranean And Turkey, (Turkey: Centre For Strategic Research, 2019),8.

وتجاهل أطراف الحلف الرباعي الأمر، وكان كل اهتمامهم هو العمل على تقليص النفوذ التركي في البحر المتوسط وعزله عن اكتشافات الغاز في شرق المتوسط بكل الطرق الممكنة، وتتفاوت الأسباب وتتعدد بحسب كل طرف من الأطراف المتحالفة في حوض شرق المتوسط، وهي كما يأتي:

- فأسباب الوقوف ضد تركيا بالنسبة إلى اليونان تعود إلى:

أ- النزاع الحدودي وتسليح الجزر الشرقية في بحر إيجه والبحر المتوسط.

ب- النزاع على تعيين المجال الجوي المتداخل.

ت- الاتهامات المتبادلة حول انتهاك حقوق الأقليات في كلتا الدولتين.

ث- معضلة جزيرة قبرص.

ج- الفيتو اليوناني بخصوص قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

- أما بالنسبة لمصر التي اتصفت مواقفها دائما بالسلبية حيال سياسات تركيا في المنطقة بعد عام 2013، لأسباب عديدة من بينها:

أ- موقف تركيا الرافض لانقلاب جويلية عام 2013، الذي أطاح بنظام "محمد مرسي"، ومجيء "عبد الفتاح السيسي".

ب- التدخل التركي في ليبيا ودعم حكومة الوفاق بقيادة "السراج".

ت- التنافس على السيادة الإقليمية بين مصر وتركيا.

- أما الكيان الصهيوني فبالرغم من محاولات تصحيح مسار العلاقات من الطرفين ،لاسيما بعد زيارة "رجب طيب أوردغان" بتاريخ 2022/3/6، إلا أن التوترات بين الطرفين لا تزال قائمة، ونجد من أسبابها :

أ- اعتداء الجيش الإسرائيلي على السفينة التركية "مرمرة" عام 2010، وقتل 9 جنود أتراك.

ب- دعم حركة حماس.

ت- الصراع على زعامة الحوض الشرقي من البحر المتوسط.

فلكل طرفٍ من أطراف التحالف الرباعي أسبابه الخاصة التي دفعته لمعارضة النهج التركي في شرق البحر المتوسط، إضافة إلى السعي المستمر من الجانب الفرنسي نحو محاصرة تركيا في سورية، والبحر المتوسط، وبحر إيجه وشمال إفريقيا، وإبقائها حبيسة بيئتها الخارجية، لاسيما بعد تضرر المصالح الفرنسية في تلك المناطق بعد تنامي الدور التركي فيها.[1]

فبعد أن حظيت الفكرة من حيث المبدأ على دعم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي خصص عدة ملايين لدراسة المشروع، اصطدمت هذه المحاولات بالتوتر المستمر الذي تعيشه العلاقات التركية –الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى صعوبة مشروع خط " ميد إيست " في الواقع، لا سيما عند الأخذ في الاعتبار إن إسرائيل قد استغرقت قرابة أربع سنوات لمد خط الغاز تحت المتوسط من حقل تمار إلى شواطئ حيفا بطول 90 كم.[2]

وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي2022 إلى أنها ستنسحب من دعم المشروع باقتراحها أن يستعمل خط الأنابيب المزمع مده للكهرباء بدلا من الغاز مع مطلع 2023 [3]، (لأن واشنطن ترى فيه مصدرا للتوتر وزعزعة لاستقرار شرق المتوسط ووضع تركيا ودول المنطقة في خلافات سياسية ومواجهات عسكرية[4])، وبالنظر إلى صمت بروكسل حيال المشروع وسعيها الحريص لتطبيق أجندتها الخضراء، يظهر أن خط أنابيب " ميد إيست" قد دُفع إلى الهامش، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن

---

[1] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 428-429.

[2] بلال سلايمة،" الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصادي والسياسي"، منتدى السياسات العربية: 03-04، اطلع عليه يوم، 2024/11/21 https://www.alsiasat.com/ .

[3] تقرير الشرق الأوسط رقم 240، أفريل 2023، إعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط، بلجيكا، المنتدى الدولي للازمات، 28.

[4] وسيم قلعجية، غاز شرق المتوسط في سنة 2022: وقائع بداية تحولات المشهد الجيوستراتيجي (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023)، 21.

الأجندة تجاهلت أهدافه التجارية في كونه مشروع صناعي حقيقي والتركيز على الأجندات السياسية، كما أن كلفة المشروع ينبغي أن تستند إلى اتفاق إمداد لمدة 20-25 عاما لتبرير الاستثمار ،ولم يتوافق هذا الإطار الزمني مع أجندة الاتحاد الأوروبي الخضراء وتحوله نحو نزع الكربون حتى قبل أن يقرر تسريع تحوله عن الهيدروكربونات عقب الصراع في أوكرانيا.[1]

غير انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من قائمة الدول الداعمة لربط إقليم شرق المتوسط بالاتحاد الأوروبي عن طريق خط أنابيب " ايست ميد " الكثير من القضايا والتوجهات الإقليمية التي كانت سائدة لفترة طويلة، فقد استعادت الدبلوماسية دورها لإعطاء مرونة أكبر للأطراف الإقليمية الفاعلة في حوض شرق المتوسط .

وتعود أبرز أسباب تراجع الإدارة الأمريكية عن تأييد مشروع " إيست ميد"، خاصة بعد وصول "بايدن" إلى الرئاسة الأمريكية إلى ما يلي:

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منطقة شرق المتوسط باستمرار أدى بالتوجهات التركية لمزيد من التوافق مع السياسات الروسية في المنطقة، وتجنب البقاء ضمن النفوذ الأمريكي، بحجة ضمان حرية الملاحة الدولية وتأمين طرق إمدادات الطاقة ،لاسيما وأن السياسة الدولية مؤخرا تركز على تحقيق السيطرة في هذه المناطق لغرض تحقيق المصالح.
- مكانة تركيا الجغرافية الحيوية وسيطرتها على شمال البحر الأسود وغرب بحر إيجه وجزء كبير من البحر المتوسط، فضلاً عن سيطرتها على ممرين مائيين هما مضيق البوسفور، ومضيق الدردنيل، وهو مما جعل الولايات المتحدة تعيد حساباتها السياسية والاقتصادية والأمنية تجاه تركيا لضمان عدم خروجها من المظلة الأمريكية[2].

[1] تقرير الشرق الأوسط رقم 240، أفريل 2023، مرجع سابق، 28.

[2] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 439-440.

ب- خط الغاز العربي AGP: هو خط أنابيب غاز طبيعي عبر إقليمي يمكن مصر من تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المجاورة (سوريا والأردن ولبنان وكذلك إسرائيل) عبر خط أنابيب العريش عسقلان والذي واجه سلسلة من الهجمات في عام 2011 أدى إلى إغلاقه مؤقتا، ما أدى إلى تعطيل عمليات تسليم الغاز الطبيعي إلى إسرائيل والأردن وعلى الرغم من استئناف تدفقات الغاز الطبيعي عام 2013 إلا أن تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر وتقلص أحجام الصادرات أدى إلى انخفاض عمليات التسليم إلى الأردن وتعليق عمليات تسليم الغاز إلى إسرائيل[1].

الشكل(16) موقع خط أنابيب العريش – عسقلان[2]

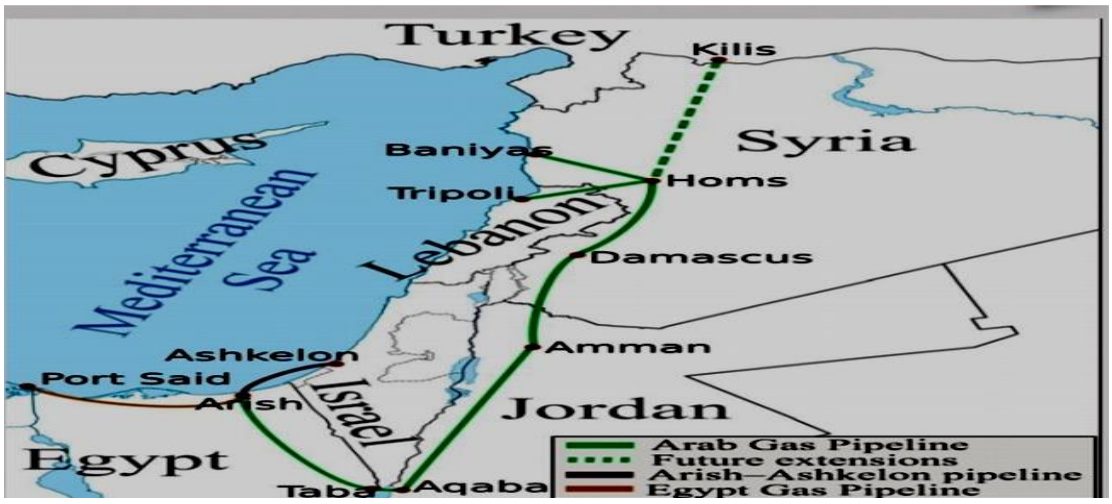

الشكل (17): مسار أنبوب غاز شرق المتوسط:[3]

[1]U.S Energy Information Administration Independent Statistics And Analysis, Eastern Mediterranean Energy. 2022,11 Eia Website In 01/01/2025 Http://Www.Eia.Gov

[2] خالد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد قراءة في أبعاد صفقات الغاز بين مصر وإسرائيل، مرجع سابق، 17.

[3] Stanicke branislav, Turkey: remodeling the eastern Mediterranean conflicting exploration of natural gas reserves. European parliamentary research service, 2020, 2 viewed on 02/02/2025 http://www.europal.europa.eu/regdata/etudes/brie/2020



الجدول (04): نموذج لأهم مشاريع تعاون نقل الطاقة بشرق المتوسط[1]

الرقم	اسم الخط	الحالة	المصدر	الوجهة	السمة	النوع	ملاحظات
01	خط أنابيب الغاز العربي	منجز	مصر	سوريا – لبنان– تركيا– قبرص	10.3 مليار متر مكعب سنويا	=غاز طبيعي	تم إغلاق خط الغاز العربي أوائل عام 2016 لإجراء إصلاحات بعد هجوم وقع عليه في جويلية عام 2011 بعد أن كان عام 2003 أول مرحلة لتدشينه والبدء بإسالة الغاز

[1] مديرية الدراسات الاستراتيجية، النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا (جداول وخرائط)، (لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016)، 7، 16، 18.

							المصري من العريش إلى العقبة مرورا بطابا وفي مرحلة لاحقة إلى سوريا ولبنان فقبرص وتركيا ثم بعدها إلى أوروبا. المرحلة الأولى: العريش بمصر ومنطقة العقبة (الأردن) أنجزت عام 2003 . المرحلة الثانية: العقبة –رحاب (شمال الأردن) أنجزت في عام 2006 وتم استكمال المرحلة الثانية رحاب (شمال الأردن) الحدود الأردنية السورية عام 2007. المرحلة الثالثة: الحدود الأردنية السورية –حمص أنجزت في عام

							2008. المرحلة الرابعة: حمص حلب بطول 183كلم المرحلة الخامسة: حلب (الشيكة)- كلس تركيا بطول 62 كلم وصلة حمص- طرابلس أنجزت في عام 2009.
02	خط أنابيب الغاز السوري- اللبناني	منجز	سوريا	لبنان	من 3 إلى 6 مليون متر يوميا	غاز طبيعي	أنهت شركة "حاوي إخوان" المتعهدة بمد أنابيب الغاز في جويلية عام 2004، بعد أن أنجز الجانب السوري مد الخط من محطة بانياس إلى نقطة العبودية مع لبنان بطول 12 كلم، وبلغت الكلفة الاجمالية17.5مليو ن دولار بإشراف الشركة الاستشارية شركة " كيرشتر"

الألمانية والصمم المتعاقد مع شركة " حاوي إخوان " ukragazprojekt الأوكرانية يبلغ طول خط أنابيب الغاز " 24 انشآ" (31.5 كلم) والذي يمتد من نقطة العبودية الحدودية عن الضفة اللبنانية لمجرى النهر الكبير حيث أنشأت محطة الربط الأساسية مع الجانب السوري من المشروع، ويعبر من سهل عكار إلى مصفاة النفط في منطقة البداوي " شركة منشات النفط طرابلس " وهي مدمجة على أعماق متفاوتة بين المترين وال 5 أمتار تحت الأرض، كما أن هناك خطا ثانيا هو							

							خط ال 10 إنشات البالغ طوله 1500 متر الممتد من مصفاة النفط في البداوي إلى معمل دير عمار الكهربائي، وهناك 16 محطة تم تركيبها على طول هذا الخط في حال نشوء أي عطل تقني .

3- اتفاق مصر وإسرائيل

حُددت بنود اتفاقية السلام بين لعام 1979، طبيعة وآليات العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل ومصر، إلا أن هذه العلاقة رغم طول مدة الاتفاق وبسبب عدم تجانس الإرادة الشعبية التي ترى في إسرائيل عدواً لها بقيت محصورة بالجانب الرسمي.

كانت سنة 2005 أول مرحلة للتعاون المصري الإسرائيلي في مجال الطاقة، وبحسب الاتفاق المبرم بين الطرفين وبقيمة إجمالية تصل إلى (2.5 مليار دولار)، فإنه يقضي بأن تقوم مصر بتصدير (1.7 مليار متر مكعب) غاز طبيعي، ليتم تصديره عبر الخط الممتد من عسقلان والعريش على مسافة 100 كم، وقد قامت شركة "غاز شرق المتوسط" بتنفيذ هذه الاتفاقية المملوكة لمجموعة "ميرهاف الإسرائيلية" بالاشتراك مع أحد كبار رجال الأعمال المصريين "حسين سالم"، وشركة "بي تي تي" التايلندية.

وتم عقد اتفاقيتين مع شركة " دولفينوس" المصرية سنة 2018، بين كل من شركة " دلك" الإسرائيلية، وشركة " أنرجي" الأمريكية، بقيمة تصل لحوالي (15 بليون دولار)، لتقوم الشركتان (نوبل أنرجي ودلك) بتوريد سبعة مليون متر مكعب غاز طبيعي سنوياً لمصر[1]، نصف الغاز سيأتي من حقل تمار – الذي بدأ العمل به فعليا – والنصف الآخر سيأتي من حقل ليفياثان – لا يزال قيد التطوير حاليا–.

وتتطلع " نوبل إنجري ودلك" لاستخدام خطوط أنابيب مختلفة منها خط أنابيب شرق المتوسط والذي يجري بالتوازي مع شاطئ غزة وخط الغاز العربي عبر الأردن،[2] وفي سنة 2019، أرادت شركة " دلك" الإسرائيلية تغيير بنود اتفاقها مع شركة " دولفينوس" المصرية ،لوضع شروط أخرى تقيد من إرادة مصر من رفع إنتاج الغاز الطبيعي المحلي، في حالة زيادة صادرات الغاز الإسرائيلي وهو ما رفضته مصر بناءا على الالتزامات المبرمة مع شركات أجنبية مستثمرة في تلك الحقول الغازية، لتوقع بعد ذلك مع وزير الطاقة الإسرائيلي " يوفال شتاينس" عقد آخر لتوريد (7 مليون متر مكعب) من الغاز الإسرائيلي بقيمة (25 مليار دولار) ولمدة (15 عاماً) ليتم بعد ذلك إسالته وبيعه إلى الخارج.

بدأت إسرائيل في تصدير الغاز إلى مصر من حقلي " تمار" و" ليفياثان" سنة 2020 ،وقدرت كمية الغاز المصدر منهما في سنة 2021، إلى (6.4 مليار متر مكعب سنوياً)[3] ،كما أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية بأنها تتطلع إلى بناء خطي أنابيب غاز طبيعي بريين إلى مصر، باستثمارات تصل إلى 200 مليون دولار، ويحتاج سنتين ليكون جاهزا للعمل ،ويهدف إلى رفع صادرات إسرائيل من الغاز لمصر إلى 3 حتى 5

---

[1] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 423–424.

[2] اتفاقية الغاز الإسرائيلية المصرية 2018، المعرفة، اطلع عليه يوم2024/07/20، https://www.marefa.org/2018.

[3] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 424.

مليار متر مكعب ،وحسب روتريز نقلا عن وزارة الطاقة الإسرائيلية أنه من المقرر أن يبدأ تشغيل خط الأنابيب البري الجديد في غضون 24شهرا، والذي سيربط شبكات الغاز الطبيعي بين البلدين عبر شمال شبه جزيرة سيناء[1]، أما في 16 فيفري 2022 أعلنت إسرائيل، رغبتها في تزويد مصر بالمزيد من الغاز الطبيعي عبر أنابيب " فجر" الجديدة، والتي تصل إلى (3 مليار متر مكعب) قابلة للزيادة في السنوات المقبلة، حسب ما تم الاتفاق عليهِ في مؤتمر ومعرض الطاقة في القاهرة " إيجبس 2022"، الذي جاء متمماً لتنفيذ ما اتفقت عليهِ مصر وإسرائيل عام 2018، مع " شركة دولفينوس" المصرية، الذي تعطل جزء كبير من بنوده، بسبب توقف نظام نقل الغاز الإسرائيلي، وعدم كفاية الأنابيب لنقل الكميات المتفق عليها سابقاً .

جاءت هذه المؤتمرات التي أسستها كل من مصر وإسرائيل، كمؤتمر " يجبس" ومنتديات دولية مثل " منتدى غاز شرق المتوسط" للمزيد من عمليات التطبيع والشراكة مع الشعوب العربية أولا، وتعزيز الأمن الطاقوي لهما سواء بتأمين احتياجاتهم وتحقيق الاكتفاء بعد أن كانوا مستهلكين غير منتجين ثانياً، أو تأمين تصدير الغاز الطبيعي الذي ينتج في إسرائيل، ويسيل في مصر بمحطتي دمياط وادكو، إلى الأسواق الخارجية لاسيما إلى أوروبا ثالثا[2]، وهي من أهم الركائز الرئيسية في التسهيلات والبنية التحتية التي تمتلكها مصر لتجارة وتداول الغاز الطبيعي إذ تفوق قدرتهما الإنتاجية 12 مليون طن سنويا. [3]

المطلب الثاني: منتدى غاز شرق المتوسط التجمع الاقتصادي لتعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط

---

[1] اتفاقية الغاز الإسرائيلية المصرية 2018، مرجع سابق.

[2] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 424.

[3] نوار صبح،" مشروع إسرائيل لخط أنابيب شرق المتوسط يهدد صادرات الغاز المصرية "، اطلع عليه بتاريخ 2024/11/09، https://attaqa.net/2023/03/09/.

لقد كانت الطاقة سبباً للصراعات السياسية بين الدول في فترات سابقة، واستمرت في الوقت الراهن، إلا أن فكرة المنتدى وما يقوم عليه من مبادئ تجعل من الطاقة محركاً لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وهو ما يساعد في الحد من التوترات السياسية في منطقة البحر المتوسط، وحرصت مصر في صياغة مسودة الإطار المؤسسي تفادي نقل الخلافات السياسية إلى المنتدى، والتأثير سلباً على أعماله، كما حرصت على تعزيز التعاون الفني والاقتصادي بين أطرافه، وفقاً للآليات الكفيلة بتحقيق أهدافه.

وقد شهد المنتدى تطوراً كبيراً وملحوظاً، ليصبح بذلك المنتدى الأكثر أهمية في منطقة البحر المتوسط، كما أضحى – في فترة قصيرة – يجسد انطلاقة سياسية ودبلوماسية ،ونقطة تحول بمنطقة شرق المتوسط، وتمتد أهمية منتدى غاز شرق المتوسط لأكثر من تأمين الطاقة في المنطقة، كونه ركيزة محورية لتحقيق السلام على الصعيد الإقليمي ،ومحركاً للنمو الاقتصادي والرخاء، وقيمة مضافة تختلف عن المنظمات المماثلة.

وفي إطار التطور الملحوظ لمنتدى غاز شرق المتوسط، وأهميته الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية للمنطقة، حظي المنتدى باهتمام ودعم عالمي للعديد من الدول التي بادرت بالانضمام إليه واكتساب العضوية الكاملة أو صفة مراقب، كما كان لكل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي دور جوهري في هذا المنتدى، من خلال تقديمهما للدعم الفني والمالي، وتأكيد التزامهما الكامل بتطوير أنشطته، فقد حققت أنشطة المنتدى تقدماً ونجاحاً كبيراً، على الرغم من التحديات العالمية غير المسبوقة، مما يؤكد على وجود إرادة قوية ورؤية مشتركة لدى جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون فيما بينها[1].

لقد قامت مصر بخطوات استباقية من خلال إقامة تحالف مع إسرائيل واليونان وقبرص وأنشأت إتحادا عرف باسم " منتدى غاز شرق المتوسط "، وقعت عليه إضافة

[1] شادي عويضة سمير، " استراتيجية السيطرة الأمريكية على غاز شرق البحر المتوسط (الإدارة التكنولوجية والأمنية نموذجا)"، مرجع سابق، 339.

إلى الدول الأربعة المذكورة كل من الأردن وإيطاليا دون إشراك تركيا أو أي من الدول الأخرى الواقعة في شرق المتوسط، كما أصدرت مصر مع اليونان وقبرص (إعلان القاهرة) في الثامن من نوفمبر سنة 2014 الرافض لتحركات تركيا في المتوسط، وعلى صعيد آخر عززت من موقفها من خلال التقارب مع الاتحاد الأوروبي عبر تفاهمات عسكرية مع إيطاليا وفرنسا التي تعد من أبرز المناهضين للموقف التركي[1].

جاءت اليونان بفكرة مد أنبوب غاز " إيست ميد " سنة 2018، من حقول الطاقة في مياه إسرائيل، وصولاً إلى جزيرة قبرص وكريت، ومن ثم إلى إيطاليا إلى دول جنوب أوروبا من أجل نقل غاز حوض شرق البحر المتوسط، وجاء التأييد لهذا الطرح من قبل كل من مصر وإسرائيل[2]، وفي14 جانفي 2019 أُعلن عن التأسيس الرسمي للمنتدى الذي كان مقره الرئيسي القاهرة،[3] وذلك نتيجة رغبة مصر في أن تكون مركزا للطاقة بشرق المتوسط كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك مصنعان لتسييل الغاز الطبيعي،[4] والذي تألف من قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، وبدعم أمريكي.[5]

تعتبر دول شرق المتوسط من الدول التي قامت بتوسيع تجارتها الغازية تدريجيا بعد أن انتقلت من تلبية الإمدادات المحلية إلى التجارة الثنائية وصولا إلى التخطيط الأولي لمركز غاز إقليمي[6]، وشارك كل من وزراء الطاقة القبرصي، واليوناني، والإسرائيلي، والإيطالي، والأردني، والفلسطيني، ووزير البترول المصري، في إنشاء(منتدى غاز شرق

---

[1] أحمد عبد الجبار عبد الله، "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه أمن الطاقة (شرق المتوسط) وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة مركز دراسات الكوفة 2 (2024): 338.

[2] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 426-427.

[3] علاء محمود السنيد، "التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم دراسة حالة: تركيا، لبنان وإسرائيل (2009-2021)" (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا، 2021)، 85.

[4] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 496.

[5] Alexander Huurdman , An Emerging Natural gas Hub In The Eastern Mediterranean, World Bank Group, 2020, 1. Viewed on 25/02/2024 http://documents 1.worldbank.org/

[6] Stefy Joseph and Aneetta Thomas Peedikayil, "The East Mediterranean Gas Forum: Convergence Of Regional And Energy Security Concerns", Journal of Strategy And International Relations 22 (2002): 61.

المتوسط EMGF)بهدف تأسيس منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي[1]، فتحول هذا المنتدى إلى منظمة إقليمية كاملة نتيجة الجهود الدبلوماسية النشطة، والتي بدأتها دول المنطقة عبر تحالفات ثلاثية، ورغبة الدول الأعضاء في إحداث تغيير جذري في كافة التفاعلات، و أن يكون لها القدرة في استيعاب و استقطاب المزيد من الأعضاء الدوليين والدول الراغبة في الانضمام شرط الالتزام بقواعد المنظمة[2]، كما يمثل ضربة قوية لطموحات تركيا في غاز شرق البحر المتوسط، وزيادة تهميشها في المنطقة لاسيما بعد توقيع مصر واليونان من جهة وإيطاليا واليونان من جهة أخرى على اتفاقية ترسيم الحدود، [3] ويمكن أن يتحول هذا المنتدى إلى أداة ردع مناسبة لمواجهة الاستفزازات التركية وخصوصا مع إصرار تركيا على تعطيل أي نشاط استكشافي وإنتاجي إقليمي للغاز في شرق المتوسط يخص قبرص واليونان، وبذلك أرسى هذا المنتدى خريطة جديدة لطريق صادرات غاز شرق المتوسط .

فبالإضافة إلى أن مصر تهدف لتعظيم التعاون في دول المنطقة فيما يتعلق بالانتفاع العادل من الثروات الاقتصادية المكتشفة، فإنها أيضا تسعى للتصدي لتهديدات الدولة التركية من جانب آخر، الأمر الذي يمثل خطرا على مستقبل الأمن الإقليمي، إضافة إلى تعظيم المكاسب الاقتصادية من خلال تأمين العرض والطلب على الموارد الاقتصادية وتحسين الشراكات الاقتصادية مع دول المنطقة[4]، وباستبعاد طموحات تركيا

---

[1] صباح جابر كاظم، "الصراع الإقليمي والدولي في منطقة شرق المتوسط " اكتشافات الطاقة أنموذجا"، دراسات دولية97 (2024): 323-324.

[2] محمود قاسم،" منظمة شرق المتوسط .. بين تعظيم العوائد الاقتصادية ومجابهة التحديات القائمة "، السياسة الدولية 223(2021): 80.

[3] فوزية قاسي، مرجع سابق، 912.

[4] مصطفى صلاح،" تعضيد الجهود.. ميدوزا – 9 وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط "، اطلع عليه يوم 2024/11/21، https://www.acrseg.org/list/23/files .

، وترتفع قدرة مصر على أخذ دور ريادي في صناعة غاز شرق المتوسط والسبب في ذلك هو الاكتشافات الضخمة للغاز في مياهها، فضلًا عن تنامي أدوارها الإقليمية الفاعلة في المجال السياسي لمنطقة شرق المتوسط، والدول المؤثرة في المشهد الاستثماري لبلدان الشرق المتوسط ،ويتضح أن هذه الأنشطة وهذه الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود والعمل على استكمال البنية التحتية تؤكد على وجود رغبة صادقة لدى هذه البلدان في استثمار هذه الثروة والتخفيف من الأزمات في المنطقة، والدليل على ذلك هو ترسيم الحدود اللبنانية الإسرائيلية ،وإنشاء منتدى الغاز في مصر، فهذه كلها دلالات على أن استكشافات الغاز لها أثر واضح في إبداء المرونة في التعاطي مع القضايا الدولية المشتركة بين بلدان المنطقة [1].

وكان هذا المنتدى نقطة تحول هامة في تأسيس التحالفات الاستراتيجية بشرق المتوسط والملفت هو دعوة الأردن الذي لا يملك سواحل على المتوسط، بصفة مراقب[2]، واستثناء دول أساسية في شرق المتوسط وهي سوريا ولبنان وتركيا وليبيا، كما انضمت الإمارات كعضو مراقب للمنظمة في 2020،[3] بالإضافة إلى فلسطين أيضا، فيما تراجعت مشاركة سوريا الدولية إلى حدها الأدنى نتيجة الصراع المستمر، وتمت دعوة لبنان بالفعل للانضمام إلى المنتدى في أكثر من مناسبة، إلا أن الحكومة اللبنانية رفضت الدعوة مشيرة إلى أن وجود إسرائيل يمنعها من الانضمام له، رغم أن لبنان وإسرائيل يشتركان في عضوية منظمات حكومية إقليمية أخرى مثل الاتحاد من أجل المتوسط، أما عن تركيا فقد تم استبعادها عمدا من قبل مؤسسي المنتدى على الرغم من أن باب العضوية يبقى مفتوح أمام البلدان الأخرى للانضمام،[4] كما حضر الاجتماع

---

[1] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 35-36.

[2] مآلات الشرق الأوسط، مرجع سابق، 5.

[3] علاء محمود السنيد، مرجع سابق، 85.

[4] منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021، 5. اطلع عليه بتاريخ

التأسيسي ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي[1]، الذي أكد فيه على أن الانضمام إلى المنتدى متاح لأي دولة من دول شرق البحر المتوسط منتجة كانت أو المستهلكة للغاز أو دولة عبور مِن مَن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف،[2] كما يمكن للمنظمات إقليمية أو حتى دولية الانضمام بصفة مراقب، وتحقيق التواصل بين جميع الأعضاء بما يساعد على إيجاد حوار وتفاهم مشترك وتحقيق المنفعة المتبادلة[3]، ولم يراع هذا الإعلان الاعتبارات الجغرافية الضرورية وإنما موافقة الدول المؤسسة للمنتدى كإسرائيل التي تعتبر عدو لسوريا ولبنان ومنافسا لتركيا، لأن أهداف هذا المنتدى كانت بناء جهة معادية لتركيا، إذ أن هذا المنتدى يشكل اصطفافا إقليميا لمواجهة تركيا، كما أن إشراك إسرائيل في هذا المنتدى كفاعل رئيسي سيفتح باب التطبيع مع الدول العربية، وبدورها ستحقق السياسات الإسرائيلية العديد من المكاسب في منطقة شرق المتوسط، في مجال الطاقة وتقدم تفوقا اقتصاديا كبير، وهو ما سيجعلها كيانا محوريا في الاقتصاد الإقليمي، ولاعبا رئيسا على المستوى الدولي، بسبب الإمكانات التكنولوجية والتمويلية المتوفرة لديها، إضافة إلى أن التعاون العربي الإسرائيلي في مجال تصدير الغاز شهد مجموعة من الاتفاقيات والمحاور خلال السنوات الماضية، فقد وقعت كل من مصر وإسرائيل سنة 2005 اتفاق لتصدير الغاز المصري لإسرائيل لمدة 20سنة، بكميات تصل إلى 100 مليون قدم مكعب غاز يومي[4]، ويتضح من خلال إنشاء منتدى غاز المتوسط، الذي قد يشكل حجر الأساس للاستقرار والتعاون في منطقة شرق المتوسط، بأنه سيحقق لإسرائيل تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة المحيطة

---

https://resourcegovernance.org/ar/publications/mntdy-ghaz-almtwst-2024/10/20atlawn-alaqlymy-wst-tdarb-almsalh-0

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 496.

[2] علاء محمود السنيد، مرجع سابق، 85.

[3] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 498.

[4] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 496.

بها دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات للدول العربية مقابل ذلك، وهو ما تسعى إليه، فالاستثمار في الغاز سيحقق لها رافعة سياسية وأمنية، تستطيع من خلالها المضي في عملية التطبيع والعيش بسلام مع محيطها العربي.[1]

وخلال الأحداث والقمم التي عقدت يتضح أن هذا المنتدى لم يأت من فراغ وإنما سبقته عدة اجتماعات قبل انتخاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث أنه عام 2014كان هناك اجتماع بين اليونان وقبرص اليونانية ومصر، جاءت في مخرجاته تأكيدا على احترام قبرص وحقوقها السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة، وضرورة توقف تركيا عن جميع أعمال المسح السيزمي غير القانونية الجارية في المناطق البحرية لتركيا[2].

ومنذ إنشاء المنتدى وهو يعمل كمنصة محورية للحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بسوق الغاز الطبيعي وسلسلة التوريد بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية والصناعة، بكل تفرعاتها وفي الوقت نفسه طور منتدى غاز شرق المتوسط مجموعة واسعة من المبادرات لإزالة الكربون بهدف تسيير الاستخدام المستدام للموارد المتاحة وغير المكتشفة بعد في المنطقة، ووضع المنتدى كمورد للغاز منخفض الكربون ومنخفض التكلفة مع التعاون مع القطاع الخاص.[3]

وشهدت القاهرة يوم الثلاثاء في 22 سبتمبر 2020 توقيع الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط على الميثاق الخاص بالمنتدى، والذي بمقتضاه يصبح منظمة إقليمية في منطقة المتوسط، واهتمت هذه المنظمة بتعزيز التعاون وتحسين العلاقات التجارية، ومازالت تسعى لتحقيق ما يلي:

- المساهمة في تعزيز الاستقرار والازدهار الإقليمي في مجال الطاقة.

---

[1] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 35-36.

[2] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 497.

[3] International Gas Union, The Role Of Gas In Eastern Mediterranean Economies And The Path To The Energy Transition (Cairo: East Mediterranean Gas Forum,2024), 2.

- تحقيق منصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور.
- إقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي، والتي ستؤدي لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز.
- احترام كامل حقوق أعضائه على مواردهم الطبيعية وفقاً للقانون الدولي.
- تعاون فعال مع أطراف صناعة الغاز وأصحاب المصلحة[1].

أما الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي انعقد يوم 9 مارس 2021، فقد ناقش سبل تطوير سوق غاز إقليمية مستدامة من خلال استغلال الإمكانات الغازية الكاملة في منطقة شرق المتوسط مع الاحترام الكامل لحقوق أعضائه لمواردهم الطبيعية وفقا للقانون الدولي، كما تم أيضا مناقشة أنشطة المنتدى بما في ذلك تطوير استراتيجية طويلة الآجل لمنتدى غاز شرق المتوسط ومبادرتين جديدتين حول " إزالة الكربون من الغاز" والغاز الطبيعي المسال كوقود للسفن".[2]

بعد دعم الولايات المتحدة للمنتدى تم إضافة بعد مهم جدا، من خلال مشاركة وزير الطاقة الأمريكي وطلب واشنطن أن تحظى بصفة مراقب دائم، تم تقديم مشروع قرار لمجلس الشيوخ يقترح دعم المنتدى ورفع الحظر الذي كان مفروضا على بيع السلاح لقبرص ،ومساعي زيادة هيمنة دول المنتدى لمواجهة النفوذ التركي ومعاقبتها نتيجة إصرارها على شراء منظومة إس 400 .

ووقعت تركيا في ديسمبر 2019 اتفاقيتين مع حكومة الوفاق الوطني الليبية ردا على تأسيس المنتدى، [3] لترسيم الحدود البحرية بينهما، والاتفاق على نقل الغاز الطبيعي الليبي إلى تركيا، وجاءت الاتفاقية الثانية متعلقة بالجانب الأمني وتسمح بوجود قوات

---

[1] محمد أمين صبيحة،" ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر ايجه بين الدبلوماسية والعسكرة "، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية 1(2023): 136-137.

[2] East Mediterranean Gas Forum GMGF, "Joint Declaration Of The Fourth Ministerial Meeting Of The East Mediterranean Gas Forum, Cairo, 9 March 2021, Viewed On 9/10/2024 Http://Www.Pio.Gov.Cy/Assets/Pdf/Newsroom/2021/03/Emgf%20mm%20declation.Pdf

[3] مآلات الشرق الأوسط، مرجع سابق، 5.

تدخل عسكرية في ليبيا، وهو ما خلف توتر كبير بين دول حوض المتوسط والدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وروسيا، كما قامت اليونان بطرد سفير ليبيا فور الإعلان عن الاتفاقية ،أما مصر واليونان وقبرص فقد قاموا بمناورة عسكرية على حدودها البحرية، واكتفت إسرائيل بالبقاء محايدة عن هذه الصراعات حتى لا تستفز تركيا باعتبارها أكبر شريك اقتصادي لها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

كان رد فعل تركيا العدواني ضد دول حوض شرق المتوسط رداً على ما اعتبرته تهديداً لمصالحها الاستراتيجية، خاصة بعد توسيع ولاية المنتدى ليشمل التعاون الأمني الإقليمي وتنظيم التدريبات العسكرية المشتركة في المنطقة القريبة من قبرص، وتواجه تركيا الآن خصوم جدد مثل مصر إضافة إلى أعدائها القدامى، التي تواجهها عسكريًا في ليبيا ،وإسرائيل التي تدين سياساتها بانتظام لإرضاء الرأي العام العربي بشكل أفضل[2].

وتتمثل أهداف منتدى غاز شرق المتوسط فيما يلي:

أ- الأهداف الرئيسية:

- العمل على إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط، يخدم مصالح الأعضاء من خلال تنمية الموارد وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية وتحسين العلاقات التجارية.
- تأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء وتعزيز تنمية الموارد والاستخدام الكفء للبنية التحتية القائمة والجديدة[3]، والعمل على تطويرها مستقبلا بتمويل من البنك الدولي، وقد تم تقديم دراسة حول الطلب والعرض على الغاز الحالي والمتوقع في جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثاني سنة[4]2020، وبعد التعاون من المرجح أن يتجاوز الطلب

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 497.

[2] المرجع نفسه، 498.

[3] عمر أبو عيش، مرجع سابق، 87-89.

[4] الهام بن العلمي وسفيان منصوري،" الأمن الطاقي ومدركات التهديد لدى إسرائيل في منطقة شرق المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02 (2022): 6 .

الحالي على الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء السبع إلى 13 مليار قدم مكعب يوميا في العام 2020، كما يتوقع أيضا أن ينمو الطلب بشكل كبير حتى العام 2030[1]، وعلى الرغم من الاهتمام الموجه للطاقة المتجددة إلا أنه من المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي إلى حدود 20 قدم مكعب في اليوم سنة 2040، أما بالنسبة للعرض فإنتاج الدول الأعضاء يتراوح ما بين 8 إلى 10 مليار قدم مكعب يوما، ومن المتوقع أن تبلغ الإمدادات أقصاها إلى نحو 14 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2028[2].

- تعميق الوعي بالاعتماد المتبادل وفق ما يتفق ومبادئ القانون الدولي نظرا للفوائد التي يمكن أن تجنى من التعاون والحوار، فيما بين الأعضاء.
- مراعاة الاعتبارات البيئية وضمان استدامتها في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله وفي بناء البنية الأساسية بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز[3]، وبناء البنُى التحتية، وتنويع استعمال موارد الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء[4].
- مساعدة الدول المستهلكة الأعضاء في تأمين احتياجاتها من الغاز، وذلك بإتاحة مشاركتهم مع دول العبور من أجل إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة الأساسية في كافة مراحل صناعة الغاز.[5]
- دعم الدول ذات الاحتياطات الغازية العضوة والمنتجين الحاليين في المنطقة التي تسعى إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية من خلال، توحيد جهودهم

---

[1] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، 339.

[2] الهام بن العلمي وسفيان منصوري، " الأمن الطاقي ومدركات التهديد لدى إسرائيل في منطقة شرق المتوسط "، مرجع سابق، ص 62.

[3] عمر أبو عيش، مرجع سابق، 87-89.

[4] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 427-428.

[5] احمد شعلة، منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز، المجلة القانونية جامعة القاهرة 1 (2022)، 373.

وتعزيز التعاون فيما بينهم وبين دول الاستهلاك والعبور في المنطقة،[1] وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي

- تعظيم الاستفادة من اكتشافات واحتياطيات الثروة الهيدروكربونية ومنها الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط[2] .

وعليه تسعى أغلب الأهداف المسطرة إلى تطوير سياسات واستراتيجيات للتعاون من أجل إتاحة الاستغلال الأمثل لاحتياطات المنطقة، والسماح بالتخطيط المناسب، وبناء نظرة مستقبلية واضحة للسوق، بتعزيز التعاون بين الحكومات بحيث تقوم الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العبور و/أو الدول التي تملك احتياطي من الغاز بالمنطقة ،بالتعاون في المواضيع الفنية والاقتصادية وخلق تبادل فني وتجارى بين الأعضاء[3].

كما يمكن للمنتدى أن يلعب دورا مهما من خلال تعزيز التعاون في إدراج الطاقة المتجددة وسيلة لمكافحة تغير المناخ، والذي بدوره سيعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تفتقرها المنطقة، كما أن المنتدى يحتاج إلى توسيع نطاق وآفاق نفوذه، مع عدم التركيز على المسائل المتعلقة بالغاز فقط لأنها تنتقص من دور هذا المنتدى كجهة فاعلة في المنطقة.[4]

ب-أما عن الأهداف غير المعلنة فهي كالتالي:

- محاولة دمج إسرائيل من الناحية الاقتصادية في المنطقة .
- تشكيل محور أمني عسكري شرق المتوسط يعزز من مصالح إسرائيل وحلفائها.

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 497.

[2] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 35-36.

[3] عمر أبو عيش، مرجع سابق، 87-89.

[4] loannis n. grigoriadis and deniz cetin, energy transition in the eastern Mediterranean: turning the east Mediterranean gas forum (EMGF) into a regional opportunity,(Greece: Hellenic foundation for European and foreign policy, 2024), 6.

- محاولة عزل تركيا سياسيًا واقتصاديًا فيما يتعلق بثروات شرق المتوسط والتقليل من تفوقها العسكري ومحاولة ردعها عسكريًا[1].

لكن الصراع الأخير في غزة كشف عن هشاشة التعاون في مشروعات الطاقة بشرق المتوسط، والتي كانت في طريقها لتصبح مركزا إقليما لتجارة الغاز والكهرباء عقب اكتشافات الغاز الضخمة منذ عام 2009.[2]

الجدول(05): المشاريع التعاونية لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى الأسواق الأوروبية[3]

السنة المقدرة للتشغيل	التكلفة التقديرية (مليار دولار)	سعة الغاز	الدول المعنية	المشاريع
2020	10- 15	7- 14 مليار متر مكعب/ سنة	إسرائيل وقبرص	مصنع للغاز الطبيعي المسال Ing

[1] صباح مهد يعبد الله وبدرية صالح عبد الله، " تأثير اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط على مكانة إسرائيل الإقليمية" ، مجلة جامعة الدفاع 4 (2023): 78.

[2] أحمد قنديل، هل تؤثر الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط (مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2024)، 6.

[3] Vasileiosp karakasis, adding fuel to the conflict: how gas reserves complicate the Cyprus question. Universities Leiden (doctoral thesis, Amsterdam, 2020), 119.

بعد 2020	-17 20	-30 40 مليار متر مكعب/ سنة	إسرائيل – قبرص – اليونان	خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط east-med
2019	3.24	2000 ميجاوات	إسرائيل – قبرص – اليونان	موصل الأورو اسياوي للكابلات الكهربائية
2023- 2025	10-5	11-5 مليار متر مكعب/ سنة	إسرائيل – تركيا- قبرص	خط أنابيب
مجهول	3.74	2000 ميجاوات	إسرائيل – قبرص – اليونان	موصل الكابلات الأورو إفريقي
مجهول	مجهول	700	قبرص	خط

		ميكرو قدم مكعب /يوم	–مصر	أنابيب

المبحث الثالث: الأطر القانونية لاستغلال الغاز في شرق المتوسط

تعتبر منطقة شرق المتوسط ذات أهمية جيوسياسية متزايدة بسبب اكتشافات الغاز الطبيعي الهامة، وقد أدى ذلك إلى إحياء التوترات الحدودية بين الدول المنطقة، حيث تسعى كل دولة إلى تأمين مصالحها وحقوقها في استغلال هذه الموارد.

وعليه فإن إقامة المنطقة الخالصة هي ضمان سيطرة الدولة الساحلية على كامل الثروات التي تحتويها البحار الملاصقة لشواطئها، كالموارد الطبيعية بكافة أنواعها، سواءا أكانت نباتية أو حيوانية أو موجودة على سطح الماء أو داخل عموده أو في القاع، أو حتى أسفل قاع المنطقة، ولقد منحت الاتفاقية للدولة الساحلية الحق في استكشاف واستغلال الثروات بجميع أنواعها، أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير الحية فتباشر الدولة حقوقها من خلال الاستكشاف والاستغلال وإقامة المنشآت والتركيبات والجزر الصناعية اللازمة لذلك، وذلك وفقا لمجموعة من المواد، فمثلا المادة 56 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حددت حقوق وواجبات الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ولقد جاءت المادة 57 من نفس الاتفاقية أيضا لتحديد نطاق المنطقة الخالصة، أما المادة 58 فتتحدث عن حقوق الدول الأخرى وواجباتها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، وكيفية تسوية الخلافات في حالة وجود نزاع بين الدولة الساحلية وأية دولة أخرى بشأن الحقوق والولاية، في نص المادة 59 ".[1]

[1] فتحى فتحى جاد الله الحوشي، "اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان أسبابه آليات تنفيذه، نتائجه "، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، 13 (2021): 12-13.

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ودورها في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة

يمكن للدول أن ترسم مناطقها الاقتصادية الخالصة بموجب مرسوم أو تشريع وطني لكن الأمر يصعب في بعض الحالات وخاصة حالة البحار المغلقة مثل البحر المتوسط أين تتداخل فيه هذه المناطق الاقتصادية الخالصة، وعندما يحدث ذلك يمكن للدول أن تحدد حدودها من خلال اتفاق ثنائي على مبدأ " التساوي في المسافة " الذي يعرف بأنه " الخط الذي تكون فيه نقطة متساوية البعد عن أقرب النقاط من خطوط الأساس التي يتم قياس عرض البحر الإقليمي لكلا الدولتين منها "، ويمكن تصحيح مبدأ التساوي في المسافة لمراعاة الظروف الخاصة أو الحقوق التاريخية، وهنا تثار أغلب المشاكل نظرا لوجود العديد من التفسيرات، وقد تم الاتفاق على مبدأين آخرين :" الإنصاف" و"التناسب" والتي يمكن استخدامها في حالة الأراضي غير المتكافئة .[1]

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بمثابة المرجعية القانونية المسؤولة عن كافة طرق استخدام البحار والمحيطات واستغلال مواردها، كما أنها تهدف إلى صون السلم وتحقيق العدالة والتقدم لشعوب العالم، فهي بمثابة دستور المحيطات كما وصفها رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " توميكوه".[2]

أثارت المنطقة الاقتصادية الخالصة –نظراً لحداثتها– جدلاً واسعاً على مدى دورات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار حول تحديد الطبيعة القانونية لتلك المنطقة[3]، إذ انقسمت الدول حول تحديد طبيعتها إلى ثلاثة اتجاهات:

---

[1] Maite De Boncourt, Offshore Gas In East Mediterranean: From Myth To Reality, (Paris: Francais Des Relations Internationals, 2013), 32-33.

[2] عبد العاطي عبد العال شتيوي، " الوضع بالنسبة لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية فيما بين دول المنطقة" أعمال المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية 2020، الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط الفرص والتحديات (مصر: المجلس المصري للشؤون الخارجية،2021)63-64.

[3] حسني موسى محمد رضوان، القانون الدولي للبحار(المنصورة: دار الفكر والقانون، 2013)، 108.

الأول بزعامة الدول البحرية الكبرى والدول المتضررة جغرافياً والتي تدافع عن الطرح الذي يرى أن المنطقة الاقتصادية الخالصة جزء من أعالي البحار، تتمتع بحقوق محددة للدولة الساحلية دون أن يؤثر ذلك على حرية الملاحة للدول الأخرى[1]، وذلك خشية أن يتم اعتبارها جزء من البحر الإقليمي فتفرض الدولة الساحلية سيادتها الإقليمية عليها، مما قد يؤثر على حقوق باقي الدول في تلك المنطقة من البحار[2]، كما طالبت هذه الدول بمد بحرها الإقليمي إلى 200 ميل بحري[3].

والثاني منظور الدول الساحلية التي تؤكد على أن المنطقة يجب أن تكون تحت سيادتها الوطنية (تخضع لولاية الدولة الساحلية)، لكونها منطقة غنية بالموارد التي يمكن استغلالها اقتصاديًا، فهي لا تشكل جزءاً من أعالي البحار،[4] وأنها تتمتع بنظام قانوني خاص بها كما أنها ليست بحراً إقليمياً. [5]

ثالثا الرؤية القانونية الخاصة التي ترى بأن المنطقة الاقتصادية الخالصة ليست جزءًا من أعالي البحار وليست بحرًا إقليميًا، بل هي منطقة ذات وضع قانوني خاص يجب الاعتراف به بشكل منفصل، لأنها منطقة انتقالية بين البحار الإقليمية التي تتمتع الدول الساحلية عليها بحقوق شبه كاملة وبين أعالي البحار،[6] وهذا الاتجاه يدعو إلى إنشاء منطقة جديدة ذات طبيعة خاصة تختلف عن البحر الإقليمي كما تختلف عن البحر العالي، تمارس فيه الدول الساحلية اختصاصات سيادية على المواد الحية وغير الحية

---

[1] رياض بركات ومسيكة محمد الصغير، مرجع سابق، 180-181.

[2] حسني موسى محمد رضوان، مرجع سابق، 108.

[3] بشار رشيد،" حقوق والتزامات الدول في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة "، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية 05 (2021): 185-186.

[4] رياض بركات ومسيكة محمد الصغير، مرجع سابق، 180-181.

[5] حسني موسى محمد رضوان، مرجع سابق، 108.

[6] رياض بركات ومسيكة محمد الصغير، مرجع سابق، 180-181.

وما يتعلق بذلك من نشاطات مع الاحتفاظ بحرية الملاحة والطيران ومد الأسلاك والأنابيب المغمورة[1].

يمكن القول أن المنطقة الاقتصادية الخالصة ليست بحرا إقليميا للدولة كما أنها ليست جزءا من أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، بل هي تجميع بين خصائص البحر الإقليمي، حيث السيادة الكاملة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقط في هذه المنطقة ،وخصائص أعالي البحار من حيث الحريات المطلقة في الملاحة البحرية والجوية لكل الدول، حيث يعترف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة .[2]

ظل النقاش مستمرا بخصوص تحديد نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة القانوني لدورات عديدة باعتبارها نظاما جديد دخيل على التقسيمات التقليدية المستقرة للتعامل الدولي مثل البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والجرف القاري، بحيث لا يمكن تطبيق تلك القواعد المقيدة للحرية المتعلقة بالمرور البري والمطبقة على الملاحة والطيران والملاحة الأجنبية في البحار الإقليمية على هذه المنطقة، ولا يمكن تطبيق السيادة التي تمارسها الدولة الساحلية على بحرها الإقليمي في المنطقة الاقتصادية الخالصة، فالدولة الساحلية تتمتع بحقوق معينة ومحددة يمكن القول أن سلطات الدولة الساحلية لا تمتد على هذه المنطقة باعتبارها فضاءا بحريا بل على المواد المعدنية والبيولوجية الكامنة فيها.

وترتبط علاقة الدولة الساحلية بالمنطقة الاقتصادية بالدرجة الأولى بالثروات الموجودة فيها لذا منحت لها حقوق سيادية فيما يتعلق باستكشاف واستغلال تلك الموارد التي تحتويها، وتكون لها الولاية فقط بالنسبة للأمور الأقل ارتباط بالاستغلال الاقتصادي للمنطقة، هذا يعني أن استغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يقتصر على الموارد

[1] بشار رشيد، مرجع سابق، 185-186.

[2] طلعت عبد الحميد احمد عبد العاطي، مرجع سابق، 184.

الحية وغير الحية وإنما يمتد إلى نشاطات أخرى تجني منها الدولة الساحلية فوائد اقتصادية. [1]

ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة بحرية يمكن أن تمتد حتى 200 ميل بحري بموجب هذا يمكن للدولة الساحلية ممارسة سيادتها على الجرف القاري حتى 200 ميل بحري لأغراض البحث والاستغلال باستثناء الحالة التي يمتد فيها الجرف القاري إلى ما بعد200 ميل بحري كما يمكنها ممارسة مجموعة من الحقوق كصيد الأسماك استغلال الموارد المائية الطبيعية للمنطقة الخالصة وإنتاج الطاقة عن طريق المد والجزر، لكن نظرا لارتباط الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتجاورة أو المتقابلة فقد أدى ذلك إلى حدوث مشكلة ترسيمها .[2]

تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982 بجمايكا، أين تناولت هذه الاتفاقية العديد من القضايا من بينها حقوق الملاحة، حدود البحر الإقليمي، والولاية القضائية الاقتصادية، والوضع القانوني للموارد خارج حدود الولاية القضائية، وحماية البيئة البحرية وإجراءات لتسوية المنازعات بين الدول، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ 16 نوفمبر 1994 بعد أن صادقت عليها 60 دولة، وهي اليوم أهم اتفاقية بحرية دولية[3].

فإعلان المناطق الاقتصادية الخالصة حسب هذه الاتفاقية يكون لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري من خط الأساس في المادة 57 وكذلك الحق المشروط في جزء من الجرف القاري لا يتجاوز 200 ميل المادة 76 وفي الحالات التي تواجه فيها الدول

[1] نواصر مليكة، "المنطقة الاقتصادية الخالصة والبحث العلمي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 13(2017):230.

[2] Georgios Chrysochou, "Petros Siousiouras. Maritime Delimitations In The Context Of Recent Jurisprudence And The Greek-Turkish Issues", The A 38 Journal Of International Law 2 (2013): 113.

[3] Roby Nathanson, Natural Gas In The Eastern Mediterranean Casus Belli Or Chance For Regional Cooperation (Telaviv: Institute For National Security Studies ,2012), 14.

الساحلية بعضها البعض وتكون خطوط المياه الخاصة بها منخفضة في نطاق 400 ميل بحري من بعضها البعض[1].

وجاء في المادة 55 تحديد الطبيعية القانونية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بعنوان "النظام القانوني المميز للمنطقة الاقتصادية الخالصة "، وتقوم على التمييز بين الثروات الكامنة فيها والاتصالات، أين يتم الاعتراف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة والتحليق ووضع الأسلاك والأنابيب بالنسبة للدول الأخرى وأقرت حقوقا سيادية للدول الساحلية وحقوقا ولائية لها دون إغفال حقوق بقية الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة،[2] وقد أشارت هذه المادة إلى أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة بحرية تقع خلف البحر الإقليمي ومتصله به، وتخضع للأحكام الواردة في الجزء الخامس من الاتفاقية، وأضافت أيضا بأن حقوق الدولة الساحلية وولايتها، وحقوق الدول الأخرى وحرياتها يخضع للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[3]

أما المادة 56 فقد بينت في الفقرة الأولى أن النطاق الذي تمارس فيه الدولة الساحلية هذه الحقوق هو قيد مكاني[4]، كما حددت هذه المادة حقوق الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بمقدار ما للدولة من اختصاصات وأنشطة بالمنطقة في مختلف المجالات إلى حقوق سيادية وولاية وحقوق وواجبات أخرى[5]، لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية للمياه التي في سطح البحر[6]، الموجودة في

---

[1] زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سابق، 436.

[2] بركات رياض ومسيكة محمد الصغير، مرجع سابق، 181.

[3] محمد هواش وريم عبود، القانون الدولي للبحار، (سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، 73.

[4] نواصر مليكة، مرجع سابق ،230.

[5] منصوري محمد، " المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الحقوق السيادية للدولة الساحلية ومصالح الدول الأخرى "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 10 (2018): 671.

[6] أحمد يوسف محمد عبد النبي، " الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط "، مجلة بحوث الشرق الأوسط 56 (2020): 259.

العمود المائي أو على القاع أو باطن القاع الحيوانية منها والنباتية ولا تدخل الأنواع الأبدة أو الرافدة (الجينية) ضمن الثروات الحيوانية، ووفقا للمادة 68 من اتفاقية مونتيغوباي لقانون البحار لسنة 1982[1]، وحفظ هذه الموارد وإدارتها في منطقتها الاقتصادية الخالصة، وفيما يتعلق بأنشطة الاستكشاف واستغلال الاقتصاديين للمنطقة في إنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح[2].

ويعني الاستكشاف هنا جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة الساحلية للقيام بالمسح الشامل للقطاعات المختلفة في المنطقة للتعرف على حياة وحركة التجمعات السمكية ومعرفة ظروفها وطبيعة بيئتها وتسهيل إجراءات حفظها.

وإن كانت حقوقها مسجلة بعنوان السيادة المانعة، إلا أنها لا تديرها بصفة مطلقة للقيود التي تربطها، بحيث تسهر الدولة على حماية المحيط البحري والتسيير الرشيد والحفاظ على الموارد البحرية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة لاسيما في مجال الصيد[3].

أما فيما يتعلق بعرض المنطقة الاقتصادية الخالصة، فقد أشارت المادة 57 إلى أنها تمتد كحد أقصى إلى 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي للدولة الساحلية، لممارسة حقوقها الواردة في الاتفاقية.

فيما يتعلق بحقوق الدول الأخرى قد بينت المادة 58 أن الدولة الساحلية عند ممارستها للحقوق المقررة في الاتفاقية تلتزم بحقوق الدول الأخرى في هذه المنطقة.[4]

[1] منصوري محمد، مرجع سابق، 671.

[2] فتحى فتحي جاد الله الحوشي، مرجع سابق، 12-13.

[3] منصوري محمد، مرجع سابق، 671.

[4] نواصر مليكة، مرجع سابق، 230.

أما فيما يتعلق بالمادة 59، فقد أشارت إلى طريقة حل النزاعات التي تثور في هذا الصدد على أساس الإنصاف، وفي ضوء كافة الظروف ذات الصلة، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة لكافة الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككل.[1]

أما الأحكام المتعلقة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة، فالمادة 74 نصت في فقرتها الأولى على أن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول المتقابلة أو المتلاصقة يتم بالاتفاق على أساس القانون الدولي، وفقاً لما ورد في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى حل منصف، والتي تتضمن المعاهدات الدولية والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الدول المتحضرة.

وأشارت الفقرة الثانية أنه في حال تعذر الوصول إلى اتفاق بفترة زمنية محددة يمكن للدول أن، تلجأ إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء 15 من الاتفاقية المتعلق بتسوية النزاعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتطبيقها بالوسائل السلمية، وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وإيجاد وسائل تسوية وفق ما ورد بالفقرة 33 من الميثاق،[2] ويتم تعيين الحدود البحرية بين دولتين متجاورتين في حال تعذر الوصول إلى نتيجة عبر التفاوض باللجوء إلى التحكيم الدولي أو القضاء الدولي وقد تبنت محكمة العدل الدولية طرقا لتعيين الحدود كان أبسطها اعتماد خط الوسط وهو الخط الذي يبدأ من نقطة تلاقي الحدود البرية مع البحر ويسير باتجاه أعالي البحار بحيث تكون كافة نقاطه على مسافة متساوية من نقطتي تعليم متناظرتين على كل من ساحلي الدولتين[3].

---

[1] فتحى فتحى جاد الله الحوشي، مرجع سابق، 12-13.

[2] محمد هواش وريم عبود، مرجع سابق، 73.

[3] محمد طي، تعيين الحدود البحرية للبنان، مقالات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق،3،2021، اطلع عليه بتاريخ 2024/12/12 http://dirasat.net/kitab_détails -php?id?=267&_cat=14

وفي انتظار التوصل إلى اتفاق وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة 1 تبذل الدول المعنية قصار جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي تعمل من خلاله في هذه الفترة الانتقالية إلى التوصل لاتفاق نهائي، مع الحرص على عدم تعرضه للخطر أو أن تتم إعاقته، ولا تنطوي هذه الترتيبات على أي مساس بأمر تعيين الحدود النهائي، وعند وجود اتفاق نافذ بين الدول المعنية، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا لأحكام ذلك الاتفاق [1].

يتعلق الخلاف الرئيسي في شرق المتوسط بتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة والحدود البحرية بينها، والتي يتم تحديدها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووفقا لهذه الاتفاقية يحق للدول الساحلية الحصول على مساحة تبلغ 320 كلم من سواحلها أو من خط الأساس من سواحلها، إلا أن منطقة شرق المتوسط تملك خاصيتين تعوقان استغلال تلك الدول لثرواتها وتولد المشكلات الحدودية بينها، تتمثل الإشكالية الأولى في الطبيعة الجغرافية والجيولوجية للمسح المائي المقعر وهو ما يؤدي إلى تداخل في المناطق التي قد تطالب بها أي دولة قانونيا، وتتعلق الثانية في أن ثلاثة دول في شرق المتوسط لم توقع على قانون البحار وهي سوريا وإسرائيل وتركيا.[2]

إضافة إلى أن البحر الأبيض المتوسط من البحار شبه المغلقة وهو ما يتطلب إجراء مباحثات مع الدول المجاورة المشاركة في الجرف القاري، لأن المسافة بين الدول التي لها سواحل متقابلة في البحر الأبيض المتوسط لا تصل إلى 400 ميل[3]، بينما وقعت عليها كل من مصر ولبنان وقبرص، وتسعى هذه الاتفاقية إلى توفير آلية لحل النزاعات

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،64 اطلع عليها يوم 2024/12/12 http://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12689

[2] حسين علي إسماعيل عبد الله وآخرون، "الصراع الدولي والإقليمي على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط "، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي01 (2025): 64.

[3] يونس فرنجو، "سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط"، مجلة رؤية تركية 2(2020)، 145.

المتعلقة بترسيم الحدود في المناطق الاقتصادية الخالصة وممارسة الولاية القضائية على الجرف القاري.

كما أن الإطار القاري الذي يتم الاحتكام إليه فيما يخص عمليات تعيين وترسيم الحدود البحرية، وتقاسم الموارد بين بلدان المنطقة يتسم بعدم الوضوح، وبقدر كبير من عدم الاكتمال وذلك لعدة أسباب من أبرزها:

- الطبيعة الإرشادية غير الملزمة لاتفاقية الأمم لقانون البحار.
- غياب منظومة متكاملة من الاتفاقيات الثنائية لتعيين الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط لا سيما بين مصر والكيان الصهيوني وبين مصر واليونان من جانب وبين تركيا وقبرص واليونان من جانب آخر.
- عدم دخول بعض الاتفاقيات بحيز التنفيذ نتيجة الخلافات السياسية الداخلية لاسيما الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص.
- عدم توقيع بعض القوى الإقليمية المركزية لا سيما الكيان الصهيوني وتركيا على الاتفاقية ذاتها.[1]

وفي حالة حوض الشام فان التركيز الكبير للبلدان على ضيق شرق البحر الأبيض المتوسط يجعل التعريف الدقيق للحدود البحرية محيرا، أين تحاول الدول زيادة مساحة المناورة الدبلوماسية والاقتصادية، وتعتبر المنافسات على مساحة المناورة هذه على خلفية وضع قانوني مرتبك وتوترات جيوسياسية ملحوظة سببا رئيسا في جذور الأزمة الحالية في شرق البحر الأبيض المتوسط[2].

[1] إخلاص قاسم نافل،" التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط "، دراسات سياسية واستراتيجية (2021)46: 116-117.

[2] مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، الرهانات الجيوسياسية حول الطاقة في شرق المتوسط، 2022، 8اطلع عليه يوم 2024/10/12 http://apa-inter.com/post.php?id4242

جدول رقم (06): اختلاف مواقف أطراف شرق البحر المتوسط من اتفاقية قانون البحار (unclos)[1]

الدولة	الموقف من اتفاقية قانون البحار(unclos)	ملاحظات
سوريا	غير عضو	لم توقع ولم تصادق عليها
لبنان	عضو	–
فلسطين	عضو	صفتها مراقب وغير عضو في الأمم المتحدة
إسرائيل	غير عضو	لم توقع ولم تصادق
مصر	عضو	–
ليبيا	غير عضو	لم تتم المصادقة على الاتفاقية
اليونان	عضو	–
جمهورية قبرص اليونانية	عضو	–
تركيا	غير عضو	لم توقع ولم تصادق
القبارصة الأتراك	غير عضو	غير معترف بها

المطلب الثاني: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول منطقة شرق المتوسط

ووفقا للوائح الدولية واتفاقية قانون البحار يتطلب ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة إعلانا صريحا ونية واضحة في القوانين المحلية للدولة وهو ما يتيح أمكانية

[1]علي باكير، "الآثار الاستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية"، لباب للدراسات الاستراتيجية 17(2023): 20-21.

استغلال الموارد الطبيعية للمياه التي تعلو المنطقة وباطنها وحفظه وإدارته[1]، ومن بين اتفاقيات الترسيم نجد:

1- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص:

وقعت مصر وقبرص اتفاقية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، في 17فيفري 2003، وقد تضمنت الاتفاقية أن حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين يتفق مع خط الوسط بين سواحلهما المتقابلة، أين بلغ طول الحد الفاصل بين المنطقة الاقتصادية لقبرص شمالا والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر جنوبا نحو289 كم والذي تضمن 8 نقاط محددة الإحداثيات [2]، حيث تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة على خطوط الأساس لكلا الطرفين وأن يظهر خط المنتصف الحدود على الخريطة البحرية الدولية، الصادرة عن (الأدميرالية البريطانية)برقم 183، بمقياس رسم (100000 : 1) ، وأن يتم الاتفاق بين الطرفين – بناءًا على طلب أي منهما – لإجراء أي تحسينات إضافية، لزيادة خط المنتصف، عند توافر البيانات الأكثر دقة، ونصت الاتفاقية في مادتها الثانية، على أنه " في حالة وجود امتدادات للموارد الطبيعية، تمتد بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الأطراف وبين المنطقة الاقتصادية للطرف الآخر ،يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق حول سبل استغلال تلك الموارد".[3]

ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في عام 2004، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة كلا من الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين

[1] Daniel Meier. Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities And Military Confrontation (Oxford: Centre For Lebanese Studies ,2013), 2

[2] ماهر حمدي محمد عيش،" تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا دراسة في الجغرافيا السياسية "، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد 21 (2022): 88.

[3] عبد العاطي شتيوي عبد العال، مرجع سابق، 76-77.

الحدود البحرية الإبلاغ والتشاور مع الطرف الآخر، وهو ما لم تلتزمه قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع الكيان الإسرائيلي[1].

- وقد وقعت الدولتان اتفاقية أخرى في سنة 2013 وهي بمثابة اتفاق تنفيذي، تمت صياغتها أساسا على مبادئ القانون الدولي العام، وأيضاً على أساس القواعد الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع مراعاة الدولتين للحقوق البحرية لكافة دول الجوار ،وبخاصة الساحلية المتجاورة والمتقابلة في شرق البحر المتوسط وتم استخدام نقاط الأساس لمصر وقبرص[2]، والتي تمثلت في عدد (53) نقطة أساس مصرية، تم إيداعها سنة 1991 لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك عدد (57) نقطة أساس أيضا قبرصية، تم إيداعها في سنة 1996 لدى الأمين العام للأمم المتحدة،[3] مدعومة بالخرائط البحرية، ولم تعترض عليها أي من دول العالم منذ ذلك الحين وبذلك يمكن التأكيد على صحة وسلامة ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر وقبرص،[4] والذي تمت وفق قاعدة (خط المنتصف) Me dian Line، وذلك تطبيقاً لنص المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[5]، وأيضاً لحكم محكمة العدل الدولية في قضية تعيين الحدود البحرية بين مالطا وليبيا، باعتبارهما دولتين متقابلتين في الحدود البحرية[6].

2- اتفاقية ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية

---

[1] حنان بلمهوب وعلي العربي، مرجع سابق، 127 -128.

[2] عبد العاطي شتيوي عبد العال، مرجع سابق، 76-77.

[3] إبراهيم سعود حميد أبو ستيت، "ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر والدول المقابلة وفقا لأحاكم القانون الدولي العام"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 03 (2024): 897

[4] عبد العاطي شتيوي عبد العال، مرجع سابق، 76-77.

[5] سهام محمد عبد الله، " ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في حوض شرق البحر المتوسط"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية 2 (2021): 120.

[6] عبد العاطي شتيوي عبد العال، مرجع سابق، 76-77.

لم يكن الخلاف الحدودي مع قبرص سوى امتداد لخلاف لبنان الحدودي مع إسرائيل ،ما يعني أن إنجاز ترسيم الحدود البحرية الجنوبية يفترض أن يفتح الطريق سريعا لمعالجة الخلاف مع قبرص[1]، وقد قامت لبنان بترسيم حدودها البحرية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال إصدار قانون "تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية "رقم-163" بتاريخ 18/8/2011 اتفاقية الترسيم[2]، وقعت الحكومة اللبنانية والقبرصية في 2007/1/17 اتفاقا لترسيم الحدود البحرية بين البلدين [3]، حيث تم الترسيم وفقا لنقطتين مؤقتين جنوبا تتمثل في النقطة 1 وشمالا النقطة 6 وجاءت إلزامية الاتفاقية في المادة الثالثة في أن أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف، آخر لترسيم الحدود البحرية فيما يتعلق بإحداثيات أي من النقطتين 01 و 06 الرجوع للطرف الآخر[4]، ومع ذلك فإن الخلاف البحري لا يقع ضمن التفويض الحالي لليونيفيل، وإسرائيل ليست طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[5]

وقد اعتمد البلدان على ست نقاط جغرافية لتحديد خط المنتصف بينهما، تضمنت المادة الأولى من الاتفاق في الفقرتين 4 و5 ومادته الثالثة إشارة إلى ضرورة أن التبليغ والاستشارة لأي طرف منهما الآخر بكل ما من شأنها أن يؤثر على الإحداثيات المشار إليها سواء نتيجة طلب أحد الطرفين لتعديل في الإحداثيات من أجل الحصول على مسار أكثر دقة لخط الوسط الذي يفصل بين الجانبين، أو نتيجة دخول أي منهما في مفاوضات مع طرف ثالث.

لقد كان لبنان يراعي ثلاثة اعتبارات أساسية هي:

---

[1] علي نور الدين، " نجاح المسار النفطي رهن ترسيم الحدود مع سوريا وقبرص"، اطلع عليه يوم 2024/11/10، https:// www.almodon.com//economy/2022/10/20/ .

[2] محمد أمين صبيحة، مرجع سابق، 144-148.

[3] حنان بلمهوب وعلي العربي، مرجع سابق، 131-132.

[4] أحمد عطا عبد العظيم، مرجع سابق، 43.

[5] محمد أمين صبيحة، مرجع سابق، 144-148.

- ضرورة التوصل إلى نقاط أكثر دقة عند الترسيم، وترك مجال لأي تعديلات محتملة في الإحداثيات بنص الاتفاق، على أن يتم ذلك بالاتفاق بين الطرفين.
- رغبة لبنان في رسم حدودها البحرية مع الأطراف الأخرى المعنية بالاتفاق بحكم تجاور أو تقابل الحدود في هذه الحالة التجاور مع سوريا وإسرائيل.
- اجتناب الاشتباك مع إسرائيل وسوريا[1].

كان ترسيم لبنان لحدوده الغربية مع قبرص سنة 2007، لكنه امتنع فيها عن إبرام المعاهدة في مجلس النواب، بعد أن تبين أن الترسيم السابق اقتطع مساحات من منطقته الاقتصادية الخالصة لمصلحة إسرائيل جنوباً، فظهر الخلاف على خطوط الحدود البحرية الجنوبية بين لبنان وإسرائيل بين الخط رقم1، المعتمد في ترسيم 2007 بين لبنان وقبرص ،ثم تبنته إسرائيل لاحقا، والخطوط الأخرى التي جرى التفاوض عليها، ومنها الخط رقم 23 الذي تم ترسيم الحدود الأخير على أساسه طوال السنوات الماضية، بقيت مسألة ترسيم الحدود مع قبرص معلقة، بانتظار حسم نقطة الحدود الجنوبية بين لبنان وإسرائيل، التي يمكن على أساسها رسم الحدود بين لبنان وقبرص، فمطالبة لبنان بمساحات إضافية جنوبا ،فوق تلك التي نص عليها ترسيم سنة 2007، سيفرض تلقائيا ترسيم حدود هذه المساحات الإضافية غربا مع قبرص، وهو ما ربط ترسيم الحدود البحرية اللبنانية القبرصية بترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية.

وبتبني الخط 23 كأساس لرسم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، أصبح للبنان القدرة على استكمال ترسيم حدوده البحرية مع قبرص في المنطقة الممتدة بين الخط رقم

[1]علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، 3. اطلع عليه بتاريخ 2024/10/12
http://studies.aljazerra.net/ar/article/4889

1الذي انتهت عندها حدود لبنان البحرية الجنوبية بترسيم 2007، والخط 23 الذي تم تحديده اليوم كخط الحدود الجنوبي.[1]

وبالرغم من أنّ قبرص صادقت على هذا الاتفاق، فإنّ لبنان لم يفعل ذلك، وفي 30 ديسمبر 2008 قرر مجلس الوزراء اللبناني تأليف لجنة لإعادة دراسة مسودة مشروع الاتفاق الموقع مع قبرص وترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، ووضعت اللجنة في أفريل 2009 حدود المنطقة اللبنانية بشكل منفرد نظرًا لتعذر التفاوض مع إسرائيل وسوريا، وأدى ذلك إلى استحداث نقطة 23 جنوب النقطة 1 باتجاه إسرائيل، والنقطة 7 شمال النقطة 6 باتجاه سوريا، وتم تحديثها وإيداع الإحداثيات لدى الأمم المتحدة.[2]

كما أن الستة نقاط التي تم تحديدها في اتفاقية الترسيم تتداخل النقطة السادسة في أقصى شمال الحدود البحرية مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا أما النقطة الأولى فهي مصدر خلاف بين لبنان وإسرائيل، وقد اتفقت الإدارة القبرصية ولبنان على إمكانية تغيير الحدود المحددة في الاتفاقية الموقعة مستقبلا.[3]

3- ترسيم الحدود السورية اللبنانية:

من المعلوم أن سوريا لم تنضم لاتفاقية أعالي البحار 1982، لكنها أصدرت قوانين تتوافق مع هذه الاتفاقية، اعتمد قانون الولاية البحرية في سوريا رقم 28 لعام 2003 عبارة " الرصيف القاري" بدلاً من " الجرف القاري"، ثم صدر القانون الجديد رقم 35عام 2018 ،القاضي بتعديل بعض أحكام قانون البحار رقم 28عام 2003، واستخدم عبارة

[1] علي نور الدين، مرجع سابق

[2] علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية-الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، مرجع سابق، 3.

[3] منور يوكسل، تأثير ترسيم مناطق النفوذ البحري اللبنانية في جغرافيا الطاقة السياسية في شرق المتوسط، رؤية تركية،2022، 41. اطلع عليه بتاريخ2024/12/10 http://rouyaturkiyyah.com/reserch-articles-and-commentaries/

" الجرف القاري "بدلاً من الرصيف القاري وتم تحديد امتداد الجرف القاري لسوريا ب200 ميل بحري .

سوريا دولة قارية ومتضررة جغرافياً فطول سواحلها لا يتعدى 96 ميلاً بحرياً ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن قبرص هي دولة مقابلة لسوريا من جهة البحر وأقرب مسافة بينهما هي 60 ميلاً بحرياً بين رأس أندريا في قبرص وبين رأس ابن هاني في اللاذقية، وتبتعد هذه المسافة وفقاً لتغيير اتجاه الإقليم البري لقبرص التي تتميز جغرافيتها بخصوصية بالغة، كما أن الجزيرة لها امتدادات بحرية من أربع اتجاهات، فوجود جزيرة قبرص على مسافة قريبة منها سيؤثر ذلك على الامتدادات البحرية المختلفة ومنها الجرف القاري، وفي حالة مشابهة نجد قضية تحديد الحدود البحرية بين ليبيا ومالطا التي عرضت على محكمة العدل الدولية وصدر بها حكم عام 1985، لم تأخذ فيه المحكمة بقاعدة الأبعاد المتساوية عند التحديد، وأكدت المحكمة بأنه لا يوجد طريقة واحدة ملائمة لكل الحالات وإن تطبيق مبادئ منصفة يكون وفقاً لظروف كل قضية وقد يقود إلى طريقة أخرى أو الجمع بين عدة طرق لتحديد الامتدادات البحرية، أما بالنسبة لسورية وتركيا فإن مسألة التحديد لا تتعلق بحقوق قانونية فقط، وإنما بمسائل سياسية تتعلق بإقليم اسكندرون الذي كان ومازال جزءاً من سورية انتزع منها عندما كانت سورية تحت الانتداب الفرنسي أين اتفقت مع تركيا في إطار ضمان دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانبها، أما شكل التجاور بين سوريا وتركيا في إقليم اسكندرون هي ليست متجاورة فقط، وإنما متقابلة أيضاً الأمر الذي يخلق مشاكل عند تحديد الحدود البحرية والذي يتطلب إتباع طريقة الأبعاد المتساوية وطريقة خط الوسط وطرق أخرى كالاستقلال المشترك لبعض المناطق وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق عادل، أما بالنسبة لشكل

الشواطئ بين سورية ولبنان فهي متجاورة أو متلاصقة وتطبق قاعدة الأبعاد المتساوية عند خط الحدود بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة إن وجدت[1].

فعندما عينت السلطة اللبنانية حدود منطقتها البحرية، تجاهلت ما يوصي به قانون البحار من التفاهم بين الدولتين المعنيتين، وحددت الخط الفاصل بين لبنان وسوريا من جانب واحد بخط يبدأ من مصب النهر الكبير وينتهي عند النقطة 7بدلا من النقطة 6 والتي تقدر المساحة المحصورة بين النقطتين ونقطة الانطلاق على الشاطئ حوالي 580 كلم مربع أما المساحة الكلية للمنطقة الخالصة التابعة لبنان فتكون حوالي 22 ألف كلم مربع.[2]

فقد رسم البلدان حدودهما وفق أقصى خط يمكن اعتماده للحدود لكل منهما، ما أدى بعدها إلى تداخل بمساحة 750 كلم مربع بين البلوكات 1 و2 اللبنانية، والبلوك رقم 1 السوري، ولذلك تقدم بعدها الطرفين باعتراض رسمي على الترسيم المعتمد من قبل طرف واحد، دون أن ينطلق حتى الآن أي مسار تقني للتفاوض بين الجانبين، ويمثل هذا النزاع الحدودي أحد أسباب تعثر تلزيم البلوكين الحدوديين 1 و2 بعد إدراجهما من ضمن البلوكات المعروضة للتلزيم ضمن دورة الترخيص الثانية.

وقام نظام الأسد خلال العام بالماضي بتلزيم البلوك رقم 1 بكامله إلى الشركة الروسية كابيتال ومن المرجح أن تكون هذه الشركة، مثل الكثير من الشركات الروسية العاملة في سوريا، مجرد واجهة لحلقة الأوليغارشيا الروسية المقربة من بوتين، الباحثة عن أرباح يمكن جنيها بالاستفادة من النفوذ الروسي في سوريا.[3]

والتلزيم الحاصل لمصلحة شركة " كابيتال " لا يشكل أي مصدر قلق بالنسبة إلى لبنان، فنشاط هذه الشركة متوقف في الوقت الراهن نتيجة العقوبات وما خلفته من

---

[1] محمد أمين صبيحة، مرجع سابق، 144-148.

[2] محمد طي، مرجع سابق، 12.

[3] علي نور الدين، مرجع سابق

ضغوط على قطاع الطاقة الروسي، لكنها قد تكون مصدرا لتعقيدات أكبر في حال ما إذا تم العثور على أي مكامن مشتركة للغاز أو النفط بين لبنان وسوريا، فمشاركة لبنان في هذا النوع من الحقول، تحت إدارة الشركة الروسية كشريك مشغل لصالح سوريا، قد يعرضه للعقوبات الغربية، بسبب الحظر المفروض على الشركات الروسية .

وتبقى كلها سيناريوهات مربوطة بنتائج التنقيب في هذه المنطقة، حيث يبدو من الواضح أن المسؤولين اللبنانيين يدركون أهمية تفعيل ملف ترسيم الحدود الشمالية والغربية مع سوريا وقبرص فهم يعتقدون أن دورة الترخيص الثانية ستكون ناجحة، كما يدرك الجانب القبرصي أهمية إنجاز هذا الملف لإنجاح عمل شركة "إيني" في المساحات البحرية الحدودية لديه، وهو ما يرجح سهولة إطلاق مسار الترسيم مع قبرص، إلا أن ترسيم الحدود مع سوريا سيظل محاطاً بإشكاليات تمنع تقدمه، وخصوصا أن التفاهم على ترسيم الحدود يستوجب الاتفاق أيضا على كيفية التعامل مع أي اكتشافات مشتركة قد تظهر مستقبلا[1].

4- اتفاقية ترسيم الحدود القبرصية الإسرائيلية

قامت الحكومتان الإسرائيلية والقبرصية في 17 أكتوبر 2010 بالتوقيع على اتفاقية الحدود البحرية الجديدة بينهما[2]، لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكلا البلدين[3] ، وحددت هذه المنطقة وفقا لقاعدة المنتصف الواردة باتفاقية قانون البحار والذي يبعد حوالي 150 كم شمال غرب حيفا،[4] أين أسند الدعم الفني في عمليات التنقيب إلى شركة نوبل الأمريكية فباشرت إسرائيل البحث عن مصادر الطاقة في شرق المتوسط أواخر سبتمبر 2011.

---

[1] علي نور الدين، مرجع سابق

[2] عويبر عيسى، "تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط "، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية 01(2024): 127-128.

[3] كريم محمد رجب الصباغ، مرجع سابق، 483.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 30.

وكانت الاتفاقية حسب تركيا تجاهلا لمصالحها والتزاماتها تجاه حقوق قبرص الشمالية ،مما زاد ذلك من توتر العلاقات بين كل من إسرائيل وتركيا.[1]

كما تسبب توقيع هذه الاتفاقية إلى تداخل مناطق النفوذ البحري بين لبنان وإسرائيل، والتي أدت إلى اقتطاع 40600 كلم مربع من الحقوق اللبنانية [2].

وقد اعترضت تركيا على الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود بين كل من قبرص وإسرائيل ولبنان ومصر، لأنها لا تعترف بجمهورية قبرص، كما أنها ترى بوجوب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانين قبل الشروع في استغلال ثروات الغاز المحتملة حتى لا يضيع حق القبارصة الأتراك من هذه الثروة، كما أن تركيا هددت بوقف عمليات التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية اليونانية، وقامت بتصديق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية قبرص التركية في نوفمبر 2011، وأبرمت اتفاقية مع شركة " شل " للتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية قبالة سواحلها، كما صرح وزيرها بأن تركيا لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب التي تمر على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية .[3]

5- ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني:

بدأت المنازعات بين البلدين سنة 2009 حين طالب لبنان بترسيم حدوده البحرية، أين زعمت إسرائيل أن حزب الله هو من يقف وراء هذه المطالب، ورفع لبنان شكوى إلى

---

[1] برهان كوراوغلو، أزمة التنقيب عن المصادر النفطية في شرق المتوسط .. وجهة نظر تركية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ،2011، 2. اطلع عليه بتاريخ
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/201111197535816590.html

[2] منور يوكسل، مرجع سابق، 44.

[3] زهير حامدي،" الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، مجلة سياسات عربية 01 (2013): 123.

الأمم المتحدة في أوت2010، أين سعت إسرائيل إلى منع وصول هذه الخلافات إلى الساحة العالمية.[1]

وعدم ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يطرح مشكلة مستقبلية وربما يمثل ذريعة للهجمات الصهيونية المتكررة على لبنان، فبإمكان إسرائيل البدء بالتنقيب في المياه الحدودية غير المرسومة بين البلدين، وإسرائيل غير موقعة على معاهدة قانون البحر، وقد أوكلت أمريكا لأحد دبلوماسيها وهو فريديريك هوف المهمة المعقدة للتوصل إلى اتفاقية بين لبنان وإسرائيل بهذا الشأن[2].

يتنازع لبنان مع الكيان الصهيوني على مساحة منطقة بحرية تقدر بحوالي 860 كلم مربع بحسب خط هوف (فريدريك هوف هو موفد أمريكي خاص بعملية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع فلسطين المحتلة يهدف إلى وضع خريطة جديدة للحدود المائية الجنوبية للبنان)،[3]ولقد اقترح تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية البريطاني خطين محتملين لترسيم الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة حيث أعطى الخط الأول للبنان300 كلم مربع إضافية في حين أضاف الخط الثاني 1430 كلم مربعا إلى حدود لبنان البحرية لعام 2009، والتي أصبحت تعرف باسم الخط "29" [4]، وبحسب خط هوف فإن لبنان ستستفيد من حوالي 65 % من الثروة الموجودة في المنطقة المتنازع عليها بحريا والكيان الصهيوني سيكون له حوالي 35 %، إلا أن الوفد اللبناني رفض ذلك بناءا على أن حقوقه الكاملة هي أكثر من ذلك وأنه لا يحق للكيان الصهيوني الاستفادة من هذه المنطقة،[5] وبعد فشل وساطة هوف بدأ المحاورون اللبنانيون في

---

[1] سلمى بلخير ومحمود شوقي، مرجع سابق، 492.

[2] كريم محمد رجب الصباغ، مرجع سابق، 485.

[3] محمود جباعي، "اثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية "، مجلة مركز دراسات باحث 71 (2021): 2.

[4] Abhay Kumar Singh And S Samuel C Rajiv , op cit, 6.

[5] محمود جباعي، مرجع سابق، 4.

الإصرار على الخط 29 باعتباره الحد الذي يمكن أن تطالب به لبنان، وفي حين كان الخط 23 قد خلق في السابق مطالبات جزئية لكلا البلدين بحقل الغاز المحتمل قانا، فقد أصبح لبنان الآن يطالب بحق جزئي لحقل الغاز الإسرائيلي كاريش بموجب الخط 29.[1]

ستتحدد الحقوق الاقتصادية الإسرائيلية بما يمكنها من استثمار مواردها الطبيعية بعد ترسيم الحدود البحرية الشمالية، وذلك وفق المعايير التي جاء بها القانون الدولي ليتم عرضه على الأمم المتحدة، كما زعمت إسرائيل أن الحدود التي رسمها لبنان لمنطقته الاقتصادية الحصرية تتعدى على منطقتها، وأن الخطة اللبنانية تتناقض مع الخريطة التي سبق أن قدمها لبنان للأمم المتحدة عام2010، والتي تبين حصة أكبر لها في حدوده البحرية، بينما رفضت لبنان الإحداثيات التي وضعتها إسرائيل لحدودها البحرية، لاقتطاعها أكثر من 800 كلم مربع من مياهها الإقليمية الجنوبية الغنية بالغاز، وفي مراسلة بعث بها وزير الخارجية اللبناني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أشار إلى أن الإحداثيات الجغرافية للجزء الشمالي من المياه الإقليمية المودعة من قبل إسرائيل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تنتهك وتعتدي بشكل واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وتقول السلطات اللبنانية أن الخريطة التي قدمتها إلى الأمم المتحدة تتوافق مع اتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل عام 1949 ، ولا يمكن للأخيرة أن تطعن فيها، كما تعتبر أن الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع قبرص في عام 2010 لترسيم حدودهما البحرية يخالف الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص في عام2007 .[2]

أصبح الصراع اللبناني الإسرائيلي صراعاً متعدد الأطراف، نظراً لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين لبنان والكيان الإسرائيلي، حيث لا تعترف لبنان بدولة الكيان منذ قيامها

[1] Abhay Kumar Singh and S Samuel C Rajiv, op cit, 6.

[2] سلمى بلخير ومحمود شوقي، مرجع سابق، 492.

على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وظل الصراع مستمراً بين الطرفين إلى أن قام مجلس الأمن – في جوان عام 2000 – بوضع حدود تفصل بين الطرفين سمي بـ "الخط الأزرق " أو " خط الانسحاب"، إلا أن هذا الخط قوبل بالرفض من قبل الطرفين، مما يدل – من الناحية الفعلية – على عدم وجود اتفاق نهائي على ترسيم الحدود السياسية البرية بينهما، ومن المعروف أن تحديد الحدود البحرية بين الدول المتجاورة يعتمد على الحدود البرية، وإن كان هناك عدم اتفاق بين الدولتين المتجاورتين على تحديد الحدود البرية، فإنه من الصعب ترسيم الحدود البحرية بينهما، حيث أن الكيان الإسرائيلي يحدد الحدود بـ 90 °من نقطة الحدود البرية، في حين أن لبنان تعتبرها استمراراً للحدود البرية، وتتمثل الصعوبة الأخرى في أن الكيان الإسرائيلي لم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، وبالتالي فإنه غير ملزم – ولا أحد يستطيع إلزامه – بالمعايير التي تحددها الاتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين الدول المتجاورة، مما يؤدي إلى زيادة الصراع بين الطرفين خاصة بعد اكتشافات الغاز التي تمت في المنطقة.[1]

تم في 2022/03/18 دعوة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل لبنان لاستكمال مفاوضات ترسيم الحدود الحرية ليتم توقيع نص الاتفاق الرسمي لترسيم الحدود البحرية الجنوبية في 2022/10/27 بعد تسليم مكتب الضمانات الأمريكية للتفاهم[2].

وتم التوقيع بتاريخ 10 أكتوبر على 2022 اتفاقية ترسيم الحدود اللبنانية الإسرائيلية برعاية أمريكية، وفقاً لمدلولات النقاط الموضحة في الجدول التالي التي تتصل ببعضها البعض، وفقًا لبيانات النظام الجيوديسي العالمي WGS84، بواسطة خطوط جيوديسية [3]:

---

[1] عيد ناجي الرفاعي شابي، "الصراع على الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط دراسة في الجغرافيا السياسية "، المجلة العلمية بكلية الآداب 52(2023): 1645-1647.

[2] وسيم قلعجية، مرجع سابق، 23.

[3] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 31-32.

خط العرض	خط الطول
33°06'34.15" E	35°02'58.12" N
33°06'52.73" E	35°02'13.86" N
33°10'19.33" E	34°52'57.24" N
33°31'51.17" E	33°46'8.78" N

ورغم كل الجهود إلا أن الاتفاق لم يصل بعد إلى نتائج حاسمة وترسيم نهائي للحدود بينهما منذ انطلاق المفاوضات غير المباشرة في 1 أكتوبر 2020، إلا أنه مثل خطوة لأجل حل صراعهم الحدودي بمفاوضات مباشرة أو عن طريق الوساطة الأمريكية، ورسم مسارين لتلك المفاوضات من مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى "ديفيد شينكر"، الأول هو الاعتماد على قرارات مجلس الأمن 1701 لسنة 2006، والثاني أن تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط في كل مراحل التفاوض التي يكون مقرها في الناقورة [1].

الشكل (18): الخطوط المقترحة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل[2]

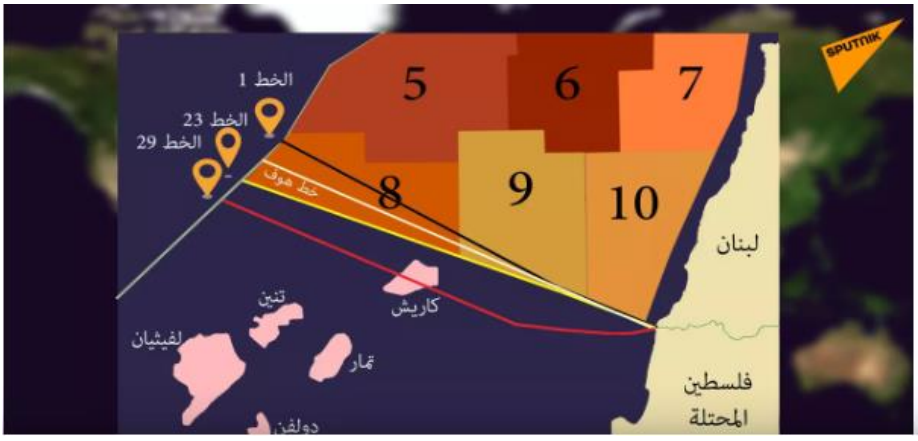

[1] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق، 438.

[2] سبوتنيك عربي، اطلع عليه بتاريخ 2024/02/08: https://2u.pw/FcOYu

تنقسم الاتفاقية الدولية التي وقعتها لبنان مع " إسرائيل " إلى قسمين، فيما يتعلق بالحدود البحرية، إلى حدود البحر الإقليمي وهو جزء من السيادة الوطنية وحدود المنطقة الاقتصادية ،وبالتالي ما حصل في لبنان هو اتفاق على ترسيم الحدود الإقليمية المائية أين هناك تكمن إشكالية مسافة 5 كلم التي تتمسك بها " إسرائيل " والتي وضعتها في جنوب صيدا [1].

وعليه فلبنان لم يوقع معاهدة دولية مع إسرائيل بل حصل تفاهم ذو طبيعة سياسية تقنية بتقاسم الثروة ولم يصل لمستوى الترسيم [2].

ويعد بذلك الصراع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل الأكثر أهمية بالنسبة لمحاور الصراعات الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، بسبب عدم وجود اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما، وفشل كل مساعي التفاوضية بينهما لاختلاف التصورات الطرفين لمعايير وآليات التقسيم[3].

جدول(07): إجراءات ترسيم الحدود بين دول شرق البحر المتوسط[4]

السنة	الفاعلون	الإجراء	ملاحظات
2003	قبرص–مصر	اتفاق ترسيم حدود بحرية	اعترضت عليه تركيا والقبارصة الأتراك
2007	قبرص–لبنان	اتفاق ترسيم حدود بحرية	اعترضت عليه تركيا والقبارصة الأتراك ولم يصادق عليه لبنان

[1] أنيس القاسم، مداخلة ضمن حلقة نقاش غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوسياسي في المنطقة (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 13 ديسمبر 2022): 35 .

[2] أمين حطيط، مداخلة ضمن حلقة نقاش مداخلة ضمن حلقة نقاش غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوسياسي في المنطقة 2022(بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 13 ديسمبر 2022)، 36.

3 الهام بن العلمي وسفيان منصوري، " الأمن الطاقي ومدركات التهديد لدى إسرائيل في منطقة شرق المتوسط "، مرجع سابق، 60.

[4] علي باكير، الآثار الاستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية، مرجع سابق، 22–23.

2010	قبرص–إسرائيل	اتفاق ترسيم حدود بحرية	اعترضت عليه تركيا والقبارصة الأتراك ولم يصادق عليه لبنان.
2013	إسرائيل–قبرص–اليونان	تعيين خط أنابيب " ايست ميد"	يفترض بأنه ينقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا عبر جزيرة كريت واليابسة اليونانية، يمر عند إنشائه منطقة بحرية تعود تركيا.
2015–2018	الاتحاد الأوروبي	تمويل دراسة مشروع حول خط أنابيب " ايست ميد"	–
2019	مصر–إسرائيل–قبرص–اليونان–إيطاليا–الأردن–السلطة الوطنية الفلسطينية	تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط	استبعد منه بعض دول شرق المتوسط وهي: لبنان وسوريا، تركيا، ليبيا، القبارصة الأتراك
2019	تركيا–ليبيا	اتفاق ترسيم حدود بحرية	اعترضت اليونان وقبرص وأيضا مصر لكنها أشارت إلى أن الاتفاق لا يؤثر سلبا على مصالحها
2020	مصر –اليونان	اتفاق ترسيم حدود بحرية	اعترضت تركيا وليبيا على الاتفاق ورغم اعتراض الجانب التركي إلا أنه ذكر أن الاتفاق لم يدعم نظرية اليونان بشأن الترسيم مع تركيا، أما مصر فقد تركت مجالات للتفاهم مع

			أنقرة.
2020	مصر– إسرائيل– اليونان– قبرص– الأردن–السلطة الوطنية الفلسطينية – إيطاليا–فرنسا(مراقبون: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)	تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة للغاز	بقاء الدول المستبعدة خارج المنظمة أيضا
2022	لبنان – إسرائيل	ترسيم حدود بحرية	تم بوساطة أمريكية، كما قد تتطلب الاتفاقيات اللبنانية والإسرائيلية تعديلات مع قبرص

تُعتبر منطقة شرق المتوسط بؤرة صراعات متعدد الأوجه، تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والجيواستراتيجية نتيجة الاكتشافات الضخمة، كما أن التعاون الإقليمي كان ضمن استراتيجيات المنطقة، إلا أن مختلف المبادرات المنجزة كشفت عن عمق الانقسامات والخلافات القائمة بين هذه الدول، وخاصة ما تعلق منها بالخلافات الحدودية ما بين دول شرق المتوسط، فتطورت طبيعة التنافس على الموارد الطبيعية في شرق المتوسط لتشكل تهديدًا للسلم والاستقرار الإقليميين، وهو ما يؤدي إلى تصعيد التوترات واندلاع صراعات مسلحة جديدة في المنطقة، ولتحقيق الاستقرار والسلام في هذه المنطقة يجب إبقاء مساحة للحوارات مع إرادة سياسية قوية للتعاون، وإيجاد آليات عادلة لتقاسم المنافع، كما يجب على هذه الدول أن تعمل على تطوير إطار قانوني دولي يحكم استغلال الموارد الطبيعية في المناطق البحرية.

فبالرغم من الجهود المبذولة لإنشاء مشاريع مشتركة، مثل خطوط أنابيب الغاز، ومنتدى شرق المتوسط إلا أن التوترات السياسية والجيوسياسية حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، كما أن فشل معظم اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية يعكس صعوبة التوصل إلى حلول عادلة ودائمة للنزاعات القائمة.

وعليه فإن مستقبل شرق المتوسط يعتمد على قدرة الدول في التغلب على خلافاتها والعمل معًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك، والتعاون الإقليمي هو السبيل الوحيد لتحويل التحديات التي تواجه المنطقة إلى فرص.

الفـــصل الثـــــالث

التـــنافس الـــدولي على شـــرق المـــتوسط

المصـــالح المـــشتركة والتـــحالفات الاستراتيجية

الفصل الثالث: التنافس الدولي على شرق المتوسط المصالح المشتركة والتحالفات الاستراتيجية

تشهد منطقة شرق المتوسط نزاعات إقليمية متعددة، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والحرب في سوريا، والنزاع على ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، وفي ظل هذه الأوضاع تتنافس القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي على النفوذ في المنطقة، وتسعى كل منها إلى تأمين مصالحها في المنطقة، وتعتمد هذه القوى على سياسيات مختلفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجيات، بما في ذلك التحالفات السياسية والعسكرية والاستثمارات الاقتصادية ،والتدخل العسكري المباشر في بعض الأحيان، وتسعى هذه التحالفات بين الدول الإقليمية والقوى الكبرى لتأمين ودعم مصالحها، كما تتميز منطقة شرق المتوسط بتشكيل تحالفات مضادة من الدول الإقليمية لمواجهة نفوذ هذه الدول العظمى.

وبينما تتنافس الدول على كسب رضى القوى الكبرى فإن منطقة شرق المتوسط تواجه خطر الاختراق، بحيث تسعى كل قوة إلى فرض هيمنتها على المنطقة، مما قد يؤدي بهذا التنافس إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وزيادة التوترات الإقليمية، لذلك فإن التواجد الدولي في شرق المتوسط يمثل تحديًا كبيرًا للمنطقة، حيث يتطلب منها إيجاد توازن بين الحفاظ على مصالحها الوطنية وبين التعامل مع القوى الكبرى المتنافسة.

ويبقى مستقبل المنطقة نسبي نظرا لمحاولة أغلب الدول سواءا الإقليمية أو الدولية تفادي الصراع ومنع التصادم، وتجنب تأزم الوضع الذي قد يؤدي إلى مواجهات عسكرية مباشرة، وعليه تسعى أغلب الدول للبحث عن سبل للتعاون وتقسيم المنافع الاقتصادية بدل تعظيم الخلافات وتصعيد التوترات وزعزعة الاستقرار.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة طبيعة التنافس الدولي على منطقة شرق المتوسط من خلال التطرق في المبحث الأول للأهداف والآليات التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وجودها بمنطقة الشرق المتوسط وأيضا الأهداف التي تسعى للوصول اليها، بالإضافة إلى توطيد علاقتها بدول شرق المتوسط من خلال دعم حلفائها بالمنطقة، أما السياسة الروسية في توجهاتها نحو شرق المتوسط من خلال التاريخ الروسي الذي يبحث عن توسيع نطاقه الجغرافية، في المبحث الثاني والهادف لحصر التواجد الأمريكي بمنطقة شرق المتوسط ودعم أيضا حلفائها بالمنطقة، والحفاظ على استمرارية المصالح، وورد في المبحث الثالث أن سياسة الاتحاد الاتحاد الأوروبي تسعى لتعزيز التعاون المشترك بين دول المنطقة المصدرة للغاز من خلال دعم إنشاء وتطوير خطوط إمداد جديدة للطاقة للتقليل من الاعتماد شبه الكلي على إمدادات الطاقة الروسية، أما في المبحث الرابع فكان مخصص لمحاولة إعطاء سيناريوهات مستقبلية ومآلات منطقة شرق المتوسط بين تصعيد وتوتر الأوضاع أو دعم مساعي التعاون للحفاظ على الاستقرار أو استمرارية الوضع القائم والذي يشمل حالة اللاحرب واللا استقرار أيضا وظهور مشاريع للتعاون بين دول المنطقة.

المبحث الأول: أهداف وآليات الاستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط

لم تنعكس تداعيات الاكتشافات الهيدروكربونية الهائلة في حوض شرق المتوسط على بلدان المنطقة فحسب، والتي تعاني أيضا من الصراعات وتضارب المصالح بين أطرافها، بل امتدت للقوى الدولية الكبرى التي تعاني من قصور شديد في معادلة إنتاج مصادر الطاقة على الصعيد العالمي، مع أنها تمتلك خبرة دولية في مجال الطاقة خاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، وتبحث كل من روسيا والولايات المتحدة اللتين تتنافسان أيضا في المنطقة على توسيع دائرة نفوذهما، ورغم التباين في مصالح القوى الكبرى في تعاملها مع ملف غاز شرق المتوسط، إلا أن الهدف المشترك بينهم هو سعيهم للتواجد ضمن تفاعلات حقول الغاز المكتشفة، ومناطق الامتياز التي تقوم بلدان المنطقة بطرحها للمناقصات العالمية.[1]

المطلب الأول: حماية الاستثمارات الأمريكية المتواجدة بإقليم حوض المتوسط

إن منطقة شرق البحر المتوسط ذات الأهمية الجيوستراتيجية والتاريخية تحتل مكانة بارزة وكبيرة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أظهرت دورًا فاعلًا في سياق الحرب الباردة ونمطها بين أمريكا وروسيا كونها ميدانًا للمواجهة بين الدولتين، بسبب موقعها الجغرافي المميز الذي يربط القارات الثلاثة آسيا وإفريقيا وأوروبا، لكن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة قد تراجع عقب انهيار الاتحاد السوفيتي[2] ،كما أن نسبة اعتماد أمريكا على نفط المنطقة أخذ بالتراجع في السنوات القليلة الماضية، مقابل زيادة صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا، وهو ما قد يؤثر في نظرتها إلى غاز المنطقة مستقبلا[3].

---

[1] عيسى عويبر، مرجع سابق، 136.

[2] وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 257.

[3] شريفة كلاع، مرجع سابق، 212.

إلا أن التطورات الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي المرتبط بظهور اكتشافات جديدة للمواد الهيدروكربونية في سواحل شرق المتوسط ضاعف من الاهتمام الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مما دفعها إلى العودة للمنطقة بقوة، لتكون جزءًا من هذه التفاعلات والتوازنات الإقليمية والدولية، فضلًا عن رغبتها في تعزيز دورها الدولي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية وحلفائها في المنطقة[1]، فالولايات المتحدة تعمل من خلال سياساتها في شرق المتوسط على خلق بيئة أكثر استقرارًا وملائمة لها ولحلفائها في ظل بيئة تعمها الاضطرابات، فمنذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما فقد حطت الولايات المتحدة الأمريكية أنظارها على موارد الغاز في المتوسط [2]، ويندرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر المتوسط والتي تمتد من المغرب العربي إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج العربي، وتعد هذه الاستراتيجية جزء من الاستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية وكأداة لإدارة التنافس مع روسيا وتركيا تحديدا في منطقة شرق المتوسط وهو ما استوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة[3]، فمن يحكم السيطرة على المنطقة يتحكم في إمدادات الطاقة المستقبلية إلى أوروبا وهذه الجدلية التصارعية هي ما تفسر حجم المكانة التي تحتلها المنطقة في سلم الترتيبات التنافسية[4] .

وتتمثل اللعبة الأمريكية الجيوبولتيكية في نقطتين هما:

- السيطرة على منابع النفط والغاز سواء الأحفوري أو الأوفشوري.
- السيطرة على ممرات وخطوط الأنابيب وتأمينها.

---

[1] وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 257.

[2] عنود عبد الرحمان الحباشنة، مرجع سابق، 66.

[3] بشرى عبد الكاظم عبيد، "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 407.

[4] شريهان مصطفى أحمد وطارق محمد ذنون، مرجع سابق، 149.

وعليه يتكون الثلاثي: العسكرة، الطاقة والأمن وهي من أهم المداخل لتفسير النزاعات في منطقة أوراسيا.[1]

وتعزيز الحضور الأمريكي في شرق المتوسط يرتبط بعنصرين رئيسين في الاستراتيجية الأمريكية الخاصة هما:

1- تنفيذ عمليات مراقبة دائمة للتطورات الحاصلة في شرق البحر المتوسط.

2- العمل على تعزيز قدراتها الاستطلاعية والهجومية في الدول المطلة على شرق المتوسط بشكل خاص والبحر الأبيض المتوسط بشكل عام عبر إقامة شبكة من القواعد العسكرية تمهيدًا للهيمنة على مياهها .

والنظرة الأمريكية لمنطقة شرق المتوسط لم يفرضها الواقع بل جاءت من معطى جديد عملت الولايات المتحدة على بنائه وتطويره بمختلف الوسائل وذلك بربط جملة الأفكار والمبادئ بمجموعة الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص بها تستطيع التعامل معه، ولذلك فإن أمريكا وفي ظل الاستراتيجية التي تنتهجها والتي أصبحت ترتبط فيما يعرف بأمريكا العالم، وهذا ما يظهر في كتابات المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين، فالجميع يؤكد على أننا نعيش عصر أمريكا فهي تمتلك كل المؤهلات لقيادة العالم، كونها تمتلك كل مقومات القوة لتجعلها اللاعب الدولي المسيطر في العلاقات الدولية، وإن الموقف الأمريكي من الأزمة الحالية الحاصلة في شرق المتوسط يتمثل في عنصرين :

1- الأزمات والمواقف السياسية التي تشهدها دول المنطقة.

2- الصراعات والخلافات بين دول المنطقة حول مصادر الطاقة ولاسيما الغاز والموقف الأمريكي منها[2].

---

[1] أمينة رباحي، مرجع سابق، 163.

[2] علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 292.

انعكس احتدام النزاع وزيادة حدة التنافس والتوتر في المنطقة بسبب الاكتشافات في شرق المتوسط، على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها ومصالحهم في المنطقة وقد اتبعت أمريكا استراتيجية تضمن أمنها وحقوقها من غاز شرق المتوسط[1] ،فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منطقة الحوض الشرقي للمتوسط في إطار أوسع من خلال الصراع على الغاز، وبشكل يتعلق بأولوياتها التي ترتبط بما يضمن تدفق موارد الطاقة وحماية مصالحها في المنطقة وخاصة أمن الكيان الصهيوني[2] ، فالولايات المتحدة حاضرة في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال شركاتها[3] وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتلعب أحيانا دور الوسيط غير المحايد بين أطراف الصراع الإقليميين، وتحرص على أن تبقى حاضرة في مشهد التنافس المحتدم على مواقع الغاز الطبيعي الحالية في شرق المتوسط، وتعد أهم الدول المستوردة لمصادر الطاقة، وتعتبر عملية تأمين حاجاتها منها أهم ركائز استراتيجيتها خلال القرن الحالي فضلا عن اعتبارات الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة مستهلك فقط بل هي منتج للغاز وبكميات كبيرة ولكن إنتاجها الحالي لا يغطي حاجاتها المتزايدة رغم ضخامته، فهي تنظر إلى أمن الطاقة بأنها قضية أمن قومي وتستخدم القوة الناعمة والقدرة على الإرغام وإذا لزم الأمر، التدخل العسكري المباشر للسيطرة على مصادر الطاقة في أماكن تواجدها .[4]

تسعى أمريكا إلى بسط نفوذها وهيمنتها في مجال تأمين الطاقة بالمنطقة، على إثر هذه التفاعلات وروابط التعاون الأمريكي الأوروبي في إطار مقومات ما يملكه شرق المتوسط من موارد طاقوية، من خلال سيطرة شركاتها على استثمارات الغاز في

---

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 501-502.

[2] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 471.

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنة، مرجع سابق، 66 .

[4] خالد حمزة جريمط وأحمد عجاج مطر، "جيوبوليتيكية الصراع على مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي) شرق المتوسط"، مجلة اليرموك 02(2022) :121-122 .

المنطقة، خاصة تلك التي تقع قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية[1]، فمنذ اكتشاف الغاز في شرق المتوسط والشركات الأمريكية متواجدة بقوة في للمنطقة، وخاصة مناطق بإسرائيل وقبرص[2]، فلشركات البترول الأمريكية الدور الكبير في اكتشاف وإنتاج المصادر الهيدروكربونية في شرق المتوسط،[3] ويأتي في مقدمة الشركات الأمريكية شركة " نوبل انيرجي " التي حصلت على حصة 36% من حقل " تمار" ،بالإضافة إلى 39.66 % من حقل " ليفاثيان " و 30% من حقل " أفروديت القبرصي "، وهذا أكبر دافع لدى الولايات المتحدة لحماية استثمارات شركات النفط في المنطقة[4]، بسبب عامل الخبرة والإمكانات التكنولوجية العالية التي تسهل لها عمليات الحفر والتنقيب كما أن تركيز الشركات الأمريكية على الاستثمار في هذه المنطقة قد جاء بسبب خشيتها من حالة عدم الاستقرار التي يسود المنطقة بعد الاكتشافات الكبيرة لاحتياطات الطاقة والتنافس الدائر بين الدول.[5]

فشركة " نوبل إنرجي " الأمريكية تسعى إلى بدأ نشاطها بالتنقيب عن الغاز في المثلث البحري بالمنطقة المتنازع عليها بين كل الكيان الصهيوني ولبنان، وذلك في محاولة منها لتسوية النزاع بين الطرفين[6]، وخاصة تلك التي قبالة السواحل الإسرائيلية ،والقبرصية وتحديدا بحقل " أفروديت " الذي يقع في البلوك 12، كما ترغب الشركات الأمريكية في توسيع استثماراتها لتشمل المناطق البحرية اللبنانية[7]، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا في حالة نجاح الوساطة الأمريكية في تسوية الصراع اللبناني الإسرائيلي على

---

[1] حنان بلمهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 133.

[2] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 40.

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 66.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 40.

[5] ماهر إسماعيل إبراهيم،" التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة كلية التربية الأساسية عدد خاص (2024): 254.

[6] حنان بلمهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 133.

[7] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، 213-214.

المثلث البحري خاصة بعد تحذير السلطات اللبنانية شركة " نوبل اينرجي " من القيام بأي أنشطة للتنقيب عن الغاز في المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل[1].

ولم يختلف الرئيس الأمريكي الأسبق ترامب كثيرا عن الرئيس الأسبق أوباما، فقد تم رفع تعزيزات وجود شركات الاستكشاف والتنقيب الأمريكية على سواحل شرق البحر المتوسط في عهده في الفترة الزمنية ذاتها التي عززت فيها روسيا وجودها العسكري في البحر المتوسط، فإذا كان أوباما قد أوعز للمدمرات الأميركية المنتشرة في شرق البحر الأبيض المتوسط بألا تغادر مكانها، فإن ترامب قام بزيادة الأسطول الأميركي هناك.[2]

وفي شهر جوان من عام 2019 قامت الولايات المتحدة بإنشاء مركز أمريكي للطاقة يختص بشؤون شرق البحر المتوسط،[3] ومهمته تقديم تقرير إلى الكونجرس حول خطة عمل الشركات الأمريكية المستثمرة في اكتشافات الطاقة بشرق المتوسط، وتطويرها، وتقدير التسهيلات التي تمنحها الحكومة الأمريكية لهذه الشركات المستثمرة بالإضافة إلى تقديم تقارير عن أنشطة الشركات التابعة للدول المنافسة لها[4].

وعودة روسيا من المنظور الأمريكي إلى شرق المتوسط والشرق الأوسط يشكل تقويض لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وهذا ما يثير مخاوف صناع القرار في واشنطن بحيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية البحر المتوسط مجالا جيو- استراتيجيا للاستخدام العسكري والعبور التجاري عبر البحر لأهمية المضائق التي تربط بين عدة محاور من بينها المحيط الأطلسي والهندي، وكذلك قاعدة متقدمة وممرا استراتيجيا نحو أوراسيا حيث المصالح الأمريكية، كما تواجه الولايات المتحدة كذلك إشكالية في البحر المتوسط، حيث تميل كافة القوى الكبرى (بالأخص روسيا) إلى سياسة التهديد إذ يشكل

---

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 502.

[2] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 462.

[3] بشار نرش،" الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط ،2023 "، أبعاد للدراسات الاستراتيجية اطلع عليه 03 مارس 2025 https://dimensionscenter.net/ar/ .

[4] عمر صفاء النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 460.

الوجود الروسي في شرق البحر المتوسط تهديد بالنسبة لأمريكا، وأن الأخيرة متأثرة بنظرية ماهان (السيطرة على البحار)، ويرى الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية "مايكل ماندلباوم"، أن هناك ثلاث عوامل تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهي:

أ- منع أي قوة خارجية من فرض هيمنتها على الشرق الأوسط.

ب- منع الانتشار النووي .

ت- الحفاظ على أمن الطاقة في المنطقة[1].

إلا أن هناك عددا من التحديات تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية فيها والتي من بينها:

1- الأوضاع الأمنية غير المستقرة في عموم الشرق الأوسط.

2- يشكل الصراع العربي الإسرائيلي تحدي آخر للولايات المتحدة الأمريكية وما ينتجه هذا الصراع من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة[2]، والذي كان أول نزاع جيوسياسي يتعلق بغاز شرق المتوسط في سنة 1999[3]، إضافة إلى تحدي الإرهاب ومكافحته وما يتطلبه من مستلزمات لمواجهته[4].

المطلب الثاني: دعم الحلفاء بقطاع شرق المتوسط

أصدر المشرعون الأمريكيون قانونا لتعزيز موقع الولايات المتحدة الأمريكية في سوق غاز شرق المتوسط، والذي يهدف إلى جعل الولايات المتحدة لاعبًا رائدًا في سوق الغاز بمنطقة شرق المتوسط، وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين الحلفاء في مجال الطاقة

---

[1] وحيد أنعام غلام،" عودة روسيا بوتين إلى شرق المتوسط الفرص والتحديات "، مجلة مداد الآداب 30 (2023): 617-618.

[2] إبراهيم حردان مطر وأحمد عبد الغني عليوي اللويزي،" الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأثره في أمن الطاقة"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية 07 (2020): 509.

[3] Amine Elbar, " The Gas And Oil Conflict In The Eastern Mediterranean And Its Economic And Security Implications On The Region", Management And Economics Research Journal 03(2023): 673

[4] إبراهيم حردان مطر وأحمد عبد الغني عليوي اللويزي، مرجع سابق، 509.

والأمن وخاصة مع اليونان[1]، بحيث تخلق منهم تجمعا إقليميا يتكون من دول منتجة للغاز، وأخرى تصلح لعبوره إلى دول الاتحاد الأوروبي من البلدان الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تربط اقتصاديات هذه الدول في شبكة تكون داعمة وحامية للمصالح الأمريكية بالمنطقة، وهذا ما عبر عنه الرئيس "جو بايدن Joe . Bide " عندما كان نائب الرئيس الأمريكي سنة 2015، حيث تكلم بوضوح عن الرؤية الأمريكية في شرق المتوسط، وبين أنه يجب تكوين تحالف بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر باليونان وتركيا لتصل إلى الاتحاد الأوروبي [2].

وتحكم الرؤية الأمريكية للمنطقة تقاطع ثلاثة ملفات مهمة وهي:

أولا أمن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي: إذ تقلق الولايات المتحدة أن يؤدي النزاع على الغاز والحدود البحرية في المنطقة إلى تعقيد الأمور[3]، لذلك تتفادى الإدارة الأمريكية أي توتر إقليمي يعيق مصالحها الحيوية الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة شرق المتوسط وحصصها من مختلف الموارد الطاقوية[4]، إذ ليس من مصلحتها حدوث أي صراع بين هذه الدول في تحديد المياه الإقليمية الذي ربما قد تتطور إلى نشوب مواجهة عسكرية بين عدد من الأطراف الإقليمية[5]، وفي الوقت نفسه تسعى واشنطن أن تكون هذه الاكتشافات حافزاً لحل عقد المنطقة، والاستفادة المشتركة من ثروة الغاز ،وترى أيضا أن ثروة الغاز سوف تدعم أمن الطاقة الإسرائيلي وتفوقها اقتصاديا وعسكريا

---

[1] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 133-134.

[2] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 41.

[3] زهير حامدي، مرجع سابق، 124.

[4] بشرى عبيد عبد الكاظم، "جيو-استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 409.

[5] ماهر إسماعيل إبراهيم" التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية"، مرجع سابق، 254.

في المنطقة[1]، لذلك رسمت منظورها الجيو- إستراتيجي بما يحقق لها مصلحتها في استقرار ورفاهية تلك المنطقة التي تشهد حاليا تحولات كبرى مما استدعى تقوية العلاقات معها وتشجيعها على القيام بإصلاحات سياسية وأخرى اقتصادية،[2] فالغاز حسبها يعتبر مدخل لإقرار السلام في المنطقة والحفاظ على أمن إسرائيل، فقد حاولت الولايات المتحدة استخدام ورقة الغاز الطبيعي في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وتجلى ذلك في المقترح الذي تقدم به جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في ماي 2013 فيما سمي بالخطة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية أو " مبادرة الاقتصاد الفلسطيني Palestine Economy Initiative "، والتي تهدف لتطوير وتنمية الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزه لمدة ثلاث سنوات كأسس مسبقة لتسوية سياسة شاملة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما ركزت المبادرة في أحد أبعادها على قضية الغاز، حيث اقترحت ضرورة البدء في مفاوضات بين الجانين لتطوير حقل "غزة مارين " لتسهيل عملية إنشاء أربع محطات كهربائية في قطاع غزة، أما على صعيد الأمن الإسرائيلي المباشر، ففي الفترة ما بين 26 مارس و5 أفريل أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من إسرائيل واليونان محاكاة لمناورات عسكرية بحرية بغرض الدفاع عن منشآت حفر الغاز الطبيعي في البحر المتوسط[3].

ثانيا القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة: حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية تفاقم الأزمة بين تركيا وقبرص، لذلك تعمل على تهدئة الأوضاع لاسيما أنها تسعى لتحسين العلاقات التركية الإسرائيلية[4]، والغاز حسبها سيكون كأداة للتقريب بين حلفائها ،فمن المعروف أن منطقة شرق البحر المتوسط تضم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ،والذي

---

[1] زهير حامدي، مرجع سابق، 124.

[2] بشرى عبيد عبد الكاظم، "جيو-استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 409.

[3] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، 213.

[4] زهير حامدي، مرجع سابق، 124.

تعاني العلاقات فيما بينهم من حالة تدهور نسبي وفقا لكل حالة على حدة ،فعلى الصعيد الإسرائيلي التركي، أكد العديد من المسؤولين الأمريكيين في مقدمتهم الدبلوماسي الأمريكية "عاموس هوكشتاين " المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة في 21 أوت 2016 على أن كميات الغاز الضخمة في شرق المتوسط تمثل فرصة حقيقة لدول المنطقة بخاصة إسرائيل وتركيا لتوطيد علاقتهم خاصة مع استمرار قيام إسرائيل بتنمية وتطوير حقل " ليفياثان"، وإمكانية إنشاء أنبوب غاز لتصدير الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا [1]، فمصادر الطاقة المكتشفة تمثل الركيزة الاقتصادية الأساسية في التواجد الأمريكي إلى جانب المساهمة في دعم ومساعدة جزيرة قبرص اليونانية في استثمار الطاقة البحرية سلمياً بعيدا عن التنافس مع تركيا من أجل خلق بيئة صالحة لإنتاج الطاقة وتصدير الفائض منها إلى الخارج.[2]

ثالثاً تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها في أوروبا: إذ أنّها تشجع التنسيق الإسرائيلي القبرصي اليوناني في المشاريع المستقبلية لتصدير الغاز المرتقب إلى أوروبا ،[3] والذي يعد أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر استيراد الغاز لحلفائها الأوروبيين لتقليل الحاجة إلى روسيا فضلا عن العمل على ربط مصالح حلفائها بالمنطقة بعضهم بالبعض الآخر، وظهر ذلك من خلال عدة تحركات، مثل العمل على إعادة ترسيم الحدود اللبنانية الإسرائيلية، و كذلك دعمها لمنتدى شرق المتوسط[4]، بحيث لا تعارض الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة تركيا في هذا المشروع عندما تكون الظروف مواتية ولكنها تنظر بحذر إلى مشاركة روسيا حتى لا يؤثر في محاولات أوروبا لتأمين موارد للطاقة المستقلة عن

---

[1] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، 213-214.

[2] ماهر إسماعيل إبراهيم، " التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية"، مرجع سابق، 254.

[3] زهير حامدي، مرجع سابق، 124.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 43 .

روسيا وشركاتها،[1] لأن تواجد روسيا في شرق المتوسط له انعكاسات كبيرة تتمثل في إضعاف الروابط بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عززت واشنطن من وجودها في هذه المنطقة من أجل خلق مصالح اقتصادية مشتركة[2].

وقد طرح الكونغرس الأمريكي سنة 2019 قانون شراكة تربط أمن الشركاء والحلفاء في المنطقة بأمن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، معتبرا أن اليونان عضوا مهم في حلف الشمال الأطلسي، وأن إسرائيل حليف رئيسي ثابت من خارج حلف الناتو، بل أهم حليف في المنطقة وشريك استراتيجي، بالإضافة إلى قبرص التي تعد شريك استراتيجي مهم لأمريكا إذ وقعت مع واشنطن بيان نوايا لتوثيق التعاون الأمني، فيما تعارض كل من اليونان وقبرص وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أي عمل في منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه من شأنه أن يخالف القانون الدولي أو يهدد العلاقات بين دول الجوار[3]، بالإضافة إلى انتشارها العسكري المكثف في الشرق الأوسط، [4]رداً على تحركات روسيا الاتحادية في المنطقة وخاصة بعد تدخلها عسكرياً في سوريا[5]، فالسيطرة على هذه المنطقة بالنسبة لهذه القوى يؤمن السيطرة على دول الشرق الأوسط والاستفادة من مواردها الاقتصادية،[6] وقد فرضت نوع من الرقابة المستمرة على حوض البحر،

---

[1] سليمان علي سليمان، " الأهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية والسياسية لإقليم شرق المتوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي "، المجلة العراقية للعلوم السياسية11 (2024): 264.

[2] ماهر إسماعيل إبراهيم، " التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية"، مرجع سابق، 254.

[3] غسق صادق عبد الرضا نعمة، الدور الأمريكي في شرق البحر المتوسط: نحو مزيد من الانغماس الفعال، مجلة كلية دجلة الجامعة 3(2023): 298.

[4] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 251.

[5] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 471.

[6] بشرى عبد الكاظم عبيد، تفعيل دور الحوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)، مجلة حمورابي 38(2021): 146 .

وكثفت من قدراتها على المناورة والاستطلاع والهجوم في المناطق أو البلدان المحيطة به[1].

بعد توقيع اتفاقية تعاون أمني ثنائي في 6 نوفمبر سنة 2018، تحولت قبرص لشريك مهم لأمريكا، وأصبح التعاون الأمريكي القبرصي تعاوناً استراتيجياً يعزز المصالح الأمريكية، عبر تأمين بدائل لحلفاء أمريكا عن الغاز الروسي، مع إصرار الولايات المتحدة على ضرورة عدم إعاقة الاستكشافات في المنطقة، خاصة من طرف تركيا التي تسعى إلى تزعَم المياه الإقليمية القبرصية من خلال المطالبة بحصة في المتوسط، الأمر الذي وضعها في مواجهة مع أمريكا،[2] فمن الملاحظ أن الولايات المتحدة ترفض إجراء أي تغيرات محتملة في خارطة إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، ويأتي الرفض واضحاً إذ يتعلق الأمر بتركيا كدولة باحثة عن تطلعات سياسية واقتصادية كبيرة في المنطقة، قد صرح متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن قلق بلاده البالغ من عمليات التنقيب التي تقوم بها الحكومة التركية قبالة سواحل قبرص،[3] واكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في الشواطئ المصرية والقبرصية وهو ما عزز من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط، ودفع بتركيا إلى شراء منظومات " أس 400الروسية، لذلك من مصلحة أمريكا الأمنية والوطنية أن تعمل على تعزيز التعاون الأمني في مجال الطاقة بين هؤلاء الحلفاء[4]، وتعبر عنه شركة " Cherier Energy " المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي المسال ومقرها هيوستن عن المصالح الأمريكية في سوق الغاز الطبيعي، وعلى هذا الأساس أكدت الولايات المتحدة الأمريكية، على أن مشروعها مع الاتحاد الأوروبي المرتبط ببرنامج الربط بين اليونان وبلغاريا هو مشروع ذو

[1] محمد عبد السادة علي، " التنافس المصري التركي في منطقة المتوسط بعد عام 2011 ليبيا أنموذجا "، مجلة كلية دجلة 02 (2024): 113.

[2] حنان بلمهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 133.

[3] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 251.

[4] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 502 .

فائدة مشتركة للجانبين الأوروبي والأمريكي ،وذلك لدوره المهم في جلب إمدادات الغاز البديل إلى منطقة جنوب شرق ووسط الاتحاد الأوروبي.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية في قطاع شرق المتوسط

روسيا الاتحادية أكبر دول العالم من حيث المساحة، لها نفوذ كبير في شرق البحر المتوسط، وتسعى إلى ضمان مصالحها في مجال الطاقة في المستقبل معتمدة على روابطها القوية مع بعض دول المنطقة مثل سوريا وجزيرة قبرص اليونانية.

تُعد مصادر الطاقة المكتشفة في شرق البحر المتوسط تهديدا للطاقة الروسية ومنافسا لها في سوق الطاقة العالمي باعتبارها المورد الرئيسي لأغلب دول الاتحاد الأوروبي وتركيا، ولهذا فإن روسيا لها مصلحة في السيطرة والتحكم في مصادر الطاقة في هذه المنطقة، مما يتطلب منها تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة.[2]

كما تعمل الاستراتيجية الروسية على التدخل من الخارج في منطقة شرق المتوسط وذلك بسبب موقعها الجغرافي، إذ تتخذ روسيا خطوات عسكرية وتجارية من أجل تحقيق هذا الهدف ومحاولتها التحكم بمعابر الشرق الأوسط عن طريق أسطولها الكبير المتواجد في البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ويعني ذلك أن استراتيجية روسيا في شرق المتوسط هي خليط من المصالح السياسية الجيوسياسية والطاقة. [3]

المطلب الأول: استرجاع أمجاد روسيا القيصرية

لطالما كان البحر المتوسط ذو أهمية بالغة بالنسبة للقياصرة الروس والسوفييت ،فقد شغل حيزا كبيرا من مساحة اهتماماتهم الخارجية وفي فترات عديدة، وكانت مكانتهم الدولية تتحدد من مدى تأثيرهم، وحجم نفوذهم في المنطقة.

---

[1] حنان بلمهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 133.

[2] ماهر إسماعيل إبراهيم، " التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية"، مرجع سابق، 254 .

[3] وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 256.

وبصفتها بوابة البحر المتوسط لروسيا، ظلت القسطنطينية (إسطنبول حاليا) عقدة جيوستراتيجية لطموحات الروس لأكثر من ألف عام بين عامي 860-988، فقد حاول الروس الكيفيين(قبائل سلافية شرقية كان مقرها في كييف عاصمة أوكرانيا حاليا) احتلالها ست مرات، إلا أنهم فشلوا فجاء المغول عام 1240، ليضعوا حدًا لنفوذ الدولة البدائية الروسية في شرق المتوسط.

وبعد غياب دام قرنين عن الخريطة العالمية، تمكن أمير موسكو إيفان الثالث (1452-1505) من إعادة مكانة روسيا كقوة إقليمية، وتخلصت من" نير المغول " وحققت الاستقلال سنة 1480 بعد توحيد الإمارات، وحلت موسكو محل كييف كمركز قوة صاعدة، استطاع الروس خلال القرن الذهبي (السادس عشر الميلادي) من صناعة أكبر خريطة سياسية عرفها التاريخ الروسي، كما نمت قوة روسيا على الساحة الدولية حتى صارت قوة عالمية خلال الفترة(1613-1917) ، وفي بداية القرن الثامن عشر تم إحياء النزعة الروسية – المتوارثة – تجاه البحار الدافئة من قبل بطرس الأكبر، من خلال اندفاع الروس إلى البحر الأسود واحتلالهم للقرم عام 1771 [1]، وهي العقدة الاستراتيجية التي لازمت الدولة الروسية بجميع حقبها سواءا القيصرية أو الشيوعية أو روسيا حاليا[2]، فجذور الاهتمام الروسي بمنطقة شرق المتوسط تعود إلى أيام الحكم القيصري الروسي الذي كان يسعى إلى مد نفوذه في هذه المنطقة من أجل تحقيق رغبة روسيا الثابتة في الوصول إلى المياه الدافئة على طول فصول السنة، وعليه فالاستراتيجية الروسية ظلت في توجهاتها التوسعية المتمثلة في شقين ،الشق الأول هو التوجه نحو الدول الآسيوية، بينما الشق الثاني يتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة والتحكم بالممرات والمضايق البحرية، وذلك بسبب معاناتها من حالة العزلة اتجاه انعدام

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 586-588.

[2] وليد جرجيس اسعيد، مرجع سابق، 225.

القيمة الاستراتيجية لشواطئها البحرية التي تغطيها الثلوج طوال العام[1]، فأمن الممرات المائية من الركائز الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية باعتبار أن أكثر من 50 % من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر مياه محيط البحر الأسود و الشرق الأوسط.[2]

ووفق وجهة النظر الروسية بكونه مسعى دؤوب لتعويض التراجع الذي شهدته مكانتها خلال ربع القرن الذي أعقب نهاية الحرب الباردة إقليمياً وعالمياً، ومن ثم فهي في توجهها هذا تعمد إلى فك العزلة الجغرافية عنها، والنفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط ومن بعده إلى الشرق الأوسط، وهذا المنفذ الاستراتيجي يبقى اليوم أساسيا بالنسبة إلى المصالح الروسية في المنطقة، وهو ما ينسجم مع قناعة الكثير من القوى الفاعلة بأهمية حيازة موطئ قدم فيها لضمان مصالحهم في الشرق الأوسط[3].

كانت روسيا منذ عهدها القيصري وكإمبراطورية تتوسع جنوبا وشرقا وغربا للبحث عن مجال حيوي لها، حتى وصلت للمحيط الهادي، ومن ذلك حروبها غربا مع الدولة العثمانية للوصول إلى البحر الأسود، وجنوبا حاولت الوصول إلى المياه لدافئة ووصلت لبحر قزوين وارال، ولازالت الأوراسية الجديدة تؤمن وتسعى للدور العالمي لروسيا وتوسيع مجالها فيما أطلقت عليه استراتيجية الجوار القريب[4].

كما أن الاستراتيجية الروسية تأثرت كثيرا بالواقع الجغرافي، وهي الحقيقة الجيوبولتيكية التي دفعت بروسيا إلى الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط في وقت مبكر ،فعلى الرغم من اتساع مساحتها الجغرافية، إلا أنها أصبحت أسيرة حدودها المطلة على

---

[1] بشرى عبيد كاظم يسرى، "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 410.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، 66.

[3] باقر جواد كاظم، " الدور الروسي شرق المتوسط من التنافس والتوازن إلى التأثير والنفوذ"، مجلة قضايا سياسية 67 (2021): 106.

[4] أحمد سليم البرصان، " الأوراسيا الجديدة وجيبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "، مجلة دراسات شرق أوسطية 93 (2020): 20.

بحار متجمدة لا تصلح للملاحة، وأخرى تطل على بحار ومضايق تقع تحت سيطرة دول أخرى .[1]

وعند وصولهم إلى البحر المتوسط بعد هزيمة العثمانيين عام 1774 استمر الاندفاع الروسي في المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، وصولا إلى سقوط الإمبراطورية الروسية.[2]

ويرى ماكندر في نظرية قلب اليابس، أن الإمبراطورية الروسية الأوراسية توسعت خلال ثلاثة قرون إلى المحيط الهادئ شرقاً، وكانت البداية من خلال تشجيع التجار والسكان الكوزاك والروس بالتوغل في سيبيريا، ثمّ مد خطوط سكة الحديد حتى المحيط الهادي لربط شرق روسيا مع غربه، واعتبر أن مد سكة الحديد عامل مهم لروسيا كقوة برية يصعب اختراقها إلا من جهة الغرب، وفي محاضرته عام 1904 حول المحور الجغرافي للتاريخ، نبّه الحكومة البريطانية أن التحدي سيأتيها من القوة البرية باعتبار أنها قوة بحرية، واعتبر شرق أوروبا محور الارتكاز ثم عدّله سنة 1919 في كتابه " المثل الديمقراطية والواقع"، وأطلق على المحور" قلب اليابس"Hearland "، واعتبره في تعديله عام 1943 بأنه الاتحاد السوفييتي بمساحته الواسعة والذي لا يهدد أوروبا فحسب، بل السيطرة على العالم، " كما عبر عنها بنظريته: من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على أورآسيا، ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم"، ولذلك كانت سياسة الحلفاء هي ما طرحه جورج كنن في سياسة الاحتواء وعدم خروج الاتحاد السوفييتي خارج منطقة قلب اليابس، بإقامة الأحلاف العسكرية والردع النووي، فتم إنشاء حلف الناتو 1949 والحلف المركزي

[1] بشرى عبيد كاظم يسرى، "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 410.

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 586–588.

CENTOوحلف جنوب شرق آسيا SEATO وحلف الأنزوس ANZUS Alliance of بين أستراليا والولايات المتحدة ونيوزلاندا.

وبلغ النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ذروته في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث شهدت تحالفات مع دول مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا عام1971 ، كما تمكن السوفييت من الحصول على موطئ قدم استراتيجي متقدم في البحر المتوسط، وهو ميناء طرطوس السوري، الذي استخدمه سرب البحر المتوسط الخامس لسفن البحرية التابعة للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وأصبح الميناء قاعدة الإمداد الوحيد للبحرية الروسية خارج فضاء ما بعد السوفييت، مهمته الرئيسة كانت مراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكي في تسعينيات القرن الماضي ،وتحول الاتحاد السوفيتي من منافس استراتيجي إلى لاعب هامشي في القضايا الأمنية بسبب الانكماش الجيوسياسي، وبالتالي تراجع نفوذه في المنطقة، وفي هذا السياق، وصف الرئيس الروسي بوتين انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بأنه " أكبر كارثة جيوسياسية " وفي القرن العشرين، ومع وصول فلاديمير بوتين إلى الكرملين عام 2000 [1]، فقد عملت روسيا جاهدة لإعادة أمجادها كقوة عظمى في الساحة الدولية وهو ما يحتم عليها إعادة استراتيجيتها في المنطقة، والتي تتوافر على الشروط الكافية من حيث القرب والثروات الغنية، وقد حاولت السياسية الروسية بعد اعتلاء بوتين سدة الحكم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وفق منهجية واستراتيجية نشطة من خلال إقامة علاقات وتحالفات وشراكات اقتصادية مع دول منطقة شرق المتوسط [2].

واستكملت روسيا ما كان ينقصها في فترة " العقد الضائع"، فإلى جانب (الهوية) ، ركز بوتين على إحياء التطلعات الجيوسياسية الروسية التي تعود للقياصرة، ومكانة

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 586-588.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد،"جيو-استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مرجع سابق، 409.

روسيا كقوة عظمى من خلال منافسة الغرب لصالح عالم متعدد الأقطاب في ظل تراجع النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، وهذا ما أكده المنظر الاستراتيجي الروسي " ألكسندر_دوغين " في مقال نشره بعنوان "عودة روسيا إلى شرق الأوسط" ،قائلا فيه: اليوم روسيا (عسكريا وعلى مستوى الجغرافيا والموارد الطبيعية) والصين (اقتصاديا)، هما بالفعل قطبان لشيء يشبه النظام الثلاثي الأقطاب، مضيفا أن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط هي مجيء قوة الأرض التي تحاول مقاومة ضغط الغرب أحادي القطب، بعيدا عن أي أيديولوجية، وحسب العقيدة الجيوبوليتيكية الروسية، يعد الشرق الأوسط أحد أهم المحاور البرية ضمن المشروع الأوراسي (بديل للأطلسية والعولمة) ويشكل العالم العربي أحد أحزمته الثلاث (الأورو إفريقيا) التي تعول عليها روسيا للحد من الهيمنة الأمريكية .[1]

لعب العامل الجيوبولتيكي دوراً مهماً في السياسة الخارجية الروسية، سواء في عهد روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفييتي أو روسيا الاتحادية، فهي دولة مترامية الأطراف تأتي في المرتبة الأولى في العالم من حيث المساحة، والمرتبة العاشرة في عدد سكانها، وهناك من رأى أن روسيا الأرثوذكسية تتميز في التاريخ والحضارة عن أوروبا الغربية كما كتب صموئيل هنتنجتون في مقالته "صدام الحضارات 1993"، ووصف روسيا الاتحادية بأنها ذات حضارة أرثوذكسية متميزة عن الحضارة الغربية في تصنيفه لحضارات العالم السبع أو الثماني."[2]

و مع بداية سنة 1991 بدأت الملامح الأولى " للجيوبوليتيك الدوغينية " في البروز من خلال مقال نشر دوغين بعنوان "حرب القارات"، أين تضمن فيه تصور للجيوبوليتيك الكبرى للعالم، ثم في كتابه " أسس الجيوبولتيكيا " تبلور جوهر رؤيته المتمثل في ضرورة

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 586-588 .

[2] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، 20.

التكامل الأوراسي والذي لن يتحقق إلا باستعادة الإمبراطورية كمهمة روسية بالأساس نظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكانية سيطرتها على المحور الجغرافي للتاريخ الأوراسي.[1]

كما يصف " ألكسندر دوغين " الشرق الأوسط بأنه نقطة صدام جيوبوليتيكي مع الولايات المتحدة، وانتصار روسيا الأوراسية فيه يجب أن يكون حتميا، كونه يعد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا – تعدان قوتين رئيسيتين فيها–، حيث ظل الشرق الأوسط ساحة متنازع عليها بين القوتين حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع تسلم فلاديمير بوتين مقاليد الحكم سعت روسيا إلى استراتيجية توسيع وحماية مناطق نفوذها التقليدي، وفي الحقبة التي بدأت مع الربيع العربي عام 2011، برزت الخلافات بين الولايات المتحدة وروسيا حول سوريا وكذلك أوكرانيا ،وشهدت منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها صراع جيوسياسي بين الطرفين[2].

المطلب الثاني: حصر التواجد الأمريكي في الشرق المتوسط

تعد روسيا من بين أبرز اللاعبين في الساحة الدولية، نظرًا إلى امتلاكها أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم، بنسبة 35 تريليون متر مكعب تقريبا[3] ،وأكبر مصدر للنفط إذ تُمثل صادراتها النفطية أكثر من 5 ملايين برميل يوميا من النفط الخام، أي بنسبة حوالي 12% من إجمالي التجارة العالمية، وتمثل حوالي 8.2 مليون برميل يوميا من صادرات المنتجات النفطية العالمية، أي ما يعادل حوالي 15 % من تجارة المنتجات المكررة عالميا[4]، كما أنها أحد أكبر منتجي الطاقة، ولاعب مهم في سوق الطاقة العالمي، تمتلك احتياطيات ضخمة من موارد الطاقة % 2.6 من

---

[1] حورية قصعة وسليم جداي، "السياسية الأمنية الروسية تجاه شرق المتوسط دراسة في المرتكزات والتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسة 01 (2022): 875.

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 617-618.

[3] علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، مرجع سابق، 8 .

[4] رضا شوادرة،" الأمن الإقليمي في شرق المتوسط في ظل أزمة الطاقة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 01 (2023): 107.

الاحتياطي العالمي للنفط، وما يعادل 1.19 من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي ، بحسب إحصائيات شركة " بريتيش بتروليوم " للطاقة العالمية لعام 2020، كما أن 60%من ميزانية روسيا تأتي من عائدات تصدير الطاقة وهذا يحدد إلى حد كبير نفوذها السياسي ودورها في نظام العلاقات الدولية العامة ،[1] وتملك روسيا اعتبارا من سنة 2016 حوالي 1.668 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي والذي يعد أكبر احتياطي عالمي بنسبة 23.4 % من إجمالي الاحتياطات العالمية، أما في سنة 2020 فقد قدرت الاحتياطات المؤكدة ب 48.90 ترليون متر مكعب [2]، ولا يمكن الحديث عن المقدرات الطاقوية في روسيا من دون التعرف على أهم أعمدة إنتاجه، فتجد ثلاث شركات لها ثقل إقليمي ودولي، وهي غازبروم (Gazprom)، روسنفط (Rosnefit) ونوفاتك (Novatek) ، وهي أهم الشركات المسيطرة على قطاع المحروقات في روسيا، رغم تواجد أقطاب أخرى، فشركة غازبروم مصنفة الثانية عالمياً وروسنفط في المرتبة 15 عالميا بحسب ترتيب سنة 2012 ، رغم أن هناك تضارباً في الأرقام من سنة إلى سنة، إلا أن هذه الشركات تبقى ضمن قائمة أقوى المؤسسات الطاقوية العالمية [3]، وأولوية روسيا هي الحفاظ على موقعها المتفوق في تصدر اللاعبين في سوق الغاز، فضلا عن الحفاظ على حصتها في هذه السوق، لذلك فهي مهتمة بمراقبة أي منافسة ناشئة لها من قبل أي دولة أو دول مجتمعة، ومع توالي اكتشافات الغاز في مناطق حوض شرق المتوسط، فهي تريد أن تُبقي الجزء الأكبر من عملائها تحت سيطرتها من ناحية التأثير السياسي، فمن مصلحتها منع ظهور منافسين جدد في الغاز، لا سيما فيما يتعلق بأوروبا [4]، وهنا تسعى روسيا أن تضمن احتكارها لسوق الغاز خاصة الأوروبية وما يرتبط به

---

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 596-599.

[2] عبد القادر بلباشير وبراهامي محمد أمين، " تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة (النفط والغاز)"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال 01 (2023): 272-273 .

[3] عبد القادر بلباشير وبراهامي محمد أمين، مرجع سابق ،270-271 .

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 42 .

من استكشافات أو نقل وتسييل وفي أي مشاريع غاز مكملة أو بديلة بما يضمن أن لا يؤثر ذلك سلبا على تصديرها لغازها الطبيعي، فهي حاضرة في الصراع على الغاز في شرق المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز[1].

ويعد التوجه الروسي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط امتدادًا لسياستها تجاه المنطقة الممتدة نحو شمال أفريقيا والشرق الأوسط فضلاً عن سعيها لمواجهة التحديات التي تواجهها في منطقة البحر الأسود، جنباً إلى كونها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها للمسرح الأوروبي الأوسع، والذي طالما كان الساحة الرئيسية لسياستها الخارجية، خاصة بعد المساعي المكثفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو للتوسع في منطقة شرق أوروبا[2].

وتعد المصالح السياسية والجيوسياسية والطاقوية من أولويات الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط،[3] أساس تواجد روسيا في شرق المتوسط هو منع الناتو والولايات المتحدة من التمدد وتوسيع حدودها، والحفاظ على استراتيجية القوى العظمى[4]، وإحداث قطعية وفصل بين أعضاء الناتو، إذ عملت وبشكل جيد على خلق تقارب جيوستراتيجي بينها وبين تركيا مما أدى إلى إضعاف دور ونفوذ كل من الولايات المتحدة وأوروبا في سوريا[5]، هذا من جهة مما يعني أن روسيا تتطلع أولا إلى تعزيز وتثبيت تواجدها الجيوسياسي في شرق المتوسط من خلال ضمان تدفق الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية، حيث عملت على إنشاء قاعدتين في طرطوس واللاذقية في غرب سوريا من أجل تواجدها الجيو – استراتيجي في المنطقة وإحكام السيطرة على النفط والغاز السوري،

---

[1] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله، مرجع سابق، 7 .

[2] باقر جواد كاظم، مرجع سابق، 106.

[3] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 132.

[4] سلمى بلخير محمود شرقي، مرجع سابق، 500.

[5] وسام علي كيطان، " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مرجع سابق، 291.

لضمان الهيمنة على إمدادات الغاز والنفط المتجهة إلى أوروبا[1]، خاصة في ظل الأحداث الداخلية التي تعيشها سوريا، والتي ساعدت في تواجد روسيا بداية على الساحل السوري في ميناء طرطوس البحري المطل على البحر المتوسط من أجل تكريس الصراع الدائر للسيطرة على مصادر الطاقة التي اكتشفت حديثاً خاصة بعد أن سيطرت على خطي السيل الشمالي والجنوبي، لتزويد السوق الأوروبية بنحو 40% من احتياجاتها من الغاز.[2]

ولا تُشكل احتياطات الغاز بشرق المتوسط تهديدًا للتجارة الروسية مع أسواق الغاز الأوروبية، إلا أنها تسعى للتصدي لأي تهديد حتى ولو كان محدودًا، وذلك لكون روسيا قوة عظمى في مجال الطاقة وتدرك جيدا أن الركن المحوري لقوتها الاقتصادية هو صادرات الطاقة، وصعود أي قوة تنافسية في هذا المجال قد يحصر هذه الميزة الروسية، وفي هذا الصدد اختارت روسيا أن تشارك في المنطقة لمواجهة أي منافسة محتملة من منتجي الغاز في شرق المتوسط هو إتباع سياستين بالتوازي السياسة الأولى[3]، من خلال شركات الطاقة الروسية، وقد عقدت بالفعل عدد من الاتفاقيات مع دول حوض البحر المتوسط،[4] والتي تحضى بعلاقات متميزة معها، فقد قامت بتمويل بعض المشاريع والتنقيب والإنتاج من خلال الشراكة والاتفاقيات الثنائية [5]، والاستثمار وشراء الغاز وتسويقه لتضمن أن تكون طرفا في عملية الإنتاج وتحقق أرباح اقتصادية، وعقدت أيضا عدد من الاتفاقيات وبالنظر للتحركات الروسية نجدها قد وقعت اتفاقا مع نظام بشار الأسد في مرحلة تعد من أسوأ فترات التاريخ السوري[6] ، كاتفاقية شركة "

---

[1] المرجع نفسه، ص291

[2] خالد حمزة جريمط واحمد عجاج مطر، مرجع سابق، 125.

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 591-592.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 43.

[5] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 471.

[6] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، 212.

سيوزنفتغاز SOYUZNEFTEGAZ " الروسية مع النظام السوري في 25 ديسمبر 2013، والذي يمنح الشركة إجراء مسح واستكشاف قبالة السواحل السورية في المنطقة الاقتصادية الخالصة فيما يسمى بالبلوك رقم 2 ولمدة 25عاما ،[1]لاستكشاف 2190 كم مربع بين بانياس وطرطوس، بتكلفة أولية قدرها 90 مليون دولار، تقدمها الشركة الروسية، إلا أن الشركة جمدت المشروع بسبب تزايد حدة القتال في سوريا[2]، ويتوقع عودة نشاطها بعد استقرار الوضع الأمني في سوريا بحسب تصريح المديرة التنفيذية لإتحاد منتجي النفط والغاز الروسية سنة 2015 " غيسا غوتشل" . [3]

امتلكت روسيا مصالح اقتصادية واسعة في سوريا، وترجع استثمارات الشركات الروسية بالمنطقة لسنة 2010، للتنقيب عن النفط والغاز وللإنتاج في سوريا حيث تقوم كل من شركتي tantneft و soiuzneftegaz باستخراج النفط من سوريا أين تم حفر أول بئر من قبل هذه الشركة في2010، وقد بنت شركة stroitransgaz خط أنابيب الغاز الطبيعي ومصنع للتجهيز، كما أن الشركات الروسية شاركت أيضا بمشاريع الطاقة النووية في المنطقة كما أعلنتها rosatom عام2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية بسوريا، كما أن هناك العديد من شركات التصنيع التي وقعت عقود مع سوريا من بينهما شركة Uralmash.[4]

وفي عام 2018 منحت الحكومة السورية لروسيا حق التنقيب عن النفط والغاز في كافة الأراضي السورية ومياهها الإقليمية،[5] والتي قدرتها الحكومة السورية ب 1250

---

[1]Ahmed Elbassoussy, "East Mediterranean gas: A New arena For International Rivalry" , Review Of 79. Economics And Political Science 2(2018):

[2] مروان قبلان، مرجع سابق، 86-87.

[3] أميرة أحمد حرزلي،" استراتيجية امن الطاقة الروسية لشرق المتوسط في طل التهديدات الأمنية بعد 2011"، اطلع عليه يوم2025/04/3، https://democraticac.de/?p=53952 .

[4] هزيم عبد الفتاح محمد الكايد أبو هزيم، " التنافس الروسي الأمريكي وأثره على الصراع المسلح في سوريا خلال الفترة (2011-2017)"، (أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة الأردن، 2017)، 80.

[5] عنود عبد الرحمان الحباشنة، مرجع سابق، 65.

مليار متر مكعب موزعة على خمسة بلوكات [1]، فهي تدرك أهمية سوريا باعتبارها ممرا مهما للغاز ونقطة التقاء شبكات نقل الغاز مستقبلا مع كونها مصدرا مهما للطاقة[2]، فالخط الأول هو خط الغاز القطري التركي الذي ينطلق من حقل غازي في الخليج العربي عبر المملكة العربية السعودية ثم الأردن وسوريا مرورا بتركيا ليصل إلى أوروبا، والخط الثاني: هو خط الغاز الإيراني السوري من حقل غازي المشترك مع قطر مرورا بإيران والعراق وسوريا ليصل إلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط في لبنان، وكلها تشكل مناطق عبور للطاقة نحو أوروبا،[3] وأيضا اتفاقية مع السلطة الفلسطينية في ظل الاعتراضات الإسرائيلية، بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الروسي فلادمير بوتين لتوقيع استثمار بقيمة مليار دولار لتطوير حقل غاز غزة البحري بفلسطين،[4]كما أن شركة " نبفتيك " في لبنان تنشط منذ سنة 2013 في التنقيب بالمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية[5]، في مرحلة تتسم بخلافات داخلية حادة وفراغ في السلطة، علاوة على صراع خارجي مع إسرائيل بشأن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة،[6] وقد حصلت شركة " روسنفت " الروسية في ديسمبر 2016 على حصة 30% كامتياز لحقل " ظهر" [7]، بقيمة 2 مليار دولار للاستثمار في غاز هذا الحقل ،والعديد أيضا من صفقات التعاون في مجال النفط والغاز مع الكيان الصهيوني، بحيث أمضت الشركة الروسية " غازبروم gazprom" اتفاقية أولية غير ملزمة مع مجموعة من الشركات الإسرائيلية والأمريكية التي تستغل حقول الغاز من أجل شراء الغاز الإسرائيلي المسال من حقل "

---

[1] مروان قبلان، مرجع سابق، 87.

[2] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 471.

[3] عيد ناجي الرفاعي شلبي،" الصراع على القوى العالمية للبحر المتوسط دراسة في السياسة والسياسة "، المجلة العلمية لكلية الآداب 52 (2023): 1641.

[4] عمر صفاء طه النعيمي وفكرت نامق عبد الفتاح، مرجع سابق، 460.

[5] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 591-592.

[6] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، 121.

[7] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 591-592.

ليفاتان leviathan "[1]، كما تساهم شركة "غازبروم " الروسية في المناقصة التي طرحتها اليونان من أجل بناء شبكة من أنابيب الغاز في اليونان لتصدير الغاز اليوناني والقبرصي المرتقب إلى الأسواق الأوروبية[2]، وتخطط روسيا أيضا لتصبح جزءًا من خطوط نقل الغاز إلى أوروبا، وقد طرحت خطّي " نوردستريم 2 " أو السيل الشمالي، والسيل التركي الذي أعلن عنه في نهاية عام 2014 وهو مشروع مشترك بين تركيا وروسيا يتكون من خطي أنابيب يبلغ طولهما معا 930 كم، ويعبران قاع البحر الأسود لنقل الغاز الروسي إلى تركيا ومنه إلى أوروبا وبسعة إجمالية تبلغ 31.5 مليار متر مكعب، وقد توقف المشروع عام2015 ، على خلفية توتر العلاقة بين الدولتين قبل أن يعود للعمل مرة أخرى في عام 2016[3]، وتكمن أهمية هذا الخط في إنهاء اعتماد روسيا على خط تصدير الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا الذي كانت تضخ عبره 80% من صادراتها من الغاز إلى أوروبا، بالإضافة إلى أنه يعزز موقع روسيا في سوق الطاقة الألماني، وأيضا سيخفض هذا المشروع أسعار الغاز الروسي ويرفع قدرته التنافسية لمواجهة الطلب المتزايد عليه في أسواق دول شرق أوروبا.[4]

بعد تدهور العلاقات بين روسيا أوكرانيا، هذه الأخيرة التي تعتبر ممرا لأنابيب الغاز الروسي إلى دول أوروبا، اضطرت روسيا للبحث عن بديل استراتيجي لتصدير غازها، فوقع الاختيار على تركيا لعدة اعتبارات، أسست معها مشروع السيل التركي ،إضافة إلى مشروع السيل الأزرق، ويعتبر مشروع السيل التركي من بين أكبر المشاريع الاقتصادية المبرمة بين الحكومتين التركية الروسية، يتضمن نقل الغاز الروسي إلى القارة الأوروبية

---

[1] زهير الحامدي، مرجع سابق، 125.

[2] وحدة تحليل السياسات، الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 35 .

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 65-66 .

[4] إبراهيم ميرغني محمد علي وسلطان بن منير الحارثي، "الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية وانعكاساته على الأمن الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 17 (2018): 452.

عبر الأراضي التركية، إذ افترض بداية تنفيذ المشروع في ديسمبر2014، بعد زيارة الرئيس فلاديمير بوتين أنقرة، وتم الإعلان عن أن تنفيذ المشروع سينطلق سنة2016، لتضخ حوالي 63 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، 14 مليار متر مكعب منها حصة تركيا والباقي إلى أوروبا، لكن بعد توتر العلاقات الروسية التركية على إثر إسقاط المقاتلات التركية طائرة حربية روسية في نوفمبر 2015 على الحدود السورية، أعلنت موسكو تعليق تنفيذ المشروع، وباستعادة العلاقات مجددا في شهر نوفمبر بعد زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان موسكو لطلب الاعتذار ،تم من خلالها الإفراج عن المشروع مجددا، فقد عانت تركيا اقتصاديا وسياحيا من التصدع في علاقاتها مع روسيا ومن جهة أخرى عملت روسيا من خلال المشروع على محاولة اجتذاب تركيا إليها، كونها تعد لاعبا أساسيا ومحوريا في حلف الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، وما تلعبه من أدوار في مضايقة التحركات العسكرية الروسية في سوريا[1].

أما المشروع الأول " السيل الشمالي 2"، فينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، وتقدر طاقته الإجمالية سنويًا بنحو 55 مليار متر مكعب، ويستهدف مشروع خط السيل الشمالي نقل إمدادات الغاز الروسي إلى دول شمال أوروبا بدأ انطلاقته الأولى من ألمانيا عبر بحر البلطيق، ويتشكل هذا الخط البالغ طوله 1224 كلم من أنبوبين تقدر كمية الإمداد لكل منهما 27.5 مليار متر مكعب سنويا، وقد بدأ تدفق الغاز في الأنبوب الأول من الخط في 6 سبتمبر2011، وتم تدشينه في 8 نوفمبر 2011، وقد بلغت كلفة الإنشاءات 12.4 مليار دولار، تم ضخ الغاز في الأنبوب الثاني للخط عام2012، وتمكنت روسيا بعد ذلك التاريخ من نقل غازها إلى كل من الدنمارك وهولندا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وبولندا والتشيك، ودول أخرى انطلاقا من ألمانيا، ويوزع الغاز على 26 مليون منزل في أوروبا، وقد أثارت اتفاقية " السيل الشمالي " ردود فعل

[1] سفيان بلمادي، " جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط "، (أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، 2017)، 275-276.

حادة في دول البلطيق، إذ رأت فيها صيغة جديدة لمعاهدة" مولوتوف – ريبنتروب "السوفياتية الألمانية لسنة 1939[1].

ولم يكن استهداف سوريا بعيدا عن الصراع على الغاز الطبيعي، فسوريا بموقعها الجيو استراتيجي وثرواتها الطاقوية الواعدة تعد مفتاحا لآسيا عن طريق الخط الذي يمتد من إيران عبر تركمانستان إلى الصين، والخط الأمريكي المقترح الذي يمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان عبر ما يعرف بخط عرض33، كما تعتبر سوريا ممرا استراتيجيا على درجة كبيرة من الأهمية في مستقبل نقل وتوزيع الطاقة في العالم[2].

فالتوظيف المستمر لسلاح الطاقة في تاريخ روسيا بسياساتها الخارجية، يرجّح مزيدا من التوتر في المنطقة، ولا سيما في علاقاتها مع الدول الأوروبية، وتضاف إلى ذلك المحاولات الأمريكية لتطويق الوجود الروسي في المنطقة، ومن ذلك معارضتها لخط " السيل الشمالي2"، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي السابق " مايك بومبيو " أعلن سنة 2020، أثناء شهادته في جلسة استماع بلجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس، قال: "سنفعل كل ما في وسعنا للتأكد من أن خط الأنابيب لا يهدد أوروبا "، كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مسوّدة ميزانية الدفاع للعام 2021 ، التي تتضمن فرض عقوبات إضافية على مشروع " السيل الشمالي2 "،[3] لكن رغبة روسيا في فرض سيطرتها على غاز شرق المتوسط، مازالت مستمرة وهي مستعدة لخوض حرب من أجل استمرار نفوذها وسيطرتها في ظل الحفاظ على مصالحها الحيوية في هذه المنطقة.[4]

---

[1] بلمادي سفيان، مرجع سابق، 274.

[2] رامي قصي عبود، " التنافس الأمريكي– الروسي على منطقة الشرق الأوسط، (الغاز الطبيعي أنموذجا)"، مجلة كلية مدينة العلم 03(2022): 118–119 .

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 65–66 .

[4] علي كيطان، "الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 256 .

وتسعى السياسة الروسية للعمل على أن لا يتم تنفيذ أي مشاريع نقل للغاز من شرق المتوسط دون أن تكون روسيا طرفا فيها، وذلك لطبيعة الموقف الروسي اتجاه كل من النزاع السوري والمشكلة القبرصية [1]، فالدعم الروسي للنظام السوري يرتبط في الحرص الروسي على أن لا تتضرر مصالحها الاقتصادية بجعل سوريا طرفا في مشاريع أنابيب غاز غربية أو أمريكية منافسة، مثل مشروع خط الغاز القطري الذي رفضه النظام السوري، وكذلك انحيازها النسبي لقبرص على حساب تركيا، والتأكيد على أنه يحق لقبرص التنقيب عن الغاز الطبيعي، واستغلاله مادام ذلك ضمن منطقتها، وذلك حتى لا تصبح لتركيا أي سلطة على الغاز القبرصي والذي يخول لها تقليل الاعتماد على الغاز الروسي وخوفا من أن تصبح تركيا دولة عبور للثروات الطبيعية إلى أوروبا بعيدا عن المسارات الروسية [2]، باعتبار أن تركيا وبإقليمها الذي يشكل شبه جزيرة (الأناضول) محاطة بثلاث بحار استراتيجية (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر ايجه) وتسيطر على ممرين هما (مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل)، وهو ما سهل التقاء مراكز جغرافيا العالم القديم بقاراته (أوروبا، آسيا وإفريقيا) وهو ما جعل منها جسر للطاقة الذي يربط بين الدول المنتجة للطاقة (روسيا الاتحادية بدول القوقاز والشرق الأوسط)، والدول المستهلكة (دول الاتحاد الأوربي) ، فهي بذلك احتلت موقع القلب بين منطقتين واحدة تمتلك وفرة للنفط والغاز والأخرى تفتقر وتحتاج لمصادر الطاقة.[3]

لقد كانت سوريا هي المدخل بالنسبة لروسيا، فسوريا لم تتمكن في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني من ترسيم حدودها البحرية مع دول الجوار مع كل من قبرص وتركيا ولبنان[4]، ويعد التدخل الروسي في سوريا عام 2015 البداية لتنفيذ خططها

---

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 591-592.

[2] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 42 .

[3] لزهر وناسي وسارة زيرق،" أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 02 (2021) :409.

[4] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 66.

واستراتيجيتها، وهذا راجع للإدراك الروسي للأهمية الجيو – استراتيجية التي تتميز بها سوريا نظرا لموقعها المهم لمد شبكات متداخلة من أنابيب الغاز والنفط كخط الغاز القطري التركي، فهي تسعى للسيطرة على أي بديل لامتداداتها الغازية إلى أوروبا، علاوة على ذلك فهي تسعى لأن تكون طرفا في استغلال غاز المتوسط المراد تصديره إلى أوروبا،[1] واستثمار الفرص على إعادة نفوذها ومكانتها في المنطقة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتمدده الأخير في شرق وجنوب شرق أوكرانيا، إلا أن العديد من الفواعل الدولية مثل الولايات المتحدة ودول أوروبية وإقليمية مثل تركيا، تحاول تحجيم نفوذ موسكو في الشرق الأوسط وجوارها الجغرافي[2]، وبذلك أصبحت روسيا تسيطر على قطاع النفط والغاز السوري، لتتحكم بذلك في أي مشروع لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا وقد تمكنت روسيا عبر وجودها في ميناء طرطوس السوري المطل على البحر المتوسط من أن تصبح جزءًا من خريطة التفاعلات الدائرة في شرق المتوسط، وبذلك شكلت سوريا بوابة روسيا لممارسة دورها في منطقة شرق المتوسط. [3]

لا يمكن فصل التعقيد في المشهد الراهن بشرق المتوسط عن التطورات الدولية ،وخاصة في ظل بروز دور روسيا، التي بدأت في العودة مجددا إلى المنطقة، ولا سيما في ظل تراجع الدور الأمريكي وكذلك التحولات على المستوى الإقليمي التي أظهرت لاعبين جددًا من داخل الإقليم بأدوار جديدة، ففي الوقت الذي كانت فيه سفينة التنقيب التركية" أوروتش رئيس " تتحرك في المنطقة، كانت المقاتلات الفرنسية تحلق بالقرب من قبرص اليونانية في المنطقة المتنازع عليها بين قبرص وتركيا، كما أرسلت فرنسا فرقاطة وسفينة حربية إلى جزيرة كريت، إضافة إلى موافقتها على بيع مقاتلات" رافال "إلى اليونان، كما تتواجد حاملة الطائرات " شارل ديغول " قرب السواحل القبرصية اليونانية،

[1] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 500.

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 617-618.

[3] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 66.

فضلا عن محاولات روسيا تعزيز تواجدها العسكري شرق المتوسط، لضمان تحقيق وصول آمن لمضيقي البوسفور والدردنيل بحجة تأمين نشاطات شركاتها في التنقيب،[1] وخاصة في ظل تواجدها الحالي في سوريا، مما ساعد على تحقيق تلك الخطوة، وكذلك تواجدها في ليبيا، ويتمثل الهدف الروسي بعيد المدى في تمدد تواجدها العسكري والسياسي جنوب حلف الناتو لمحاصرة القوى الغربية، وخاصة أن روسيا ترى في البحر المتوسط امتدادًا للبحر الأسود، ومما سهل من الدور الروسي الغياب الأمريكي والانقسام الأوروبي [2]، وبناءا على ذلك فإنه يوجد تعارض واضح في المصالح الأمريكية والروسية بالمنطقة، فالسياسة الأمريكية تسعى لجعل شرق المتوسط مركزا إقليميا لتصدير الغاز لأوروبا، يُنافس روسيا، ويقلل من الاعتماد الأوروبي على صادرات الغاز الروسي[3]، أما روسيا فهي تستغل وجود حقول الغاز بشرق المتوسط لتبرير تواجدها العسكري وتحقيق هدفها التاريخي في حرية الوصول[4] إلى المياه الدافئة بالإضافة إلى أنها تهدف للتأثير في السياسات الأمريكية عن طريق بناء شراكات مع الدول الفاعلة في هذه المنطقة كتركيا والصين وإيران [5]، ومن ناحية أخرى فدول الاتحاد الأوروبي لا يبدو أنها تمتلك رؤية موحدة لشرق المتوسط، ففرنسا وإيطاليا تدعمان فكرة استيراد الغاز من قبرص وإسرائيل، في حين أن ألمانيا توسع من استيرادها للغاز الروسي.[6]

---

[1] المرجع نفسه، 65.

[2] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 66.

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 594.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 43 .

[5] أحمد عبد الرحمان خليفة، العلاقات التركية – الأمريكية في سياقات شرق المتوسط: دراسة في القضايا والأدوار، (مصر: أركان للدراسات والأبحاث و النشر،2021)، 5.

[6] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 594.

ويعكس التواجد البحري الروسي في شرق المتوسط الاستراتيجية الروسية التي توصف ب " الضم البحري الزاحف crawling maritime annexation" وهي استراتيجية تتكون من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ترافق السفن البحرية الروسية منصة الحفر في المياه الاقتصادية الخالصة للدولة التي أصدرت التصريح.

المرحلة الثانية: مع ظهور أي تهديد ما لأمن المنصة بصورة مفاجئة يصبح هنا التواجد الروسي دائم.

أما في المرحلة الثالثة: تكون مع بداية استخراج الغاز حيث تصبح الدولة المضيفة معتمدة على الشركات الروسية في إيصال إنتاج الغاز بغرض ضمان حمايته، وهو ما يفسر رفض شركة نوبل " اينرجي" بيع حصة من حقل " ليفاياثان " للشركات الروسية ،حتى لا يحدث مثل هذا السيناريو مع إسرائيل، الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة.[1]

يمكن تلخيص محاولات التسلسل والاختراق الروسية لسوق الغاز الطبيعي بمنطقة حوض شرق البحر المتوسط فيما يلي:

الأولى الشمول: فالاختراقات الروسية لم تقتصر على غاز دولة معينة، فقد سعت روسيا من خلال تحركاتها لتعزيز مكانة لها في كافة أسواق الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط باستثناء قبرص، وهو ما يمكن إرجاعه للعلاقات المميزة مع تركيا بخاصة في مجال الغاز الطبيعي[2]، ويبقى هذا الهدف الروسي في مساعيه للسيطرة على مشاريع الغاز المستقبلية متصلاً بمحاولاتها تعزيز قبضتها على سوق الطاقة الأوروبية، ومنع أي منافسة من أي مصدر آخر، بما فيه حوض الشام، أما الأوروبيون فيسعون من جهتهم إلى التحرر من قبضة روسيا عبر البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وإنشاء مشاريع

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، مرجع سابق، 593.

[2] عويير عيسى، مرجع سابق، 13.

جديدة لنقلها إلى أسواقهم التي تتزايد احتياجاتها إلى الغاز الطبيعي على نحو مضطرب لأسباب اقتصادية وبيئية[1].

الثانية دقة الاختيار: فلم تقدم روسيا على الاستثمار في كل الحقول التي تم اكتشافها، بل كان اختيارها مبني على عاملين رئيسيين هما، الأول في حجم الاحتياطي وقدرة الحقل على تصدير الغاز نحو أوروبا، وهو ما دفع المسؤولين الروس لشراء نسبة في حقل " ظهر" الذي يعد من أكبر الحقول المصرية المكتشفة في البحر المتوسط، فضلا عن قربه النسبي من أوروبا وهو ما يجعله مناسبا للتصدير الخارجي ،والثاني التسلل وقت الأزمات السياسية، وبالفعل فقد استطاعت روسيا استغلال حالة السيولة والأزمات السياسية المتلاحقة في إبرام اتفاقيات كان من شأنها أن تضعها في قلب مشهد الطاقة في منطقة شرق المتوسط، وصحيح أن بعض تلك الاتفاقات لم تدخل حيز النفاذ نتيجة اضطراب الوضع الإقليمي، إلا أنها في الوقت ذاته باتت مركز لتفاعلات الطاقة في المنطقة[2].

لكن النفوذ الروسي لا يزال يواجه العديد من التحديات على المدى المتوسط والطويل ومن بينها:

1- صعوبة خلق فرص خاصة لها بالمنطقة نظرا للمقاربة التي تتبناها روسيا والتي تعتمد على ما تخلفه القوى الأخرى من فرص سياسية واقتصادية.

2- غياب القوة الناعمة وضعف الاقتصاد الروسي حول توفر الموارد التي يمكن لروسيا استخدامها في أنشطتها بالمنطقة وهو ما قد يشكل ضغطا محليا وشكوك على المدى المتوسط والبعيد، خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 والذي ألقى بثقله على الاقتصاد الروسي نتيجة العقوبات الغربية، وضعف اقتصادها، الأمر الذي

[1] إبراهيم حردان مطر وأحمد عبد الغني عليوي اللويزي، مرجع سابق، 523.

[2] عويبر عيسى، مرجع سابق، 13.

سينعكس على صناعاتها الحربية وخاصة عملية تجديد أسطولها البحري القديم، وهو ما سيحول دون لحاق روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية كقوة صاعدة في المتوسط.

3- التركيز على السياسة أكثر من الاقتصاد وهذا ما يشير إلى ضعف قدرتها التنافسية للتغلغل في المنطقة ومحدوديته.

4- عدم استقرار المحيط الإقليمي نتيجة سياسة الجوار خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم وغزوها لأوكرانيا بالإضافة إلى أزمة القوقاز وهو ما جعلها تبحث عن تثبيت لها في محيطها القريب لمجابهة المخاطر المحيطة بها، عن التوسع أكثر في المنطقة الأكثر بعدا.[1]

المطلب الثالث: التواجد الروسي للدعم التركي والسوري

ترى روسيا في حساباتها السياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط أنها ستكون منطقة ذات نفوذ ومناسبة للعمل خصوصا مع تزايد أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة الاكتشافات الهيدروكربونية في مياهها العميقة وأيضا احتوائها على طبقة عميقة من الغاز حسب هيئة المسح الجيويولوجي الأمريكية وشركات التنقيب العاملة بالمنطقة[2].

فمن المعروف أن اقتصاد روسيا يعتمد أساسا على البترول، وتخطط روسيا لأن تصبح المورد الموثوق للبترول في المنطقة، وتحقق من خلالها مصالحها الاقتصادية [3] ،وشرق البحر الأبيض المتوسط هي تلك المنطقة التي تتحد فيها مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية، فهي تؤثر كثيرا في استراتيجية موسكو حيال دول الشرق الأوسط ،وقد شكلت الأزمة السورية في الأعوام الماضية دليلا على هذا الوضع[4]، أين ألقى العمق التاريخي والاستراتيجي للسياسة الروسية في الشرق الأوسط الضوء على أسباب

---

[1] بشار نرش،" المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر المتوسط، أبعاد للدراسات الاستراتيجية "، اطلع عليه يوم2024/08/15: 11، HTTPS//WWW.DIMENSIONCENTRE.NET/AR .

[2] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، 30

[3] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 28 .

[4] المرجع نفسه، 35 .

مشاركة الروس في قضايا المنطقة، لا سيما تدخله في الساحة السورية، التي باتت تشكل أهمية كبيرة في حسابات بوتين الجيوسياسية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها موقع سوريا المطل على البحر المتوسط، وقربه الجغرافي من دول حليفة لروسيا منها (اليونان وقبرص ومصر، تركيا ولبنان والكيان الصهيوني والأردن والعراق)، وجعلها ذات أهمية كبرى لجهة تحقيق مصالح روسيا الاستراتيجية [1].

فقد أظهرت الحرب الأهلية السورية دور روسيا الاستراتيجي والمحوري في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال حضورها الدبلوماسي والعسكري في سوريا ،واستراتيجيتها البحرية في شرق المتوسط و البحر الأسود، لحماية مصالحها والحد من تمدد حلف الشمال الأطلسي (الناتو) عسكريا نحو التخوم الروسية.[2]

نجح الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد مكانة له في كثير من دول البحر المتوسط لعل أهمها سوريا وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ورغم تراجع النفوذ السوفياتي في كثير من الأقطار العربية إلا أن سوريا لم تكن معنية بهذا التراجع وكانت بمثابة الحالة الاستثنائية في هذا السياق وهو ما حافظ على ذلك الطابع الاستراتيجي للعلاقات السورية الروسية باعتبار أن روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، لقد بدأ الاهتمام الروسي في الزيادة من حجم نفوذه في المنطقة العربية أكثر وضوح ببداية الألفية الجديدة في السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهو ما يفسر العلاقة المتطورة التي كانت تتسم بها كل من روسيا

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 589-590.

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 592.

وسوريا[1]، فسوريا هي القلعة الروسية الوحيدة خارج الاتحاد السوفياتي السابق، وبالتالي ترى روسيا أن دعم سوريا هو استمرار لنفوذها الجيواستراتيجي وامتداد لأمنها القومي.[2]

لقد أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة أزمات بعد سنة 2010، فهذا التحول الذي انطلق في تونس عام 2010 واجتاح منطقة الشرق الأوسط برمتها، حتى وصل إلى سوريا عام2011، ولم تلبث هذه الموجة أن جرّت سوريا إلى حرب أهلية[3]، أين تطورت فيها الأحداث الداخلية التي شملت تحديات أمنية إلى دول مجاورة لها وظهور المجموعات المسلحة العابرة للحدود وتدخل دولي وإقليمي واسع[4]، ونتيجة هذا التحول وجهت روسيا مرة أخرى أنظارها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، علما أنها لم تبد حضورًا ملحوظًا فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، واتخذت موقفًا داعماً لنظام الأسد أثناء الحرب السورية بين النظام والشعب[5]، ونتيجة لذلك عملت روسيا على تكثيف جهودها العسكرية في المنطقة الساحلية لسوريا والذي كان إجراء احترازي ضروري لها لتوفير الحماية اللازمة للاستثمارات الروسية وتشير التقارير معظمها إلى أنها ستكون ضخمة وعملاقة في ميدان استخراج كميات من الغاز الهائلة المختزنة تحت قاع البحر المتوسط بمحاذات الشريط الساحلي السوري، إضافة إلى رغبة روسيا في احتكار مصادر الطاقة السورية مما سيضمن لها سيطرة فعلية على الأراضي السورية و بالتالي إفشال خط الغاز

---

[1] عبد الرزاق غراف،" إدارة الصراع في شمال غرب سوريا وتأثيره على العلاقات التركية الروسية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02 (2022): 188.

[2] ياسمين قعيق، " سوريا بين " الاحتواء والخنق الاستراتيجي " امتداد للأمن القومي الروسية "، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (2025): 3 تم الاطلاع عليه 2024/02/02 . www.bahethcenter.net .

[3] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 35 .

[4] حمد جاسم محمد الخزرجي، " التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق المتوسط (سوريا نموذجا) "، مجلة إكليل الدراسات الإنسانية 07(2021) : 528 .

[5] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 35 .

القطري الذي يفترض مروره من حلب للوصول إلى الأراضي التركية وضمان الاستحواذ على الغاز المستخرج من الساحل السوري وتوجيهه بعد ذلك إلى أوروبا.[1]

والتحرك الروسي في منطقة شرق المتوسط، جاء بعد تراجع وتضاءل الوجود المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة عام 2011، وهو ما جعلها تفكر في تبني خطة استراتيجية تضمن وجودها في المنطقة بطريقة غير مباشرة[2]، وتسعى أمريكا إلى تعزيز محورها من خلال قبرص ومصر والكيان الصهيوني في شرق البحر الأبيض المتوسط في مواجهة محور تركيا وروسيا،[3]وهو ما يسمى بخطة اللعب السياسي بالوكالة[4]، وقد انتقدت روسيا موسكو طبيعة الثورات العربية واعتبرتها مؤامرة من الغرب ضد المصالح الحيوية لروسيا في المنطقة من خلال الإطاحة بحلفائها القلائل المتبقين.[5]

تعتبر سوريا من أهم الساحات الجيوسياسية لموسكو لتكوين نقطة ارتكاز عسكري واقتصادي لنفسها في شرق البحر الأبيض، إذ تشكل قاعدتي طرطوس وحميميم مراكز لوجستية متقدمة لروسيا، فرغبة موسكو في الحفاظ على وجودها في سوريا هو لحماية قواعدها العسكرية[6]، والسبب الثاني يتمثل في أنها تريد زيادة ثقلها الاقتصادي في البحر المتوسط، وبالتالي فالهدف الأساسي للوجود الروسي في سوريا ليس دعم نظام الأسد، بل لحماية مصالحها في شرق البحر المتوسط[7]، والوصول إلى موقع المهيمن في المنطقة عند انتهاء الحرب في سوريا، وما يشير إلى ذلك هو أن روسيا خلال الحرب في سوريا

---

[1] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، 30.

[2] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 132.

[3] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 500.

[4] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 132.

[5] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 588.

[6] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 28.

[7] وليد محمود أحمد النجو،" التنافس الأمريكي– الروسي في منطقة شرق المتوسط "، مجلة دراسات إقليمية 53 (2022): 138 .

لم توجه أنظارها إلى الشام، بل إلى ميناء طرطوس التي تبعد عنها 100 ميل شمالا[1]، وميناء اللاذقية الذي يبعد عن ميناء طرطوس 90 كلم شمالا[2]، وجاء اختيار اللاذقية لإنشاء موقع للقاعدة العسكرية الروسية باعتبارها موقع استراتيجي ومأمن نسبي، بالإضافة لكونها قريبة من أكبر قاعدة عسكرية بريطانية في البحر المتوسط في قبرص، وأيضا كون هذه القواعد ستكون مجاورة لحدود حلف الشمال الأطلسي من جهة الجنوب مما يعني تغيير استراتيجي في توازنات المنطقة ،[3]كما أن موقع القاعدة يسمح لها بمراقبة منطقة شرق المتوسط الواعدة باكتشافات النفط والغاز مما يمكنها من حماية مصالحها والحفاظ على مكانتها كمصدر أساسي للغاز إلى أوروبا وكذلك مواجهة الجهود التركية لتنصيب نفسها كدولة معبر رئيسية لأنابيب الغاز القادمة من إيران وبحر قزوين وشرق المتوسط إلى أوروبا.[4]

كما صعدت موسكو من جهودها البحرية، ففي 26 جويلية 2015 –يوم البحرية الروسية – وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أسس العقيدة البحرية الروسية المعدلة، لمواكبة التطورات المستجدة على الساحتين الروسية والدولية وأن يكون لروسيا وجود بحري دائم في منطقة البحر المتوسط، وأكد ذلك نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روجوزين بقوله " أن أسباب تبني العقيدة الجديدة هي لمواكبة التغييرات الجيوسياسية التي طرأت على الخريطة الدولية – توسع الناتو شرقا – وكذلك إحياء مكانة الأسطول الروسي في البحر المتوسط والأحمر، وبالتالي تعزيز وضعيتها كقوة بحرية عظمى، إضافة إلى ذلك هناك العديد من الأحداث والتطورات التي ساهمت في تسريع" تحديث "عقيدة روسيا البحرية، منها التنافس الجيوسياسي على موارد الطاقة شرق

---

[1] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 35 .

[2] المرجع نفسه ،35– 34 .

[3] هزيم عبد الفتاح محمد الكايد أبو هزيم، مرجع سابق، 72–73.

[4] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، 33 .

المتوسط والتدخلات الإقليمية والدولية في الصراع السوري منذ عام 2011، وتداعيات الأزمة الأوكرانية وضم جزيرة القرم عام 2014، وتحركات موسكو العسكرية في شرق المتوسط دليل على ذلك [1] .

في أكتوبر 2016 أعلن " نيقولاي بانكو " نائب وزير الدفاع الروسي عن إنشاء قاعدة عسكرية بحرية دائمة في ميناء طرطوس، ونشر منظومة (S-400) في قاعدة حميميم الجوية (وهي امتداد لمطار اللاذقية المدني)، و(S-300) في قاعدة طرطوس، وزيادة السفن العسكرية الروسية في المنطقة، أي توسيع دائرة نفوذ موسكو خارج سوريا ،ليشمل الشرق الأوسط والبحر المتوسط بشكل عام .

ولغرض تعزيز طموحاتها الجيوسياسية في المتوسط، وقعت موسكو ودمشق في 20 جانفي 2017، اتفاقا يسمح لروسيا باستخدام قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم الجوية لمدة 49 سنة قابلة للتجديد، وهذا يمكن روسيا من تأمين الوصول إلى موانئ شمال إفريقيا والبحر الأحمر والقرن الإفريقي في مصر وليبيا والسودان واريتريا، ويمنح موسكو المزيد من النفوذ على الغرب وحلفائه، لاسيما وأن الروس يسعون إلى جعل شرق المتوسط منطقة ردع استراتيجي من خلال نشرهم أسلحة متطورة، مع كل ما يترتب على هذا الوجود من تداعيات بالنسبة للاعبين الآخرين في المتوسط، وفي الشرق الأوسط عموما[2].

ومن خلال قاعدة طرطوس وحميميم، يمكن لروسيا توظيف العديد من الميزات الاستراتيجية في شرق المتوسط وجوارها الجغرافي منها :

1- تتيح هذه القواعد العسكرية لروسيا إسقاط قوتها في مياه البحر المتوسط والبحر الأحمر، وكذلك (المحيط الأطلسي) عبر مضيق جبل طارق، (والمحيط الهندي) عبر قناة السويس.

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 592 .

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 593 .

2- يساهم هذا الموقع الاستراتيجي على زيادة الحضور الروسي العسكري والدبلوماسي في الشرق الأوسط، وفي تحدي للولايات المتحدة وحلفائها، بإنشاء منطقة منع الوصول / منع دخول (A2/AD) من خلال نشر دفاعات جوية مضادة للطائرات ،أي التحكم بالمجال الجوي للدول المطلة على شرق المتوسط[1]، وتتكون مناطق A2/AD من أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، وأنظمة الضربات الدفاعية والهجومية، وتُستخدم أنظمة ISR لرصد التهديدات القادمة للاشتباك معها بواسطة أنظمة الضربات الدفاعية، كما تهاجم أنظمة الضربات الهجومية قواعد العدو وخطوط الإمداد والبنية التحتية للقيادة والسيطرة (C2) بهدف تأخير حشد القوات الأمريكية، ومما يزيد من فعالية مناطق A2/AD عمليات الخداع والتمويه التي تفضل المدافعين الأرضيين وتزيد من قدرة المدافع على البقاء، فالجمع بين هذه التقنيات والتقنيات الناشئة يجعل الدفاع الشكل الأقوى للحرب في المستقبل المنظور، والهدف الاستراتيجي الرئيسي للمدافع ليس هزيمة الولايات المتحدة في المعركة، بل زيادة التكاليف على الولايات المتحدة حتى يفوق المكسب السياسي المحتمل الخسارة،[2] وبالتالي يقوم خصوم أمريكا ببناء مناطق حرمان من الوصول/رفض مساحي (A2/AD) لإبقاء الجيش الأمريكي خارج المناطق الاستراتيجية الرئيسية.

كما تملك منطقة A2/AD سلسلة من أجهزة الاستشعار، والدفاعات المضادة للسفن ، والدفاعات المضادة للطائرات، والدفاعات الأرضية، ونيران بعيدة المدى يستخدمها منافسوا الولايات المتحدة والمصممة لمنع الولايات المتحدة من الدخول في قتال قريب ،ونرى مناطق A2/AD الصينية معدة لمنع وصول الولايات المتحدة إلى تايوان وبحر الصين الجنوبي، وتستخدم روسيا مناطق A2/AD في كالينينغراد، وشبه جزيرة القرم ،وشبه جزيرة كولا، وجزر الكوريل لمنع الوصول للطرق البحرية الرئيسية في الماضي

[1] المرجع نفسه، 594

[2] Alex Vershinin," The Challenge Of Dis-Integrating A2/AD Zone How Emerging Technologies Are Shifting The Balance Back To The Defense" , 2nd Quarter,(France: Joint Force Quarterly, 2020,) ,14,16.

،كانت نقاط الضعف في هذه المناطق هي عقد القيادة والسيطرة، من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الصواريخ الموجهة بدقة، حيث كانت الولايات المتحدة تشن حملة قطع رأس قصيرة وغير مكلفة لاستهداف هذه العقد وتدميرها سيكسر التكامل التشغيلي للدفاعات المعادية، وهو ما يسمى بـ "A2/AD"، وكان توازن الهجوم والدفاع يميل بقوة نحو الهجوم، كما تعمل المجالات الناشئة للشبكات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية على تغيير هذا التوازن، مما يجعل الدفاع أكثر خطورة، قد تكون الولايات المتحدة قللت من قدرات خصومها في مجال الصواريخ بعيدة المدى بسبب عقود من قتال خصوم غير متكافئين، ما قد تضطر الولايات المتحدة إلى خوض حملة استنزاف مطولة،[1] كما يجب على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة التحديات المتطورة والمتعلقة بمنع الوصول/ من دخول المنطقة أن تقوم القوات الأمريكية والمتحالفة بتطوير قدراتها الاستطلاعية والهجومية حتى تتمكن من مجابهة قوات العدو الهجومية في مرحلة مبكرة من النزاع.[2]

3- بسبب الدعم العسكري الحاسم لبشار الأسد، تمت مكافأة روسيا بالوصول إلى سوريا والسيطرة على القواعد العسكرية – طرطوس وحميميم – التي من خلالها بإمكان موسكو تحديد قواعد لعبة شرق المتوسط، ومد نفوذها إلى الشرق الأوسط والحد من النفوذ الغربي على طول سواحل البحر المتوسط، وفي حالة الصراع، تكون روسيا في وضع يمكنها من تنفيذ استراتيجية رفض أو إنكار المنطقة ضد الولايات المتحدة[3] ،وبالتالي يمكن القول أن إقبال روسيا على إعادة هيكلة قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس، هو رغبة منها في التحول إلى قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة الشرق الأوسط .

---

[1] Alex Vershinin, op cit, 14,16.

[2] ديفد اوكمانيك وآخرون، " العجز الأمني الأمريكي التصدي لانعدام التوازن بين الاستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب"، (كاليفورنيا، مؤسسة البحث والتطوير، 2015) ، 10.

[3] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 593-594 .

ويرى الكثير من المحليين الاستراتيجيين أن نشر موسكو بطارية صواريخ (S-300 و S-400) في قاعدة حميميم هي بمثابة الخطوة الأولى لإنشاء منطقة(منع الوصول /رفض المنطقة)، في شرق البحر المتوسط، لردع الغرب وحماية المصالح الروسية في هذه المنطقة الحيوية.

ولغرض تطبيق هذه الاستراتيجية الإقليمية، قامت موسكو بنشر أسلحة متطورة مثل نظام الدفاع الجوي القصير المدى "Pantsir" و نظام الدفاع الجوي "Almaz 400-s-Antey" المجهز بصواريخ أرض-جو (SAM) عالية الارتفاع في قاعدة حميميم، إلى جانب نظام" كراسوخا " الأرضي للحرب الإلكترونية (KRET Krasukha-S4)، كما نشرت نظام الدفاع الساحلي من طراز "K-300P Bastion-P" أحد أقوى أنظمة الدفاع الساحلي في العالم ونظام الصواريخ البالستي إسكندر (9K720 Iskander) وهذه القدرات الدفاعية تمكن روسيا من منع أو تقييد وصول الخصوم إلى الممرات البحرية في شرق المتوسط، والسيطرة على المجال الجوي[1].

4- وبحسب العقيدة الجيوسياسية الروسية، تعد موانئ المياه الدافئة حيوية لإظهار قوة ومكانة روسيا، ومفتاح عودة روسيا كلاعب مهم في المنطقة [2]، ويمكن اعتبار استخدام روسيا للقوة الصلبة في سوريا امتداد لسياسة الكرملين اتجاه جورجيا وأوكرانيا باعتبارها دول ذات نزعة غربية وتمتلك موانئ مطلة على المياه الدافئة[3]، ففقدان هذه القاعدة سيؤدي إلى إغلاق البحر المتوسط لمركز المياه الدافئة أمام روسيا وهذا ما يعني محاصرتها وعزلها داخل حدودها.[4]

---

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 594 .

[2] المرجع نفسه، 589-590 .

[3] المرجع نفسه، 590 .

[4] رسل إحسان خليل وعباس سعدون رفعت،" مستقبل الدور الروسي في منطقة شرق المتوسط "، قضايا سياسية 67 (2022): 175.

5- يشكل شرق المتوسط قيمة استراتيجية للروس، كونه يعد امتدادا جيوسياسيا للبحر الأسود حيث ميناء سيفاستوبول الروسي" الوحيد " في شبه جزيرة القرم، ويضم أكبر قاعدة بحرية روسية[1].

6- ردع الجماعات الإرهابية، التي تشكل تحدي أمني استراتيجي لموسكو.

فهذه المعطيات الجيوسياسية حول مكانة وأهمية شرق المتوسط والشرق الأوسط ،دفعت روسيا بوتين العودة إلى المنطقة كلاعب مهم، لتعزيز حضورها في ميزان القوى الدولية.[2]

وتعمل روسيا على التدخل من الخارج في شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب موقعها الجغرافي، ويتخذ الكرملين خطوات عسكرية وتجارية من أجل تحقيق هذا الهدف، [3]والتي من أبرزها فرض السيطرة على معابر البحر المتوسط بتمركز أسطولها البحري الكبير في المعبر الموجود بين البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط.[4]

فالتدخل الروسي في سوريا كان بمثابة مفاجئة للقوى الكبرى، وفرصة تاريخية واستراتيجية لموسكو لترسيخ مكانتها كقوة عظمى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حماية نظام الأسد، والأنشطة البحرية الروسية في شرق المتوسط، ففي 2013 أعادت روسيا تأسيس وجود بحري دائم في البحر المتوسط [5]بامتلاكها – أسطولا بحريا متفوقا في مجال الغواصات خاصة النووية–، فضلا عن امتلاكها لحمالة طائرات واحدة ،وعددا من حاملات المروحيات، [6]والتي تتخذ من طرطوس نقطة لوجستية، كما أن القاعدة الجوية

---

[1] وحيد إنعام غلام عودة، مرجع سابق، 589-590.

[2] وحيد إنعام غلام عودة، مرجع سابق، 592.

[3] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 35 .

[4] أمينة عمر القطيشات، التوزيع العادل لثروات النفط والغاز الطبيعي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024)، 180.

[5] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 592.

[6] عيد ناجي الرفاعي شلبي، مرجع سابق، 1643.

في اللاذقية تثبت الوجود العسكري الروسي في سوريا وانطلاقا منها يمكن لروسيا التدخل في أي جغرافية بلدان المنطقة بحجة ضرب الإرهاب، وحيث لا يمكن للدول الغربية والإقليمية منعها .[1]

كما تتطلع روسيا أيضاً إلى تعزيز مكانتها من خلال التفاوض مع دول أخرى لإنشاء مزيد من القواعد العسكرية في منطقة شرق المتوسط[2]، لذلك فإن البيئة الاستراتيجية في شرق المتوسط أصبحت تستقطب تحولات سياسية وعسكرية مركزية بين روسيا وأمريكا، فالجانب الروسي يبحث عن مصالحه الحيوية في هذه المنطقة من خلال فرض نفوذه عليها، في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد القوة بفرض الهيمنة على المنطقة والحفاظ على مصالحها في ظل الأزمات التي تشوبها لاحتواء روسيا، وعليه فالتواجد الروسي في منطقة شرق المتوسط جاء من أجل ملئ الفراغ وتقويض فرص تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وتحقيق التوازن الاستراتيجي يعتبر هدفاً حيوياً بالنسبة لروسيا[3].

إن العلاقات التي تربط روسيا بالقوى الإقليمية والعالمية تحمل أهمية بالنسبة لشرق البحر الأبيض المتوسط، ففي استراتيجيات الكرملين هناك مكانة مهمة لعلاقاتها بأمريكا وأوروبا على الصعيد العالمي، وبتركيا وإيران وإسرائيل ومصر على الصعيد الإقليمي، وقد زادت روسيا من نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مستفيدة من تقلص النفوذ الأمريكي والأوروبي في هذه المنطقة، أما على الصعيد الإقليمي فإن تكوين موقع مشترك، ولاسيما مع تركيا وإيران يتبوأ عندها مكانة مهمة، لكنها لم تقطع شوطا في علاقاتها مع بقية القوى الإقليمية بما فيها مصر وإسرائيل.[4]

---

[1] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، 32.

[2] سلمى بلخير، محمود شرقي، مرجع سابق، 500.

[3] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 132.

[4] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 35.

وإلى جانب ما يحمله الوجود الروسي في شرق البحر المتوسط من أهمية محورية بالنسبة لسوريا تحديدا، فإنّ العلاقات الروسية المتطورة مع الدول الإقليمية، تحمل كذلك أهمية بسبب سياساتها التي تهدف إلى بناء نفوذ لها في المنطقة، وخير دليل على ذلك هو التقارب الذي حصل بين موسكو وأنقرة الذي بحسبها هو تعاون مع حليف جديد لتوسيع مجال نطاقها في شرق البحر المتوسط[1]، رغم العداء الجيوسياسي لعدة قرون تطورت العلاقات الروسية التركية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي بعد أن أصبحت الساحة السورية نقطة جذب للطموحات الجيوسياسية للطرفين، حيث ترى القوتان ضرورة التعاون لتحقيق مصالحها المتداخلة في المنطقة، وعززت الاستراتيجيات التي استخدمتها تركيا في سوريا دورها الدولي، وضمنت مقعدًا لها على طاولة المفاوضات مع روسيا والولايات المتحدة[2].

وبالنظر إلى التفاعل الذي يشهد هبوطا وصعودًا بين أنقرة وموسكو، يُلاحظ أن التوترات الإقليمية هي التي تشكل العلاقات الثنائية، فهناك اختلاف في السياسات التركية والروسية حيال سوريا وقبرص وليبيا ومصر، لكنهما بدأتا تجدان حلا لهذه الاختلافات في إطار المصالح المشتركة، فحل التقارب مكان التوتر الذي دام طويلا بين البلدين ولاسيما في[3]الأعوام الماضية، في هذه النقطة لوحظ أن تركيا اتبعت سياسة فعالة في المنطقة، وساد اعتقاد بأن روسيا لن تستطيع أن تحقق مكاسبها في المنطقة إلا من خلال بناء علاقات حسنة مع أنقرة، فالعلاقات الدبلوماسية القوية بين موسكو وأنقرة غيرت مسار الصراعات في الفترة الأخيرة من الحرب في سوريا، والتي غيرت توازن

[1] المرجع نفسه، 28.

[2] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 598.

[3] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 35-36 .

القوى في المنطقة، إذا ما تم التفكير في استراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط جنبا إلى جنب مع الحرب في سوريا[1].

ويراقب الغرب بدوره هذه الروابط القوية بين تركيا وروسيا واتساعها لتشمل التجارة والدفاع العسكري، ولوحظ في هذا السياق ابتعاد أنقرة عن حليفها القديم أمريكا، سبب سياساتها في عهد أوباما[2]، فضلا عن أن أمريكا قدمت دعما صريحا لتنظيمات إرهابية تحاربها تركيا، من أمثال تنظيم غولن الإرهابي، و PKK / PYD *، فكان لسياسة واشنطن هذه دور كبير في التقارب بين أنقرة وموسكو.

والمكاسب الموجودة بين البلدين إنما هي في الأساس انعكاس لاحتياجات تكمل بعضها بعضًا، فالحرب الأهلية السورية خط أحمر بالنسبة لروسيا، وتؤثر بشكل كبير على سياساتها في المنطقة، فيما تعد تهديدًا كبيرًا للأمن بالنسبة لتركيا، ومن ثم فإن إيقاف الصراع في سوريا يصبّ في مصلحة كل من موسكو وأنقرة،[3] وكذلك تطويق روسيا من قبل الناتو يشكل معضلة جذرية لها، وقد حصل تراجع من الجانب التركي تجاه الناتو نظرا لتخلّف الأخير عن تقديم الدعم الكافي لتركيا في مكافحة الإرهاب، وهكذا تؤدّي المسافة التي وضعها كل من تركيا وموسكو تجاه الناتو لأسباب مختلفة دورًا كبيرًا في تقارب البلدين، وهذا التقارب بين أنقرة وموسكو عززا إمكانية الحل، ولاسيما في الفترة التي وصل فيها النظام الدولي إلى طريق مسدود بسبب السياسات الأمريكية، واحتدام الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار هذا المشهد تكونت آمال

---

[1] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 36 .

[2] وليد محمود احمد النجو، مرجع سابق، 140.

- حزب العمال الكردستاني (pkk) تأسس في تركيا عام 1978 يعرف بأنه تنظيم يسعى إلى تحقيق حقوق الأكراد في تركيا لكنه مصنف كمنظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) تأسس في سوريا عام2003 كفرع لحزب العمال الكردستاني، وكلاهما ينشط سياسيا وعسكريا في كل من سوريا وتركيا.

[3] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 36.

وتوقعات جديدة فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط جراء إقدام روسيا على بناء علاقات قريبة مع تركيا التي هي أهم قوة إقليمية في المنطقة.[1]

استطاعت روسيا – اللاعب الأكثر تأثيرا على الخريطة السورية وبالتعاون مع الأتراك – إلى حدا ما – من إبعاد اللاعبين الدوليين الآخرين، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الانتصار العسكري، وركزت الدبلوماسية الروسية على بناء تحالف من اللاعبين الإقليمين، أين ضمت كل من تركيا وإيران – اللتان تدعمان عدداً من الجماعات المسلّحة المنخرطة في النزاع السوري – من خلال محادثات السلام بشأن سوريا في عاصمة كازاخستان – وأطلقت عملية أستانا* ، التي تعد بمثابة انتصارا دبلوماسيًا لفلاديمير بوتين.

هناك العديد من المعطيات التي أدت إلى بلورة الشراكة الروسية التركية في سوريا منها:

1- دعم الولايات المتحدة للأكراد في شمال وشرق سوريا، في الوقت الذي تهدف فيه تركيا إلى منع الأكراد من التمتع بأي نوع من الحكم الذاتي.

---

[1] جاغتاي اوزدمير، مرجع سابق، 36.

* وافق مجلس الأمن الدولي على قرار يدعم اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا والذي تم بوساطة روسية وتركية، وسهل على أطراف النزاع السوري إطلاق مفاوضات الإستانة في كازخستان في جانفي 2017 وحضرت الولايات المتحدة الأمريكية المفاوضات بصفة مراقب، وهي التي شهدت على الصعيد الداخلي، تداولا سلميا على السلطة بين الرئيس السابق بارك أوباما والرئيس المنتخب دونالد ترامب، إذ يبدو أن انهزام المعارضة السورية في حلب وانشغال واشنطن بالترتيبات الداخلية لتسليم السلطة، قد سهلت كل من موسكو وأنقرة التدخل بطريقة إيجابية محايدة بين طرفي النزاع (جيش النظام والجيش الحر) لإجبارهما على وقف إطلاق النار تمهيدا لبدأ مفاوضات التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتناولت المسائل الدقيقة ل (وقف القتال، الإفراج عن المعتقلين وقف التعذيب...)، نور الدين حشود، "جيوبولتيك الأزمة السورية بعد الثورة دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، دفاتر السياسة والقانون 16 (2017): 65-66.

بالإضافة إلى إنشاء مناطق آمنة ضمن مناطق خفض التصعيد لمنع نشوب أية حوادث ومواجهات عسكرية بين الأطراف المتنازعة، على أن تشمل المناطق الآمنة إنشاء نقاط تفتيش لضمان التنقل للمدنيين غير المسلحين من دون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية وتسهيل الأنشطة الاقتصادية. تقدير موقف، اتفاق إستانا الثلاثي خلفياته وفرص نجاحه (قطر: وحدة تحليل المركز العربي2017)، 2.

3- عدم بيع الولايات المتحدة الطائرات المقاتلة الجديدة من طراز F-35 لتركيا وفرضت عقوبات اقتصادية على أنقرة ما دفع الأخيرة إلى شراء منظومة S- 400 - الروسية،[1] رغم التحذيرات الأمريكية والأوروبية حيث اعتبرت ذلك تهديدا لها واختراقا للمنظومة الأطلسية (valle)،[2] ولكنها أجلت عملية تفعليها وإدخالها الخدمة في الجيش التركي، وذلك لتجنب الخلاف مع الناتو وأمريكا، وأيضا تجنب العقوبات الأمريكية والحفاظ على أفضل علاقة مع واشنطن.[3]

4- سياسة الولايات المتحدة تجاه شرق البحر المتوسط تعيق بشكل مباشر دور أنقرة الإقليمي.

5- قيام الروس بدعم التحركات التركية أمنيا وسياسيا في سوريا رغم انكماش العلاقات بين الطرفين بسبب حادثة إسقاط تركيا لطائرة مقاتلة روسية في نوفمبر 2015 ، توضح الحادثة وتداعياتها نمط العلاقات بين روسيا وتركيا على الساحة السورية، من حيث حجم المصالح الجيوسياسية المتضاربة، وقدرة الطرفين على تحويل التوتر والتنافس إلى تعاون وشراكة أوسع[4] .

طوّرت روسيا علاقة جيدة مع إيران في شرق البحر الأبيض المتوسط، فأقبلت طهران على التعاون مع روسيا لزيادة ثقلها في المنطقة من خلال بناء تحالف جديد ،ويمكن القول إن محادثات" أستانا" التي تمت في المثلث الروسي التركي الإيراني ،تشكل تجسيدا لهذا التحالف، باعتباره وسيلة لإحداث تحولات كبيرة في سوريا ،وتقويض التنظيمات الإرهابية مثل داعش، وتضييق مساحاتها الجغرافية، وهكذا باختصار تبلور التعاون

---

[1] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 598 -599 .

[2] حميد رامي،" توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة " فرص الصراع والتحالف""، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01 (2021): 448.

[3] وليد جرحيس اسعيد، "السياسية التركية تجاه شرق المتوسط: دراسة في الفرص والتحديات "، تريكيت مجلة العلوم السياسية 27 (2022): 225.

[4] وحيد إنعام غلام، مرجع سابق، 598 -599 .

الروسي الإيراني جليا في سوريا، كما اهتمت إيران كثيرًا بموارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومرافق الطاقة التي تنوي روسيا بناءها في هذه المنطقة، ومن ثم فإن التعاون الثلاثي من أجل النفوذ في هذه المنطقة الجغرافية يحمل دلالات مهمة على إمكانية بناء ممرات الطاقة.[1]

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي وبديل الغاز الروسي بالضفة الشرق متوسطية

باتت قضية الطاقة من أهم القضايا المحورية ليس للأوروبيين فحسب، وإنما لكافة دول العالم، لكن أهميتها تزايدت لدى أوروبا بخاصة مع الانخفاض المستمر في مساهمة القارة في معادلة الطاقة العالمية، واستعمال ورقة الطاقة من طرف روسيا ضد الدول الأوروبية الداعمة لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، من أجل محاصرتها في دعمها الكبير لأوكرانيا[2].

يسعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون المشترك بين دول المنطقة المصدرة للغاز من خلال دعم إنشاء وتطوير خطوط إمداد جديدة للطاقة للتقليل من الاعتماد على الغاز الروسي[3]، وذلك للحد من هيمنة روسيا على القرار الأوروبي [4]، فهذه المصادر والمشاريع الجديدة البديلة ستضمن نقل الغاز من المنطقة إلى أسواقهم التي تتزايد احتياجاتها بشكل مستمر لأسباب اقتصادية وسياسية وبيئية متنوعة[5]، كمشروع لتصدير الغاز القبرصي

---

[1] جاغتاي أوزدمير، مرجع سابق، 36.

[2] عيسى عوبير، مرجع سابق، 136.

[3] أنور حامد حمد، مرجع سابق، 3516 .

[4] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 239.

[5] بشار نرش، مرجع سابق، 13.

والإسرائيلي إلى أوروبا عبر خط أنابيب تبلغ قدرته الاستيعابية 10 مليارات متر مكعب[1]، فاستكشاف الطاقة في المنطقة القبرصية الخاصة يعزز المصالح الأمريكية عبر تأمين بدائل لحلفاء أمريكا عن الغاز الروسي، مشددة على أن عمليات الاستكشاف تلك لا يجب أن تتعرض لإعاقة من قبل أي دولة في المنطقة[2].

المطلب الأول: سياسة الاتحاد الأوربي لتحقيق الاستقلال الطاقوي وإنهاء التبعية الروسية

يعد الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتمثل منطقة شرق البحر المتوسط وجهة مهمة لتنويع مصادر الطاقة[3]، وذلك لأن الطاقة البديلة للبحر الأبيض المتوسط ستخفف من الاعتماد شبه الكلي على إمدادات الطاقة الروسية[4] خاصة بالنسبة إلى دول شرق و جنوب أوروبا،[5] في ظل التقديرات المتاحة حول حجم ثروة النفط والغاز التي تحتويها المنطقة،[6] وتحويل شرق المتوسط إلى مصدر مركزي يساهم في تلبية احتياجات أوروبا المستقبلية من الغاز الطبيعي[7]، وأبرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي تصل إلى ما يقدر ب35 % من الغاز و 50 % من النفط، [8] وتبلغ نسبة استهلاك الاتحاد الأوروبي للنفط نحو 43% من إجمالي استهلاك الطاقة فيه، ويليه بنسبة 24% غاز طبيعي، من إجمالي استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، بينما تمتلك الدول الأعضاء فيه حوالي 2% فقط

---

[1] سمية حذفاني،"تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 239.

[2] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 502.

[3] سليمان علي سليمان، مرجع سابق، 265.

[4] Emile Badarin And Tobias Schumacher, " The Eastern Mediterranean Energy Bonanza: A Piece In The Regional And Global geopolitical Puzzle. And The Role Of The European Union", Comparative South eastrn European Studies 3 (2022): 425.

[5] نصير خلفة، مرجع سابق، 562 .

[6] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 42.

[7] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق ، 131.

[8] وليد جرجيس اسعيد، مرجع سابق، 207.

من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم[1]، مع حصة تصل إلى 30% من إجمالي استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي، و % 27من إجمالي استهلاك النفط الأوروبي من روسيا الاتحادية سنة 2010 ، وارتفعت التبعية للغاز سنة 2013 إلى 39% لتستقر وصولاً إلى حدود 29% سنة 2014[2]، كما وصل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي في العام 2015، إلى حوالي 55% من إجمالي تجارة الواردات الغازية لأوروبا[3]، حيث تصل إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا بحصة تقدر بـ 33% من إجمالي الطلب نظراً لإمكانات الغاز التي تمتلكها روسيا والمتمثلة في 2,9 مليار قدم مكعب[4]، وعلى ضوء ما قد تنتجه أنشطة البحث الجارية في 30 قطاعا في شرق المتوسط وهذا الفائض يتماشى مع النمو المتوقع في زيادة واردات أوروبا من الغاز الطبيعي، حيث سترتفع درجة اعتماد أوروبا على استيراد الغاز نحو[5] 54-55% عام 2017 لتصل إلى قرابة 57 % عام 2020 ، ثم 67% بحلول عام 2035[6]، وصدرت روسيا عام2021 ما يقرب من1550 تيرا واط /ساعة إلى أوروبا من الغاز، وفاقمت العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا الأزمة بين الجانبين وقد بدأت روسيا بتطبيق شروط جديدة على توريد الغاز لأوروبا كإجراء مضاد، نتيجة لذلك تراجعت الكمية إلى 800 تيرا واط /ساعة عام 2022 ، وقد تراوحت الاستجابة بين الدول المستفيدة من الغاز الروسي بين خفض

---

[1] احمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، 350.

[2] لخضر نويوة،" أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية 09 (2017): 200 .

[3] احمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، 350.

[4] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 131.

[5] سلمى بلخير ومحمود شرقي، مرجع سابق، 499.

[6] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 131.

الطلب على الغاز المسال LNG أو الفحم، كما حصلت بعض الدول على الغاز من الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

وتفضيل روسيا الاتحادية التعامل مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الأوروبية متجنبةً التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبية ،الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وإنهاء السيطرة الروسية الأساسية ابتداء من مصادر استخراج النفط والغاز مروراً بشبكات نقل الطاقة وصولاً إلى التصدير إلى الخارج.

بناءا على هذا الأساس، تعمل منهجية التعامل الروسي مع دول الاتحاد الأوروبي ،على تقسيمها مناطقياً إلى ثلاث دوائر يحاول من خلالها صانع القرار الروسي واستعمال عدة أدوات تحضيرية لبناء عوامل التأثير الروسي في سياسات تلك الدول ،ابتداء من الاقتصادية ووصولاً إلى مخرجات السياسة الخارجية لتلك الدول، ومنه التأثير الأمني الروسي في أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، ويمكن فحص طبيعة تبعية تلك الدول ضمن ثلاث دوائر انطلاقاً من التالي:

1-دول الدائرة الأولى :تتكون أساساً من دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا إستونيا ،لاتيفيا) ودولة ألمانيا الفدرالية، والتي تتفاوت نسب تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة ،مما دفعها للتعامل الفردي لتلبية احتياجات سوقها الوطنية، كما تختلف درجة الاختراق الروسي عبر شركات روسية كشركة " غاز بروم" و " لوك أويل" لبنيتها التحتية الاستراتيجية في مجال الطاقة .

وقد أحدث عضوية دول البلطيق الثلاث لحلف الشمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي صعوبات في علاقتها مع روسيا التي تصدر لهذه الدول " نسبة 90 % من احتياجاتها النفطية و نسبة 100 % من الغاز الطبيعي "، فتاريخيا تأثرت هذه الدول عند استقلالها

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي وسارة أحمد المهندي،" أزمة الغاز العالمية 2022، الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا"، مجلة قضايا سياسية 73 (2023):223 .

عن الاتحاد السوفيتي السابق من انقطاع إمدادات الطاقة سنة 1990، كمحاولة لمنعها من الانفصال حسب الرؤية السوفيتية قبل التفكك.

وتعتبر دول البلطيق الثلاث الدول الأضعف بين الدول المستهلكة لمنطقة الدائرة الأولى، وذلك عند مقارنتها بالدولة الألمانية، التي تختلف معها من حيث نسبة التبعية ومن حيث درجة وأسلوب التمدد الروسي على مستوى البنية التحتية لقطاع الطاقة الألماني، نظراً للأوزان الجيوسياسية والاقتصادية للدولة الألمانية في وسط وشرق أوروبا وداخل منظمة الاتحاد الأوروبي، وتبلغ أرقام الاستيراد الألماني لاحتياجاته من الطاقة إلى 36% من واردات الغاز الطبيعي و 39% من وارداتها النفطية من مصدر روسي، كما أن ألمانيا ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بلغت 09 مليار أورو من الاستثمارات المباشرة الألمانية وأكثر من 6000 من الشركات الألمانية العاملة في روسيا تلعب دورا مهماً في الاقتصاد الروسي.

2- دول الدائرة الثانية والثالثة وتتمثل الدول الأوروبية ضمن هذه الدائرتين من دول بلغاريا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، إضافة إلى دول منها أوكرانيا في الشمال إلى غاية دولة إيطاليا في الجنوب، حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة أوروبية بدءا بالغاز الطبيعي الروسي، فبحسب مجلة Economist " Magazine " لسنة 2012 والتي جاء فيها على سبيل المثال:

أ- دولة بلغاريا نسبة89% .

ب- دولة المجر نسبة80% .

ت- دولة إيطاليا نسبة 29% .

وبناءا على اختلاف حالة التبعية تتباين وجهات نظرها لأمن إمدادات الطاقة انطلاقا من عدة أسباب منها، وضع الدولة الجيوسياسي بالنسبة لروسيا، أين تتموضع الدولة ضمن طريق إمدادات الطاقة من حيث أمنها من تهديدات الصراعات الفعلية والمحتملة في تلك المناطق.

وتباينت الرؤى الوطنية لكل الدول الأوروبية ونظرتها لمصالحها الوطنية في مجال أمن الطاقة في معناه الأوسع بالرغم من مساعي الاتحاد الأوروبي لتوحيد الرؤى وسياسات الطاقة الأوروبية ضمن إطار مؤسسي جامع[1].

وفي إطار استراتيجية أمن الطاقة الأوروبية تم تحديد أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على أنها توفير إمدادات طاقة متواصلة والحفاظ على أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة، وتمثلت عناصر أمن الطاقة الأوروبي في ثلاثة وهي: تنويع مصادر الطاقة وتنويع طرق التوريد وتنويع الموردين، ولتحقيق ذلك اتبع الاتحاد الأوروبي موقفا جيوسياسيا في سياسته الخارجية ودبلوماسية الطاقة يستوعب السمات ،السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية في مناطق مختلفة في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يشكل أيضا أساسا لدوافع السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه مساعيه الدبلوماسية في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط[2].

ويتمثل إيجاد البديل للطاقة الروسية في نظر الساسة الأوروبيين والغربيين بصفة عامة من خلال:

- تغيير نمط الاستهلاك لدى المواطن وهو ما سيحتاج إلى فترة طويلة من الوقت.
- التحول للطاقة البديلة سيحتاج لابتكار تقنيات حديثة وهو ما سيتطلب وقتا طويلا وأبحاثا كثيرة، ولكن يجب أن يكون الهدف طويل الأمد هو التخلص من النفط الروسي بالكامل وذلك من خلال ثلاثة طرق رئيسية وهي
- ضرورة تحسين كفاءة الاستخدامات الحالية للطاقة من أجل ترشيد الاستهلاك
- يجب استخدام الطاقة النظيفة كبديل للنفط والغاز الطبيعي.

[1] لخضر نويوة، " أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا"، مرجع سابق، 201-204 .

[2] Fatma Zeynep Ozkurt Dordunvu." The Eu S Future Under Scrutiny: Foreign Policy Implication Of The Energy Diplomacy In The Eastern Mediterranean" , Anhara Avrupa Calismalari Dergisi Special Issue (2024): 212.

– الاعتماد على وجود بدائل لموسكو تحديدا في حالة لم تستطع أوروبا التخلي عن الوقود التقليدي بشكل كامل، وهو ما يبحث عنه الاتحاد من خلال التوجه نحو الشرق الأوسط وإفريقيا وللجزائر بشكل أخص[1].

وكعادة القوى الدولية المؤثرة كان للاتحاد الأوروبي سياسة واضحة تجاه موارد الغاز المكتشفة حديثا في منطقة شرق البحر المتوسط، وأسس مركزية كالتالي:

3- أن الاكتشافات جاءت كفرصة مهمة لتنويع مصادر الحصول على الطاقة.

4- المشاركة الفعالة في عمليات تنمية وتطوير حقول الغاز.

5- دعم مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المشتركة.

وإجمالا يمكن تحليل المنهج الأوروبي في التعامل مع اكتشافات غاز شرق المتوسط كما يلي:

أ- أن غاز شرق المتوسط قد مثل فرصة محتملة للأوروبيين للتحرر من التبعية الروسية في مجال الغاز الطبيعي.

ب- اعتماد الجانب الأوروبي على خلق مساحة مصلحة مشتركة مع أطراف المنطقة، وهو ما لم يتجل فقط في الخطوات العملية، وإنما التأكيد المستمر على مستوى التصريحات، وهو ما يعد عاملا نفسيا بالغ الأهمية لدى دول شرق المتوسط[2].

لكن بالرغم من ذلك يضل الاتحاد الأوروبي يعاني من غياب استراتيجية شاملة في منطقة شرق البحر المتوسط وعدم امتلاكه لمشروع سياسي شامل أو فعال، كما أنه يعاني من أزمة اقتصادية جعلت منه يتراجع في شرق البحر المتوسط .[3]

ونظرا للاستهلاك الكبير للطاقة من قبل الاتحاد الأوروبي، فقد أصبح هدفا أساسيا للمنتجين الذين يرغبون في تأمين حقهم من السوق، ولكن مشكلة الاتحاد الأوروبي

---

[1] رضا شوادرة، مرجع سابق، 107 .

[2] عيسى عوبير، مرجع سابق، 137 .

[3] Patrick Nopens, Geopolitical Shifts In The Eastern Mediterranean , (Brussels: Egmont Institute,2013),2

الرئيسية هي أنه يعتمد بشكل أساسي على الغاز الذي يستورد من روسيا[1]، ويبدو الاتحاد حاضرًا في المعادلة من خلال بعض الدول التي تنتمي إليه مثل قبرص اليونانية واليونان، من خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز[2]، فقد شاركت العديد من شركات الاستثمار الغازي الأوروبية في عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط بشرق المتوسط مستثمرة القرب الجغرافي بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة حوض شرق البحر المتوسط،[3] كما أن موقف الاتحاد الأوروبي من التنافس الجاري شرق المتوسط، منحاز بشكل واضح إلى قبرص اليونانية واليونان لمواجهة تركيا من السيطرة على منافذ الواردات الغازية إلى أوروبا[4]، ويعتبر هذا الانحياز انتهاكا للكثير من القواعد والقوانين والأعراف الدولية من المنظور التركي، إضافة إلى ذلك فإن هذا الانحياز يتناقض مع جهود إيجاد الحلول السليمة لتوحيد جزيرة قبرص، على أساس أن دعم الإجراءات الاتحادية لقبرص اليونانية من شأنه أن يحدث مجالا جديدا للخلاف التركي اليوناني، ويقوي ويعزز الجانب اليوناني الرافض للحل السلمي،[5] ويمثل موقف الاتحاد الأوروبي من الانحياز السياسي ليس لناحية تأييد اليونان وقبرص اليونانية فقط، وإنما لغرض اتخاذ موقف معاكس لتركيا، والذي يسعى إلى تحجيمها أيضا، وقد ينعكس هذا الموقف على الخلاف المتعلق بمسار أنابيب الغاز التي يجري العمل عليها لنقل الغاز المكتشف من المنطقة وأوروبا[6].

---

[1] وسام علي كيطان، " الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 255.

[2] أنور حامد حمد، "مستقبل التوجهات الأوروبية على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط "، مجلة دراسات المستدامة 04 (2024): 3517 .

[3] سليمان علي سليمان، مرجع سابق، 265.

[4] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 42.

[5] وسام علي كيطان، "الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، 255.

[6] حسن رشك غياض، مرجع سابق، 42 .

يتجه العالم حاليا للاعتماد على مصادر طاقة أكثر أمنا وأقل تلوثاً، لذا فإن الغاز الطبيعي أصبح أكثر أهمية من النفط، علاوة على ذلك فإن حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في شرق البحر المتوسط تمثل فرصة استراتيجية لأوروبا، خاصة وأن مخزون شمال المتوسط في تراجع، كما أن اعتماد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي الذي أصبح يعتمد عليه كأداة ضغط تمثل تهديدا لأمن الطاقة الأوروبي، وتسعى اليونان وقبرص إلى توحيد جهودهما في مواجهة المطامع التركية في المنطقة، وقد أكدت على ذلك رئيسة اليونان "كاترينا ساكيلاروبولو" بوحدة وتضامن اليونان وقبرص في مواجهة الاستفزازات التركية، وذلك خلال زيارتها للعاصمة القبرصية نيقوسيا في 21 سبتمبر 2020[1]، وأنه بتوقيع مشروع أنابيب شرق المتوسط " إيست ميد " بين قبرص واليونان وإسرائيل، سيكون له دور في إمداد غاز شرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قالت المفوضية الأوروبية أن اتفاق" إيست ميد " هو تطور مرحب به، وأنه يجب أن ينظر إلى خط الأنابيب كخيار للاستفادة من غاز شرق المتوسط، وأبدى الاتحاد الأوروبي اهتمامه بهذا المشروع، باعتباره أمر مهم لأمن الطاقة الأوروبي، ودعى الدول الثلاث لتقديم دراسات بشأن التكاليف[2]، لأن تعزيز أمن الطاقة أولوية الاتحاد الأوروبي من خلال تنويع مصادر الواردات وكذلك تنويع طرق التوريد لاسيما مع تدهور العلاقات الأوروبية – الروسية بعد2015 [3].

وقد نفذت المفوضية الأوروبية خطة عمل تهدف إلى خفض واردات الطاقة من روسيا عن طريق مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت في:

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 249-250 .

[2] عنود عبد الرحمان الحباشنة، مرجع سابق، 66.

[3] حسين علي إسماعيل عبد الله وآخرون،" الصراع الدولي والإقليمي على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط"، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي 01 (2025): 61 .

- تطوير الممر الغازي الجنوبي للتزود بالغاز من منطقة بحر قزوين ومن مصادر الشرق الأوسط.
- زيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال (LNG) لضمان السيولة والتنوع في أسواق الاتحاد الأوروبي.
- ربط أوروبا بجنوب البحر المتوسط بالكهرباء وتوصيلات الغاز .

ويحدد المشروع الأوروبي الجديد الكيان الصهيوني، قبرص ومصر كمصدرين محتملين في شرق المتوسط فالموقع الجغرافي لأوروبا وزيادة طلباتها على الغاز الطبيعي جعلها تسعى إلى بناء شراكة استراتيجية مع هؤلاء المصدرين، ومما زاد من أهمية هذه الشراكة عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر مركزا إقليمياً توصلت من خلاله قبرص واليونان وإيطاليا والكيان الصهيوني إلى اتفاق مبدئي لبناء خط أنابيب 2000كيلومتر لنقل غاز شرق البحر المتوسط إلى أوروبا ، فمشروع " EST MED " ليس مجديا من الناحية المالية إذ قدرت تكلفته ب 6 مليارات دولار لكنه يعتبر بديلاً استراتيجياً لتجاوز تركيا.[1]

في أفريل2018 وقع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع الحكومة المصرية بعنوان (الشراكة الاستراتيجية للطاقة بين الاتحاد الأوربي وجمهورية مصر العربية) يدعم من خلالها خيار جعل مصر مجالا لتصدير الغاز والنفط إلى الاتحاد الأوروبي، والمخطط المقترح يشمل إنشاء أنابيب تنقل الغاز من مختلف حقول قبرص وفلسطين المحتلة إلى مصر ليتم تسييلها ويعاد تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي بعدها.[2]

وقد وقعت المفوضية الأوروبية سنة 2022 مذكرة تفاهم مع إسرائيل لزيادة صادرات الغاز الإسرائيلي إلى الأسواق الأوروبية عبر مصانع الغاز المسال المصرية الواقعة على

[1] حنان بلموهوب وعلي بلعربي، مرجع سابق، 131-132.

[2] محمد معن ديوب ومصطفى عليو، "اثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في صوغ واقع الجغرافية السياسية ضمنها"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية 06 (2019): 446.

ساحل البحر الأبيض المتوسط، أين اعتبر الاتحاد الأوروبي هذه الشراكة فرصة استراتيجية لزيادة كمية الغاز المصدرة إلى أوروبا من 7 مليارات متر مكعب في عام 2022، وإلى أكثر من 15 مليار متر مكعب بحلول عام 2025، وهذا ما يمثل حوالي 2.5% من إجمالي احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي مما يعزز قدرة أوروبا على التحكم في سوق الطاقة وأسعاره.[1]

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية ودورها في أزمة التوتر بشرق المتوسط

لقد أعلنت فرنسا عن زيادة تواجدها العسكري في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع تصاعد حدة التوترات بالمنطقة[2]، نظرا لأن تركيا وفرنسا تدعمان الأطراف المتنافسة في منطقة المتوسط وتسعيان إلى تضارب المصالح في ليبيا، فقد أدى الصراع إلى ارتفاع التوتر بينهما، مما أدى إلى تفاقم الأزمة في شرق المتوسط[3] ،فلقد عارضت دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا السياسة التركية الجديدة في شرق المتوسط باعتبارها تهدد أمن دول الاتحاد الأوروبي، أين ساندت اليونان وأبدت استعدادها للتدخل العسكري ضد تركيا وطالبت بفرض عقوبات عليها وذلك لأنها تخشى من زيادة النفوذ التركي في ليبيا وتحكمها في مصادر الطاقة بالدولة.[4]

ولقد أصبحت فرنسا القوة الأوروبية الأكثر دعما للموقف القبرصي اليوناني، ومما يؤكد موقفها إجرائها لعدة تدريبات عسكرية مع اليونان وإرسال حاملة الطائرات " شارل ديغول" التي تعمل بالطاقة النووية إلى شرق المتوسط، علما أن تركيا وفرنسا على خلاف بشأن عدد من موضوعات السياسة الخارجية، من سوريا ولبنان إلى شمال وغرب إفريقيا،

---

[1] أنور حامد حمد، مرجع سابق، 3517 .

[2] Ana Stanic And Sohbet Karbuz, "Challenges Facing Eastern Mediterranean Gas And How International Law Can Help Overcome Them", Journal Of Energy And Natural Resources Law 2((2020): 20.

[3] فوزية قاسي، مرجع سابق، 917 .

[4] ماهر إسماعيل إبراهيم، " الأبعاد الجيواستراتيجية للمصالح التركية في ليبيا بعد سنة 2011 "، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد خاص(2021): 223 .

فقد امتدت المواجهة الجيوسياسية بين تركيا من جهة وفرنسا ومصر والإمارات من جهة أخرى إلى شرق البحر المتوسط وأصبحت مصدرا آخر للتوتر.[1]

كما دعمت فرنسا منتدى غاز البحر المتوسط، وأصدرت عددًا من البيانات المشتركة مع دول البحر المتوسط المنددة بالنشاط التركي في المنطقة، وعرضت فرنسا المساعدة على اليونان بإرسال طائرات مقاتلة مع أجهزة استخبارات تكنولوجية إلى قبرص في 17 أوت 2020، وينطلق موقف فرنسا المضاد لتركيا من منطلق استراتيجية " الاتحاد من أجل المتوسط " الذي يهدف للحفاظ على النفوذ الأوروبي في شرق المتوسط وزيادته، خوفا من التأثيرات السلبية المتعلقة بالوجود الروسي والصيني والتركي المتنامي في الحوض،[2] ويمكن ملاحظة أن دولة الاتحاد الأوروبي صاحبة أطماع كبيرة في غاز حوض شرق المتوسط، ولذلك فهي تتدخل بشكل كبير وتحاول منع تركيا ومشاركة مصر وإسرائيل في الغاز المستخرج، خاصة وأنها تمتلك شركات كبيرة لاستخراج الغاز حول العالم.[3]

وكان التدخل الفرنسي إلى جانب دول منتدى الغاز سعيا لاستعادة التوازن بوجه أنقرة، فلا تستطيع فرنسا الهيمنة على شرق المتوسط، لأنها لا تمتلك الأدوات والموارد الكافية لذلك، ولكنها تريد من خلال حلفائها البقاء في موقع متقدم تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها والحفاظ على صورة القوة الأوروبية ذات الأدوار الدولية.

ولقد طرح ماكرون فكرة " السلام المتوسطي " حيث يمكن لفرنسا أن تؤدي دور الضامن للاستقرار في المتوسط وهو ما يعني حفظ وإدارة التوازن القائم بما يضمن مصالحها، ولذا يمكن أن تنطبق على فرنسا نظرية الواقعية البنيوية الدفاعية فهي لا تسعى لموقع الهيمنة بل أن تحظى بالمقدار الكافي من القوة لضمان توازن يخدم

[1] فوزية قاسي، مرجع سابق، 917.

[2] عنود عبد الرحمان الحباشنة ويسرى سالم فاضل الخلايله، مرجع سابق، 66.

[3] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 249-250.

مصالحها،[1] ومنذ وصول ماكرون للحكم وهو يعمل على تأكيد مواصلة فرنسا لفرض وجودها القوي في ليبيا، ولعل ما يبرهن على ذلك رعايته لمبادرة " المصالحة الوطنية" في عام2017 بجمع فرقاء ليبيا للتفاوض بشأن اتفاق تقاسم السلطة، والتي فشلت فيما بعد، إلا أن اكتشافات صواريخ " جافلين" بعد الهجمات العسكرية على طرابلس في 4 أفريل 2019، يدل على مشاركة فرنسا المباشرة بوسائل حديثة في المعارك التي تزيد في انقسام ليبيا وتعطيل مسارها لحل الأزمة سياسيا[2]، كما اتهم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإيطالي (ماتيو سالفيني) فرنسا بأنها " تسلب خيرات إفريقيا " وأنه لا مصلحة لها في استقرار ليبيا، لأن لديها مصالح نفطية بالمنطقة.[3]

كما أدانت فرنسا تدخل تركيا العسكري الواسع والعلني في ليبيا في 31 جانفي2020 والذي أخذ طابع رسمي كونه استجابة لطلب حكومة الوفاق بالتدخل، حيث اعتبرته فرنسا انتهاكا لما جاء في اتفاق مؤتمر برلين الدولي في 19 جانفي 2020، كما أنها حاولت بشكل متكرر التنقيب عن الغاز شرق المتوسط ما أدى إلى تزايد الصراع بين تركيا ودول المنطقة، وبغرض حماية المصالح الأوروبية أعلن ماكرون تعزيز وجود القوات البحرية الفرنسية في شرق المتوسط وفي 21 فيفري 2020، رست حاملة الطائرات " شارل ديغول" في ميناء ليماسول، كما أرسلت سفينتين من" رافال" وفرقاطتين" لافييت " في 13 أوت 2020 لتعزيز وجودها بالمنطقة ودعم اليونان على خلفية نشر تركيا لسفينة المسح الزلزالي " عروس ريس" مرفقة بفرقاطات من البحرية التركية في 10 أوت

[1] حسام مطر، الاستراتيجية الفرنسية في شرق المتوسط التوازن من الخارج (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2020)، 11.

[2] سفيان منصوري والهام بن العلمي، "البعد الطاقوي كمحدد للتوتر الفرنسي–التركي في منطقة شرق المتوسط "، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 01 (2022): 309–311.

[3] محمد منذر جلال،" ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي"، العراقية للمجلات الأكاديمية والعلمية، تكريت مجلة العلوم السياسية 24 (2021): 71.

2020، للبحث عن المواد الهيدروكربونية المحتملة في المياه المتنازع عليها[1]، وقامت فرنسا بمناورات عسكرية مع الجانب اليوناني، مما اعتبر استفزازا صريحا لتركيا خصوصا ودعما لليونان وإثباتا لوجودها بالمنطقة.[2]

ففرنسا تنظر للتواجد العسكري التركي في المتوسط عامة وفي ليبيا خاصة تهديدا لأمن واستقرار المنطقة فالصراع التاريخي الذي كان قائما بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا الاستعمارية لازال قائما إلى اليوم في إطاره المتجدد (العثمانية الجديدة والنيوكولنيالية الفرنسية)، كما أن فرنسا حاولت الضغط على أمريكا من أجل اتخاذ إجراءات صارمة ضد تركيا بسبب انتهاكها لعملية حضر توريد الأسلحة نحو ليبيا.

ولقد كانت فرصة تركيا مناسبة لحماية عمليات التنقيب في شرق المتوسط ووضع موطئ قدم لها في المغرب العربي لتواصل عمليات تطويق المنطقة وهو ما رأته فرنسا تهديدا مباشر لمصالحها الحيوية في المنطقة.[3]

ويمكن وصف الاستراتيجية الفرنسية بأنها تعمل وفق " التوازن من الخارج " إلى حد بعيد، ويعني ذلك استراتيجية توازن القوى في عالم متعدد الأقطاب حيث تتيح للدول الأخرى الحليفة المجال لتحمل الأعباء فيما ينحصر دور الدولة في تأمين الدعم للحلفاء في إقليمها للحفاظ على التوازنات ولا تتدخل عسكريا بشكل مباشر إلا عند الضرورة وبشكل مؤقت وسريع وذلك بدلا من الهيمنة المباشرة، وهذا ما تعمده فرنسا بتفاديها للتورط المباشر في مغامرة عسكرية بوجه دولة أخرى منخرطة في الناتو وتحيل الأعباء على الدول الحليفة في شرق المتوسط مع دعمها بما يتناسب والاندفاعية التركية .[4]

---

[1] سفيان منصوري والهام بن العلمي، "البعد الطاقوي كمحدد للتوتر الفرنسي–التركي في منطقة شرق المتوسط"، مرجع سابق، 309–311.

[2] بلال شاكر الرشايده وفاطمة هارون العمارات، "الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"، العراقية للمجلات الأكاديمية العلمية تكريت مجلة العلوم السياسية 24 (2021): 386.

[3] حميد رامي، مرجع سابق، 448–449.

[4] حسام مطر، مرجع سابق، 12.

تريد فرنسا تطويق الطموحات التركية وضبطها واحتوائها في شرق المتوسط مع ما يلزم من إقرار ببعض المصالح التركية وتستند المقاربة الفرنسية في التوازن من الخارج إلى ركنين اثنين هما:

الأول الحفاظ على الوضع القائم ومنع تركيا من تغييره وذلك من خلال:

- رسم خطوط حمر واضحة كالحد من نقل المدد العسكري التركي إلى ليبيا عبر البحر أو فرض انسحاب السفن التركية من مناطق متنازع عليها مع قبرص واليونان.
- الضغط على الناتو والولايات المتحدة لاتخاذ مواقف أكثر حزما ضد السياسة التركية.
- التهديد بإخراج تركيا من أي ترتيبات استراتيجية أمنية وغربية في المتوسط.

أما الركن الثاني فهو تقوية الفاعلين الإقليميين من الحلفاء ويشمل ذلك:

- إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع ايطاليا وقبرص واليونان.
- تعزيز القدرات العسكرية للدول الحليفة من خلال تحسين قدراتها الجوية والبحرية.
- تعزيز الحضور السياسي في دول شرق المتوسط لمنع تركيا من استغلال أي فراغات في هذه الدول.[1]

كما انتقدت روسيا التدخل العسكري الدولي والهجمات التي شنها حلف شمال الأطلسي في ليبيا لتجاوزه حماية المدنيين وأشار بيان الخارجية الروسية " من غير المقبول استخدام التفويض المستمد من قرار مجلس الأمن رقم 1973 من أجل تحقيق أهداف تتجاوز أحكامه والتي تنص فقط على إجراءات لحماية المدنيين"، كما أشار فلادمير بوتين أن هدف الناتو من التدخل هو إحداث تغيير في النظام.[2]

كما وقعت كل من قبرص الرومية واليونان اتفاقيات مشتركة مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل مصر ولبنان وإسرائيل والقوات التي تسعى للإطاحة

[1] حسام مطر، مرجع سابق، 13-14.

[2] فيصل غازي ناصر، "الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011"، قضايا سياسية 79 (2024): 427.

بالحكومة الشرعية في ليبيا (قوات حفتر) بشأن منطقة اقتصادية خالصة متبادلة أكثر من المناطق البحرية التي تمتلكها. [1]

فالدول الغربية تبحث عن فرض مبدأ التبعية من خلال الإبقاء على المصالح مربوطة ببعضها البعض وأيضا البحث عن منافذ تحكم وتسيطر على مصادر الطاقة لتمكينها من القوة الاقتصادية ومنه الهيمنة.

المبحث الرابع: المستقبل الجيوسياسي لشرق المتوسط: أبعاد إقليمية ودولية

هناك العديد من المواقف الإقليمية والدولية حول طبيعة النزاع على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية في منطقة شرق البحر المتوسط والتي أسهمت في الدفع بعجلة التنافس من أجل تحقيق مصالحها الإقليمية والدولية والسيطرة على هذه الرقعة الجيوسياسية الهامة في العلاقات الدولية[2]، أين يكمن التنافس بين هذه القوى أمثال الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا للحصول على مميزاتها ومحتوياتها، أما أهميتها لدى الدول المتشاطئة عليه في سباقها على وضع أهداف تمكنها من الفوز بحصة من موارد الطاقة، فكما يشير العالم الاستراتيجي البحري " ألفرد ماهان " في سياق هذا الاهتمام إلى أن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر[3] ،وبالتالي فهو يؤكد على أهمية السيطرة على البحار والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية، فهي عامل حاسم لمركز الدولة العظمى في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.[4]

---

[1] رجب يورلماز،" التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة "، سياسة دولية واقتصاد شؤون الشرق الأوسط 01 (2020): 32.

[2] صباح محمد الصالح،" النزاع التركي اليوناني على مصادر الطاقة في شرق التوسط"، مجلة حمورابي48 (2023): 218.

[3] محمد عبد السادة علي، مرجع سابق، 112-113.

[4] ألاء طالب خلف،" تأثير الفواعل الإقليمية على الدور التركي في حوض البحر المتوسط "، المجلة العراقية للعلوم السياسية 10 (2024): 83.

عززت هذه التطورات المخاوف المطروحة من قبل العديد من المختصين للتطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة بين الفواعل الأساسية إذ تنذر بحالة من الانتقال إلى واقع جيوسياسي جديد قد يتكون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة، تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله، أين أشار الباحث " أليا هاني الحديثي" في مقال رأى فيه أن المنطقة قد تخضع إلى مؤتمرات أممية متجاهلة الجغرافيا في توزيع مناطق النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ما هو قائم إلى ما ينبغي أن يكون وذلك بحسب ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية.[1]

وسيكون لاكتشافات الغاز الطبيعي دور كبير إما في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة بين بعض الأطراف، مما يمكن أن يساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي وفي ازدهار الاقتصاد الإقليمي، وإما في تعميق الخلاف بين البعض الآخر،[2] بشأن الحقول المكتشفة وإعادة ترسيم الحدود البحرية وتداخل نفوذ القوى الكبرى في المنطقة[3]، فهذا الوضع الإقليمي المعقد والذي تتشابك فيه الكثير من الخيوط بين الدول ينذر بالعديد من السياسات الصراعية فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإقليمي، وعليه فأغلب التقديرات تشير إلى صعوبة التنبؤ بشكل حاسم بما سيكون عليه وضع منطقة شرق المتوسط، في ظل الحالات الأمنية الراهنة، التي لا تزال غير مستقرة[4].

المطلب الأول: سيناريو التوافق وتعزيز التعاون بين الفاعلين الإقليميين والدوليين

يمكن تحصيل الفوائد الجيوبوليتيكية عن طريق تطوير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، في حالات وجود علاقات سياسية جيدة بين الدول، فالاستفادة المثلى من

---

[1] فراس عباس هاشم وجنان خليفه يوسف،" المحركات الدافعة للاستراتيجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط (قراءة في المضمون والمرتكزات)"، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن 02(2022):27-28.

[2] زهراء عباس هادي، مرجع سابق، 162.

[3] رامي قصي عبود، مرجع سابق، 115.

[4] رضا شوادرة، مرجع سابق، 106.

هذه الاكتشافات ستتوقف على درجة الاستقرار والتعاون الإقليمي وليس العكس، كما يطرح عدد من المراقبين إمكانية إقامة مشروع تعاون إقليمي بين دول شرق المتوسط، والذي بدوره سيحقق أمنا بحريا وعسكريا واقتصاديا لجميع دول المنطقة، ويمكن أن يضم هذا المشروع كل من مصر ولبنان وسوريا وقبرص واليونان وربما إسرائيل وتركيا وليبيا، باعتبارها الدول القريبة من منابع الغاز الطبيعي في المنطقة، كما يمكن ضم كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وهي الدول التي تبحر سفنها العسكرية في البحر المتوسط، وفي حالة رفض هذا المشروع من قبل بعض الدول المشاركة يمكن أن يجري تنفيذه برعاية الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لزيادة الضغط على الدول المترددة في الانضمام.[1]

فيمكن للطاقة أن تؤثر بشكل إيجابي في إقامة التعاونات السياسية الإقليمية الناجحة وذلك بالتقليل من التوترات وتعزيز التعاون فيما يسمى بالتحييد الأمني[2]، كما توجد العديد من الركائز التي من شأنها تعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط من أبرزها:

– الاهتمام الأوروبي بمنطقة شرق المتوسط وإمكانية تلبية حاجاتها الطاقوية في المنطقة خاصة بعد انتهاء الفترة الزمنية للعقود طويلة المدى التي كانت تربط الاتحاد الأوروبي مع النرويج وروسيا[3]، فينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يستعمل قدراته الدبلوماسية والمالية للوساطة وتشجيع حدوث اندماج أكثر شمولا في المنطقة ودرجة أكبر من الاستقرار، وتطوير رؤية منسجمة مع التحرك العالمي نحو نزع الكربون.[4]

[1] زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سابق، 512-513.

[2] Constantinos Adamides. Enrgising Tensions In The Eastern Mediterranean: The Impact Hydrocarbons On Regional Security, The Hardy Review 1(2022):116.

[3] زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سابق، 514.

[4] Rethinking Gas Diplomaticy In The Eastern Mediterranean, (Brussels: Crisis Group Middle East Report N°240, 2023), 35.

– القرب الجغرافي من الحقول الغازية الطبيعية المكتشفة خاصة حقل " ظهر" و"أفروديت" و" ليفياثان" والتي من شأنها أن تشجع على التنسيق بشأن استغلال هذه الحقول بين الدول الثلاث حتى تستطيع المنافسة في السوق العالمية.[1]

– إن ثروة الغاز المتواجدة بأعماق الشرق المتوسط لها أهميتها الكبرى في تغطية احتياجات السوق العالمي للطاقة، وعليه فإن القوى الدولية ستتحرك لتأمين إنتاجها [2] ،وبالفعل بدأت الإدارة الأمريكية في ممارسة مساعي الوساطة بين لبنان وإسرائيل وبين مصر وإسرائيل من أجل تسوية الخلافات المتعلقة بملف الغاز الطبيعي بين الأطراف [3]، كما أعلن الاتحاد الأوروبي تأييده للموقف القبرصي واليوناني في الخلاف مع تركيا[4].

أما في ما يخص كل من اليونان وتركيا فبالرغم من ردود الفعل والتصريحات التي وصفت بحدتها بشأن قضية قبرص، إلى أن السلطات القبرصية، سواء في جمهورية قبرص أو السلطات في الجزء الشمالي اختارت نوعاً ما الدبلوماسية من أجل تجنب المزيد من التصعيد، لأنهم يستغلون موارد يعدها كلاهما حقاً لهم، مع إمكانية الاستغلال المشترك في المستقبل، ومع ذلك يواصل الطرفان ربط إمكانية التعاون الاقتصادي بإيجاد حل سياسي للصراع المطول الذي قسم قبرص منذ عام 1974، وقد أبدى كل من القبارصة اليونانيين والأتراك عن استيائهم من المفاوضات الفاشلة خاصة أن من مصلحتهم تجنب الصراعات أو التصادمات بين الأطراف الإقليمية، لأن هذا من شأنه في النهاية أن يعوق استغلالهم لاحتياطيات الغاز الطبيعي.[5]

---

[1] زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سابق، 514.

[2] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 252-253.

[3] زينب عبد العال سيد رمضان، مرجع سابق، 514.

[4] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 252-253.

[5] أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي .. خريطة الصراع بشرق المتوسط، (إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2021)، 67.

كما أن تركيا قد تسعى إلى تشكيل تحالفات جديدة لتأمين استمرار تدفق النفط إلى تركيا خاصة وأن تركيا تعتمد على روسيا في معظم وارداتها من الغاز،[1] مثل لبنان وسوريا والسلطة الفلسطينية لتحقيق هدفين، الأول هو الحصول على حصة من الغاز تغطي الطلب المحلي لها على الأقل، والثاني للتعاون مع هذه الدول لإنشاء خطوط غاز تمر إلى السوق العالمي.

فقد منع وضع سوريا المضطرب الشركات من الاستكشاف بها، أما لبنان وإن بدأت في الاستكشاف إلا أنها لم تدخل في أي تحالف بعد يؤمن طريقًا لتصدير إنتاجها المستقبلي[2]، كما أنها لم تبدأ بعد في استخراج الغاز من الحقول المكتشفة ولم توقع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية مع أي دولة.

وهناك افتراض بإمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي واستنادا الى اتفاقية الأمم المتحدة للبحار وذلك من خلال أدوار إيجابية لكل من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو وساطة أمريكية أو تحكيم دولي ،فقد يكون هناك دور دولي قادر على إقناع تركيا بضرورة التراجع عن موقفها للانسحاب من الاتفاقيات الدولية التي وقعتها في الماضي وبالتوقف عن مساعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة، من أجل إنهاء حالة التوتر والتوجه إلى التهدئة، بما يساعد على الاستفادة من ثروات المنطقة.[3]

هناك أيضا احتمال قائم بتوصل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لتفاهم دولي مشترك يهدف إلى تفعيل بيان جنيف عبر قراءة توافقية، ويتطلب هذا التفاهم تعاون القوى الإقليمية سواء من أصدقاء المعارضة السورية مثل (السعودية وتركيا وقطر) أو حلفاء النظام (إيران) للضغط على أطراف الصراع السوريين لقبول هذا الحل

[1] رضا شوادرة، مرجع سابق، 106.
[2] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 252-253.
[3] رضا شوادرة، مرجع سابق، 106.

،أين سيشهد مسار جنيف استئنافا لجولاته بنسخة ثالثة يشارك فيها الإيرانيون هذه المرة، بدفع من المبعوث الأممي "ستيفان دي مستورا " أو خلفه، ويعتمد هذا السيناريو على حسابات منطقية لمختلف القوى الخارجية المتورطة في الأزمة السورية، وتحديدا مخاوفها المشتركة من انزلاق سورية نحو الفوضى وتحولها إلى بؤرة إقليمية لإنتاج التطرف والإرهاب[1].

أما بالنسبة للحدود بين لبنان وإسرائيل على الرغم من أن هذا الاتفاق لم يصل إلى نتائج حاسمة لرسم كامل منذ انطلاق المفاوضات غير المباشرة في الأول من أكتوبر عام 2020 وحتى الآن إلا أنه مثل مؤشر إيجابي للطرفين لأجل حل صراعهم الحدودي بمفاوضات مباشرة أو عن طريق الوساطة الأمريكية، إذ رسم مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى "ديفيد شينكر" مسارين لتلك المفاوضات، الأول هو الاعتماد على قرارات مجلس الأمن 1701 لسنة 2006، والثاني أن تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط في كل مراحل التفاوض التي يكون مقرها في الناقورة .

والجدير بالذكر أن هناك أمور عديدة كانت تشوب مفاوضات ما قبل الاتفاق وكانت سبباً في توقفها مرات عدة تستحق الالتفات والانتباه لها بمقدار أهميتها لأنها دلت على شبه الاستحالة في الوصول إلى ذلك الاتفاق وتقليل متغيرات الصراع بين الطرفين، ومن أهم المعوقات نجد:

1- افتقاد المفاوضات للأطر الزمنية.

2- عدم الإشارة إلى أي مرجعية قانونية، كقانون البحار لعام 1982.

3- عدم وجود البدائل في حال فشل تلك المفاوضات مثل الذهاب نحو التحكيم الدولي.[2]

---

[1] هشام صاغور، " تأثير الصراع على الغاز في شرق المتوسط وعلاقته بالأزمة السورية "، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 01(2023): 342.

[2] سيف حيدر سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، مرجع سابق،437.

وتقدم الحقائق الراهنة فرصة فريدة للتعاون الإقليمي والاعتماد المتبادل وهو ما يعكس رغبة الدول في تعزيز العلاقات بين دول المنطقة وذلك من خلال سعي الدول إلى إيجاد حلول شاملة للعديد من القضايا والمجالات ذات الاهتمام المشترك والتركيز بشكل أكبر على المبادرات التعاونية التي تسعى لمعالجة القضايا الإقليمية كتغير المناخ وأمن الطاقة والأمن الإنساني والاقتصاد.[1]

وقد توصل لبنان إلى توقيع الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي في 27 أكتوبر 2022 ،أين تمت فيه المطالبة بحقل غانا وحصته كاملة والخط 23، مع عدم تقاسم الحقول والثروات مع الإسرائيليين وضمان بدء التنقيب في مناطقه غير المتنازع عليها، أين تسلم لبنان الصيغة النهائية الأمريكية التي تم فيها إعطاء لبنان حقوقها كاملة مع مراعاة مطالبه وملاحظاته، وقد تم التوقيع على الاتفاق بين كل من رئيس جمهورية لبنان ميشال عون ورئيس الحكومة الإسرائيلي يائير لابيد على رسالتين منفصلتين للموافقة على نص الاتفاق، وقد تم استلام الرسائل من طرف الوسيط الأمريكي أموس هوكشتاين ،وأشار أبو صعب أن لبنان قد تخلى عن الخط 29 من أجل الوصول إلى توقيع الاتفاق.[2]

المطلب الثاني: ارتفاع مؤشر التصادم على مصادر الطاقة بشرق المتوسط

زاد اكتشاف الهيدروكربونات وتأثيرها في شرق المتوسط من تعقيد البيئة الإقليمية ،حيث يمكن أن يكون للطاقة تأثير مضاعف كبير على العلاقات القائمة في القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية، أين قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر أو النزاعات [3] ،فبالرغم من أن الطاقة أصبحت القاسم المشترك الوحيد في المنطقة إلا أنها تحولت إلى

[1] valeria Talbot, the scramble for the eastern Mediterranean energy and geopolitics, (Milan: ledizioni ledipublishing,، 2021), 27-28

[2] التقرير الثالث عن ملف النفط والغاز، ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية. 2022، 4-5.

[3]Constantinos Adamides, op cit, 116.

سبب رئيسي للصراعات المتزايدة خاصة مع عدم ترسيم الحدود البحرية [1]، فالعلاقات الدولية بين الدول التي تتشارك الحدود على طول شرق البحر الأبيض المتوسط تتسم بالتوتر وعدم الثقة والصراع [2]، كما أن عملية ترسيم الحدود البحرية عملية معقدة جدا، ويبدو ذلك واضحا نظرا لوجود مجموعة من الدول الساحلية المتعارضة في مياه محدودة في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث يتعين تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة من قبل الدولتين المتقابلتين ذات أقصر مسافة بين سواحلهما، وما زاد الوضع سوءا هو حالة اللااستقرار التي تشهدها المنطقة بسبب النزاعات الحاصلة بين عدة أطراف بالمنطقة، وعليه لم تقم معظم دول شرق البحر المتوسط بعد بترسيم حدودها، خاصة بعد تضاعف احتياطيات الغاز في المنطقة مع تزايد أنشطة الاستكشافات التي لم تتوقف وهو ما قد يؤدي إلى حالات تصعيد،[3] وبالنظر إلى تقاطع تلك الاكتشافات مع المشكلات التاريخية والدينية والحضارية في المنطقة[4]، فلقد أصبحت البيئة الأمنية الاستراتيجية غير مستقرة لكونها أصبحت منطقة جذب استراتيجي للقوى الكبرى وتنافس القوى الإقليمية، ما أدى إلى تصاعد حدة التوترات التي تنذر باحتمالات حدوث مواجهات عسكرية بين الدول المطلة على البحر المتوسط، من أجل تقاسم مناطق اكتشاف الغاز وتعيين الحدود ومسارات أنابيب التصدير، والتنافس بين المراكز الإقليمية للطاقة بمتغيرات جديدة في خريطة التحالفات الإقليمية.[5]

---

[1]Sohbet Karbuz, Natural Gas Resources In The Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities; Economy and Territory. Commercial Relations (Spain: European Institute Of The Mediterranean, 2012), 217.

[2] Andrew Holland, Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean (American: Security Project,2015), 3.

[3] Khaled Fouad, Drift Into The Unknouwn : Why In The Situation The Eastern Mediterranean Flaring Up? (Istanbul: Alsharq Strategic Research, 2020), 14.

[4] رامي قصي عبود، مرجع سابق، 115.

[5] دموع قاسم كريم وباقر جواد كاظم،" التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط"، قضايا سياسية 71(2022):47.

وتعدد الأطراف الفاعلة والخصائص الجيوسياسية للمنطقة المرتبطة بشكل مباشر بالأمن الاقتصادي الأوروبي، يقلل من احتمالية نشوب حرب شاملة، لكن يضل هناك احتمال تصاعد التوترات وتضارب المصالح خاصة بسبب اتفاقيات الأمن البحري بين كل من تركيا وليبيا من جهة واليونان ومصر من جهة أخرى [1]، وأحد أهم المواجهات المحتملة ستكون أيضا بين لبنان وإسرائيل من جهة أخرى خصوصاً أنه في السابق كان التنافس الاستعماري على النفط ينحصر بين الدول الكبرى أما الآن وفي ظل اقتصاد السوق ترى الشركات العالمية لها دور في ميدان التنافس وإن كانت تقف خلف دول باحثة عن النفوذ والسيطرة،[2] وهو ما قد يؤدي إلى اشتباكات عسكرية محدودة في هذه المنطقة، فعلى الرغم من قيام تركيا بالتلويح باستخدام القوة العسكرية، إلا أن قبرص صرحت بأنها لا ترغب في الدخول في مواجهات عسكرية، كما أن بعض التحليلات ترى أن إسرائيل لا ترغب في تحمل تكلفة خوض حرب جديدة في لبنان خاصة في ظل تعقد الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية.[3]

وبذلك تحول شرق المتوسط إلى ساحة مواجهة رئيسية لصناعة الغاز الطبيعي أين أصبحت المنافسة الجيوسياسية مدفوعة بالعديد من الاكتشافات البحرية التي جذبت اهتماما متزايدا بين العديد من شركات ودول النفط العالمية وبسبب طموحات الطاقة والنزاعات الحدودية والمنافسة الإقليمية، أصبحت المنطقة ساحة توترات عالية ومواجهة من قبل دول مختلفة، لا سيما بين تركيا واليونان[4]، وإمكانية نشوب صراع ما بينهما هو السيناريو الأكثر احتمالا وذلك لدعم فرنسا البحري لكل من اليونان وقبرص ضد المصالح التركية خاصة في قبرص ما قد يؤدي بتركيا إلى التهديدات والحرب

[1] Hamid Darvishvand," Geopolitical Analysis Of Eastern Mediterranean Competitions Using Game Theory", Revista Cimexus 2 (2023):101

[2] رضا شوادرة، مرجع سابق، 107.

[3] فوزية أكرم حمزة أبو علان، مرجع سابق، 252-253.

[4] بن مساهل آلاء الرحمان، " نحو تفعيل دبلوماسية الطاقة في المنطقة شرق المتوسط "، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 02(2024) :524.

الإعلامية،[1] وبالتالي يفترض هذا السيناريو احتمال حدوث تصعيد ما بين العقوبات الاقتصادية والسياسية إلى أن يصل حد المواجهة العسكرية المباشرة بين بعض الدول المطلة على البحر المتوسط،[2] وتستمر احتياطيات الغاز الطبيعي في البحر المتوسط في إثارة الخصومات الإقليمية على عكس ما كان ينظر إليها على أنها ستسهل التعاون الإقليمي، فقد كثفت موارد قاع البحار الصراعات القائمة وخلقت مناطق توتر جديدة وأصبحت المنافسة بين الدول في البحر الأبيض المتوسط جيوسياسية بشكل علني حيث تطورت الشراكات الاقتصادية التي دفعتها اكتشافات الغاز إلى تحالفات سياسية عسكرية وسط تزايد عدم اليقين ومخاطر نشوب الصراع، في مقابل توقف تنمية موارد المنطقة وعلى الرغم من دوافع الصراع في المنطقة، فإن أحد الآثار التي لا جدال فيها هو أن المنطقة قد أصبحت واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم إلى جانب الاحتمال المتزايد للمواجهة المفتوحة، حيث تعزز الدول الساحلية والقوى الخارجية وجودها البحري في المنطقة، وهو ما يستدعي إقامة حوار دبلوماسي شامل ومتعدد الأطراف لتهدئة النزاعات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة، ووفقًا لذلك فقد عززت التحولات الأخيرة في التحالفات الجيوسياسية الإقليمية الشعور بالحصار في أنقرة، وهو تصور بأن تركيا تُستبعد ليس فقط من لعبة الطاقة ولكن أيضا من النظام الإقليمي الناشئ[3].

وعلى صعيد المفهوم الاقتصادي، لا يمكن للغاز كسلعة تجارية أن يشعل حروباً بمفرده، فالمنطق الاقتصادي يقول أن الدولة التي تريد الغاز من دولة أخرى يمكنها أن تخاطبها مباشرة وتطلب كمية من الغاز وتفاوضها على السعر وتسدد لها الثمن كجزء من التبادل التجاري، إلا أن تشابك الأمور وتضارب المصالح كمساعي روسيا في السيطرة على حيز هام من سوق الطاقة، وسعي أميركا لربط أمن الطاقة لدى حلفائها

---

[1] hamid darvishvand, op cit, 101.

[2] رضا شوادرة، مرجع سابق، 107.

[3] بن مساهل آلاء الرحمان، مرجع سابق، 525.

بمصالحها الدولية ومظلتها الأمنية، إضافة إلى عامل الندرة، فموارد الغاز مهددة بالنفاذ نتيجة ارتفاع الطلب عليها لأغراض متعددة تتعلق بالصناعة والزراعة والتكنولوجيا والاستهلاك المنزلي، وهذا الطلب يحتم ندرتها واستنفاذها يوماً بعد يوم، وهذا العامل الاقتصادي" الندرة " يوصلنا إلى حروب الغاز، حيث يفوق الطلب العالمي من الغاز للكميات المعروضة منه، وهو ما جعل الغاز أداة للصراع الدولي الجديد"، ذلك أن أهمية الطاقة ليست اقتصادية فحسب بل تحرك صراعات جيوسياسية، وتعتبر مؤشراً على عناصر القوة لدول المنشأ ودول الممر ودول المصب، حتى بات من السهل الإشارة إلى دور الغاز في عدة اضطرابات راهنة لها علاقة بالسيطرة على حقول النفط والغاز وأسواقها وخطوط إمدادها[1].

كما أن تطور قطاع الطاقة وطرق تصديرها في شرق المتوسط تأثر بشكل كبير بالتوترات الإقليمية فتدهور العلاقات التركية مع بعض دول المنطقة زاد من حدة الخلافات فعلى سبيل المثال شهدت العلاقة التركية الإسرائيلية القوية من عام 1996 إلى أواخر 2000 تدهورا ملحوظا، وبعد عام 2010 ورغم محاولات تحسين العلاقات إلا أنها لا تزال متوترة وبالمثل تدهورت كذلك العلاقة بين تركيا ومصر بعد انقلاب 2013 في مصر الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين حلفاء تركيا، وهناك أيضا الإشكالية التقليدية بين تركيا وقبرص وتركيا واليونان ونتيجة لذلك تغيرت أنماط العداء والصداقة بين الدول في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل ملحوظ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما تغيرت موازين القوى الإقليمية بسبب اكتشافات الطاقة، والتي أدت إلى تقارب العلاقات بالنسبة لقبرص ،اليونان وإسرائيل ومصر فيما يسمى ب " التحالف المبني على المصالح المشتركة في مجال الطاقة " [2].

---

[1] لؤي صيوح وآخرون، " التنافس الدولي على الغاز – حرب الأنابيب والإمداد "، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية 05 (2021): 136.

[2] بن مساهل آلاء الرحمان، مرجع سابق، 524.

كما أنه من أهم المحطات الحرجة التي يمر بها قطاع الطاقة العالمية هي الحرب الروسية الأوكرانية مؤخرا، لما لها من تداعيات على الأمن الطاقوي العالمي بصفة عامة والأمن الطاقوي الأوروبي بصفة خاصة، وهذا لتوفر عنصر المفاجأة لهذه الأخيرة، بحيث لم تتوقع معظم الدول هذه الحرب بهذا الشكل وبهذا التوقيت، وأدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى تغيير العديد من مفاهيم القوى والتحالفات في المشهد العالمي للطاقة وعلى سبيل المثال:

- تحاول القارة الأوروبية إعادة بناء ترتيب أوراقها وأولوياتها.
- صعوبة إيجاد بدائل قوية لمصادر الطاقة الروسية.
- ظهور تحالفات جديدة في سوق الطاقة العالمية لم تكن موجودة من قبل.
- تأكيد زعماء الدول الأوروبية أن الغزو الروسي لأوكرانيا كان بمثابة ضربة الصحوة لهم، أين توحد الاتحاد الأوروبي بعد نزاعات أثرت عليه داخليا والتي انتهت بخروج بريطانيا منه، ليتوحد الأوروبيون بعدها بقرار معاقبة بوتين.
- عادت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى الساحة الدولية من خلال فرض سيطرتها على أسواق النفط العالمية.[1]

أما عن فلسطين والكيان الصهيوني فرغم عدم التأكد من معرفة متى تتوقف الحرب على غزة خلال عام 2024، ورغم صعوبة توقع النطاق الجغرافي الذي يمكن أن تصل إليه، فإن سيناريو استمرار هذه الحرب واتساع نطاقها من المحتمل أن يحول منطقة شرق المتوسط إلى بؤرة توتر جيوسياسي وفي حال تحقق هذا السيناريو على أرض الواقع لن يكون هناك أي حقل غاز طبيعي أو بئر للنفط بعيدا عن المواجهات المسلحة، لا سيما لو تدخلت أطراف أخرى في الصراع مثل إيران وحلفاؤها من جهة ،والولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة أخرى، ويفترض هذا السيناريو تعرض منشآت وحقول النفط

[1] رضا شوادرة، مرجع سابق، 107.

والغاز الطبيعي لهجمات عسكرية من أطراف الصراع، إلى جانب تأثر السفن الناقلة للنفط والغاز بالهجمات العسكرية في المضايق المائية الرئيسة، مثل باب المندب وهرمز وقناة السويس، مما يعوق وصول صادرات النفط والغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.[1]

وتوجد أيضا حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الطاقة خاصة في ظل استمرار الحرب في قطاع غزة، أين سيؤدي التصعيد إلى مزيد من تذبذب في أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة بالمنطقة وهو ما سينعكس على اقتصاديات الدول بسبب وضع الطاقة أين يتوقع تأجيل الحكومات الإقليمية لخطط ومشاريع خاصة بالطاقة كانت موجودة منذ عدة سنوات [2]، وفي هذا الصدد يؤكد أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي أن آفاق أسعار الطاقة العالمية ستصبح سلبية مع استمرار التصعيد في حرب غزة، مشيرا إلى إمكانية حدوث ثلاثة احتمالات استنادًا إلى درجة تعطل إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط، والتجارب التاريخية التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي، وتتمثل هذه الاحتمالات الثلاثة فيما يلي:

- احتمال" التعطل المحدود"، وفيه تنخفض إمدادات النفط العالمية بمقدار 500 ألف برميل إلى مليوني برميل يوميا، وفي ظل هذا السيناريو سيرتفع سعر النفط مبدئيا مقارنة بمتوسط الفترة ربع السنوية الأخيرة من سنة 2023، والذي يبلغ حوالي 90 دولار للبرميل، أي أن سعر البرميل سوف يتراوح بين 93 و 102 دولار.

[1] أماني فوزي الجندي، "تداعيات الحرب في غزة على إمداد النفط في آسيا، آفاق آسيوية "، الهيئة العامة للاستعلامات 14 (2024): 50.

[2] إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال، تداعيات أحداث غزة على أمن وإمدادات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط، (الجيزة: مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة، 2024)، 54

- احتمال " التعطل المتوسط"، وفيه ستتراجع إمدادات النفط العالمية بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين برميل يومياً، مما يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة 21%إلى 35% في البداية بواقع 109 دولار و 121 دولار للبرميل.

- احتمال " التعطل الكبير"، وفيه ستتراجع إمدادات النفط العالمية بمقدار ستة ملايين إلى ثمانية ملايين برميل يوميا، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع بنسبة إلى 75% في البداية بواقع 140 دولار 157 و دولار للبرميل[1].

وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز مما ينتج عنه مشكلات في الاقتصاد العالمي ويهدد خفض النمو وارتفاع أسعار الطاقة على المستوى العالمي، كما أن أمن الطاقة العالمي والأمن الغذائي قد يتأثر أيضا بشكل كبير[2].

فحرب إسرائيل الراهنة على قطاع غزة بما تحتويه من حسابات جيو سياسية وجيواقتصادية وعقائدية، لم تستثنى هي الأخرى من تعقيدات هذا الملف وذلك وفق ما تشير له الكثير من التقارير على امتداد احتياطات الغاز إلى سواحل قطاع غزة، وهو ما يرجح مسببات حروب الإبادة الجارية وحتى الرهانات والنتائج المنتظرة.[3]

ومع استمرار الحرب ستظل مخاطر التدهور الأمني تهدد الصناعة الغازية بشكل مباشر ومستمر[4]، في ظل النزاعات المسلحة وغياب الاستقرار السياسي في بعض الدول مما قد يعرض الأمن الطاقوي سواء في عملية الاستخراج أو الإنتاج أو النقل، إلى القرصنة البحرية [5]، فالحروب تزيد من صعوبة تأمين المنشآت الغازية مما يجعلها

---

[1] أماني فوزي، مرجع سابق، 50.

[2] إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال، مرجع سابق، 53.

[3] عبد الرزاق غراف، قمة الجزائر لمنتدى مصدري الغاز هل تفتح آفاق عصر جديدة لسوق الغاز (المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث، 2024)، 4.

[4] كوبلي كونيلي،" كيف أثرت حرب غزة في قطاع الغاز في شرق المتوسط "، اطلع عليه يوم 2024/03/04، https://www.asswak-alarab.com/archives/32242.

[5] شباط عبد النور،" التحول الطاقوي نحو استغلال الطاقة المتجددة: رهان تحقيق الأمن الطاقوي العالمي"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية 01 (2024): 251.

عرضة للهجمات الإرهابية وأيضا على عمليات الاستكشاف وإنتاج الغاز، بالإضافة إلى تعريض البنية التحتية للغاز لخطر التخريب وتعريض الإمدادات لخطر التذبذب والانقطاع.[1]

تم اقتراح مشروع ميناء الإغاثة المفترض بين قبرص وغزة الذي أعلنه بايدن في 7 مارس الماضي في خطاب" حال الاتحاد "، ببناء ميناء عائم قبالة ساحل غزة، والذي لم يلقى ترحيبا دوليا، وقد أشار عدد من الخبراء إلى أن الميناء القبرصي سيصبح في وقت لاحق أكبر قاعدة لوجستية للقوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط وذلك لمواجهة التمركز العسكري الروسي على الساحل السوري، أين سيهدف هذا الميناء في حال انتهاء الحرب على غزة إلى منع ضرب خطوط الإمداد الأمريكية الإسرائيلية، وبالتالي سيكون هدف التمركز الأمريكي تأمينا إضافيا لميناء حيفا الذي يعتبر نقطة مهمة ضمن مشروع الممر الهندي التجاري الذي سيصل بين الشرق وأوروبا الذي طرحت فكرته عام 2023 وجعله بديلا عن طريق الحرير الصيني، فالميناء القبرصي حسب تقارير إسرائيلية سيكون بديلا لميناء حيفا الذي يحتمل أن يتعرض للهجوم والإغلاق في حال اندلاع حرب إقليمية شاملة، ويشير تقرير "يديعوت احرونوت" إلى أن تل أبيب تريد تحقيق هدفين من ميناء قبرص هما:

1- إخضاع السلع المتوجهة إلى غزة للتفتيش المباشر من قبلها قبل نقلها إلى الفلسطينيين.

2- كونها بديل لكسر الحصار القائم على الموانئ الإسرائيلية وحركة نقل البضائع إليه بعد أن تضرر ميناء إيلات بنسبة 85 %.

لكن الناشطة الكندية الإعلامية" شيريل بينسون " أشارت إلى أن تشييد ميناء على شاطئ غزة لا علاقة له بالمساعدات الإنسانية وإنما الهدف هو بناء ميناء أكبر لإسرائيل

[1] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 256-257 .

من أجل سرقة غاز غزة وبناء قناة بنغوريون (التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط من دون الحاجة إلى المرور عبر قناة السويس المصرية) التي أرادتها إسرائيل أن تمر بغزة[1]، وفي نفس السياق أشار سيد حسين موسويان المختص بشؤون الطاقة أن الهدف النهائي للحرب في قطاع غزة ليس فقط تدمير حماس أو تهجير الفلسطينيين بل مصادرة موارد الغاز في غزة والتي تقدر بمليارات الدولارات، وأن سبب انحياز الدول الغربية للكيان الصهيوني بعدوانه على قطاع غزة هو استفادت شركاتهم من الامتيازات الممنوحة لها في حقول الغاز المنهوبة في سواحل غزة[2].

إن إدراك الدول الغربية بأن طبيعة الجغرافيا السياسية المعقدة والممتلئة بالصراعات والخلافات لتلك المنطقة يصعب فيها رسم خطوط التعاون لاستثمار الثروات والموارد الطبيعية في منطقة شرق المتوسط، وهو ما زاد من ثقل التنافس على النفوذ[3]، والهيمنة والتحكم في مصادر الطاقة بالمنطقة، لذلك سيستمر عدم الاستقرار في المنطقة بمعدل 63%، فضلا عن استمرارية الصراع بين القوى الإقليمية دون مقدرة أيا منها على حسم الصراع لصالحها، وهو سيناريو قابل للتحقيق لعدة مؤشرات أبرزها:

- استمرار التوترات التي يمكن السيطرة عليها، دون اندلاع صراع مباشر بين تركيا ودول منتدى غاز شرق المتوسط، بحيث ستشهد المنطقة احتكاك بين البحرية التركية مع البحرية العسكرية لدول غربية كثفت حضورها في شرق المتوسط لتوازن القوى المرتبط بهذا الصراع خاصة فرنسا.

- ويعتمد هذا السيناريو على استمرار الوضع الجيوسياسي الراهن، بسبب استمرار تنقيب شركة تركيا داخل المياه المتنازع عليها، فضلا عن تكثيف تواجدها البحري

[1] خليل حرب،" غزة وخطة البناء القبرصي وصفة لإيقاد حرب إقليمية؟"، تقرير الأمن العام127 (2024): 44-47.

[2] انس القباطي،" حرب غزة ومدى ارتباطها بحروب الغاز"، 2023، عرب جرنال، اطلع عليه يوم 2025/01/23، http://arab-j.net/19119

[3] فراس عباس هاشم وجنان خليفه يوسف، مرجع سابق، 29.

لاعتراض سفن تنقيب تابعة لشركات نفط دولية، وتوسيع نفوذها في ليبيا واستخدامها لورقة المهاجرين كتهديد للاتحاد الأوروبي، لذلك لا توجد نية من طرف الاتحاد الأوروبي للمواجهة العسكرية مع تركيا، خاصة وأن القلق الأوروبي مرتفع حيال أزمة المهاجرين، فضلا عن أهمية الموقع الاستراتيجي التركي للجناح الجنوبي خلف الناتو.

ستقوم تركيا بتعطيل عمليات تنقيب شركات النفط الدولية في شرق المتوسط إذا عادت لعملها في الفترة المقبلة، لذلك من المتوقع تتصاعد التوترات في حالة عودها لعمليات التنقيب، وقد تمتد لمواجهات بين القوات البحرية للدول المتنافسة إلى إطلاق تحذيرات، داخل المنطقة الاقتصادية لقبرص وبالتحديد في نقاط الاشتباك الساخنة في المنطقة السادسة (block6).[1]

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن بين الدول الإقليمية والدولية

أما المؤشر الآخر الدال على الحفاظ على الوضع القائم، هو مواصلة القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك متابعة أنشطة الاستكشاف المستقلة، بالرغم من استئناف المفاوضات بين الزعيم القبرصي التركي، وزعيم القبارصة اليونانيين، إلا أنها لم تحرز تقدما يذكر بسبب أنه لا توجد مسألة مناقشة تقاسم للهيدروكربونات، والجانب الأكثر أهمية في هذا السيناريو هو أن تطوير الغاز سيعتمد إلى حد كبير على القرارات المتخذة خارج قبرص، ولا سيما القرارات التي تتخذها إسرائيل، نظرا لعدم وجود بدائل أخرى للتصدير، لذلك سيكون التركيز على تصدير الغاز الطبيعي المسال من الدولة التي لديها كميات كبيرة منه.

وفي ظل هاته الظروف من المرجح أن ينتظر الممولون على الأقل 15 سنة لتتمكن إسرائيل من تأمين كميات أكبر، حتى يتم العثور على المزيد من الاحتياطات في الكتل المرخصة، إلا أنه قرار لا يمكن الاعتماد عليه نظرا إلى مخاوف إسرائيل بشأن الهجمات

[1] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 256-257.

التي تشنها إيران وروسيا، وافتقار قبرص إلى القدرات العسكرية للدفاع عن الهجومات من ناحية، ومن ناحية أخرى أن العداء القائم بين القبارصة اليونانيين والقوات التركية والبريطانية في الجزيرة سيكون من الصعب على أي حكومة أن تسلم الحماية العسكرية إلى بلد ثالث مثل إسرائيل، لذلك فمن المحتمل تصدير إسرائيل لكمية صغيرة من غاز قبرص في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تتداخل مع قبرص، ولكنها لن تعتمد على قبرص في التصدير من حقل ليفياثان[1].

كما أن احتمال بقاء الوضع الراهن من حالة اللاسلم واللاحرب بين لبنان والكيان الصهيوني ويعني بقاء المنطقة المتنازع عليها دون استكشاف أو تنقيب أو إجراء لعمليات الحفر فيها، الأمر الذي يؤثر سلبًا في الطرفين ولا سيما لبنان الذي لم تجري فيه عمليات الحفر والتنقيب حتى الآن [2]، وبالرغم من ذلك لا يبدو أن هناك توجهات لدى تل أبيب على المدى القصير وربما المتوسط للجوء إلى القوة العسكرية لحسم النزاع وذلك لأن وضعها حساس جدا لناحية انتشار منشآتها المتعلقة باستخراج الغاز في مناطق واسعة بعيدا عن الشاطئ الإسرائيلي، الأمر الذي يجعلها عرضة للاستهداف السهل في حال تطور النزاع إلى عمل مسلح، وربما يكون هذا ما يفسر توجه تل أبيب مؤخرا إلى تطوير قدراتها البحرية وتحصين منشآتها.[3]

أما بالنسبة إلى قبرص وتركيا فمن المحتمل أن يبقى الوضع على ما هو عليه بينما يواصل الجانبان الاستكشافات بشكل مستقل، فعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونانيين في فيفري 2013 وما أحرزته من تقدم فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الموارد الهيدروكربونية، والجانب المهم هو قدرة

---

[1] سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، مرجع سابق، 258.

[2] زهراء عباس هادي، مرجع سابق، 147.

[3] علي حسن باكير، النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتغاله، مرجع سابق، 10.

الجمهورية القبرصية على تطوير الغاز الذي سيعتمد بدرجة كبيرة جدا القرارات التي تتخذ خارج قبرص ولا سيما تلك التي يتخذها الكيان الصهيوني وهي:

-قرار الحكومة الصهيونية بشأن السماح بتصدير الغاز عبر منشآت تصدير غير إسرائيلية مثل مصنع الغاز الطبيعي المسال في قبرص.

- قرار الكيان الصهيوني بتصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي عبر قبرص (خطوط أنابيب).[1]

كما أن الرؤية الروسية لمستقبل منطقة شرق المتوسط تتركز في الدرجة الأولى على الحفاظ على الوضع الراهن وتتخوف من أي تغيير سياسي كالذي حدث في تونس ومصر وليبيا وسوريا، والتي تعتبرها ثورات ملونة حصلت بتحريض قوى خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية لزعزعة الاستقرار الإقليمي وبث الفوضى ضمن أطروحة الفوضى الخلاقة، لذلك فهي تسعى لتكون فاعل قوي بالمنطقة لمنع حدوث هذه الثورات التي تضر بالمصالح الروسية في المنطقة.[2]

[1] زهراء عباس هادي، مرجع سابق، 147.

[2] رسل إحسان خليل، عباس سعدون رفعت، مرجع سابق، 171-172.

في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تظل منطقة شرق البحر المتوسط بؤرة استراتيجية تتصارع فيها مصالح القوى الكبرى والإقليمية، بسبب المصالح الجيواقتصادية والجيوسياسية التي تتشابك وتتعارض فيها، مما يخلق مشهداً معقداً يتسم بالتنافس الشديد على النفوذ والموارد بهذه المنطقة.

فقد أصبحت اكتشافات الطاقة في المنطقة محركاً رئيسياً للتنافس الدولي، فهي لم تجلب الاستقرار فقط، بل أثارت أيضاً صراعات إقليمية ودولية، في سباق التنافس على موارد الطاقة، إلى جانب الأهداف الجيوسياسية الأخرى، وهي ما تدفع القوى الكبرى إلى تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في المنطقة، مما زاد ذلك في حدة التوترات الجيوسياسية.

بالنظر إلى السيناريوهات المختلفة التي استعرضناها، يمكننا أن نستنتج أن مستقبل شرق البحر المتوسط يظل غير مؤكد، فبينما يمكن أن يؤدي التعاون بين القوى الكبرى إلى ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي، وهو ما يتوقف على مدى التزام القوى الكبرى بمبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، إلا إن هناك احتمال آخر للتصعيد والصراع الذي يظل قائماً في ظل غياب آليات فعالة لإدارة الأزمات، واستمرار تدخل القوى الخارجية في شؤون المنطقة.

الـــخاتـــــمة

الخاتمة:

يتضح من خلال التحليل السياسي والجيوإستراتيجي لمنطقة شرق البحر المتوسط أن هذه المنطقة تشكل نقطة محورية للتنافس الإقليمي والدولي، حيث جمعت ما بين الصراعات التاريخية والتحديات الحديثة الناتجة عن اكتشاف موارد الغاز الطبيعي الهائلة ،فهذا المورد الاستراتيجي ليس مجرد مصدر للطاقة، بل أصبح أداة رئيسية لإعادة رسم الحدود الجيوسياسية وتعزيز التوازنات الإقليمية والدولية .

ومع احتدام الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية واستغلال الموارد الطاقوية، يظهر أن شرق المتوسط يعاني من اللااستقرار مما يتطلب حلولًا استراتيجية وشاملة، فهذه الاكتشافات أدت إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والدولية، فسعت الدول المجاورة والقوى العالمية إلى تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية.

كما تتسم المنطقة بتشابك المصالح وتعدد التحالفات المتعارضة، حيث تسعى كل دولة لتعزيز نفوذها عبر بناء شراكات اقتصادية وأمنية تخدم أجنداتها الاستراتيجية ،فعلى سبيل المثال برز التحالف الثلاثي بين إسرائيل وقبرص واليونان كقوة إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستقرار في المنطقة وضمان الاستفادة المشتركة من مواردها، كما تعمل تركيا على توسيع دائرة نفوذها الجيوسياسي من خلال بناء تحالفات مع دول أفريقية وشرق أوسطية.

أصبحت الطاقة أداة استراتيجية في العلاقات الدولية وقد وظفت دول شرق المتوسط مواردها الهيدروكربونية لتعزيز موقعها الجيوسياسي والاقتصادي بعدة طرق، كالتحالفات الإقليمية الاستراتيجية مثل منتدى غاز شرق المتوسط، وتعزيز الاقتصاد والتنمية بزيادة الاستثمارات الأجنبية بعد الاكتشافات الضخمة في المنطقة من الشركات العالمية ،" كايني " الإيطالية و" توتال "و" شيفرون"، كما تم استخدام المواد الهيدروكربونية المكتشفة كأداة ضغط في النزاعات البحرية كالخلاف بين تركيا واليونان وقبرص حول

المناطق الاقتصادية الخالصة، والتأثير على الأسواق العالمية من خلال توفير بديل عن الغاز الروسي خاصة لأوروبا، وهذا ما مكنها من القدرة على التنافس في سوق الطاقة بأسعار تنافسية وهو ما قد يؤثر على ديناميكيات سوق الطاقة العالمي.

وعمل منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة قانونية ودبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في استغلال موارد الغاز الطبيعي، بحيث جمع ما بين الدول المنتجة والمستهلكة للغاز، مثل مصر، اليونان، قبرص، إسرائيل، والأردن، فلسطين، وإيطاليا ،للعمل على تنسيق السياسات الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي، كما أنه يوفر منصة للحوار بين الدول الأعضاء التي تساهم في تقليل التوترات الجيوسياسية في المنطقة بدلًا من التصعيد، مما ساعد على حل بعض النزاعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية ، مثل النزاع ما بين تركيا واليونان وقبرص.

وشجع المنتدى أيضا الدول الأعضاء على التعاون في تطوير البنية التحتية للغاز ،مثل خطوط الأنابيب ومحطات التسييل، ويضم المنتدى مراقبين دوليين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما يوطد التعاون بين دول المنطقة والقوى العالمية، كما ساهم في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول ،مما يقلل من فرص النزاعات، والمنتدى جذب اهتمام شركات الطاقة العالمية مثل " توتال" و" إيني"، وعمل على تطوير استغلال احتياطيات الغاز البحري بشكل أمثل مما يعزز التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، كما تمكنت الدول من تقديم أسعار تنافسية للغاز خلال التعاون، وهو ما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وقد لعبت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دورًا محوريًا في تنظيم التنافس الدولي على الطاقة في شرق البحر المتوسط، بحيث تُعتبر الإطار القانوني الأساسي لتنظيم استخدام البحار والمحيطات، بما في ذلك ترسيم الحدود البحرية واستغلال الموارد الطبيعية، وكذلك في تحديد العلاقات الحدودية بين الدول المطلة على هذه المنطقة، فمن أبرز الإضافات التي قدمتها الاتفاقية أنها وضعت إطارًا قانونيًا لتحديد المناطق

الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، مما ساعد الدول على المطالبة بحقوقها في استغلال الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط، ووفقًا للاتفاقية تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة حتى 200 ميل بحري من الساحل، مما يتيح للدول المطلة على البحر المتوسط استغلال الموارد البحرية ضمن هذه الحدود.

والاتفاقية قدمت آليات قانونية لحل النزاعات بين الدول حول ترسيم الحدود البحرية ،مثل النزاع بين تركيا واليونان وقبرص حول المناطق الاقتصادية الخالصة التي تم التعامل معها وفقًا لمبادئ الاتفاقية، كما تشجع الدول على اللجوء إلى التحكيم الدولي أو محكمة قانون البحار لتسوية النزاعات.

لقد تباينت مواقف دول شرق المتوسط من الاتفاقية بناءا على مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، وكذلك النزاعات الحدودية القائمة فاليونان وقبرص ومصر دعمت هذه الاتفاقية بشكل كامل وتستخدمها كمرجعية قانونية لترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، فمثلا وقّعت مصر واليونان اتفاقية لترسيم الحدود البحرية استنادًا إلى مبادئها، ولم تصادق تركيا على الاتفاقية وتحفظت على بعض بنودها، خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية والجزر فهي ترى أن الاتفاقية لا تأخذ بعين الاعتبار وضعها الجغرافي الفريد، وتعارض مطالب اليونان وقبرص بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة، ولم تصادق أيضا كل من إسرائيل ولبنان على الاتفاقية، لكنهما تستخدمان مبادئها في المفاوضات الثنائية لترسيم الحدود البحرية، مثل النزاع القائم بينهما حول حقول الغاز في البحر المتوسط.

وعلى المستوى الدولي، أضحت منطقة شرق المتوسط محور اهتمام القوى العالمية الكبرى، فالصراعات الراهنة لم تقتصر فقط على أطراف إقليمية تسعى لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، بل امتد تأثيرها ليشمل القوى الكبرى التي تسعى إلى تعزيز نفوذها وتوسيع دورها في المشهد الجيوإستراتيجي، فالولايات المتحدة تعمل على تعزيز وحماية تحالفاتها الإقليمية ودعمها للحد من نفوذ روسيا وضمان أمن الاستثمارات

الاستراتيجية في المنطقة، فقد عززت واشنطن وجودها العسكري عبر مجموعة من التحالفات العسكرية كقواعدها العسكرية في كل من اليونان وقبرص، كما دعمت أيضا التعاون الأمني مع إسرائيل ومصر، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مجموعة من مشاريع الطاقة مثل منتدى غاز شرق المتوسط ، لكنها تراجعت عن دعم مشروع "خط أنابيب إيست ميد" لأسباب اقتصادية وجيوسياسية.

في الوقت نفسه تسعى روسيا إلى تأكيد حضورها كقوة رئيسية في السياق الإقليمي لضمان مصالحها وتعتبر المنطقة فرصة لتوسيع وتعزيز نفوذها الجيوسياسي بالقرب من أوروبا، خصوصًا لمواجهة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بحيث تمتلك روسيا قاعدة " طرطوس البحرية" في سوريا، مما يمنحها نفوذًا استراتيجيًا في المنطقة.

كما أنها دعمت الحكومات الحليفة مثل" سوريا "، وسعت إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا ومصر، واستثمرت في عدة مشاريع للغاز والنفط، خاصة في تعاونها مع تركيا في مشروع " السيل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر البحر الأسود.

ودول شرق المتوسط أصبحت محورًا استراتيجيًا لتأمين الطاقة لأوروبا، حيث سعت أوروبا إلى تقليل اعتمادها على الغاز الروسي لتعزيز وتحقيق استقلاله الطاقي، فنجد أن الاتحاد الأوروبي يواصل البحث عن بدائل للغاز الروسي، وتكثيف أنشطته الاقتصادية والسياسية في المنطقة الغنية بموارد الطاقة من خلال تعزيز التعاون مع دول مثل مصر، إسرائيل، وقبرص في مشاريع الغاز الطبيعي.

كما يستخدم الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز نفوذه في المنطقة ،خاصة عبر دعم اليونان وقبرص في نزاعهما مع تركيا، ويشارك في عمليات مراقبة الحدود البحرية لمنع الهجرة غير الشرعية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ويبدو أن التحالفات الإقليمية قد أصبحت جزءًا من الحل للتعامل مع التوترات المتزايدة، حيث يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون بين الدول وتقليل حدة الصراعات،

ومع ذلك فإن استمرار حالة عدم الاستقرار قد يؤدي إلى تصعيد المواجهات العسكرية والسياسية، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي، كما يمكن أن تُشكل الإرادة السياسية والتفاهمات الإقليمية والدولية الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار واستغلال الموارد بشكل مستدام.

وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية التي تشير إلى تزايد أهمية منطقة شرق المتوسط كمصدر للطاقة في ظل الاكتشافات الطاقوية الجديدة صحيحة، حيث أصبحت منطقة شرق المتوسط ذات أهمية استراتيجية متزايدة بعد اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، تُقدر بحوالي 80 تريليون قدم مكعب حسب تقرير وحدة أبحاث الطاقة لسنة 2025.

أما الافتراض القائل بأن التسابق على الطاقة في شرق المتوسط أدى إلى تصاعد التوترات والصراعات بين القوى الإقليمية فهي صحيحة أيضا، حيث أدى التنافس على موارد الغاز إلى نزاعات بحرية بين تركيا واليونان حول المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، خاصة في بحر إيجه كما أن النزاع التركي–القبرصي حول حقوق التنقيب عن الغاز أدى إلى توترات دبلوماسية وعسكرية بالمنطقة، حيث تدعم تركيا قبرص الشمالية، بينما تدعم دول الاتحاد الأوروبي قبرص الجنوبية، كما تسعى دول مثل تركيا ومصر إلى تعزيز دورها كمراكز إقليمية للطاقة، مما قد يؤثر على النفوذ الأوروبي في المنطقة.

وصحة الفرضية القائلة بأن القوى المنافسة تسعى إلى استخدام أدوات مختلفة بما في ذلك الدبلوماسية والاقتصاد والقوة العسكرية لتحقيق أهداف المنطقة، حيث تستخدم الدبلوماسية عبر الاتفاقيات الثنائية مثل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان أما على المستوى الاقتصادي الذي يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النفوذ، تستثمر العديد من الدول في مشاريع الطاقة والبنية التحتية مثل محطات الغاز الطبيعي المسال ومشاريع خطوط الأنابيب، كخط أنابيب شرق المتوسط، وخطط تصدير الغاز الطبيعي

المسال التي عززت من أهمية المنطقة كمصدر للطاقة عالميًا، أما القوة العسكرية فُستخدم كأداة ضغط، حيث شهدت المنطقة مناورات عسكرية بين تركيا واليونان، إضافة إلى تعزيز التعاون العسكري بين فرنسا واليونان لمواجهة النفوذ التركي.

وتأثير التنافس على الطاقة في شرق المتوسط في استقرار المنطقة وأمنها وقد يؤدي إلى تغيير موازين القوى فيها صحيح، فقد أدى التنافس على الطاقة إلى زيادة التوترات الأمنية، خاصة مع تصاعد النزاعات البحرية والمواجهات الدبلوماسية بين القوى الإقليمية وأصبحت المنطقة محورًا للصراعات الجيوسياسية على الطاقة مما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى.

كما أثرت الأزمة الأوكرانية بشكل كبير على العلاقات بين الدول الكبرى، مما أدى إلى تغييرات جيوسياسية عميقة انعكست على منطقة شرق البحر المتوسط وعززت التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث عمل الطرفان على فرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا ودعم أوكرانيا عسكريًا وسياسيًا، فهذا التحالف أعاد إحياء دور الناتو كقوة رئيسية في مواجهة التهديدات الروسية، بينما اتجهت روسيا نحو تعزيز علاقاتها مع الصين كحليف استراتيجي لمواجهة العقوبات الغربية والتي دعمتها اقتصاديًا خاصة في مجالات الطاقة، لكنها حافظت على موقف حذر لتجنب التصعيد المباشر مع الغرب، لكن الأزمة عمقت الانقسامات بين الشرق والغرب، حيث أصبحت العلاقات بين روسيا والدول الغربية أكثر عدائية، مما أثر على التعاون الدولي في قضايا مثل الأمن والطاقة.

لكن الأزمة زادت من أهمية منطقة شرق المتوسط كمنطقة تنافس بين القوى الكبرى ،فالولايات المتحدة دعمت مشاريع الطاقة الإقليمية لتعزيز نفوذها، بينما روسيا حاولت الحفاظ على وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، خاصة عبر سوريا.

وأدى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا بسبب الأزمة إلى التأثير في اقتصاديات دول شرق المتوسط، حيث استفادت بعض الدول من زيادة الطلب على الغاز، بينما واجهت

دول أخرى تحديات اقتصادية بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد، وعليه فالأزمة الأوكرانية أعادت تشكيل العلاقات الدولية، مما جعل منطقة شرق المتوسط أكثر أهمية كمنطقة تنافس استراتيجي بين القوى الكبرى.

وتواجه المنطقة مجموعة من التحديات كالعلاقات المتوترة بين بعض الدول، مثل تركيا واليونان وقبرص، التي تعرقل التعاون المشترك، والخلافات حول ترسيم الحدود البحرية تؤثر على مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

فالقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا تؤثر على سياسات المنطقة من خلال تدخلاتها المستمرة في المنطقة مما يزيد من تعقيد العلاقات بين الدول، كما أن بعض الدول تعاني من أزمات اقتصادية تؤثر على قدرتها في تمويل المشاريع الكبرى، مما يخلق بيئة غير مستقرة، بالإضافة إلى عدم وجود استثمارات كافية في البنية التحتية المشتركة مما يؤثر على تنفيذ المشاريع، وتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاستثمارات، وتباين القوانين والتشريعات بين الدول يجعل من الصعب تنفيذ مشاريع مشتركة لتعقيد الإجراءات، وعدم وجود إطار قانوني موحد ينظم التعاون الإقليمي، كما أن الهجرة غير الشرعية وتدفقات اللاجئين والمهاجرين يؤثر على استقرار المنطقة ويحد من قدرة الدول على التركيز في المشاريع التنموية، كما تعاني بعض المناطق من اضطرابات أمنية تؤثر على تنفيذ المشاريع.

إضافة إلى المخاوف بشأن تأثير عمليات التنقيب والاستخراج على البيئة البحرية ،أين قد تتسبب عمليات التنقيب في تسرب النفط والغاز، وأيضا التغير المناخي بارتفاع درجة الحرارة التي تؤدي إلى حدوث جفاف والذي بدوره يؤثر على الموارد المائية ،بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف استخراج الغاز الطبيعي وصعوبة تنفيذ اغلب المشاريع المبرمجة بسبب البنية الجغرافية الصعبة، كوجود سلاسل جبلية ومناطق ساحلية غير مستوية تعيق إنشاء البنية التحتية، وضعف شبكات النقل والمواصلات في عملية نقل الغاز وهو ما يعيق حركة التجارة والاستثمارات.

تبدى العديد من الدول توجهات نحو مصادر بديلة في دول شرق المتوسط فنجد أن أبرز المشاريع المجسدة والمقترحة، كمشروع " إيست ميد" لنقل الغاز الطبيعي بين إسرائيل، قبرص، واليونان، مع إمكانية دمجه بمشاريع الطاقة المتجددة، ومشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان، الذي يهدف إلى تصدير الكهرباء النظيفة إلى أوروبا ،بالإضافة إلى مشاريع الهيدروجين الأخضر في تركيا واليونان، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحطات طاقة الرياح في شرق المتوسط، خاصة في مصر وتركيا.

أما مستقبل المنطقة فيظل معلقًا بين ثلاثة سيناريوهات رئيسية منها، استمرار حالة الصراعات والتوترات نتيجة النزاعات الحدودية والمنافسة الاقتصادية، وبين تصعيد المواجهات السياسية والعسكرية بما يهدد الاستقرار الإقليمي، أو تبني نهج تعاوني يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي عبر آليات إقليمية ودولية فعالة في ظل تزايد أهمية المنطقة، ويبرز الدور الحاسم للتعاون الإقليمي والدولي في تحويل التحديات إلى فرص تنموية تحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف من خلال:

– تعزيز الحوار الدبلوماسي بين الدول الإقليمية من خلال العمل على إنشاء آليات حوار دائم تُعالج النزاعات الحدودية البحرية بصورة عادلة وتحقق التفاهم حول الحقوق السيادية، والذي يمكن أن يكون السبيل لاستغلال الموارد بشكل سلمي.

– تعزيز دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة لتفعيل القرارات القانونية الخاصة بالمناطق الاقتصادية الخالصة ولتكون وسيطًا محايدًا في النزاعات الإقليمية، وتحديث الأطر القانونية الإقليمية من خلال اتفاقيات جديدة تنظم استغلال الموارد الطاقوية على أساس الشراكة العادلة.

– تطوير الأطر القانونية والتنظيمية بضرورة إنشاء اتفاقيات إقليمية جديدة تُنظم استغلال الموارد الطاقوية في البحر المتوسط بناءًا على مبدأ الشراكة العادلة.

– الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، باعتبارها إطارًا دوليًا يُحدد الحقوق والالتزامات القانونية للدول لضمان احترام الحقوق السيادية وتقليل فرص التصعيد.

– دعم المبادرات الإقليمية المشتركة لاستغلال موارد الطاقة مثل منتدى غاز شرق المتوسط لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء.

– تطوير مشاريع مشتركة للبنية التحتية لنقل الغاز، مما يُمكن دول المنطقة من تحسين استراتيجياتها الاقتصادية مع ضمان الأمن الطاقوي.

– ضرورة أن تراجع القوى الكبرى استراتيجياتها في المنطقة بحيث تتبنى نهجًا قائمًا على المصالح المشتركة بدلاً من الصدامات الجيوسياسية والحوار، خاصة بين الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والذي يمكن أن يُساهم في تحقيق توازن استراتيجي.

– العمل على توسيع الاستثمارات الدولية في المنطقة، بحيث تُصبح مصدرًا لتعاون عالمي وليس نقطة تصعيد وتوتر سياسي.

– تحفيز التعاون الأمني والعسكري بتعزيز الشراكات الأمنية بين الدول الإقليمية لتجنب احتمالات التصعيد العسكري الناجم عن النزاعات الحدودية.

– تأسيس آلية إقليمية للأمن الطاقوي تضمن حماية المنشآت والموارد الطاقوية من التهديدات الأمنية المحتملة.

– الاستثمار في التنمية الاقتصادية والبشرية للدول المطلة على البحر المتوسط ،مع التركيز على الاستفادة من الموارد الطبيعية لتحسين مستويات النمو.

– تبني استراتيجيات الطاقة البديلة كخطوة نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية، مما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويعزز التعاون الدولي.

الخاتمة

بناءً على التحليل والرؤية الموسعة، يمكن أن يُشكل شرق البحر المتوسط نقطة تحول في العلاقات الدولية إذا ما تم استغلال موارده بما يحقق مصالح جميع الأطراف ويمكن أن يتحول من منطقة تنافس جيوسياسي إلى نموذج عالمي للتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة، والنجاح في تحقيق الاستقرار الإقليمي يتطلب إرادة سياسية قوية، ودعمًا دوليًا متوازنًا، وإجراءات استراتيجية طويلة الأمد تضمن تحويل التنافس الجيوسياسي إلى شراكات فعالة.

المـــــــــلاحـــق

الجزء الخامس
المنطقة الاقتصادية الخالصة

المادة 55
النظام القانوني المميز للمنطقة الاقتصادية الخالصة

المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية.

المادة 56
حقوق الدول الساحلية وولايتها وواجباتها
في المنطقة الاقتصادية الخالصة

1 - للدولة الساحلية، في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

(أ) حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح؛

(ب) ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلي:

'1' إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات؛
'2' البحث العلمي البحري؛
'3' حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛
(ج) الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

2 - تولي الدولة الساحلية، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وواجباتها، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

3 - تمارس الحقوق المبينة في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه وفقا للجزء السادس.

المادة 57

عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة

لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.

المادة 58

حقوق الدول الأخرى وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة

1 - في المنطقة الاقتصادية الخالصة تتمتع جميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، ورهنا بمراعاة الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، بالحريات المشار إليها في المادة 87 والمتعلقة بالملاحة والتحليق ووضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وغير ذلك مما يتصل بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة دوليا كتلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة، والمتفقة مع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

2 - تنطبق المواد 88 إلى 115 وغيرها من قواعد القانون الدولي المتصلة بالأمر على المنطقة الاقتصادية الخالصة بالقدر الذي لا تتنافى به مع هذا الجزء.

3 - تولي الدول، في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، المراعاة الواجبة لحقوق الدولة الساحلية وواجباتها، وتمتثل للقوانين والأنظمة التي تعتمدها الدولة الساحلية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي بالقدر الذي لا تتنافى به مع هذا الجزء.

المادة 59

أساس حل المنازعات حول إسناد الحقوق
والولاية في المنطقة الاقتصادية الخالصة

في الحالات التي لا تسند فيها هذه الاتفاقية إلى الدولة الساحلية أو إلى دول أخرى حقوقا أو ولاية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، وينشأ فيها نزاع بين مصالح الدولة الساحلية وأية دولة أو دول أخرى، ينبغي أن يحل النزاع على أساس الإنصاف وفي ضوء كافة الظروف ذات الصلة، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة إلى كل من الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككل.

المادة 60
الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات
في المنطقة الاقتصادية الخالصة

1 - في المنطقة الاقتصادية الخالصة، يكون للدولة الساحلية الحق دون غيرها في أن تقيم وفي أن تجيز وتنظم إقامة وتشغيل واستخدام:

(أ) الجزر الاصطناعية؛

(ب) المنشآت والتركيبات المستخدمة في الأغراض المنصوص عليها في المادة 56 وفي غير ذلك من الأغراض الاقتصادية؛

(ج) المنشآت والتركيبات التي قد تعوق ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها في المنطقة.

2 - تكون للدولة الساحلية الولاية الخالصة على هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات، بما في ذلك الولاية المتعلقة بالقوانين والأنظمة الجمركية والضريبية والصحية وقوانين وأنظمة السلامة والهجرة.

3 - يجب تقديم الإشعار الواجب عن إقامة هذه الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات ويجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه إلى وجودها. وتزال أية منشآت أو تركيبات تهجر أو يتوقف استعمالها لضمان سلامة الملاحة، مع مراعاة أية معايير دولية مقبولة عموما تضعها في هذا الصدد المنظمة الدولية المختصة. وتولى في هذه الإزالة المراعاة الواجبة لصيد السمك وحماية البيئة البحرية وحقوق الدول الأخرى وواجباتها ويتم التعريف على نحو مناسب بعمق وموقع وأبعاد أية منشآت أو تركيبات لا تزال كليا.

4 - للدولة الساحلية، حيث تقتضي الضرورة ذلك، أن تقيم حول هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مناطق سلامة

معقولة لها أن تتخذ فيها التدابير المناسبة لضمان سلامة الملاحة وسلامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات.

5 - تحدد الدولة الساحلية عرض مناطق السلامة، واضعة في اعتبارها المعايير الدولية المنطبقة. وتقام هذه المناطق على نحو يضمن وجود صلة معقولة بينها وبين طبيعة ووظيفة الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات، ولا تتجاوز مسافة 500 متر حولها مقيسة من كل نقطة من نقاط طرفها الخارجي، إلا إذا أجازت ذلك المعايير الدولية المقبولة عموما أو أوصت به المنظمة الدولية المختصة. ويعطي الإشعار الواجب عن مدى مناطق السلامة.

6 - على جميع السفن أن تحترم مناطق السلامة هذه وأن تطبق المعايير الدولية المقبولة عموما فيما يتعلق بالملاحة في جوار الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة.

7 - لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها إذا ترتبت على ذلك إعاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية.

8 - ليس للجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مركز الجزر. وليس لها بحر إقليمي خاص بها كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري.

المادة 61
حفظ الموارد الحية

1 - تقرر الدولة الساحلية كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

2 - تكفل الدولة الساحلية، واضعة في اعتبارها أفضل الأدلة العلمية المتوفرة لها، عن طريق المناسب من تدابير الحفظ والإدارة، عدم تعرض بقاء الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لخطر الاستغلال المفرط. وتتعاون الدولة الساحلية، وفقا لما تقتضيه الحال، مع المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية لتحقيق هذه الغاية.

3 - يكون من أهداف هذه التدابير أيضا صون أرصدة الأنواع المجتناة أو تجديدها بمستويات يمكن أن تدر أقصى غلة قابلة للدوام كما تعينها العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة، بما فيها الحاجات الاقتصادية للمجتمعات الساحلية المتعيشة بصيد السمك والمتطلبات الخاصة للدول النامية، ومع مراعاة أنماط الصيد والترابط بين السلالات السمكية وأية معايير دولية للحد الأدنى موصى بها بوجه عام سواء على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي.

4 - تضع الدولة الساحلية في اعتبارها عند اتخاذ هذه التدابير آثارها في الأنواع المرتبطة بالأنواع المجتناة أو الأنواع المعتمدة عليها بقصد صون أو تجديد أرصدة الأنواع المرتبطة أو

المعتمدة بمستويات أعلى من المستويات التي يمكن أن يكون فيها تكاثرها مهددا بصورة جدية.

5 - يتم بصورة منتظمة تقديم وتبادل ما هو متوافر من المعلومات العلمية، والإحصائيات عن كمية الصيد وعن مجهود الصيد، وغير ذلك من البيانات المتصلة بحفظ الأرصدة السمكية عن طريق المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية، وفقا لما يقتضيه الحال وباشتراك كافة الدول المعنية، بما فيها الدول التي يسمح لرعاياها بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

المادة 62

الانتفاع بالموارد الحية

1 - تعمل الدولة الساحلية على تشجيع هدف الانتفاع الأمثل بالموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة دون الإخلال بالمادة 61.

2 - تقدر الدولة الساحلية قدرتها على جني الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة. وعندما لا تكون للدولة الساحلية القدرة على جني كمية الصيد المسموح بها بأكملها، تتيح للدول الأخرى، عن طريق الاتفاقات أو غيرها من الترتيبات وعملا بالأحكام والشروط والقوانين والأنظمة المشار إليها في الفقرة 4، فرص الوصول إلى الفائض من كمية الصيد المسموح بها مع إيلاء اعتبار خاص لأحكام المادتين 69 و 70، وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية المذكورة في تلك الأحكام.

3 - تضع الدولة الساحلية في اعتبارها، عند إتاحتها للدول الأخرى فرصة الوصول إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب هذه المادة، كافة العوامل المتصلة بالأمر، ومنها بين أمور أخرى، أهمية الموارد الحية في القطاع بالنسبة إلى اقتصاد الدولة الساحلية المعنية وإلى مصالحها الوطنية الأخرى، وأحكام المادتين 69 و 70، واحتياجات الدول النامية في المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية لجني جزء من الفائض، وضرورة الإقلال إلى أدنى حد من الاختلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد رعاياها الصيد في المنطقة أو التي بذلت جهدا كبيرا في إجراء البحوث المتعلقة بتلك الأرصدة وفي التعرف عليها.

4 - يتقيد رعايا الدول الأخرى الذين يقومون بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة بتدابير الحفظ وبالشروط والأحكام الأخرى المقررة في قوانين وأنظمة الدولة الساحلية. وتكون هذه القوانين والأنظمة متمشية مع هذه الاتفاقية، ويجوز أن تتناول، فيما تتناوله، ما يلي:

(أ) إصدار التراخيص للصيادين ولسفن الصيد ومعداته، بما في ذلك الرسوم وغيرها من المدفوعات التي يمكن، في حالة الدولة

الساحلية النامية، أن تتألف من تعويض مناسب في ميدان التمويل والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة صيد الأسماك؛

(ب) تقرير الأنواع التي يجوز صيدها وتحديد حصص الصيد، سواء فيما يتعلق بسلالات معينة أو مجموعات من السلالات أو بكمية الصيد للسفينة الواحدة في فترة من الزمن أو كمية الصيد المسموح بها لرعايا أية دولة في فترة محدودة؛

(ج) تنظيم مواسم الصيد وقطاعاته، وأنواع أدوات الصيد وأحجامها وكمياتها، وأنواع وأحجام وعدد سفن الصيد المسموح باستخدامها؛

(د) تحديد أعمار وأحجام الأسماك وغيرها من الأنواع المسموح بصيدها؛

(هـ) تحديد المعلومات المطلوب من سفن الصيد تقديمها، بما في ذلك احصائيات كمية الصيد ومجهوده والتقارير التي تقدم عن مواقع السفن؛

(و) تطلب القيام، بإذن من الدولة الساحلية وتحت رقابتها، ببرامج أبحاث محددة عن مصائد الأسماك وتنظيم إجراء هذه الأبحاث، بما في ذلك أخذ العينات من الكميات المصيدة، والتصرف في العينات، وإبلاغ البيانات العلمية المتصلة بذلك؛

(ز) وضع مراقبين أو متدربين على هذه السفن من قبل الدولة الساحلية؛

(ح) إنزال هذه السفن كل الصيد أو جزءا منه في موانئ الدولة الساحلية؛

(ط) الأحكام والشروط المتصلة بالمشاريع المشتركة أو غيرها من الترتيبات التعاونية؛

(ي) الاحتياجات إلى تدريب العاملين ونقل تكنولوجيا المصائد، بما في ذلك تعزيز قدرة الدولة الساحلية على القيام بالأبحاث الخاصة بالمصائد؛

(ك) إجراءات التنفيذ.

5 - تتولى الدول الساحلية الإشعار الواجب عن قوانين وأنظمة الحفظ والإدارة.

المادة 63

الأرصدة التي توجد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر أو في كل

من المنطقة الاقتصادية الخالصة والقطاع الواقع وراءها والملاصق لها

1 - عند وجود نفس الرصيد أو أرصدة من أنواع مترابطة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر، تسعى هذه الدول، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات دون الإقليمية أو الإقليمية المناسبة، إلى الاتفاق على التدابير اللازمة لتنسيق وضمان حفظ وتنمية هذه الأرصدة دون المساس بالأحكام الأخرى من هذا الجزء.

2 - عند وجود نفس الرصيد أو أرصدة من أنواع مترابطة في كلا المنطقة الاقتصادية الخالصة وقطاع واقع وراءها وملاصق لها، تسعى الدولة الساحلية والدول التي تقوم بصيد هذه الأرصدة في القطاع الملاصق، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات دون الإقليمية المناسبة، الى الاتفاق على التدابير اللازمة لحفظ هذه الأرصدة في القطاع الملاصق.

المادة 64
الأنواع الكثيرة الارتحال

1 - تتعاون الدولة الساحلية، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المناسبة، مع الدول الأخرى التي يصيد رعاياها في المنطقة الإقليمية الأنواع الكثيرة الارتحال المدرجة في المرفق الأول، وذلك بقصد تأمين حفظ هذه الأنواع والانتفاع بها على الوجه الأمثل في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية، سواء داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة أو خارجها. وفي المناطق الإقليمية التي لا توجد لها منظمة دولية مناسبة، تتعاون الدولة الساحلية والدول الأخرى التي يقوم رعاياها بجني هذه الأنواع في المنطقة الإقليمية من أجل إنشاء مثل هذه المنظمة وتشترك في أعمالها.

2 - تنطبق أحكام الفقرة 1 بالإضافة إلى الأحكام الأخرى من هذا الجزء.

المادة 65
الثدييات البحرية

ليس في هذا الجزء ما يحد من حق دولة ساحلية أو من اختصاص منظمة دولية، حسب الاقتضاء، في حظر استغلال الثدييات البحرية أو تقييده أو تنظيمه على نحو أكثر صرامة مما هو منصوص عليه في هذا الجزء. وتتعاون الدول من أجل حفظ الثدييات البحرية، وعليها، في حالة الحيتانيات، أن تعمل بصورة خاصة من خلال المنظمات الدولية المناسبة على حفظها وإدارتها ودراستها.

المادة 66
الأنواع البحرية النهرية السرء

1 - يكون للدول التي تنشأ في أنهارها الأنواع البحرية النهرية السرء المصلحة الأولة في هذه الأنواع وتقع عليها المسؤولية الأولى بشأنها.

2 - تكفل دولة منشأ الأنواع البحرية النهرية السرء حفظ هذه الأنواع عن طريق وضع التدابير المناسبة لتنظيم الصيد في جميع المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ولتنظيم الصيد المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 3. ولدولة المنشأ أن تحدد، بعد التشاور مع الدول الأخرى المذكورة في الفقرتين 3 و 4 والتي تقوم بصيد هذه الأنواع، مجموع الكميات المسموح بصيدها من الأنواع التي يكون منشؤها في أنهار

3 - (أ) لا يجري صيد الأنواع البحرية النهرية السرء في غير المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمناطق الاقتصادية الخالصة، إلا في الحالات التي يمكن أن يسبب هذا الحكم فيها اختلالا اقتصاديا لدولة غير دولة المنشأ. أما فيما يتعلق بهذا الصيد خارج الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، فإن على الدول المعنية أن تجري مشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق حول أحكامه وشروطه، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمتطلبات حفظ تلك الأنواع ولاحتياجات دولة المنشأ منها؛

(ب) تتعاون دولة المنشأ على الإقلال إلى أدنى حد من الاختلال الاقتصادي في هذه الدول الأخرى التي تصيد تلك الأنواع، آخذة في الاعتبار كمية الصيد المعتادة ونمط عمليات تلك الدول وجميع القطاعات التي جرى فيها مثل هذا الصيد؛

(ج) تولي دولة المنشأ، اعتبارا خاصا في جني الأنواع التي يكون منشؤها في أنهارها للدول المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب)، المشتركة عن طريق الاتفاق مع دولة المنشأ في تدابير لتجديد أرصدة الأنواع البحرية النهرية السرء، ولا سيما بالإنفاق على هذا الغرض؛

(د) يكون تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالأنواع البحرية النهرية السرء خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة عن طريق الاتفاق بين دولة المنشأ والدول المعنية الأخرى.

4 - في الحالات التي ترتحل فيها الأنواع البحرية النهرية السرء إلى مياه واقعة في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة غير دولة المنشأ، أو خلال تلك المياه، تتعاون هذه الدولة مع دولة المنشأ فيما يتعلق بحفظ وإدارة أرصدة هذه الأنواع.

5 - تضع دولة منشأ الأنواع البحرية النهرية السرء وغيرها من الدول التي تصيد هذه الأنواع ترتيبات لتنفيذ أحكام هذه المادة عن طريق المنظمات الإقليمية حيثما تقتضي الحال ذلك.

المادة 67

الأنواع النهرية البحرية السرء

1 - تقع على الدولة التي تقضي الأنواع النهرية البحرية السرء الجزء الأكبر من دورة حياتها في مياهها مسؤولية إدارة هذه الأنواع، وعليها أن تؤمن دخول الأسماك المرتحلة وخروجها.

2 - لا تجتني الأنواع النهرية البحرية السرء في غير المياه التي تقع في اتجاه البر من الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة. وعندما يجري جنيها في المناطق الاقتصادية الخالصة، فإنه يكون خاضعا لهذه المادة وللأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية المتعلقة بالصيد في هذه المناطق.

3 - في الحالات التي ترتحل فيها الأسماك البحرية السرء خلال المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى، سواء كانت هذه الأسماك في طور الحداثة أو النضوج، تنظم إدارة هذه الأسماك، بما في ذلك جنيها، بالاتفاق بين الدولة المذكورة في الفقرة 1 والدولة الأخرى المعنية. ويضمن هذا الاتفاق الإدارة الرشيدة لهذه الأنواع ويراعي مسؤوليات الدولة المنكورة في الفقرة 1 فيما يتعلق بصون هذه الأنواع.

المادة 68

الأنواع الأبدة

لا ينطبق هذا الجزء على الأنواع الأبدة المعرفة في الفقرة 4 من المادة 77.

المادة 69

حق الدولة غير الساحلية

1 - يكون للدول غير الساحلية الحق في المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، مع مراعاة ما يتصل بذلك من الظروف الاقتصادية والجغرافية لجميع الدول المعنية، وطبقا لأحكام هذه المادة ولأحكام المادتين 61 و 62.

2 - تحدد الدول المعنية أحكام وصور هذه المشاركة عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية تراعي فيها، بين أمور أخرى:

(أ) ضرورة تفادي إحداث آثار ضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك أو ضارة بصناعات صيد الأسماك في الدولة الساحلية؛

(ب) مدى مشاركة الدولة غير الساحلية وفقا لأحكام هذه المادة، أو مدى حقها بمقتضى الاتفاقات الثنائية أو دون الإقليمية أو الإقليمية القائمة في المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الأخرى؛

(ج) مدى مشاركة الدول غير الساحلية الأخرى والدول المتضررة جغرافيا في استغلال الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية وما يترتب على ذلك من حاجة إلى تفادي تحميل أية دولة ساحلية وحدها، أو تحميل جزء منها، عبئا خاصا؛

(د) الحاجة التغذوية لسكان كل من الدول المعنية.

3 - حين تقارب قدرة دولة ساحلية على الجني حدا يمكنها من جني كامل كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، تتعاون الدولة الساحلية والدول المعنية الأخرى في وضع ترتيبات منصفة على صعيد ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي لكي تسمح للدول غير الساحلية النامية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية وفقا لما تقتضيه الظروف وبشروط مرضية لجميع الأطراف. وتؤخذ في الاعتبار أيضا، في تنفيذ هذا الحكم، العوامل المذكورة في الفقرة 2.

4 - لا يحق للدول غير الساحلية المتقدمة النمو، بموجب هذه المادة، المشاركة في استغلال الموارد الحية إلا في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المتقدمة النمو الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، على أن يوضع في الاعتبار مدى مراعاة الدولة الساحلية، في إتاحتها لدول أخرى الوصول إلى الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، للحاجة إلى الإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك ومن الاختلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد مواطنوها الصيد في المنطقة.

5 - لا تخل الأحكام المذكورة أعلاه بالترتيبات الأخرى المتفق عليها في المناطق دون الإقليمية أو الإقليمية حيث يجوز

للدول الساحلية أن تمنح الدول غير الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية حقوقا متساوية أو تفضيلية لاستغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

المادة 70

حق الدول المتضررة جغرافيا

1 - يكون للدول المتضررة جغرافيا الحق في المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، مع مراعاة ما يتصل بذلك من الظروف الاقتصادية والجغرافية لجميع الدول المعنية، وطبقا لأحكام هذه المادة ولأحكام المادتين 61 و 62.

2 - لأغراض هذا الجزء، تعني "الدول المتضررة جغرافيا" الدول الساحلية بما فيها الدول المشاطئة لبحار مغلقة أو شبه مغلقة، التي يجعلها موقعها الجغرافي معتمدة في حصولها على إمدادات كافية من السمك لأغراض تغذية سكانها أو جزء من سكانها على استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى واقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، وكذلك الدول الساحلية التي لا تستطيع ادعاء مناطق اقتصادية خالصة خاصة بها.

3 - تحدد الدول المعنية أحكام وصور هذه المشاركة عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية تراعي فيها، بين أمور أخرى:

(أ) ضرورة تفادي إحداث آثار ضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك أو ضارة بصناعات صيد الأسماك في الدولة الساحلية؛

(ب) مدى مشاركة الدولة المتضررة جغرافيا وفقا لأحكام هذه المادة، أو مدى حقها بمقتضى الاتفاقات الثنائية أو دون الإقليمية أو الإقليمية القائمة، في المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الأخرى؛

(ج) مدى مشاركة الدول الأخرى المتضررة جغرافيا والدول غير الساحلية في استغلال الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية وما يترتب على ذلك من حاجة إلى تفادي تحميل أية دولة ساحلية وحدها، أو تحميل جزء منها، عبئا خاصا؛

(د) الحاجات التغذوية لسكان كل من الدول المعنية.

4 - حين تقارب قدرة دولة ساحلية على الجني حدا يمكنها من جني كامل كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، تتعاون الدولة الساحلية والدول المعنية الأخرى في وضع ترتيبات منصفة على صعيد ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي لكي تسمح للدول النامية المتضررة جغرافيا والواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية المشاركة في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، وفقا لما تقتضيه الظروف وبشروط مرضية لجميع الأطراف. وتؤخذ في الاعتبار أيضا، في تنفيذ هذا الحكم، العوامل المذكورة في الفقرة 3.

5 - لا يحق للدول المتقدمة النمو المتضررة جغرافيا، بموجب أحكام هذه المادة، المشاركة في استغلال الموارد الحية إلا في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المتقدمة النمو الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية، على أن يوضع في الاعتبار مدى مراعاة الدولة الساحلية، في إتاحتها لدول أخرى الوصول إلى الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، للحاجة إلى الإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة بالمجتمعات المتعيشة بصيد الأسماك ومن الاختلال الاقتصادي في الدول التي اعتاد مواطنوها الصيد في المنطقة.

6 - لا تخل الأحكام المذكورة أعلاه بالترتيبات المتفق عليها في المناطق دون الإقليمية أو الإقليمية حيث يجوز للدول الساحلية أن تمنح الدول المتضررة جغرافيا الواقعة في نفس المنطقة دون الاقتصادية أو الإقليمية حقوقا متساوية أو تفضيلية لاستغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

المادة 71
عدم انطباق المادتين 69 و 70

لا تنطبق المادتان 69 و 70 في حالة الدولة الساحلية التي يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على استغلال الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة.

المادة 72
القيود المتصلة بنقل الحقوق

1 - لا تنقل حقوق استغلال الموارد الحية المنصوص عليها بموجب المادتين 69 و 70، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى دول ثالثة أو إلى رعاياها، سواء بالتأجير أو بالترخيص أو بإقامة مشاريع مشتركة أو بأية طريقة أخرى يكون لها أثر إحداث ذلك النقل ما لم تتفق الدول المعنية على غير ذلك.

2 - لا يحول الحكم الآنف الذكر دون حصول الدول المعنية على مساعدة فنية أو مالية من دول ثالثة أو من منظمات دولية بغرض تيسير ممارسة الحقوق المنصوص عليها في المادتين 69 و 70، بشرط أن لا يكون لهذه المساعدة الأثر المشار إليه في الفقرة 1.

المادة 73
تنفيذ قوانين وأنظمة الدولة الساحلية

1 - للدولة الساحلية، في ممارسة حقوقها السيادية في استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، أن تتخذ تدابير من بينها تفقد السفن وتفتيشها واحتجازها وإقامة دعاوى قضائية ضدها، وفقا لما قد تقتضيه الضرورة، لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة التي اعتمدتها طبقا لهذه الاتفاقية.

2 - يخلى من غير تأخير سبيل السفن التي أخضعت للاحتجاز وطواقمها لدى تقديم كفالة معقولة أو ضمان آخر.

3 - لا يجوز أن تشمل العقوبات التي تفرضها الدولة الساحلية على مخالفة قوانينها وأنظمتها المتعلقة بمصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة عقوبة السجن، إلا إذا اتفقت الدول المعنية على خلاف ذلك، ولا أي شكل آخر من العقوبة المدنية.

4 - في حالات احتجاز السفن الأجنبية أو احتباسها، على الدولة الساحلية أن تسارع إلى إبلاغ دولة العلم، بالوسائل المناسبة، بالإجراء المتخذ وبأية عقوبات تفرض بعد ذلك.

المادة 74
تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة
بين الدول ذات السواحل المتقابلة
أو المتلاصقة

1 - يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، من أجل التوصل إلى حل منصف.

2 - إذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن، لجأت الدول المعنية إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر.

3 - في انتظار التوصل إلى اتفاق وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة 1، تبذل الدول المعنية، بروح من التفاهم والتعاون، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي،

وتعمل خلال هذه الفترة الانتقالية على عدم تعريض التوصل إلى الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته. ولا تنطوي هذه الترتيبات على أي مساس بأمر تعيين الحدود النهائي.

4 - عند وجود اتفاق نافذ بين الدول المعنية، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا لأحكام ذلك الاتفاق.

المادة 75

الخرائط وقوائم الإحداثيات الجغرافية

1 - رهنا بمراعاة هذا الجزء، تبين خطوط الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة وخطوط التحديد المرسومة وفقا للمادة 74 على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للتثبت من موقعها. ويجوز، حيث يكون ذلك مناسبا، الاستعاضة عن خطوط الحد الخارجي أو خطوط التحديد هذه بقوائم بالاحداثيات الجغرافية للنقاط تعين المسند الجيوديسي.

2 - تعلن الدولة الساحلية الإعلان الواجب عن هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، وتودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من كل خريطة أو قائمة منها.

الجزء السادس

الجرف القاري

المادة 76

تعريف الجرف القاري

1 - يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة.

2 - لا يمتد الجرف القاري لأي دولة ساحلية إلى ما وراء الحدود المنصوص عليها في الفقرات 4 إلى 6.

3 - تشمل الحافة القارية الامتداد المغمور من الكتلة البرية للدولة الساحلية، وتتألف من قاع البحر وباطن الأرض للجرف والمنحدر والارتفاع، ولكنها لا تشمل القاع العميق للمحيط بما فيه من ارتفاعات متطاولة ولا باطن أرضه.

4 - (أ) لأغراض هذه الاتفاقية، تقرر الدولة الساحلية الطرف الخارجي للحافة القارية حيثما امتدت الحافة إلى ما يتجاوز 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي وذلك باستخدام إما:

'1' خط مرسوم وفقا للفقرة 7 بالرجوع إلى أبعد النقاط الخارجية الثابتة التي لا يقل سمك الصخور الرسوبية عند كل منها عن 1 في المائة من أقصر مسافة من هذه النقطة إلى سفح المنحدر القاري؛

'2' أو خط مرسوم وفقا للفقرة 7 بالرجوع إلى نقاط ثابتة لا تتجاوز 60 ميلا بحريا من سفح المنحدر القاري؛

(ب) يحدد سفح المنحدر القاري، في حالة عدم وجود دليل على خلاف ذلك، بالنقطة التي يحدث فيها أقصى تغير في الانحدار عند قاعدته.

5 - النقاط الثابتة التي تؤلف خط الحدود الخارجية للجرف القاري في قاع البحر، وهو الخط المرسوم وفقا للفقرتين الفرعيتين (أ) '1' و '2' من الفقرة 4، يجب إما أن لا تبعد بأكثر من 350 ميلا بحريا عن خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، وإما أن لا تبعد بأكثر من 100 ميل بحري عن التساوي العمقي عند 2 500 متر، الذي هو خط يربط بين الأعماق البالغ مداها 2 500 متر.

6 - برغم أحكام الفقرة 5، لا تبعد الحدود الخارجية للجرف القاري في الارتفاعات المتطاولة المغمورة بأكثر من 350 ميلا بحريا عن خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. ولا تنطبق هذه الفقرة على المرتفعات المغمورة التي هي عناصر طبيعية للحافة القارية، مثل هضابها وارتفاعاتها وذراها ومصاطبها ونتوءاتها.

7 - ترسم الدولة الساحلية الحدود الخارجية لجرفها القاري، حيثما يمتد ذلك الجرف إلى ما يتجاوز 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، بخطوط مستقيمة لا يزيد طولها على 60 ميلا بحريا وتربط بين نقاط ثابتة تعين بإحداثيات العرض والطول.

8 - تقدم الدولة الساحلية المعلومات المتعلقة بحدود الجرف القاري خارج مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إلى لجنة حدود الجرف القاري المنشأة بموجب المرفق الثاني على أساس التمثيل الجغرافي العادل. وتوجه اللجنة توصيات إلى الدول الساحلية بشأن المسائل المتصلة بتقرير الحدود الخارجية لجرفها القاري. وتكون حدود الجرف التي تقررها الدولة الساحلية على أساس هذه التوصيات نهائية وملزمة.

9 - تودع الدولة الساحلية لدى الأمين العام للأمم المتحدة الخرائط والمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات الجيوديسية، التي تصف بشكل دائم الحدود الخارجية لجرفها القاري ويتولى الأمين العام الإعلان الواجب عنها.

10 - لا تخل أحكام هذه المادة بمسألة تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة.

المادة 77

حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري

1 - تمارس الدولة الساحلية على الجرف القاري حقوقا سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية.

2 - إن الحقوق المشار إليها في الفقرة 1 خالصة بمعنى أنه إذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف الجرف القاري أو استغلال موارده الطبيعية فلا يجوز لأحد أن يقوم بهذه الأنشطة بدون موافقة صريحة من الدولة الساحلية.

3 - لا تتوقف حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري على احتلال، فعلي أو حكمي، ولا على أي إعلان صريح.

4 - تتألف الموارد الطبيعية المشار إليها في هذا الجزء من الموارد المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية لقاع البحار وباطن أرضها وبالإضافة إلى الكائنات الحية التي تنتمي إلى الأنواع الأبدة، أي الكائنات التي تكون، في المرحلة التي يمكن جنيها فيها، إما غير متحركة وموجودة على قاع البحر أو تحته، أو غير قادرة على الحركة ألا وهي على اتصال مادي دائم بقاع البحر أو باطن أرضه.

المادة 78

النظام القانوني للمياه العلوية والحيز الجوي وحقوق وحريات الدول الأخرى

1 - لا تمس حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري النظام القانوني للمياه العلوية أو للحيز الجوي فوق تلك المياه.

2 - لا يجب أن تتعدى ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها على الجرف القاري على الملاحة وغيرها من حقوق وحريات الدول الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو أن تسفر عن أي تدخل لا مبرر له في تلك الملاحة والحقوق والحريات.

المادة 79

الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة

على الجرف القاري

1 - يحق لجميع الدول وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة على الجرف القاري، وفقا لأحكام هذه المادة.

2 - مع مراعاة حق الدولة الساحلية في اتخاذ تدابير معقولة لاستكشاف الجرف القاري واستغلال موارده الطبيعية ومنع التلوث من خطوط الأنابيب وخفضه والسيطرة عليه، لا يجوز لهذه الدولة أن تعرقل وضع أو صيانة هذه الكابلات أو خطوط الأنابيب.

3 - يخضع تعيين المسار لوضع خطوط الأنابيب هذه على الجرف القاري لموافقة الدولة الساحلية.

4 - ليس في هذا الجزء ما يمس حق الدولة الساحلية في وضع شروط للكابلات وخطوط الأنابيب التي تدخل في إقليمها البري أو بحرها الإقليمي، أو ما يمس ولايتها على الكابلات وخطوط الأنابيب التي يتم وضعها أو استخدامها بصدد استكشاف جرفها القاري أو استغلال مواردها، أو تشغيل ما يقع تحت ولايتها من الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات.

5 - تولي الدول، عند وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة، المراعاة الواجبة للكابلات أو خطوط الأنابيب الموضوعة من قبل. وينبغي بوجه خاص عدم الإضرار بإمكانيات تصليح الكابلات أو خطوط الأنابيب الموجودة فعلا.

المادة 80

الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات المقامة على الجرف القاري

تنطبق المادة 60، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات المقامة على الجرف القاري.

المادة 81

الحفر في الجرف القاري

يكون للدولة الساحلية الحق الخالص في الإذن بالحفر في الجرف القاري وتنظيم هذا الحفر لكافة الأغراض.

المادة 82

المدفوعات والمساهمات بصدد استغلال الجرف القاري وراء 200 ميل بحري

1 - تقدم الدولة الساحلية مدفوعات مالية أو مساهمات عينية لقاء استغلال الموارد غير الحية للجرف القاري وراء 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.

2 - تقدم المدفوعات أو المساهمات سنويا بصدد كل الإنتاج في موقع تعدين بعد السنوات الخمس الأولى من الإنتاج في

ذلك الموقع، ويكون معدل المبلغ أو المساهمة في السنة السادسة 1 في المائة من قيمة أو حجم الإنتاج في موقع التعدين، ويرتفع هذا المعدل بنسبة 1 في المائة عن كل سنة لاحقة حتى السنة الثانية عشرة، ويظل عند نسبة 7 في المائة بعد ذلك، ولا يشمل الإنتاج الموارد المستخدمة فيما يتصل بالاستغلال.

3 - تعفى الدولة النامية التي هي مستوردة صافية لمورد معدني ينتج من جرفها القاري من تقديم هذه المدفوعات أو المساهمة لقاء ذلك المورد المعدني.

4 - تقدم المدفوعات أو المساهمات عن طريق السلطة التي تتولى توزيعها على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على أساس معايير التقاسم المنصف، آخذة في الاعتبار مصالح الدول النامية واحتياجاتها، ولا سيما الدول الأقل نموا وغير الساحلية بينها.

المادة 83

تعيين حدود الجرف القاري بين الدول
ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة

1 - يتم تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، من أجل التوصل إلى حل منصف.

2 - إذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن، لجأت الدول المعنية إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر.

3 - في انتظار التوصل إلى اتفاق وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة 1، تبذل الدول المعنية، بروح من التفاهم والتعاون، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي، وتعمل خلال هذه الفترة الانتقالية على عدم تعريض التوصل إلى الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته. ولا تنطوي هذه الترتيبات على أي مساس بأمر تعيين الحدود النهائي.

4 - عند وجود اتفاق نافذ بين الدول المعنية، يفصل في المسائل المتصلة بتعيين حدود الجرف القاري وفقا لأحكام ذلك الاتفاق.

المادة 84

الخرائط وقوائم الإحداثيات الجغرافية

1 - رهنا بمراعاة هذا الجزء، تبين خطوط الحد الخارجي للجرف القاري وخطوط التحديد المرسومة وفقا للمادة 83، على خرائط ذات مقياس أو مقاييس ملائمة للتثبت من موقعها. ويجوز، حيث يكون ذلك مناسبا، الاستعاضة عن خطوط الحد الخارجي أو خطوط التحديد هذه بقوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط تعين المسند الجيوديسي.

2 - تعلن الدولة الساحلية الإعلان الواجب عن هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، وتودع نسخة من كل خريطة أو قائمة منها لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالنسبة إلى تلك التي تبين خطوط الحد الخارجي للجرف القاري تودع نسخة لدى الأمين العام للسلطة.

المادة 85
حفر الأنفاق

لا يخل هذا الجزء بحق الدولة الساحلية في استغلال باطن الأرض عن طريق حفر الأنفاق أيا كان ارتفاع الماء فوق باطن الأرض.

الجزء السابع

أعالي البحار

الفرع 1 - أحكام عامة

المادة 86
انطباق أحكام هذا الجزء

تنطبق أحكام هذا الجزء على جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر الإقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما، أو لا تشملها المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية. ولا يترتب على هذه المادة أي انتقاص للحريات التي تتمتع بها جميع الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للمادة 58.

المادة 87
حرية أعالي البحار

1 - أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، وتمارس حرية أعالي البحار بموجب الشروط التي تبينها هذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الأخرى. وتشتمل فيما تشتمل، بالنسبة إلى كل من الدول الساحلية وغير الساحلية، على:

(أ) حرية الملاحة؛

(ب) حرية التحليق؛

(ج) حرية وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة، رهنا بمراعاة الجزء السادس؛

(د) حرية إقامة الجزر الاصطناعية وغيرها من المنشآت المسموح بها بموجب القانون الدولي، رهنا بمراعاة الجزء السادس؛

(هـ) حرية صيد الأسماك، رهنا بمراعاة الشروط المبينة في الفرع 2؛

(و) حرية البحث العلمي، رهنا بمراعاة الجزأين السادس والثالث عشر.

2 - تمارس هذه الحريات من قِبل جميع الدول مع إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح الدول الأخرى في ممارستها لحرية أعالي البحار، وكذلك الاعتبار الواجب لما تنص عليه هذه الاتفاقية من حقوق فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة.

المادة 88

تخصيص أعالي البحار للأغراض السلمية

تخصص أعالي البحار للأغراض السلمية.

المادة 89

عدم صحة ادعاءات السيادة على أعالي البحار

لا يجوز لأية دولة شرعا أن تدعي إخضاع أي جزء من أعالي البحار لسيادتها.

المادة 90

حق الملاحة

لكل دولة، ساحلية كانت أو غير ساحلية، الحق في تسيير سفن ترفع علمها في أعالي البحار.

المادة 91

جنسية السفن

1 - تحدد كل دولة شروط منح جنسيتها للسفن ولتسجيل السفن في إقليمها وللحق في رفع علمها. وتكون للسفن جنسية الدولة التي يحق لها رفع علمها. ويجب أن تقوم رابطة حقيقية بين الدولة والسفينة.

2 - تصدر كل دولة للسفن التي منحتها حق رفع علمها الوثائق الدالة على ذلك.

المادة 92

الوضع القانوني للسفن

1 - تبحر السفينة تحت علم دولة واحدة فقط، وتكون خاضعة لولايتها الخالصة في أعالي البحار إلا في حالات استثنائية منصوص عليها صراحة في معاهدات دولية أو في هذه الاتفاقية. ولا يجوز للسفينة أن تغير علمها أثناء رحلة ما أو أثناء وجودها في ميناء زيارة، إلا في حالة نقل حقيقي للملكية أو تغيير في التسجيل.

2 - لا يجوز للسفينة التي تبحر تحت علمَي دولتين أو أعلام أكثر من دولتين، مستخدمة إياهما أو إياها وفقا لاعتبارات الملاءمة، أن تدعي لنفسها أي جنسية من هذه الجنسيات أمام أي دولة أخرى، ويجوز اعتبارها في حكم السفينة عديمة الجنسية.

المادة 93

السفن التي ترفع علم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

لا تخل المواد السابقة بمسألة السفن المستعملة في الخدمة الرسمية للأمم المتحدة أو لوكالاتها المتخصصة أو للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي ترفع علم المنظمة.

المادة 94

واجبات دولة العلم

1 - تمارس كل دولة ممارسة فعلية ولايتها ورقابتها في الشؤون الإدارية والتقنية والاجتماعية على السفن التي ترفع علمها.

2 - وعلى كل دولة بوجه خاص:

(أ) أن تمسك سجلا للسفن يتضمن أسماء السفن التي ترفع علمها وصفاتها الخاصة، عدا السفن التي لا تنطبق عليها بسبب صغر حجمها الأنظمة الدولية المقبولة عموما؛

(ب) وأن تضطلع بالولاية بموجب قانونها الداخلي على كل سفينة ترفع علمها وعلى ربانها وضباطها وأفراد طاقمها في صدد المسائل الإدارية والتقنية والاجتماعية المتعلقة بالسفينة.

3 - تتخذ كل دولة، بالنسبة إلى السفن التي ترفع علمها، ما يلزم من التدابير لتأمين السلامة في البحار وذلك فيما يتعلق، بعدة أمور، منها:

(أ) بناء السفن ومعداتها وصلاحيتها للإبحار؛

(ب) تكوين طواقم السفن، وشروط العمل الخاصة بهم، وتدريبهم، آخذة في الاعتبار الصكوك الدولية المنطبقة؛

(ج) استخدام الإشارات والمحافظة على الاتصالات ومنع المصادمات.

4 - تتضمن هذه التدابير ما يكون ضروريا لتأمين:

(أ) أن تخضع كل سفينة، قبل التسجيل وعلى فترات مناسبة بعد ذلك، للتفتيش من قبل مفتش سفن مؤهل، وأن تحمل من الخرائط

والمنشورات الملاحية ومن أدوات وأجهزة الملاحة ما يكون ملائما لسلامة ملاحتها؛

(ب) أن تكون كل سفينة في عهدة ربان وضباط تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة، وبوجه خاص في مجالات قيادة السفن والملاحة والاتصالات والهندسة البحرية، وأن يكون طاقم السفينة مناسبا من حيث المؤهلات والعدد لنوع السفينة وحجمها وآلاتها ومعداتها؛

(ج) أن يكون الربان والضباط، وإلى المدى المناسب أفراد طاقم السفينة، على دراية تامة بالأنظمة الدولية المنطبقة فيما يتعلق بسلامة الأرواح في البحار، ومنع المصادمات، ومنع التلوث البحري وخفضه والسيطرة عليه، والمحافظة على الاتصالات بواسطة الراديو وأن يكونوا مطالبين بمراعاة تلك الأنظمة.

5 - تكون كل دولة، عند اتخاذ التدابير التي تدعو إليها الفقرتان 3 و 4، مطالبة بأن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموما وبأن تتخذ أية خطوات قد تكون لازمة لضمان مراعاتها.

6 - يجوز لدولة لديها أسباب واضحة للاعتقاد بأن الولاية والرقابة الصحيحتين لم تمارسا فيما يتعلق بسفينة ما أن تقدم تقريرا بهذه الوقائع إلى دولة العلم. وتتولى دولة العلم عند استلام هذا التقرير التحقيق في المسألة وتتخذ، إذا رأت ذلك مناسبا، أي إجراء ضروري لمعالجة الحالة.

7 - تأمر كل دولة بتحقيق، يجري على يد شخص أو أشخاص من أصحاب المؤهلات المناسبة أو أمامهم، في كل حادث بحري أو حادثة ملاحية في أعالي البحار يكون للسفينة التي ترفع علم الدولة شأن بها وتنجم عنها خسارة في الأرواح أو إصابات خطيرة تلحق برعاية دولة أخرى أو أضرار خطيرة تلحق بسفن أو منشآت تابعة لدولة أخرى، أو بالبيئة البحرية. وتتعاون دولة العلم والدولة الأخرى في أي تحقيق تجريه تلك الدولة الأخرى في أي حادث بحري أو حادثة ملاحية من هذا النوع.

المادة 95

حصانة السفن الحربية في أعالي البحار

للسفن الحربية في أعالي البحار حصانة تامة من ولاية أية دولة غير دولة العلم.

المادة 96

حصانة السفن التي تستخدم فقط

في مهمات حكومية غير تجارية

يكون للسفن التي تمتلكها أو تسيرها دولة ما وتستخدمها فقط في مهمات حكومية غير تجارية حصانة تامة، في أعالي البحار، من ولاية أية دولة غير دولة العلم.

المادة 97

الاختصاص الجزائي في مسائل المصادمات
أو أية حوادث ملاحية أخرى

1 - في حالة وقوع مصادمة أو أية حادثة ملاحية أخرى تتعلق بسفينة في أعالي البحار، وتؤدي إلى مسؤولية جزائية أو تأديبية لربان السفينة أو أي شخص آخر يعمل في خدمتها، لا يجوز أن تقام أية دعوى جزائية أو تأديبية ضد ذلك الشخص إلا أمام السلطات القضائية أو الإدارية لدولة العلم أو للدولة التي يكون الشخص من رعاياها.

2 - في المسائل التأديبية، تكون الدولة التي أصدرت شهادة ربان السفينة أو شهادة الأهلية أو الترخيص هي وحدها المختصة، بعد اتباع الطرق القانونية الواجبة، بأن تقرر سحب هذه الشهادة، حتى لو كان الحائز لها من غير رعايا الدولة التي أصدرتها.

3 - لا تصدر أية سلطات غير سلطات دولة العلم أمرا باحتجاز سفينة أو احتباسها، حتى ولو كان ذلك على ذمة التحقيق.

المادة 98

واجب تقديم المساعدة

1 - تطالب كل دولة ربان السفينة التي ترفع علمها، بأن يقوم، قدر وسعه دون تعريض السفينة أو طاقمها أو ركابها لخطر جدي، بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة لأي شخص وجد في البحار معرضا لخطر الضياع؛

(ب) التوجه بكل ما يمكن من السرعة لإنقاذ أي أشخاص في حالة استغاثة إذا أخطر بحاجتهم إلى المساعدة وفي حدود ما يكون هذا العمل متوقعا منه بصورة معقولة؛

(ج) تقديم المساعدة، بعد حدوث مصادمة، للسفينة الأخرى ولطاقمها وركابها وحيثما كان ذلك ممكنا، إعلام السفينة الأخرى باسم سفينته وبميناء تسجيلها وبأقرب ميناء ستتوجه إليه.

2 - تعمل كل دولة ساحلية على إنشاء وتشغيل جهاز ملائم وفعال لأعمال البحث والإنقاذ المتصلة بالسلامة في البحار وفوقها والمحافظة عليها، وتتعاون، حيث تقتضي الظروف ذلك، عن طريق ترتيبات إقليمية متبادلة مع الدول المجاورة تحقيقا لهذا الغرض.

المادة 99

حظر نقل الرقيق

تتخذ كل دولة تدابير فعالة لمنع ومعاقبة نقل الرقيق في السفن المأذون لها برفع علمها ولمنع الاستخدام غير المشروع لعلمها في هذا الغرض. وأي عبد يلجأ على ظهر أية سفينة، أيا كان علمها، يصبح حرا بحكم الواقع.

المادة 100

واجب التعاون في قمع القرصنة

تتعاون جميع الدول إلى أقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة.

المادة 101

تعريف القرصنة

أي عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة:

(أ) أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجها:

'1' في أعالي البحار، ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة؛

'2' ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة؛

(ب) أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة؛

(ج) أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أو يسهل عن عمد ارتكابها.

المادة 102

القرصنة التي ترتكبها سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية

تمرد طاقمها

إذا ارتكبت أعمال القرصنة، المعرفة في المادة 101، سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة، اعتبرت هذه الأعمال في حكم الأعمال التي ترتكبها سفينة أو طائرة خاصة.

المادة 103
تعريف سفينة أو طائرة القرصنة

تعتبر السفينة أو الطائرة سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لغرض ارتكاب أحد الأعمال المشار إليها في المادة 101. وكذلك الأمر إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استخدمت في ارتكاب أي من هذه الأعمال، ما دامت تحت سيطرة الأشخاص الذين اقترفوا هذا العمل.

المادة 104
احتفاظ سفينة أو طائرة قرصنة بالجنسية
أو فقدها لها

يجوز أن تحتفظ السفينة أو الطائرة بجنسيتها على الرغم من أنها أصبحت سفينة أو طائرة قرصنة. ويحدد قانون الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها أمر الاحتفاظ بالجنسية أو فقدها لها.

المادة 105
ضبط سفينة أو طائرة قرصنة

يجوز لكل دولة في أعالي البحار، أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة، أن تضبط أية سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص وتضبط ما فيها من الممتلكات. ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقرر ما يفرض من العقوبات، كما أن لها أن تحدد الإجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات، مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن نية.

المادة 106
المسؤولية في الضبط دون مبررات كافية

عندما تضبط سفينة أو طائرة بشبهة القرصنة دون مبررات كافية، تتحمل الدولة التي قامت بعملية الضبط، إزاء الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها، مسؤولية أية خسائر أو أضرار يسببها هذا الضبط.

المادة 107
السفن والطائرات التي يحق لها تنفيذ
الضبط بسبب القرصنة

لا يجوز أن تنفذ عملية الضبط بسبب القرصنة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك.

المادة 108
الاتجار غير المشروع بالمخدرات
أو المواد التي تؤثر على العقل

1 - تتعاون جميع الدول في قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد التي تؤثر على العقل بواسطة السفن في أعالي البحار بما يخالف الاتفاقيات الدولية.

2 - لأي دولة لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن سفينة ترفع علمها تقوم بالاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل أن تطلب تعاون دول أخرى لقمع هذا الاتجار.

المادة 109
البث الإذاعي غير المصرح به من
أعالي البحار

1 - تتعاون جميع الدول في قمع البث الإذاعي غير المصرح به من أعالي البحار.

2 - لأغراض هذه الاتفاقية يعني "البث الإذاعي غير المصرح به" إرسال الإذاعات الصوتية أو التلفزيونية من سفينة أو من منشأة في أعالي البحار بنية استقبالها من عامة الجمهور بما يخالف الأنظمة الدولية، على أن يستثنى من ذلك إرسال نداءات الاستغاثة.

3 - يجوز أن يحاكم أي شخص يعمل في البث الإذاعي غير المصرح به، أمام محاكم:

(أ) دولة علم السفينة؛
(ب) أو دولة تسجيل المنشأة؛
(ج) أو الدولة التي يكون الشخص من رعاياها؛
(د) أو أية دولة يمكن استقبال البث فيها؛
(هـ) أو أية دولة يشكل هذا البث تشويشا على اتصالاتها اللاسلكية المصرح بها.

4 - في أعالي البحار، يجوز لأي دولة تتمتع بالولاية وفقا للفقرة 3، أن تقبض، عملا بالمادة 110، على أي شخص يعمل في البث الإذاعي غير المصرح به أو أن تحجز أية سفينة مستخدمة في هذا الغرض وأن تضبط أجهزة الإرسال الإذاعي.

المادة 110
حق الزيارة

1 - باستثناء الحالات التي تكون فيها أعمال التدخل مستمدة من سلطات تمنحها معاهدة، ليس لدى سفينة حربية تصادف في أعالي البحار أية سفينة أجنبية من غير السفن التي تكون لها حصانة تامة وفقا للمادتين 95 و 96، ما يبرر تفقد هذه السفينة ما لم تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في:

(أ) أن السفينة تعمل في القرصنة؛
(ب) أو أن السفينة تعمل في تجارة الرقيق؛
(ج) أو أن السفينة تعمل في البث الإذاعي غير المصرح به، على أن تكون لدولة علم السفينة الحربية ولاية بموجب المادة 109؛
(د) أو أن السفينة بدون جنسية؛
(هـ) أو أن السفينة، على الرغم من رفعها لعلم أجنبي أو رفضها إظهار علمها، هي في الواقع سفينة من نفس جنسية السفينة الحربية.

2 - في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 1، يجوز للسفينة الحربية أن تشرع في التحقق من حق السفينة في رفع علمها. ولهذا الغرض، يجوز لها أن ترسل زورقا تحت قيادة أحد الضباط إلى السفينة المشتبه فيها. وإذا بقيت الشبهة بعد تدقيق الوثائق، جاز لها أن تشرع في المزيد من الفحص على ظهر السفينة، وينبغي أن يتم ذلك بكل ما يمكن من المراعاة.

3 - إذا ثبت أن الشبهات لم يكن لها أي أساس، وبشرط أن لا تكون السفينة المتفقدة قد ارتكبت أي عمل يبرر تلك الشبهات، جرى تعويضها عن أية خسائر أو أضرار تكون قد تكبدتها.

4 - تنطبق هذه الأحكام، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الطائرات العسكرية.

5 - تنطبق هذه الأحكام أيضا على أية سفينة أو طائرات أخرى مأذون لها بذلك وفق الأصول وتحمل علامات واضحة تدل على أنها قائمة بخدمة حكومية.

المادة 111
حق المطاردة الحثيثة

1 - يجوز القيام بمطاردة سفينة أجنبية مطاردة حثيثة عندما يكون لدى السلطات المختصة للدولة الساحلية أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السفينة انتهكت قوانين وأنظمة تلك الدولة. ويجب أن

تبدأ هذه المطاردة عندما تكون السفينة الأجنبية أو أحد زوارقها داخل المياه الداخلية أو المياه الأرخبيلية أو البحر الإقليمي أو المنطقة المتاخمة للدولة القائمة بالمطاردة، ولا يجوز مواصلة المطاردة خارج البحر الإقليمي أو المنطقة المتاخمة إلا إذا كانت المطاردة لم تنقطع. وليس من الضروري، حين تلقي السفينة الأجنبية الموجودة داخل البحر الإقليمي أو المنطقة المتاخمة أمر التوقف أن تكون السفينة التي أصدرت ذلك الأمر موجودة كذلك داخل البحر الإقليمي أو المنطقة المتاخمة. وإذا كانت السفينة الأجنبية موجودة داخل منطقة متاخمة، كما هي معرفة في المادة 33، لا يجوز القيام بالمطاردة إلا إذا كان هناك انتهاك للحقوق التي أنشئت المنطقة من أجل حمايتها.

2 - ينطبق حق المطاردة الحثيثة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على ما يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري، بما في ذلك مناطق السلامة المحيطة بالمنشآت المقامة في الجرف القاري، من انتهاكات لقوانين الدولة الساحلية وأنظمتها المنطبقة وفقا لهذه الاتفاقية على المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري، بما في ذلك مناطق السلامة المذكورة.

3 - ينتهي حق المطاردة الحثيثة بمجرد دخول السفينة التي تجري مطاردتها البحر الإقليمي للدولة التي تنتمي إليها أو البحر الإقليمي لدولة أخرى.

4 - لا تعتبر المطاردة الحثيثة قد بدأت ما لم تكن السفينة القائمة بالمطاردة، قد اقتنعت بالوسائل العملية المتاحة لها، بأن السفينة هدف المطاردة، أو أحد زوارقها أو قواربها الأخرى التي تعمل كفريق واحد وتستخدم السفينة هدف المطاردة كسفينة أم، موجودة داخل حدود البحر الإقليمي أو، حسب ما يكون عليه الحال، داخل المنطقة المتاخمة أو داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة أو فوق الجرف القاري. ولا يجوز بدء المطاردة إلا بعد إعطاء إشارة ضوئية أو صوتية بالتوقف من مسافة تستطيع معها السفينة الأجنبية أن ترى الإشارة أو تسمعها.

5 - لا يجوز أن تمارس حق المطاردة الحثيثة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو غيرهما من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك.

6 - عند القيام بالمطاردة الحثيثة بواسطة طائرة:

(أ) تنطبق الفقرات 1 إلى 4، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال؛

(ب) يجب على الطائرة التي تصدر الأمر بالتوقف أن تطارد السفينة بنفسها فعليا حتى تصل سفينة أو طائرة أخرى تابعة للدولة الساحلية تكون قد دعتها الطائرة لتتابع المطاردة ما لم

تكن الطائرة ذاتها قادرة على احتجاز السفينة. ولا يكفي لتبرير احتجاز السفينة خارج البحر الإقليمي أن تكون الطائرة قد شاهدت السفينة مجرد مشاهدة وهي ترتكب الانتهاك أو وهي محل شبهة في ارتكابها إن لم تكن السفينة قد أمرت بالوقوف وطوردت من قبل الطائرة نفسها أو طائرة أخرى أو سفن تتابع المطاردة دون انقطاع.

7 - لا تجوز المطالبة بالإفراج عن سفينة احتجزت داخل حدود ولاية دولة واصطحبت إلى ميناء تابع لتلك الدولة لغرض التحقيق معها أمام السلطات المختصة، بالاستناد فقط إلى أن السفينة قد مرت أثناء رحلتها وهي مصطحبة عبر جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحار العالية، إذا جعلت الظروف ذلك ضروريا.

8 - في حالة إيقاف أو احتجاز سفينة خارج البحر الإقليمي في ظروف لا تبرر ممارسة حق المطاردة الحثيثة، تعوض عن أي خسارة أو ضرر يكون قد لحق بها نتيجة ذلك.

المادة 112
الحق في وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة

1 - يحق لجميع الدول وضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة على قاع أعالي البحار خارج حدود الجرف القاري.

2 - تنطبق الفقرة 5 من المادة 79 على الكابلات وخطوط الأنابيب هذه.

المادة 113
كسر أو إصابة أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة للنص على أن يعتبر جريمة تستحق العقاب كسر أو إصابة أحد الكابلات المغمورة تحت أعالي البحار من قبل سفينة ترفع علمها أو شخص يخضع لولايتها عن قصد أو نتيجة إهمال جرمي بطريقة يمكن أن تؤدي إلى قطع المواصلات البرقية أو الهاتفية أو إعاقتها، وكذلك كسر أو إصابة خط أنابيب مغمور أو كابل كهرباء عالي الفلطية مغمور. وينطبق هذا الحكم أيضا على السلوك الذي أريد به أن يؤدي إلى مثل هذا الأمر أو الإصابة الذي يحتمل أن يؤدي إليهما، ولكنه لا ينطبق على أي كسر أو إصابة سببها أشخاص عملوا لمجرد تحقيق هدف

مشروع هو إنقاذ حياتهم أو سفنهم بعد اتخاذ كل الاحتياطيات اللازمة لتفادي ذلك.

المادة 114
كسر أو إصابة أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة من قبل مالكي أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة الأخرى

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة للنص على أنه إذا سبب أشخاص خاضعون لولايتها ممن يمتلكون أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة تحت أعالي البحار، عند وضع أو تصليح هذه الكابلات أو خطوط الأنابيب، كسر أو إصابة أي من الكابلات أو خطوط الأنابيب الأخرى، تحملوا تكاليف التصليحات.

المادة 115
التعويض عن الخسارة المتكبدة في تفادي إصابة أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة

تعتمد كل دولة ما يلزم من القوانين والأنظمة لضمان حصول أصحاب السفن الذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم ضحوا بمرساة أو شبكة أو أية أداة من أدوات الصيد الأخرى، بغية تفادي إصابة أحد الكابلات أو خطوط الأنابيب المغمورة، على تعويض من صاحب الكابل أو خط الأنابيب بشرط أن يكون صاحب السفينة قد اتخذ مسبقا كل التدابير الاحتياطية المعقولة.

الفرع 2 ـ حفظ وإدارة الموارد الحية لأعالي البحار

المادة 116
الحق في صيد الأسماك في أعالي البحار

لجميع الدول الحق في أن يزاول رعاياها صيد الأسماك في أعالي البحار رهنا بمراعاة:

(أ) التزاماتها الناجمة عن المعاهدات؛

(ب) وحقوق الدول الساحلية وواجباتها وكذلك مصالحها المنصوص عليها، بين مواد أخرى، في الفقرة 2 من المادة 63 وفي المواد 64 إلى 67؛

(ج) وأحكام هذا الفرع.

المادة 117
واجب الدول في أن تتخذ تدابير بالنسبة
إلى رعاياها من أجل حفظ الموارد الحية
لأعالي البحار

على جميع الدول واجب اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير بالنسبة إلى رعايا كل منها من أجل حفظ الموارد الحية لأعالي البحار، أو التعاون مع دول أخرى في اتخاذ تلك التدابير.

المادة 118
تعاون الدول في حفظ وإدارة الموارد الحية

تتعاون الدول فيما بينها في حفظ وإدارة الموارد الحية في مناطق أعالي البحار. وتدخل الدول التي يستغل رعاياها موارد حية متماثلة، والدول التي يستغل رعاياها موارد حية مختلفة في نفس المنطقة، في مفاوضات بغية اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الموارد الحية المعنية. وتتعاون، حسب الاقتضاء، لتؤسس لهذا الغرض منظمات دون إقليمية أو إقليمية لمصائد الأسماك.

المادة 119
حفظ الموارد الحية لأعالي البحار

1 - على الدول، في تحديدها لكمية الصيد المسموح بها ووضعها غير ذلك من تدابير حفظ الموارد الحية في أعالي البحار أن:

(أ) تتخذ تدابير تهدف، على أساس أفضل الأدلة العلمية المتوفرة للدول المعنية، إلى صون أرصدة الأنواع المجتناة أو تجديدها، بمستويات يمكن أن تدر أقصى غلة قابلة للدوام كما تعينها العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة، بما فيها الاحتياجات الخاصة للدول النامية، ومع مراعاة أنماط الصيد والترابط بين السلالات السمكية وأية معايير دولية للحد الأدنى موصى بها بوجه عام سواء على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي؛

(ب) تضع في اعتبارها ما يترتب على ذلك من الآثار في الأنواع المرتبطة بالأنواع المجتناة أو المعتمدة عليها بقصد صون أو تجديد أرصدة الأنواع المرتبطة أو المعتمدة بمستويات أغلى من المستويات التي يمكن أن يصبح فيها تكاثرها مهددا بصورة جدية.

2 - يتم بصورة منتظمة تقديم وتبادل ما هو متوافر من المعلومات العلمية والإحصائيات عن كمية الصيد ومجهوده وغير ذلك من البيانات المتصلة بحفظ الأرصدة السمكية، عن طريق المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية، حيثما يقتضي الحال ذلك، وباشتراك كافة الدول المعنية.

3 - تضمن الدول المعنية أن لا تميز تدابير الحفظ وتنفيذها، قانونا أو فعلا، ضد صيادي أية دولة.

المادة 120
التدييات البحرية

تنطبق المادة 65 كذلك على حفظ وإدارة التدييات البحرية في أعالي البحار.

الجزء الثامن
نظام الجزر

المادة 121
نظام الجزر

1 - الجزيرة هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا، ومحاطة بالماء، وتعلو عليه في حالة المد.

2 - باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 3، يحدد البحر الإقليمي للجزيرة ومنطقتها المتاخمة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري وفقا لأحكام هذه الاتفاقية المنطبقة على الأقاليم البرية الأخرى.

3 - ليس للصخور التي لا تهيئ استمرار السكنى البشرية أو استمرار حياة اقتصادية خاصة بها، منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قاري.

الجزء التاسع
البحار المغلقة أو شبه المغلقة

المادة 122
تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية، يعني "البحر المغلق أو شبه المغلق" خليجا أو حوضا أو بحرا، تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق، أو يتألف كليا أو أساسا من

البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر.

المادة 123
تعاون الدول المشاطئة لبحار مغلقة
أو شبه مغلقة

ينبغي أن تتعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق أو شبه مغلق فيما بينها في ممارسة ما لها من حقوق وأداء ما عليها من واجبات بمقتضى هذه الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، تسعى، مباشرة أو عن طريق منظمة إقليمية مناسبة، إلى:

(أ) تنسيق إدارة الموارد الحية للبحر وحفظها واستكشافها واستغلالها؛

(ب) تنسيق إعمال حقوقها وواجباتها فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛

(ج) تنسيق سياساتها المتعلقة بالبحث العلمي والقيام، حيثما يقتضي الأمر، ببرامج مشتركة للبحث العلمي في المنطقة؛

(د) دعوة غيرها من الدول أو المنظمات الدولية المهتمة بالأمر، حسب الاقتضاء، لتتعاون معها في العمل على تدعيم أحكام هذه المادة.

الجزء العاشر

حق وصول الدول غير الساحلية إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر

المادة 124
المصطلحات المستخدمة

1 - لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) تعني "الدولة غير الساحلية" كل دولة ليس لها ساحل بحري؛

(ب) تعني "دولة المرور العابر" كل دولة، سواء أكان لها ساحل بحري أم لا، تقع بين دولة غير ساحلية والبحر، وتجري حركة المرور العابر خلال إقليمها؛

(ج) تعني "حركة المرور العابر" مرور الأشخاص والأمتعة والبضائع ووسائل النقل عبر إقليم دولة أو أكثر من دول المرور العابر، عندما لا يتعدى المرور عبر الإقليم المذكور جزءا من رحلة كاملة تبدأ أو تنتهي في إقليم الدولة غير الساحلية، سواء رافق هذا

المرور نقل من سفينة إلى أخرى، أو خزن أو تجزئة الشحنة، أو تغيير في أسلوب النقل، أو لم يرافقه؛

(د) تعني "وسائل النقل":

'1' عربات سكك الحديد، والسفن البحرية والمراكب البحرية والنهرية، والعربات البرية؛

'2' الحمالين ودواب الحمل، عندما تتطلب ذلك الظروف المحلية.

2 - يجوز للدول غير الساحلية ودول المرور العابر أن تدرج ضمن وسائل النقل، بالاتفاق فيما بينها، خطوط الأنابيب وأنابيب الغاز ووسائل النقل الأخرى غير تلك المدرجة في الفقرة 1.

المادة 125

حق الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر

1 - يكون للدول غير الساحلية حق الوصول إلى البحر ومنه لغرض ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما فيها تلك المتعلقة بحرية أعالي البحار وبالتراث المشترك للإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، تتمتع الدول غير الساحلية بحرية المرور العابر عبر أراضي دول المرور العابر بكافة وسائل النقل.

2 - يتم الاتفاق على أحكام وصور ممارسة حرية المرور العابر بين الدول غير الساحلية ودول المرور العابر المعنية عن طريق اتفاقات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية.

3 - يكون لدول المرور العابر، في ممارسة سيادتها الكاملة على أقاليمها، الحق في اتخاذ كل ما يلزم من التدابير التي تضمن أن الحقوق والتسهيلات المنصوص عليها في هذا الجزء للدول غير الساحلية لا تشكل، بأية صورة كانت، تعديا على مصالحها المشروعة.

المادة 126

استبعاد تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية

إن أحكام هذه الاتفاقية، وكذلك أحكام الاتفاقات الخاصة المتصلة بممارسة حق حرية الوصول إلى البحر ومنه، التي تنشئ حقوقا وتسهيلات بسبب الموقع الجغرافي الخاص للدول غير الساحلية، مستبعدة من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية.

المادة 127
الرسوم الجمركية والضرائب
والرسوم الأخرى

1 - لا تخضع حركة المرور العابر لأي رسم جمركي أو ضريبة أو أي رسم آخر باستثناء الرسوم التي تجبى مقابل تقديم خدمات معينة بصدد هذا المرور العابر.

2 - لا تخضع وسائل النقل المارة مرورا عابرا والتسهيلات الأخرى المقدمة إلى الدول غير الساحلية والتي تستخدمها هذه الدول، لضرائب أو رسوم تزيد على تلك التي تجبى مقابل استخدام وسائل النقل التي تخص دولة المرور العابر.

المادة 128
المناطق الحرة والتسهيلات
الجمركية الأخرى

يجوز، تسهيلا لحركة المرور العابر، توفير مناطق حرة أو تسهيلات جمركية أخرى في موانئ الدخول والخروج بدول المرور العابر، عن طريق الاتفاق بين هذه الدول والدول غير الساحلية.

المادة 129
التعاون في بناء وتحسين وسائل النقل

حيث لا توجد في دول المرور العابر وسائل للنقل تكفل إعمال حرية المرور العابر، أو حيث تكون الوسائل الموجودة فيها، بما في ذلك المنشآت والمعدات الميثائية، غير كافية من أية ناحية، يجوز لدول المرور العابر والدول غير الساحلية المعنية أن تتعاون في بناء تلك الوسائل أو تحسينها.

المادة 130
تدابير لتفادي أو إزالة التأخيرات أو غيرها
من الصعوبات ذات الطابع التقني في حركة
المرور العابر

1 - تتخذ دول المرور العابر كل التدابير المناسبة لتفادي التأخيرات أو غيرها من الصعوبات ذات الطابع التقني في حركة المرور العابر.

2 - في حالة حدوث تأخيرات أو صعوبات من هذا القبيل، تتعاون السلطات المختصة في دول المرور العابر وفي الدول غير الساحلية المعنية لإزالة هذه التأخيرات أو الصعوبات بسرعة.

المادة 131

المعاملة المتساوية في الموانئ البحرية

تتمتع السفن التي ترفع أعلام الدول غير الساحلية بمعاملة مساوية لتلك التي تُمنح للسفن الأجنبية الأخرى في الموانئ البحرية.

المادة 132
منح مزيد من تسهيلات المرور العابر

لا يترتب على هذه الاتفاقية بأي وجه سحب تسهيلات مرور عابر تفوق تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتكون محل اتفاق بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أو ممنوحة من قِبَل دولة طرف. كما أن هذه الاتفاقية لا تحول دون أن تمنح على هذا النحو تسهيلات أكبر في المستقبل.

الجزء الحادي عشر

المنطقة

الفرع 1 ـ أحكام عامة

المادة 133
المصطلحات المستخدمة

لأغراض هذا الجزء:

(أ) تعني "الموارد" جميع الموارد المعدنية الصلبة أو السائلة أو الغازية في موقعها الأصلي في المنطقة والموجودة على قاع البحر أو تحته، بما في ذلك العقيدات المؤلفة من عدة معادن.

(ب) يشار إلى الموارد، عندما يتم استخراجها من المنطقة، باسم "المعادن".

المادة 134
مجال تطبيق هذا الجزء

1 - ينطبق هذا الجزء على المنطقة.

2 - تخضع الأنشطة في المنطقة لأحكام هذا الجزء.

3 - إن المتطلبات المتعلقة بإيداع الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية التي تبين الحدود المشار إليها في الفقرة الفرعية (1) من الفقرة 1 من المادة 1، وكذلك المتعلقة بالإعلان عنها، مدرجة في الجزء السادس.

4 - ليس في هذه المادة ما يمس تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري وفقا للجزء السادس أو صحة الاتفاقات المتعلقة بتعيين الحدود فيما بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة.

المادة 135
النظام القانوني للمياه العلوية

والحيز الجوي

لا يمس هذا الجزء، ولا أية حقوق ممنوحة أو ممارسة عملا به، النظام القانوني للمياه التي تعلو المنطقة أو للحيز الجوي فوق تلك المياه.

الفرع 2 - المبادئ التي تحكم المنطقة

المادة 136
التراث المشترك للإنسانية

المنطقة ومواردها تراث مشترك للإنسانية.

المادة 137
النظام القانوني للمنطقة ومواردها

1 - ليس لأي دولة أن تدعي أو تمارس السيادة أو الحقوق السيادية على أي جزء من المنطقة أو مواردها، وليس لأي دولة أو شخص طبيعي أو اعتباري الاستيلاء على ملكية أي جزء من المنطقة. ولن يعترف بأن ادعاء أو ممارسة من هذا القبيل للسيادة أو الحقوق السيادية ولا بمثل هذا الاستيلاء.

2 - جميع الحقوق في موارد المنطقة ثابتة للبشرية جمعاء، التي تعمل السلطة بالنيابة عنها، وهذه الموارد لا يمكن النزول عنها. أما المعادن المستخرجة من المنطقة فلا يجوز النزول عنها إلا طبقا لهذا الجزء وقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها.

3 - ليس لأي دولة أو شخص طبيعي أو اعتباري ادعاء أو اكتساب أو ممارسة حقوق بشأن المعادن المستخرجة من المنطقة إلا وفقا لهذا الجزء. وفيما عدا ذلك، لا يعترف بأي ادعاء أو اكتساب أو ممارسة لحقوق من هذا القبيل.

المادة 138
السلوك العام للدول فيما يتعلق بالمنطقة

يكون السلوك العام للدول فيما يتعلق بالمنطقة متفقا مع أحكام هذا الجزء، ومع المبادئ المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى لمصلحة صيانة السلم والأمن والنهوض بالتعاون الدولي والتفاهمي المتبادل.

المادة 139
الالتزام بضمان الامتثال لهذه الاتفاقية
والمسؤولية عن الأضرار

1 - تكون الدول الأطراف ملزمة بضمان أن تجري الأنشطة في المنطقة وفقا لهذا الجزء، سواء قامت بها دول أطراف، أو مؤسسات حكومية أو أشخاص طبيعيون أو اعتباريون يحملون جنسيات دول أطراف أو يكون لها أو لرعاياها سيطرة فعلية عليهم.

وينطبق نفس الالتزام على المنظمات الدولية بالنسبة إلى الأنشطة التي تقوم بها في المنطقة.

2 - دون الإخلال بقواعد القانون الدولي وبالمادة 22 من المرفق الثالث، تترتب على الضرر الناجم عن عدم قيام دولة طرف أو منظمة دولية بالتزاماتها بموجب هذا الجزء مسؤولية، وتتحمل الدول الأطراف أو المنظمات الدولية العاملة معا مسؤولية تضامنية وفردية. غير أن الدولة الطرف لا تكون مسؤولة عن الضرر الناجم عن أي عدم امتثال لهذا الجزء من قِبَل شخص زكته بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 2 من المادة 153، إذا كانت الدولة الطرف قد اتخذت جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان الامتثال الفعال بموجب الفقرة 4 من المادة 153 والفقرة 4 من المادة 4 من المرفق الثالث.

3 - تتخذ الدول الأطراف التي هي أعضاء في منظمات دولية التدابير المناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة فيما يتعلق بهذه المنظمات.

المادة 140
صالح الإنسانية

1 - تجرى الأنشطة في المنطقة، كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء، لصالح الإنسانية جمعاء بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، مع إيلاء مراعاة خاصة لمصالح واحتياجات الدول النامية والشعوب التي لم تنل الاستقلال الكامل أو غيره من أوضاع الحكم الذاتي التي تعترف بها الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د - 15) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

2 - تهيئ السلطة لتقاسم الفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من المنظمة تقاسما منصفا عن طريق أية آلية مناسبة، وفقا للفقرة الفرعية (و) '1' من الفقرة 2 من المادة 160.

المادة 141
استخدام المنطقة للأغراض السلمية
دون غيرها

تكون المنطقة مفتوحة لاستخدامها للأغراض السلمية دون غيرها من قِبَل جميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، دون تمييز ودون إخلال بالأحكام الأخرى لهذا الجزء.

المادة 142
حقوق الدول الساحلية
ومصالحها المشروعة

1 - تجرى الأنشطة في المنطقة، فيما يتعلق بمكامن الموارد فيها الممتدة عبر حدود الولاية الوطنية، مع إيلاء المراعاة

الواجبة للحقوق وللمصالح المشروعة لأية دولة ساحلية تمتد تلك المكامن عبر ولايتها.

2 - تجرى مع الدولة المعنية مشاورات، تشمل نظاما للإخطار المسبق، بغية تفادي التعدي على تلك الحقوق والمصالح. وفي الحالات التي يمكن أن تؤدي فيها الأنشطة في المنطقة إلى استغلال موارد واقعة داخل الولاية الوطنية، يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الدولة الساحلية المعنية.

3 - لا يمس هذا الجزء ولا أية حقوق ممنوحة أو ممارسة عملا به حقوق الدول الساحلية في أن تتخذ من التدابير المتمشية مع الأحكام ذات الصلة من الجزء الثاني عشر ما قد يكون لازما لمنع أو تخفيف أو إزالة خطر شديد وداهم على سواحلها أو على مصالحها المتصلة بها، من التلوث أو نذره أو أيه أحداث خطرة أخرى تسفر عنها أو تسببها أية أنشطة في المنطقة.

المادة 143

البحث العلمي البحري

1 - يجري البحث العلمي البحري في المنطقة للأغراض السلمية دون غيرها ولصالح الإنسانية جمعاء، وفقا للجزء الثالث عشر.

2 - يجوز للسلطة أن تجري البحث العلمي البحري فيما يتعلق بالمنطقة ومواردها، ولها أن تدخل في عقود لهذا الغرض. وتقوم السلطة بتعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه، وبتنسيق ونشر نتائج هذا البحث والتحليل عند توافرها.

3 - يجوز للدول الأطراف أن تجري البحث العلمي البحري في المنطقة. وتعزز الدول الأطراف التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري في المنطقة عن طريق:

(أ) الاشتراك في برامج دولية وتشجيع التعاون في البحث العلمي البحري بين عاملي البلدان المختلفة وعاملي السلطة؛

(ب) ضمان تطوير برامج عن طريق السلطة أو المنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء، لمنفعة الدول النامية والدول الأقل تقدما تكنولوجيا، بقصد

'1' تقوية قدرات الدول المذكورة على البحث؛

'2' تدريب عاملي تلك الدول وعاملي السلطة على تقنيات البحث وتطبيقاته؛

'3' تشجيع استخدام العاملين المؤهلين من تلك الدول في البحث في المنطقة؛

(ج) نشر نتائج الأبحاث والتحليلات عند توافرها، نشرا فعالا، عن طريق السلطة أو غيرها من الطرق الدولية عند الاقتضاء.

المادة 144
نقل التكنولوجيا

1 - تتخذ السلطة تدابير وفقا لهذه الاتفاقية:

(أ) لاكتساب التكنولوجيا والمعرفة العلمية المتصلة بالأنشطة في المنطقة؛

(ب) وللنهوض بنقل تلك التكنولوجيا والمعرفة العلمية إلى الدول النامية وتشجيعه بحيث تستفيد منها جميع الدول الأطراف.

2 - وتحقيقا لهذه الغاية تتعاون السلطة والدول الأطراف في النهوض بنقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية المتصلة بالأنشطة في المنطقة بحيث يمكن أن تستفيد منها المؤسسة وجميع الدول الأطراف. وبوجه خاص تباشر وتنهض:

(أ) ببرامج لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسة والدول النامية بصدد الأنشطة في المنطقة، بما في ذلك، بين أمور أخرى، تيسير وصول المؤسسة والدول النامية إلى التكنولوجيا ذات الصلة بموجب أحكام وشروط منصفة ومعقولة؛

(ب) بتدابير تهدف إلى الارتقاء بتكنولوجيا المؤسسة والتكنولوجيا المحلية للدول النامية، ولا سيما إتاحة الفرص لعاملين من المؤسسة ومن الدول النامية للتدريب في العلوم والتكنولوجيا البحرية وللاشتراك الكامل في الأنشطة في المنطقة.

المادة 145
حماية البيئة البحرية

تتخذ التدابير اللازمة وفقا لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتمد السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة تهدف، بين أمور أخرى، إلى:

(أ) منع التلوث والأخطار الأخرى التي تهدد البيئة البحرية، بما فيها الساحل، وخفضها والسيطرة عليها، وكذلك منع الإخلال بالتوازن الإيكولوجي للبيئة البحرية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى ضرورة الحماية من الآثار الضارة لأنشطة مثل الثقب، والكراءة، والحفر، والتخلص من الفضلات، وإقامة وتشغيل أو

صيانة المنشآت وخطوط الأنابيب وغيرها من الأجهزة المتصلة بهذه الأنشطة؛

(ب) حماية وحفظ الموارد الطبيعية للمنطقة ومنع وقوع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة البحرية.

المادة 146
حماية الحياة البشرية

تتخذ التدابير اللازمة، فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، لضمان الحماية الفعالة للحياة البشرية. ولهذا الغرض تعتمد السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة لإكمال القانون الدولي القائم كما يتجسد في المعاهدات ذات الصلة.

المادة 147
التوفيق بين الأنشطة في المنطقة
وفي البيئة البحرية

1 - تجرى الأنشطة في المنطقة مع المراعاة المعقولة للأنشطة الأخرى في البيئة البحرية.

2 - تكون المنشآت المستخدمة في إجراء الأنشطة في المنطقة خاضعة للشروط التالية:

(أ) لا تقام هذه المنشآت أو تثبت أو تزال إلا وفقا لهذا الجزء ورهنا بمراعاة قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها. ويجب تقديم الإشعار الواجب عن إقامة هذه المنشآت وتثبيتها وإزالتها ويجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه إلى وجودها؛

(ب) لا يجوز إقامة هذه المنشآت إذا ترتب على ذلك إعاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية أو إقامتها في قطاعات النشاط المكثف لصيد الأسماك؛

(ج) تقام حول هذه المنشآت مناطق سلامة مع علامات مناسبة لضمان سلامة كل من الملاحة والمنشآت. ولا يكون لشكل مناطق السلامة تلك أو موقعها ما يجعلها تؤلف حزاما يعرقل الوصول المشروع للسفن إلى مناطق بحرية معينة أو يعرقل الملاحة في الممرات البحرية الدولية؛

(د) تستخدم هذه المنشآت في الأغراض السلمية دون غيرها؛

(هـ) ليس لهذه المنشآت مركز الجزر. وليس لها بحر إقليمي خاص بها، كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري.

3 - تسير الأنشطة الأخرى في البيئة البحرية مع إيلاء الاعتبار المعقول للأنشطة في المنطقة.

المادة 148
مشاركة الدول النامية في الأنشطة في المنطقة

تعزز المشاركة الفعالة للدول النامية في الأنشطة في المنطقة كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالحها وحاجاتها الخاصة، ولا سيما ما للدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا من بينها من حاجة خاصة إلى التغلب على العقبات الناشئة عن موقعها غير المواتي، بما في ذلك البعد عن المنطقة وصعوبة النفاذ إلى المنطقة ومنها.

المادة 149
الأشياء الأثرية والتاريخية

تحفظ جميع الأشياء ذات الطابع الأثري أو التاريخي التي يعثر عليها في المنطقة أو يجري التصرف بها لصالح الإنسانية جمعاء، مع إيلاء اعتبار خاص للحقوق التفضيلية لدولة أو بلد المنشأ أو لدولة المنشأ الثقافي أو لدولة المنشأ التاريخي والأثري.

الفرع 3 - تنمية موارد المنطقة

المادة 150
السياسات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة

يتم القيام بالأنشطة في المنطقة، كما هو منصوص عليه بصورة محددة في هذا الجزء، على نحو يدعم التنمية السلمية للاقتصاد العالمي والنمو المتوازن للتجارة الدولية وينهض بالتعاون الدولي من أجل التنمية الشاملة لجميع البلدان، وخاصة الدول النامية، وبغية ضمان:

(أ) تنمية موارد المنطقة؛

(ب) إدارة موارد المنطقة إدارة منتظمة وآمنة ورشيدة، بما في ذلك تسيير الأنشطة في المنطقة بطريقة كفؤة وتجنب أي تبذير، وفقا لمبادئ الحفظ السليمة؛

(ج) توسيع فرص المشاركة في هذه الأنشطة بما يتفق بصفة خاصة مع المادتين 144 و 148؛

قائـــمة المـــراجع

قائمـــــة المـــــراجع:

أولا: باللغة العربية:

- **القرآن الكريم :**

1. سورة المطففين، الجزء 30، الآية 26.

- **الكتب:**

1. تقدير موقف، اتفاق إستانا الثلاثي خلفياته وفرص نجاحه. قطر: وحدة تحليل المركز العربي، 2017.

2. إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال. تداعيات أحداث غزة على أمن وإمدادات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط. الجيزة: مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة، 2024.

3. إديز، إسماعيل. صراع القوى في شرق البحر المتوسط تاريخيا. أنقرة: كتب سيتا، 2022.

4. أوكمانيك، ديفيد وآخرون." العجز الأمني الأمريكي التصدي لانعدام التوازن بين الاستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب". كاليفورنيا: مؤسسة البحث والتطوير، 2015.

5. باكير، علي حسين. النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

6. بورتشيل، سكوت وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

7. تيلور، بيتر وفلنت، كولن. الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة. عبد السلام، رضوان وعبيد، إسحاق. الكويت: عالم المعرفة، 2003.

8. جندلي، عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

9. الجوهري، يسري. جغرافية البحر المتوسط. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984.

10. حجازي، محمد محمد. الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1997.

11. الحديثي، عباس غالي. نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

12. حسني موسى، محمد رضوان. القانون الدولي للبحار. المنصورة: دار الفكر والقانون، 2013.

13. حسين الخفاجي، حمد جاسم. روسيا لعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والإستراتيجيات. د.ب.ن: دار أمجد للنشر، 2019.

14. خالد، فؤاد. غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد قراءة في أبعاد صفقات الغاز بين مصر وإسرائيل. إسطنبول: دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات، 2019.

15. خالد، فؤاد. الانجراف نحو المجهول: ما سبب تأجج الوضع في شرق البحر المتوسط؟. إسطنبول: الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 2020.

16. خليفة، أحمد عبد الرحمان. العلاقات التركية – الأمريكية في سياقات شرق المتوسط: دراسة فيا لقضايا والأدوار. مصر: أركان للدراسات والأبحاث والنشر،2021.

17. دودز، كلاوس واتكنسون، ديفيد . الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي)، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

18. دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة. وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985.

19. دوغين، ألكسندر. أسس الجيوبولتيكيا ما قبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

20. دوفاي، ألكسندر. الجغرافيا السياسية جيوبوليتيك، ترجمة حسين حيدر. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2007.

21. رسول، محفوظ. الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية: مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

22. رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

23. الزواوي، محمد سليمان. بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط. الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015.

24. سعد حقي، توفيق. مبادئ العلاقات الدولية .عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

25. سعودى، محمد عبد الغنى. الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

26. سيليريه، بيير. الجغرافيا السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة. أحمد، عبد الكريم. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

27. الشامي، صلاح الدين علي. دراسات في الجغرافية السياسية. الإسكندرية: منشاة المعارف،1999.

28. الصباغ، أحمد. تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي. خريطة الصراع بشرق المتوسط. إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2021.

29. صلاح، مصطفى. غاز شرق المتوسط مستقبل الصراع الإقليمي. صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018.

30. طه، جمال. أسرار حرب الغاز لقاء مصالح وصدام التنافسات. مصر: دار النهضة للنشر،2019.

31. الظاهر، نعيم. الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

32. عباس هادي، زهراء. الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

33. عبد المحسن محمد، ضياء. الجغرافيا البوليتيكية. د.د.ن: المنهل، 2016.

34. عقلة المومني، محمد علي. الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2005.

35. عليان، محمود عليان. الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جب لطارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الاستعمارية. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016.

36. عودة، جهاد. استراتيجيات الصراع الدولي مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.

37. عويضة، شادي سمير. استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019.

38. العيسوى، فايز محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة. دار المعرفة الجامعية: (د.س.ن)،(د.د.ن)).

39. غراف، عبد الرزاق. قمة الجزائر لمنتدى مصدري الغاز هل تفتح آفاق عصر جديدة لسوق الغاز .المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث، 2024.

40. غربى، علي وآخرون. تنمية المجتمع من التحدث إلى العولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

41. غسان الخيري، دلال. النظريات السياسية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

42. غيلبين، روبيرت. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة. مركز الخليج للأبحاث .الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

43. فرج، أنور محمد. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السيلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

44. القاسم، أنيس. مداخلة ضمن حلقة نقاش غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوسياسي في المنطقة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 13 ديسمبر 2022.

45. قبلان، مروان. اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية. الدوحة: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

46. قلعجية، وسيم. غاز شرق المتوسط في سنة 2022: وقائع بداية تحولات المشهد الجيواستراتيجي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023.

47. قنديل، أحمد. " هل تؤثر الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط؟". مصر: مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2024.

48. لقطيشات عمر، أمينة. التوزيع العادل لثروات النفط والغاز الطبيعي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024.

49. محمد الخياط، محمد مصطفى. الطاقة مصادرها –أنواعها–استخداماتها. القاهرة: د.د.ن، 2006.

50. مديرية الدراسات الاستراتيجية. خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا (جداول وخرائط). لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.

51. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

52. مطر، حسام. الاستراتيجية الفرنسية في شرق المتوسط التوازن من الخارج. بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2020.

53. مقداد، محمد إبراهيم ونصار، محمد عبد الهادي. غاز غزة بين الواقع والمأمول. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022.

54. موسى المصري، خالد. مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

55. هواش، محمد وعبود، ريم. القانون الدولي للبحار. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2018.

56. هيثم عبد الله، سلمان اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

57. وحدة تحليل السياسات. الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

- **الرسائل والأطروحات:**

1. أديان عامر، عبد الكريم. " التنافس الدولي على المضائق الأوراسية بعد الحرب الباردة". أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية بغداد، 2021.

2. الباسوسي، أحمد زكريا. "تأثيرات تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط ". أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ،2018.

3. بلمادي، سفيان." جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط ". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017.

4. بن رقرق، سعيدة. "التنافس الجيوبولتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا منذ سنة 2011". أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2022.

5. بوزيدي، عبد الرزاق. " التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014". مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

6. بوناب، خولة. " دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية – منذ سنة 2000-". أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة 1، 2023.

7. حذفاني، سمية." تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط ". أطروحة دكتوراه، الجزائر 3 ، 2023.

8. خوشي صبار الساعدي، ماهر سعدون. " التنافس الأمريكي –الروسي على دول الجذب الإستراتيجي بعد العام 2000 (أوكرانيا وسوريا أنموذجا)". أطروحة دكتوراه، معهد العملين للدراسات العليا النجف الأشرف العراق،2021.

9. السنيد، علاء محمود. "التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم دراسة حالة: تركيا، لبنان وإسرائيل (2009-2021)". أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا، 2021.

10. كاتب، أحمد. " خلفيات الشراكة الأوروبية * المتوسطية ". مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

11. الكايد أبو هزيم، هزيم عبد الفتاح محمد." التنافس الروسي الأمريكي وأثره على الصراع المسلح في سوريا خلال الفترة (2011-2017)". أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة الأردن، 2017.

12.لعريض، حسين. " تأثير النزاع السوري على ميزان القوى في الشرق الأوسط". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03، 2020.

- **المقالات والمجلات :**

1. أبو حنيفة، الوليد. " التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط"، مجلة مدارات سياسية 02 (2020).

2. أبو ستيت، براهيم سعود حميد. "ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر والدول المقابلة وفقا لأحاكم القانون الدولي العام"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،03 (2024).

3. أبو سيد، رفيق جلال إبراهيم. " المتغيرات الجيوبولتيكية الإقليمية المؤثرة على الأمن القومي المصري (الشرق الأوسط)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 23(2024).

4. أبو علان، فوزية أكرم حمزة. "الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث 2(2021).

5. أحمد النجو، وليد محمود." التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة شرق المتوسط "، مجلة دراسات إقليمية 53 (2022).

6. أحمد عطا، عبد العظيم." منظمة غاز شرق المتوسط EMGF كمنظمة دولية إقليمية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 3(2022) .

7. أحمد محمود، عبد المجيد. "العلاقات التركية–المصرية بعد عام 2011(الواقع والمستقبل)، المجلة العراقية للعلوم السياسية 11 (2024).

8. إسماعيل إبراهيم، ماهر. " الأبعاد الجيواستراتيجية للمصالح التركية في ليبيا بعد سنة 2011 "، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد خاص(2021).

9. إسماعيل إبراهيم، ماهر. التنافس على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية عدد خاص (2024).

10. أوزدمير، جاغتاي." صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط". مجلة رؤية تركية 2(2018). يعدل في المتن وتضاف(2 لقائمة المراجع

11. باقر، جواد كاظم. "الدور الروسي شرق المتوسط من التنافس والتوازن إلى التأثير والنفوذ"، مجلة قضايا سياسية 67 (2021).

12. باكير، علي. "الآثار الاستراتيجية لاتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية"، لباب للدراسات الاستراتيجية 17(2023).

13. بخدة ، خدة. " الطاقات البديلة لمعالجة المعضلة الثلاثية (الوصول إلى الطاقة وأمن الطاقة وتغير المناخ) في إفريقيا"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 2 (2021).

14. بركات، رياض ومحمد الصغير، مسيكة. " الإشكالات القانونية و العملية أثناء تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في مياه المتوسط: المنطقة الاقتصادية الخالصة الجزائرية أنموذجا"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 1(2021).

15. بشير، هشام محمد . " دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 17(2023).

16. بلباشير، عبد القادر وبراهامي، محمد أمين. " تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة (النفط والغاز)"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال 01 (2023).

17. بلخير، سلمى وشوقي، محمود. " غاز شرقي البحر المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 02 (2021).

18. بلموهوب، حنان وبلعربي، علي. "أثر اكتشاف حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 02(2022).

19. بن العلمي، إلهام ومنصوري، سفيان." الأمن الطاقي ومدركات التهديد لدى إسرائيل في منطقة شرق المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02(2022).

20. بن مساهل، آلاء الرحمان." نحو تفعيل دبلوماسية الطاقة في المنطقة شرق المتوسط "، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 02(2024) .

21. بوسنان، سفيان. "جغرافية آسيا الوسط وأهميتها في الفكر الجيوبولتيك"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 06 (2016).

22. جابر كاظم، صباح. "الصراع الإقليمي و الدولي في منطقة شرق المتوسط " اكتشافات الطاقة أنموذجا"، دراسات دولية97 (2024) .

23. جباعي، محمود . "اثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية "، مجلة مركز دراسات باحث 71 (2021).

24. جرحيس اسعيد، وليد. "السياسية التركية تجاه شرق المتوسط: دراسة في الفرص والتحديات "، تريكيت مجلة العلوم السياسية 27 (2022).

25. جريمط، خالد حمزة وعجاج مطر، أحمد."جيوبوليتيكية الصراع على مصادر الطاقة(الغاز الطبيعي) شرق المتوسط "، مجلة اليرموك 02 (2022).

26. جندلي، عبد الناصر. "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وبين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر05 (2010).

27.حامد حمد، أنور. "مستقبل التوجهات الأوروبية على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط "، مجلة دراسات المستدامة 04 (2024).

28.حامدي، زهير. " الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، سياسات عربية"، المركز العربي للأبحاث والدراسات1 (2013) .

29.حذفاني، سمية. "تأثير جيوسياسية الدوافع على الغاز في معادلات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2021).

30. حردان مطر، إبراهيم و عليوي اللويزي، أحمد عبد الغني ." الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأثره في أمن الطاقة"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية 07، (2020).

31.حسن رمضان، شريف عبد الحميد. "المنطقة الاقتصادية الخالصة ومدى ولاية الدولة الساحلية على حماية البيئة البحرية من التلوث والحفاظ عليها "المملكة العربية السعودية أنموذجا"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية 35(2024).

32.حسين، أحمد. " رهانات الاكتشافات الطاقية في شرق البحر المتوسط مراجعة كتاب بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية، استشراف للدراسات المستقبلية"، عدد خاص (2018).

33. حشود، نور الدين. "جيوبولتيك الأزمة السورية بعد الثورة دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، دفاتر السياسة والقانون، 16 (2017).

34.حمدي محمد عيش، ماهر. " تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا دراسة في الجغرافيا السياسية "، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد21 (2022).

35.حمدي محمد عيش، ماهر." النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الأدب جامعة بورسعيد 23 (2023).

36.حميد، رامي. " توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة " فرص الصراع والتحالف""، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01 (2021).

37.حيدر سالم، سيف وعبد الحسن، محمد عزيز."السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط"، مجلة دراسات دولية97 (2024).

38.خلفة، نصير. " الصراع الدولي على النفط والغاز بمنطقة شرق المتوسط بين الهندسة الأمنية والدبلوماسية الوقائية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 02 (2021).

39.خليفي، رابح. "الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي 01 (2017).

40.دشر، ميثاق مناحي. "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، أهل البيت عليهم السلام العراق 20 (2016) .

41.دموع قاسم، كريم وباقر، جواد كاظم." التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط"، قضايا سياسية 71(2022).

42.رباحي، أمينة. " البلوك 9و4 والرهانات الأمنية الطاقوية للشرق الأوسط مقارنة مع القوقاز"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 12(2019) .

43.رجب الصباغ، كريم محمد. " التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط البحر"، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية 3(2021).

44.رسل، إحسان خليل وسعدون رفعت، عباس. " مستقبل الدور الروسي في منطقة شرق المتوسط "، قضايا سياسية67 (2022).

45.رشاد، سوزي. " أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 3 (2022).

46.الرشايده، بلال شاكر وفاطمة هارون العمارات، فاطمة. "الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية"، العراقية للمجلات الأكاديمية العلمية تكريت مجلة العلوم السياسية 24 (2021).

47.رشك غياض، حسن. "استكشاف غاز شرق المتوسط وإمكانيات تحولاته إلى وسيلة للتعاون أم مدخل للصراع على المصالح والنفوذ"، المجلة الدولية للتطور في العلوم الاجتماعية والإنسانية 17(2024).

48.رشيد، بشار." حقوق والتزامات الدول في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية 05 (2021).

49. زرباني، سليمان. "حقوق وواجبات الدول الحبيسة والمتضررة جغرافيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982"، مجلة الحوار الفكري 15 (2018).

50. زلماط، إيمان، "الأمن الطاقوي الصيني بين التحديات والتدابير المضادة"، مجلة دراسات اقتصادية 23(2023).

51. سحنون، نور الإيمان." أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة"، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة 02 (2018).

52. سعيد فراج، سلوى وعطوة عبد الحكيم ضبيش، رشا. "انعكاسات صراع الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 12 (2021).

53. سليم البرصان، أحمد." الأوراسيا الجديدة وجيبولتيك السياسة الخارجية الروسية "، مجلة دراسات شرق أوسطية 93 (2020).

54. سليمان علي، سليمان." الأهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية والسياسية لإقليم شرق المتوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي "، المجلة العراقية للعلوم السياسية 11(2024) .

55. سيد أبو ضيف، أحمد وأحمد جلال، محمود "الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط"، مجلة بحوث الشرق الأوسط 56(2020) .

56. شباط ، عبد النور ." التحول الطاقوي نحو استغلال الطاقة المتجددة :رهان تحقيق الأمن الطاقوي العالمي"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية 01 (2024).

57. الشربيني، مراد. " التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق إفريقيا في لفترة من 2012 حتى 2023"، مجلة الدراسات الإفريقية 1(2024).

58. شعلة، أحمد. منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز، المجلة القانونية جامعة القاهرة 1(2022).

59. شفيعة حداد ونور الصباح عكنوش، "الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية"، مجلة العلوم القانونية والسياسة 01 (2021).

60. شوادرة، رضا." الأمن الإقليمي في شرق المتوسط في ظل أزمة الطاقة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 01(2023).

61. صاغور، هشام." تأثير الصراع على الغاز في شرق المتوسط وعلاقته بالأزمة السورية "، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 01(2023).

62. صبيحة، محمد أمين. " ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر ايجه بين الدبلوماسية والعسكرة "، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية 1(2023).

63. صيوح، لؤي محمد وآخرون. " التنافس الدولي على الغاز– حرب الأنابيب والإمداد "، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية 05 (2021).

64. طالب خلف، ألاء. "تأثير الفواعل الإقليمية على الدور التركي في حوض البحر المتوسط "، المجلة العراقية للعلوم السياسية 10(2024).

65. طالم، علي. " الطاقات المتجددة .. السبيل لتجسيد أبعاد الاستدامة وتحقيق مستقبل طاقوي مستدام"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية 1 (2019).

66. طه النعيمي، عمر صفاء وفكرت نامق، عبد الفتاح. "الأهمية الاقتصادية (الطاقوية) لشرق البحر المتوسط في الإدراك الأمريكي الروسي"، مجلة المعهد 16 (2024).

67. عباس هادي، زهراء ودياري، صالح مجيد." موارد الطاقة وأثرها على الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية 40(2018).

68. عباس هاشم، فراس وخليفه يوسف، جنان. " المحركات الدافعة للاستراتيجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط (قراءة في المضمون والمرتكزات)"، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن02(2022).

69. عبد الجبار، أحمد عبد الله. "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه أمن الطاقة (شرق المتوسط) وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة مركز دراسات الكوفة 2 (2024) .

70. عبد الرحمان الحباشنه، عنود وسالم فاضل الخلايله، يسرى" تصعيد التنافس على الغاز تصعيد التنافس على الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2011–2021"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 6 (2023).

71. عبد السادة، محمد علي." التنافس المصري التركي في منطقة المتوسط بعد عام 2011 ليبيا أنموذجا "، مجلة كلية دجلة 02(2024).

72. عبد العاطي، طلعت عبد الحميد أحمد " المنطقة الاقتصادية البحرية المصرية الخالصة في شرق المتوسط " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 39(2021).

73. عبد العال سيد رمضان، زينب. " الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط"، مجلة كلية الآداب، عدد خاص (2021) .

74. عبد الكاظم عبيد، بشرى. "جيو–استراتيجية شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي، (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)"، مجلة الدراسات المستدامة 3 (2021).

75. عبد الكاظم عبيد، بشرى. تفعيل دور الحوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها (دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)، مجلة حمورابي 38(2021) .

76. عبد الله حسين علي، إسماعيل وآخرون." الصراع الدولي والإقليمي على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط"، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي 01(2025).

77. عبد المنعم، خالد عبد السلام. "الغاز الطبيعي في دلتا النيل والبحر المتوسط دراسة في جغرافية الطاقة "، مجلة بحوث الشرق الأوسط 40 (2016).

78. عران الجبوري، حسين علي. وعلي العبيدي، احمد، " الأهمية الاستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجغرافية السياسية (الجيوبولتيكا) الروسية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية 01 (2018).

79. علوان السعيدي، سعد عبيد وعبد الكريم، مصطفى. " التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي – شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط"، العراقية المجلة العلمية الأكاديمية 3(2019).

80. عمرو عزت الحو، عمرو. " تسوية منازعات المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الوسائل التقليدية والمستحدثة "، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا 37(2022).

81. عويبر، عيسى. "تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط "، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية 01(2024).

82. عويضة، شادي سمير." استراتيجية السيطرة الأمريكية على غاز شرق البحر المتوسط (الإدارة التكنولوجية والأمنية نموذجا)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية 57 (2023).

83. عيسات، فضيلة. "خطوط الطاقة ودورها في تشكيل التحالفات الإقليمية شرق المتوسط "، مجلة السياسة العالمية 3(2023).

84. غازي ناصر، فيصل. "الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011"، قضايا سياسية 79 (2024).

85. غراف، عبد الرزاق. " إدارة الصراع في شمال غرب سوريا وتأثيره على العلاقات التركية الروسية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02 (2022).

86. غسق عبد الرضا نعمة، صادق. الدور الأمريكي في شرق البحر المتوسط : نحو مزيد من الانغماس الفعال، مجلة كلية دجلة الجامعة 3(2023).

87. غلام، وحيد أنعام. "عودة روسيا بوتين إلى شرق المتوسط الفرص والتحديات"، مجلة مداد الآداب 30 (2023).

88. الغنام، رنيم علي جمال الدين. "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة الشرق المتوسط (2009 –2019)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 14(2022).

89. فخار، خالد،" جيو–اقتصادية التغلغل الصيني في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 02 (2022).

90. فراج، سلوى السعيد. "انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 12 (2021).

91. فرنجو، يونس. "سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط"، مجلة رؤية تركية 2(2020).

92. فوزي الجندي، أماني. "تداعيات الحرب في غزة على إمداد النفط في آسيا، آفاق آسيوية "، الهيئة العامة للاستعلامات 14 (2024).

93. قادة بن عبد الله، عائشة. " التوجهات التركية الجديدة في شرق المتوسط بين الطموحات الداخلية والتوازنات الإقليمية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية 1 (2024).

94. قاسم نافل، إخلاص. " التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط "، دراسات سياسية واستراتيجية 46(2021).

95. قاسم، محمود. " منظمة شرق المتوسط .. بين تعظيم العوائد الاقتصادية ومجابهة التحديات القائمة "، السياسة الدولية 223 (2021).

96. قاسي، فوزية. "خطوات الخروج من الأزمة اليونانية التركية في ظل استكشاف حقول الغاز الجديدة في شرق المتوسط"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية 01(2023).

97. قروش، محمد." النظريات التفسيرية للظاهرة الدولية المنظور الواقعي أنموذجا"، أكاديميا 07 (2018).

98. قشقوش، محمد. " صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط "، مجلة السياسة الدولية 213 (2018).

99.قصعة، حورية وجداي، سليم. "السياسية الأمنية الروسية تجاه شرق المتوسط دراسة في المرتكزات والتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسة01 (2022).

100.قصي عبود، رامي." التنافس الأمريكي–الروسي على منطقة الشرق الأوسط، (الغاز الطبيعي أنموذجا)"، مجلة كلية مدينة العلم 03(2022) .

101.كاظم جاسم، ابتسام. "التنافس التركي – اليوناني الجيوستراتيجي على منابع الطاقة"، مجلة المعهد 13 (2023) .

102.كاظم صبيخي، هاشم. " الأهمية الجيواستراتيجة للبجر المتوسط–دراسة في الجغرافية السياسية –"، مجلة أبحاث ميسان 12 (2010).

103. كاظم مرتضى، نعيم وعبيد، قاسم محمد. " التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد العام 2011"، المجلة العراقية للعلوم السياسية،59 (2019).

104. كسيرة، سمير ومستوي، عادل. " الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية آنية ومستقبلية –"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 14 (2015).

105. الكوني العائب، صالح. " مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة وأهمية تحديدها والإعلان عليها في القانون الدولي للبحار، مجلة العلوم القانونية والشرعية، 03 (2013).

106.كيطان، وسام علي. " التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط"، مجلة كلية التربية 44 (2021).

107. كيطان، وسام علي. "الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي"، مجلة الآداب 148 (2024).

108.الله الحوشي، فتحي فتحي. "اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان أسبابه آليات تنفيذه، نتائجه "، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، 13 (2021).

109.مآلات الشرق الأوسط" توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية"، نشرة غير دورية، أسباب للشوؤن الجيوسياسية 6 (2020) .

110.محمد أسامة أحمد، بدور. " الأهمية الجيواستراتيجية البيئية لإنتاج الغاز الطبيعي ونقله في حوض شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية 23(2020).

111.محمد الخزرجي، حمد جاسم. " التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق المتوسط (سوريا نموذجا) "، مجلة إكليل الدراسات الإنسانية 07 (2021) .

112.محمد الصالح، صباح. " النزاع التركي اليوناني على مصادر الطاقة في شرق التوسط"، مجلة حمورابي48 (2023) .

113.محمد بالنور، خالد وقرابيل، هند الكامل. " المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية بين إمكانيات التحديد وضرورته"، مجلة العلوم الإنسانية 29 (2024).

114. محمد عبد الله، سهام. " ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في حوض شرق البحر المتوسط"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية 2 (2021).

115.محمد عبد النبي، أحمد يوسف. " الاستراتيجية المقترحة لحماية المصالح المصرية في منطقة شرق المتوسط "، مجلة بحوث الشرق الأوسط 56 (2020).

116.محمد منذر، جلال." ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي"، العراقية للمجلات الأكاديمية والعلمية، تكريت مجلة العلوم السياسية 24(2021).

117.مختاري، إيمان. "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، مجلة دفاتر المتوسط 6 (2016).

118.مشاعة، محمد. "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية لعامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، دراسات استراتيجية 15 (2011).

119.مصطفى أحمد، شريهان وذنون، طارق محمد. "البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وتأثيرها في استراتيجية تركيا اتجاه منطقة شرق المتوسط"، مجلة دراسات إقليمية 50 (2021).

120. معروف، عائشة. " تحديد المنطقة الاقتصادية الجزائرية الخالصة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18-96، الظروف والتداعيات"، مجلة الاجتهاد القضائي 30 (2022).

121.معن ديوب، محمد وعليو، مصطفى. "اثر اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط فيصوغ واقع الجغرافية السياسية ضمنها"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية 06 (2019).

122.ملوكي، سفيان." الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية s(2021).

123.منصوري، سفيان وبن العلمي، إلهام. "البعد الطاقوي كمحدد للتوتر الفرنسي-التركي في منطقة شرق المتوسط "، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية01(2022).

124.منصوري، محمد." المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الحقوق السيادية للدولة الساحلية ومصالح الدول الأخرى "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 10 (2018) .

125.مهد يعبد الله، صباح وصالح عبد الله، بدرية. " تأثير اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط على مكانة إسرائيل الإقليمية"، مجلة جامعة الدفاع 4 (2023).

126.موزاي، عائشة وبوراس، بودالية. " دور الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة – إشارة لواقع الطاقة المتجددة في الجزائر–"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 1 (2022).

127.ميرغني محمد علي، إبراهيم وبن منير الحارثي، سلطان. "الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية وانعكاساته على الأمن الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 17 (2018).

128.ناثر، أفراح والعزاوي، جاسم. " تركيا والتنافس في شرق المتوسط"، مجلة دراسات إقليمية 52 (2022).

129.ناجي الرفاعي شلبي، عيد. " الصراع على القوى العالمية للبحر المتوسط دراسة في السياسة والسياسة "، المجلة العلمية لكلية الآداب 52 (2023) .

130.نافل، إخلاص قاسم. "التنافس على الغاز الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط "، دراسات سياسية واستراتيجية 46(2021).

131.النعيمي، أحمد نوري. "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية 46 (2013) .

132.نواصر، مليكة. "المنطقة الاقتصادية الخالصة و البحث العلمي"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية 13 (2017).

133. نويوة، لخضر. "المقاربة الجيو اقتصادية للتنافس بين القوى الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 02 (2021).

134.نويوة، لخضر." أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية 09(2017).

135.الهيتي نوزاد، عبد الرحمن وأحمد المهندي، سارة." أزمة الغاز العالمية 2022، الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا"، مجلة قضايا سياسية 73 (2023).

136.وقازي، عقبة. "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية 02 (2017).

137.وناسي، لزهر وزيرق، سارة. " أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 02 (2021).

138.يورلماز، رجب. " التوتر التركي اليوناني فيشرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة "، سياسة دولية واقتصاد شؤون الشرق الأوسط 01 (2020).

- **المتلقيات والمداخلات:**

1. حطيط، أمين مداخلة ضمن حلقة نقاش مداخلة ضمن حلقة نقاش غاز شرق المتوسط وتأثيره على المشهد الجيوسياسي في المنطقة 2022. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 13 ديسمبر 2022.

2. عبد العاطي شتيوي، عبد العال. الوضع بالنسبة لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية فيما بين دول المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية 2020 الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط الفرص والتحديات. مصر: المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2021.

- **التقارير:**

1. باكير، علي حسين. النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير مركز الجزرة للدراسات، 2018.
2. التقرير الثالث عن ملف النفط والغاز، ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية. 2022، 4-5.
3. تقرير الشرق الأوسط رقم 240، أفريل 2023، إعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط، بلجيكا، المنتدى الدولي للازمات، 28.
4. حرب، خليل. " غزة وخطة البناء القبرصي وصفة لإيقاد حرب إقليمية؟"، تقرير الأمن العام127(2024).
5. خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط، مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا. إسطنبول: منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية، 2020.
6. مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، 2020.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، .http://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12689
2. اتفاقية الغاز الإسرائيلية المصرية 2018، المعرفة، .https://www.marefa.org/2018

3. أحمد حرزلي، أميرة." استراتيجية امن الطاقة الروسية لشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"، https://democraticac.de/?p=53952 .

4. باكير، علي حسين. اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، منتدى السياسات العربية، 2019، http://www.academia.edu.

5. باكير، علي حسين. رقعة الشطرنج اللبنانية–الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، http://studies.aljazerra.net/ar/article/4889 .

6. برس، ترك. 2022، https://www.turkpress.co/node/88213

7. حقل غاز اسرائيل قد ينعش مصر .. إحتياطياته 68 مليار متر مكعب، https://attaqa.net/2024/07/21/

8. حنفي، عاطف." الغاز يشعل نار الخلافات بين دول شرق المتوسط"، https://www.alkhleej.ae/.

9. دابقي، يمان. "الصراع على الغاز في شرق المتوسط "،2019، https:// adhwaa.net/

10. ديميرول، تولغا. تر، أحمد عيشة، " الغاز الطبيعي والجيوسياسات في شرق المتوسط"، 2020، http://bit.ly/3ctnR7Z.

11. رشوان، نبيل. "غاز" شرق المتوسط " هل يتغلب الاقتصاد على السياسة "، https://www.atoonra.com/2024/02/07/.

12. سبوتنيك عربي، https://2u.pw/FcOYu .

13. سكرية، منى. منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021، https://resourcegovernance.org/ar/publications/mntdy-ghaz-almtwst-atlawn-alaqlymy-wst-tdarb-almsalh-0 .

14. سلايمة، بلال. " الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصادي والسياسي"، منتدى السياسات العربية، https://www.alsiasat.com/ .

15. صبح، نوار. " مشروع إسرائيل لخط أنابيب شرق المتوسط يهدد صادرات الغاز المصرية "، https://attaqa.net/2023/03/09/.

16. صحيفة العرب الأولى الشرق الأوسط. "الأبعاد الجيوساسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط "، https://aawaset.com/home/article/2078146/ .

17. صلاح، مصطفى." تعضيد الجهود.. ميدوزا – 9 وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط "، https://www.acrseg.org/list/23/files.

18. طي، محمد. تعيين الحدود البحرية للبنان، مقالات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2021، http://dirasat.net/kitab_détails-php?id?=267&_cat=14 .

19. علي، نور الدين."نجاح المسار النفطي رهن ترسيم الحدود مع سوريا وقبرص"، https:// www.almodon.com//economy/2022/10/20/ .

20. غراف، عبد الرزاق. " قمة الجزائر" لمنتدى مصري الغاز: هل تفتح آفاق عصر جديد لسوق الغاز؟ "، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، www.grc.net.

21.قاسم، محمود. التحركات التركية في شرق المتوسط .. السياق والدوافع، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2019، http://ecss.com.eg/5363 .

22. القباطي، أنس." حرب غزة ومدى ارتباطها بحروب الغاز"، 2023، عرب جرنال، http://arab-j.net/19119.

23.قعيق، ياسمين. " سوريا بين " الاحتواء والخنق الاستراتيجي " امتداد للأمن القومي الروسية "، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2024،.www.bahethcenter.net.

24.كوراوغلو، برهان. أزمة التنقيب عن المصادر النفطية في شرق المتوسط.. وجهة نظر تركية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ،2011، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/20111119753581 6590.html .

25.كونيلي، كوبلي. " كيف أثرت حرب غزة في قطاع الغاز في شرق المتوسط "، https://www.asswak-alarab.com/archives/32242.

26.محارمة، إيهاب. غياب الفلسطينيين عن الغاز في شرق المتوسط، العربي الجديد، العدد 2188 ،2020 https://www.alaraby.co.uk/.

27.مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، الرهانات الجيوسياسية حول الطاقة في شرق المتوسط، 2022،.http://apa-inter.com/post.php?id=4242

28.نرش، بشار." الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، 2023 "، أبعاد للدراسات الاستراتيجية https://dimensionscenter.net/ar/ .

29. نرش، بشار." المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر المتوسط، أبعاد الاستراتيجية للدراسات "، .HTTPS//WWW.DIMENSIONCENTRE.NET/AR

30. يوكسل، منور .تأثير ترسيم مناطق النفوذ البحري اللبنانية في جغرافيا الطاقة السياسية في شرق المتوسط، رؤية تركية، 2022، http://rouyaturkiyyah.com/reserch-articles-and-commentaries/

ثانيا: باللغة الأجنبية

Books:

1. Abhay Kumar, Singh and S C Rajiv, Samuel .Israel–Lebanon Maritime Boundary studies And Analyses. India: Manohar Parrikar Institute for Defence studies And Analyses, 2022.

2. Atesoglu Guney, Nursin. New Balance Of Power in The Eastern Mediterranean And Turkey. Turkey: Centre for Strategic Research, 2019.

3. Athiqah Ganewati Wuryandari, Nur Alami And Yustiningrum Nanto Sriyanto, Emilia. Singapore: Foreign Policy And Energy Security Issues Springer Nature, 2019.

4. Boncourt, De Maite. Offshore Gas In East Mediterranean: From Myth To Reality. Paris: Francais Des Relations Internationals, 2013.

5. Darbouche, Hakim And Other's. East Mediterranean Gas: What Kind Of A Game –Changer. Oxford: Institute For Energy Studies, 2012 .

6. Dimitrios, DALAKLIS And CHRYSOCHOU, Georgios. Offshore Energy Exploration Activities And The Exclusive Economic Zone Regime: A Case Study Of The Eastern Mediterranean Basin. France: Gomilex, 2018.

7. Ellinas, Charles. Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean .Atlantic: Global Energy Center Issue Brief, 2022.

8. Ellinas, Charles. Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean.. Issue Brief .Atlantic: Council .Global Energy Center, 2022.

9. Haşıl, Hamza. Lebanon - Israel Maritime Border Agreement: From The Line Of Tension To The Regional Stability. Ankara: Center For Middle Eastern Studies, 2022.

10. Holland, Andrew .Energy And Geopolitics In The Eastern Mediterranean .American: Security Project, 2015.

11. International Energy Agency, World Energy Balances .France: International Energy Agency, 2019.

12. International Gas Union, The Role Of Gas In Eastern Mediterranean Economies And The Path To The Energy Transition .Cairo: East Mediterranean Gas Forum, 2024 .

13. Karbus, Sohbet and Baccarini, Luca. East Mediterranean Gas: Regional Cooperation Or Source Of Tensions?. Barcelona: Notes Internationals Centre For International Affairs, 2017 .

14. Karbuz, Sohbet .Natural Gas Resources in the Eastern Mediterranean: Challenges and Opportunities; Economy and Territory. Commercial Relations .Spain: European Institute Of The Mediterranean, 2012.

15. Khaled, Fouad. Drift Into The Unknown: Why In The Situation The Eastern Mediterranean Flaring Up?. Istanbul: Alsharq Strategic Research, 2020 .

16. Knud Erik, Jørgensen. International Relations Theory A New Introduction, 2nd Edition. London: Red Global Press Bloomsbury Publishing, 2017.

17. Meier, Daniel. Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities And Military Confrontation .Oxford: Centre For Lebanese Studies, 2013.

18. N. Grigoriadis, Loannis And Cetin, Deniz. Energy Transition In The Eastern Mediterranean: Turning The East Mediterranean Gas Forum (EMGF) Into A Regional Opportunity. Greece: Hellenic Foundation For European And Foreign Policy, 2024.

19. Nathanson, Roby. Natural Gas In The Eastern Mediterranean Casus Belli Or Chance For Regional Cooperation. Telaviv: Institute For National Security Studies, 2012.

20. Nopens, Patrick. Geopolitical Shifts In The Eastern Mediterranean. Brussels: Egmont Institute, 2013.

21. Pasquale, De Micco. The Prospect Of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier For The Eu? .Brussels: Directorate –General For External Policies Policy Department .2014.

22. Raimondi, Pier Paolo. Eastern Mediterranean Energy Resources between Energy Security And Energy Transition: A Regional Perspective. Italy: Institute Affair International, 2022.

23. Rethinking Gas Diplomaticy In The Eastern Mediterranean. Brussels: Crisis Group Middle East Report N°240, 2023 .

24. Sartori Lorenzo Colanton, Nicolo And Other's. Energy Resources And Regional Cooperation In The East Mediterranean .Italy: Istituto Affair Internazonal, 2016.

25. Stephane Stetter, Global Energy Governance And Gas Discoveries In The Eastern Mediterranean. Eastern Mediterranean Hydrocarbons Geopolitical Perspectives. Markets .And Regional Cooperation. Oslo: Peace Research Institute, 2014.

26. T. V., Paul. International Relations Theory And Regional Transformation. New York : Cambridge University Press, 2012.

27. Talbot, Valeria .The Scramble For The Eastern Mediterranean Energy And Geopolitics. Milan: Ledizioni Ledipublishing, 2021.

28. Tanchum, Michael. Eastern Mediterranean in Unchartered Perspectives on Emerging Geographical Realities .Türkiye: Konrad-Adenauer-Stiftunge, 2021.

29. Vershinin, Alex .The Challenge Of Dis-Integrating A2/AD Zone How Emerging Technologies Are Shifting The Balance Back To The Defense" ,2nd Quarter. France: Joint Force Quarterly, 2020.

- **Articles:**

1. Attia Mustafa, Gamal Mohamed ."Developing Gas Trading Hub In Eastern Mediterranean Region: Requirements, Challenges and, Changes", Bulletin Of The Faculty Of Arts 5 (2022).

2. Badarin, Emile And Schumacher, Tobias. " The Eastern Mediterranean Energy Bonanza: A Piece In The Regional And Global geopolitical Puzzle. And The Role Of The European Union", Comparative South Eastern European Studies 3 (2022).

3. Bornstein, Rebecca. "Eastern Mediterranean Regional Dynamics: Conflicts And Opportunities For Conflict Resolution Support", Euromesco Policy Brief 82(2018).

4. Chrysochou, Georgios And Siousiouras, Petros. "Maritime Delimitations In The Context Of Recent Jurisprudence And The Greek-Turkish Issues", The A 38 Journal Of International Law 2 (2013) .

5. Constantinos, Adamides. Enrgising Tensions In The Eastern Mediterranean: The Impact Hydrocarbons On Regional Security, The Hardy Review 1(2022).

6. Darvishvand, Hamid. " Geopolitical Analysis Of Eastern Mediterranean Competitions Using Game Theory", Revista Cimexus 2 (2023).

7. Elbar, Amine. " The Gas And Oil Conflict In The Eastern Mediterranean And Its Economic And Security Implications On The Region" ,Management And Economics Research Journal 03(2023).

8. Elbassoussy, Ahmed. "East Mediterranean gas: A New arena For International Rivalry", Review Of Economics And Political Science 2(2018).

9. Evaghorou, Evaghorasl. "Energy Development In The Eastern Mediterranean Region And Geostrategic Implications On The Cyprus Issue. International ", Journal Of Economics And Management Studies 1 (2020).

10. Hadjipavlis, Panayiotis." The Geopolitical Importance Of The Eastern Mediterranean Airspace", Eastern Mediterranean Geopolitical Review 1 (2015).

11. Joseph, Stefy And Aneetta Peedikayil, Thomas. "The East Mediterranean Gas Forum: Convergence Of Regional And Energy security Concerns", Journal Of Strategy And International Relations 22 (2002).

12. Murat Yorulmaz, Sina And Other's. "Rivalry In The New Geopolitics Of The Mediterranean: Turkey's Geostrategic Vision And Its Effects On Foreign (Energy) And Security Policies", Journal Of Social Sciences Of Musalparslan University Anemon 10(2022).

13. Ozkurt Dordunvu, Fatma Zeynep." The Eu S Future Under Scrutiny: Foreign Policy Implication Of The Energy Diplomacy In The Eastern Mediterranean" , Anhara Avrupa Calismalari Dergisi Special Issue (2024)

14. Prontera, Andrea And Ruszel, Mariusz. " Energy Security In The Eastern Mediterranean ", Middle East Policy Council 3(2017).

15. Stanic,Ana And Karbuz, Sohbet ."Challenges Facing Eastern Mediterranean Gas And How International Law Can Help Overcome Them", Journal Of Energy And Natural Resources Law 2 (2020).

- **Theses And Dissertation :**

1. Vasileiosp, Karakasis." Adding Fuel To The Conflict: How Gas Reserves Complicate The Cyprus Question. Universities Leiden". Doctoral Thesis, Amsterdam, 2020.

- **Electronic Sources:**

1. Alexander Huurdman, An Emerging Natural Gas Hub In The Eastern Mediterranean, World Bank Group, 2020, 1. Http://Documents 1.Worldbank.Org/

2. East Mediterranean Gas Forum GMGF, "Joint Declaration Of The Fourth Ministerial Meeting Of The East Mediterranean Gas Forum, Cairo, 9 March 2021, Http://Www.Pio.Gov.Cy/Assets/Pdf/Newsroom/2021/03/Emgf%20mm%20declation.Pdf

3. Stanicke Branislav, Turkey: Remodelling The Eastern Mediterranean Conflicting Exploration Of Natural Gas Reserves. European Parliamentary Research Service, 2020, 2 Http://Www.Europal.Europa.Eu/Regdata/Etudes/Brie/2020

4. U.S Energy Information Administration independent Statistics And Analysis, Eastern Mediterranean Energy. 2022,11 Eia Website Http://Www.Eia.Gov

الفهـــــرس

فهرس الجداول والأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصائيات للاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لكل من مصر والكيان الصهيوني سنوات مختارة (ترليون متر مكعب)	68
02	تاريخ بعض الاكتشافات والاحتياطات المؤكدة وبدء الإنتاج في كل الحقول الإسرائيلية	72-73
03	أهم الشركات الطاقوية المتنافسة على غاز شرق المتوسط	131-132
04	نموذج لأهم مشاريع تعاون نقل الطاقة بشرق المتوسط	154-157
05	المشاريع التعاونية لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى الأسواق الأوروبية	171-172
06	اختلاف مواقف أطراف شرق البحر المتوسط من اتفاقية قانون البحار (unclos)	183
07	إجراءات ترسيم الحدود بين دول شرق البحر المتوسط	197-199

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الحدود الجغرافية والسياسية لمنطقة شرق المتوسط وأهم الاتجاهات الرئيسية	52
02	التوزيع الجغرافي لحقوق الغاز في منطقة شرق المتوسط	58
03	تحليل قطاع الطاقة في مصر بين 1971و 2017 وتأثيراته الاستراتيجية	69
04	واردات مصر من الغاز الإسرائيلي 2021-2024	67
05	تحليل لتطور قطاع الطاقة في لبنان بين1971 إلى 2017 وتأثيراته على الأمن الطاقي	70

06	تطور قطاع الطاقة في سوريا بين 1971و 2017 وتأثير النزاع على موارد الطاقة	80
07	موقع شرق المتوسط بحسب النظريات الجيوبولتيكية	96
08	الرقع التي تدعي إسرائيل وجود حقوق لها فيها مساحة 17.142متر	118
09	المنطقة 23المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني	118
10	الصراع على النقطة29	121
11	النزاع على المناطق الاقتصادية بين قبرص وتركيا	130
12	احتياط الغاز ومناطق التداخل بين قبرص وتركيا	130
13	تداخل الحقول التي حددتها قبرص اليونانية للتنقيب مع حدود قبرص التركية وحدود الجرف القاري لتركيا	131
14	مناطق اكتشاف الغاز قرب قبرص	131
15	مسار أنبوب إيست ميد المقترح	149
16	موقع خط أنابيب العريش – عسقلان	153
17	مسار أنبوب غاز شرق المتوسط	153
18	الخطوط المقترحة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل	196

ملخص

شهدت منطقة شرق البحر المتوسط تحولات جذرية خلال العقد الماضي، مع اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي التي أكسبت المنطقة مكانة بارزة في الساحة الجيوسياسية، ولم يعد شرق المتوسط مجرد منطقة جغرافية بل أصبح محوراً ،حاسماً للتنافس الإقليمي والدولي، نظرًا لأهميته الاستراتيجية وموارده الطاقوية الهائلة فالموارد المكتشفة جعلت المنطقة في قلب المعادلات الاستراتيجية، مما تطلب فهمًا معمقًا للتحديات و الفرص التي تقدمها.

تُعد التفاعلات الجيوسياسية في شرق المتوسط معقدة، حيث تشمل النزاعات الحدودية البحرية والاختلافات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين هذه الدول، كما تتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية مثل قبرص، لبنان، إسرائيل، تركيا، مصر، واليونان التي تتصارع ضمن إطار مشحون بنزاعات حدودية بحرية وخلافات ثقافية وسياسية واقتصادية، ومن أبرز مظاهر هذا التنافس، التحالف الثلاثي بين إسرائيل وقبرص واليونان، المدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار وتأمين الموارد في المقابل، كما تسعى تركيا لتوسيع نفوذها الإقليمي من خلال شراكات استراتيجية مع دول إفريقية وشرق أوسطية، أما على الصعيد الدولي فتسعى القوى الكبرى، كروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتعزيز وجودها في المنطقة، حيث تدعم الولايات المتحدة التحالفات الثلاثية وتعمل على تقليص النفوذ الروسي، وترى روسيا شرق المتوسط كموقع استراتيجي لتعزيز تأثيرها في الشرق الأوسط ونقطة استراتيجية لتوسيع نفوذها في شرق المتوسط وتأمين موطئ قدم بالقرب من أوروبا.

ومع تصاعد أهمية المنطقة، تبقى التوترات مرشحة للاستمرار نتيجة النزاعات العسكرية والحدودية، والمنافسة الاقتصادية المتزايدة، ومع ذلك يبرز سيناريو آخر يتمثل في إمكانية التعاون الإقليمي، مما قد يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي،

إذا ما توفرت الإرادة السياسية لذلك، بالإضافة إلى أن تنامي أهمية المنطقة على المستوى الدولي قد يدفع إلى تدخلات أوسع من القوى العالمية لحل الأزمات القائمة، بما يضمن استمرار الاستفادة من موارد المنطقة مع الحفاظ على التوازن الجيوسياسي.

Abstract

The Eastern Mediterranean region has undergone significant transformations over the past decade, following the discovery of substantial natural gas reserves, These discoveries have elevated the region's status on the geopolitical stage, and The Eastern Mediterranean is no longer merely a geographical area, it has become a pivotal arena for regional and international rivalry, owing to its strategic importance and abundant energy resources, The discovered resources have placed the region at the heart of strategic calculations, necessitating a deep understanding of the challenges and opportunities it presents.

Geopolitical interactions in the Eastern Mediterranean are highly complex, encompassing maritime border disputes, as well as cultural, political, and economic differences among the countries in the region, The interests of regional and international powers such as Cyprus, Lebanon, Israel, Turkey, Egypt, and Greece overlap and intersect in a context fraught with maritime disputes and conflicting cultural, political, and economic agendas,

One prominent manifestation of this rivalryis the trilateral alliance formed by Israel, Cyprus, and Greece, which is supported by the United States and the European Union to promote stability and secure resources, Conversely, Turkey strives to expand its regional influence through strategic partnerships with African and Middle Eastern countries.

On the international level, major powers such as Russia, the United States, and the European Union are striving to bolster their presence in the region, The United States backs trilateral alliances and works to curtail Russian influence, while Russia views the Eastern Mediterranean as a strategic zone to reinforce its influence in the Middle East and establish a foothold near Europe.

As the importance of the region grows, tensions are likely to persist due to escalating military and territorial disputes, as well as intensified economic competition, Nonetheless, another scenario emerges, highlighting the possibility of regional cooperation that could contribute to economic and political stability, provided there is sufficient political will. Furthermore, the increasing global significance of the region may lead to broader international interventions to resolve existing crises, ensuring the continued utilization of the region's resources while maintaining geopolitical balance.

فـهرس المـــحتويات

المحتويات		الصفحة
شكر وعرفان إهداء		
مقدمة		1-44
الفصل الأول	المكانة الجيواستراتيجية والإمكانات الطاقوية لدول شرق المتوسط	46-47
المبحث الأول	الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط	48
المطلب الأول	الخلفية التاريخية للمجال الجغرافي لمنطقة شرق البحر المتوسط	48-55
المطلب الثاني	امتداد المجال الجغرافي لشرق المتوسط	55-57
المبحث الثاني	الخصائص الإقليمية لمنطقة شرق البحر المتوسط	57
المطلب الأول	الاحتياطات الطاقوية لمنطقة شرق البحر المتوسط	57-82
المطلب الثاني	الدور الاقتصادي لشرق المتوسط على المستوى الدولي	82-87
المبحث الثالث	السياق النظري للتنافس الدولي في شرق المتوسط	88-87
المطلب الأول	النظريات المفسرة للجغرافية السياسية لمنطقة شرق المتوسط	87-96
المطلب الثاني	التبعية من منظور الفكر الماركسي	96-102

المطلب الثالث	التنافس على أساس المصلحة من المنظور الواقعي	102-111
	خاتمة الفصل	112
الفصل الثاني	القوى الإقليمية الفاعلة وطبيعة تصادم المصالح في شرق البحر المتوسط	113
المبحث الأول	المصالح الإقليمية المتشابكة في مياه شرق المتوسط	113-114
المطلب الأول	إشكالية ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط	114-132
المطلب الثاني	الغاز والانقسامات الجيوسياسية بين لدول شرق المتوسط	133-141
المبحث الثاني	التحالفات كمسار للتعاون الإقليمي لتحسين استقرار منطقة شرق المتوسط	141
المطلب الأول	الشراكات واتفاقيات التعاون الإقليمية بين دول منطقة شرق المتوسط	142-160
المطلب الثاني	منتدى غاز شرق المتوسط التجمع الاقتصادي لتعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط	160-173
المبحث الثالث	الأطر القانونية لاستغلال الغاز في شرق المتوسط	173
المطلب الأول	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ودورها في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة	174-183
المطلب الثاني	اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول منطقة شرق المتوسط	183-189
	خاتمة الفصل	200
الفصل الثالث	التنافس الدولي على شرق المتوسط المصالح المشتركة والتحالفات الاستراتيجية	201-202

المبحث الأول	أهداف وآليات الاستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط	203
المطلب الأول	حماية الاستثمارات الأمريكية المتواجدة بإقليم حوض المتوسط	203-209
المطلب الثاني	دعم الحلفاء بقطاع شرق المتوسط	209-215
المبحث الثاني	الاستراتيجية الروسية في قطاع شرق المتوسط	215
المطلب الأول	استرجاع أمجاد روسيا القيصرية	215-221
المطلب الثاني	حصر التواجد الأمريكي في الشرق التوسط	221-235
المطلب الثالث	التواجد الروسي للدعم التركي والسوري	235-250
المبحث الثالث	الاتحاد الأوروبي وبديل الغاز الروسي بالضفة الشرق متوسطية	250
المطلب الأول	سياسة الاتحاد الأوربي لتحقيق الاستقلال الطاقوي وإنهاء التبعية الروسية	251-260
المطلب الثاني	الاستراتيجية الفرنسية ودورها في أزمة التوتر بشرق المتوسط	260-265
المبحث الرابع	المستقبل الجيوسياسي لشرق المتوسط: أبعاد إقليمية ودولية	265-266
المطلب الأول	سيناريو التوافق وتعزيز التعاون بين الفاعلين الإقليميين والدوليين	266-271

المطلب الثاني	ارتفاع مؤشر التصادم على مصادر الطاقة بشرق المتوسط	271-281
المطلب الثالث	سيناريو استمرار الوضع الراهن بين الدول الإقليمية والدولية	281-283
	خاتمة الفصل	284
خاتمة		286-295
ملحق		
قائمة المراجع		
ملخص		
فهرس الجداول		
فهرس المحتويات		